

0A0.



المقدمة الازهرية في علم العربية ، للارزمري ،
خالد بن عبدالله - ٩٠٥ هـ . بخط محمد
ابن عبدالحى الحسينى المقدسى سنة ١٠٩٠ هـ .

٥٨٥٠

٢٧٩ ق ١٩ س ٥٠ ر ٢٠ ١٥ سم
نسخة حسنة ، ناقصة من أولها ورقة واحدة
خطها نسخ ، طبع
الاعلام ٣٣٨ : ٢ بروكلمان ٢٧ : ٢ الذيل ٢٢ : ٢
١ - النحو أ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ



يوم الاثنين ١٧ رجب ١٢٧٥ هـ فوجد جو خدار افندنيا قاضي حلب
السلامة ان شاء الله تعالى الى استانبول بالخبر

للتبليغ علي الدباغ عندنا عشر من غرثا ثمن الرشي المواصل له منها ذوقنا
٢١

انظر انكم في الصفحة التي منه اسم الكتاب
المقدمة الزرقاء في علم العربية
خالد الزهراني

وصير للتبليغ محمد
من غرثا ثمن الرشي المواصل له منها ذوقنا
٢٥

٥٤	الصفحة	١٨	الصفحة
٧٤	الصفحة	١٩	الصفحة
٢٢	الصفحة	٢٠	الصفحة
٢٢	الصفحة	٢١	الصفحة
٢٣	الصفحة	٢٢	الصفحة
٢٤	الصفحة	٢٣	الصفحة
٢٥	الصفحة	٢٤	الصفحة

وله عندنا ايضا نسخة غرثا ثمن الرشي المواصل له منها ذوقنا
٢٥

[illegible]

المقدمة الزائدة
في علم العرب

خاله لاله زهرا

الشرع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم او لا فائدة مما والا لا يستغ
الشرع فيه انتهى ومن الواجب استحضارنا ان يتصورها هي ذ لك
الشيء بحد او رسمه ليكون على نفس بصيرة في الشرع فيه فترد اد تلك
البصيرة بامور منها تصور موضوعه ومنها ان يعلم فائدة في نفس الامر
ليصون نفسه عن العبث في نظره ومنها ان تكون تلك الفائدة معتدا
بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشرع
فيه عبثا عرفا ومنها امور اخذ ذكرها سيد المحققين لا ينطيل بذكرها
فخذ النحو علم باصول يعرف بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبنا
بناء على ان علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس الآن فان
اريد شموله له قيل بدل اعرابا وبنا افراد او تركيبا وفائدة حصول
اللسان عن الخطا في السامع موضوعه الكلمات العربية من حيث
الاعراب والبناء على ما تقدم اذا علمت ذلك فاعلم ان الكلام على البسطة
واحتملة وافتتاح الكتب بهما والكلام على الفاظ الخطب المشهورة قد بلغ
الغاية في الاشتمال حتى ملته الاسماع وكلت منه الابصار وعد المتكلم
به لاسيما في مثل هذه المصنفات مما حلي جوده العاطل بجلي معار وجر

2000



ذيل الافتخار وهو من اهل الافتقار وركض خيول الخيال في ظلال الظلام
في حقيق التي لا تستمن ورمه ولا تنفع ضرمة بل نتكلم عليه بما تقبله
الطباع وتلك الاسماع فنقول اقتدى المصنف رحمه الله تعالى بالكتاب
المجيد المبدؤ بالتسمية والتحميد ويقول المنزه عن التكذيب والتقييد

ل. هم نظروا في جميع ظلال والظلال
ايضا ما اظلالك من سحاب
ومشوه وظلال اليبيل سواد

كل امر ذي بال اي شأن يستحقه شرعا لا يبدؤ فيه بسم الله الرحمن الرحيم
وفي رواية بالحمد لله فهو اجزم اي مقطوع البركة بجعل الابتداء بالبسملة حقيقتا
وبالحمدلة اضافيا قريبا من الحقيقي بان يذكر الحمدلة عقب ذكر البسملة بناء على
ان الباقي بسم الله وفي الحمد صلة يبدؤ فان جعلت للاستعانة اول المدايسة
فلا تعارض فقال **اولا بسم الله الرحمن الرحيم** اي بكل اسم من اسماء
الذات الواجب الوجود لا ينشئ من غيرها الموصوف بان الله البالغ في الرحمة اي
ارادة الانعام او انفس الانعام بجلال النعم واصولها ودقايقها وفضولها
فالرحيم في هذا المقام الخفيف كالشمة والرديف ابد في صاحبها ولا يستأ
او مستعينا ثم قال ثانيا **الحمد لله** محافظا على ما هو الاكمل في البداية والاصل
البركة تحصل بالمدايسة باحدهما بل وبغيرهما من كل ما هو ذكر الله تعالى مسكنا
دل عليه انه ليس المراد هنا بالبسملة والحمدلة خصوصهما بل كونهما ذكر الله تعالى
وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهو اجزم لا يقال
في هذا حمل المقيد على المطلق والمايز انما هو عكسه لانا نقول ذلك فيما اذا ذكر مقيد
واحد ومطلق وهنا ذكر مقيدان بمقيدين متنافيين ومطلق فحمل على ذلك
المطلق وقولنا هنا احتراز عما روي فيه نوع مخصوص من الذكر كالسمية في الضم
ثم لا يخفى ان الحمد الصادر من العباد لغة هو الرصف بالحيل اي بصفة الكمال
ولو زعم الحمد او المجد بل او غيرهما على احتمال وان لم يكن اختياريا على
الحيل الاختياري حقيقة او حكما على جهة هي التعظيم بان لا يصدر ما ينافيه
وان لم يعتقد الحمد اتصاف المحمود بذلك الوصف حيث قصد به التعظيم

لا السخرية والمعنى اوجد جنس هذا الوصف وحقيقته او كل فرد من المختص والملوك
او المستحق لواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وترك العاطف اشارة الى
استقلال كل واحد منظر لما قيل ان بسم الله متعلق بالحمد لله فان الله تعالى لا يحمد
الا باسمائه **علي** في اومع **جميع الأحوال** لكن في الحديث كان صلى الله عليه وسلم
اذا ارى ما يكرهه قال الحمد لله على كل حال واذا ارى ما يعجبه قال الحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات وفي هذا كذا الذي بعده براءة الاستهلال وهي ان يكون
في الكلام المبداء اشارة الى ما سبق الكلام لاجله كقول ابى الطيب المتنبى
مهنيامدوحة **بر والمرض الجدر عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى**
اعدائك الامر وقول ابى تمام مهنيامدوحة **بفتح البلاد** وقد زعم اهل
التجيم انها لا تفتح في الوقت التي تفتح فيه **السيف اصدق انباء من الكتب**
في حده الحد بين الجد واللعب وقول بعضهم متعبا بعض احبته **من**
باسيف هجرهم كلونا ما عليهم لو انهم كلونا **قال المحقق** في المطول ومنه
ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه ومن ذلك قول جابر
اسه الزمخشري في الفصل اسه احمد على ان جعلني من علماء العربية انتهى ثم
عمل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها شهيد فهي كالبديهة
فقال **واشهد** اي اعترف واذا عن **ان لا اله الا الله** اي لا معبود بحق في الوجود **لا اله الا الله**
بالرفع على البدلية من محل لامع اسمها وهو الرفع بالابتداء او بالنصب على الاستشهاد
لا على البدلية من اسم لان لا لا تنقل في معرفة **وحده** اي حال كونه منفردا
عن المشابه والمماثل **الامر بركته** في شئ ما يتعلق بعلي انه وسني صفاته

بعض

السعد التقي

لصحب يسكون العين ايضا جمع صاحب لان افلا لا يكون جمعا لفعل صحيح
 العين الاشدوذ اخلاف معتلها خوثوب واثواب والصحابي هنا من
 اجتمع بالنبي ولو في ظلمة ولو كان اعمى اجتماعا متعارفا وان لم يشعربه
 اوراق النبي اوراق النبي وهو من جنس من يعقل ولو لم يكن غير الانس ولو غير
 ميز مومنا اي محكما بايمانه محمد صلى الله عليه وسلم اي بما جاء به من الشرع
 في حياته **الموصوفين بالسلامة من الخن** وهو مخالفة صواب
 الاعراب **في الاقوال صلاة وسلاما** منصوبان على المفعولية المطلقة
 لتقوية العامل وتقدم معناه **دايين متلاني** اي مستمرين بايتين
 على غاية من الكمال **لا يعترهما نقص ولا زوال** ويعاد الواعوض
 عن اما وبعد هنا من الظروف المبينة على الضم لانقطاعها عن الاء
 ضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيها اما التي نابت عنها الواو لنيابتها
 عن فعل الشرط وهو يكن كانبات عن اداة الشرط وهي ماما والاصل كما
 قال سيبويه وتبع الجمهور ما يكتفى من شئ بعد ما تقدم فكذا والقصد من
 ذلك تحقيق مدخول الفاء وهو الجزا وان وقع الاحالة لانه علق على ما هو
 محقق الوجود وهو وجود شئ ما اعم من الزمان والمكان وغيرها وذلك
 محقق الحصول لان الكون انخلوا عن وجود شئ من ذلك وبعض الناس
 سلك في افادة التحقق غير هذه الطريق وهو ان كان من التحقيق وقد بينت
 ذلك في خير الكلام على بسملة شيخ الاسلام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه
 فعليك بالرجوع اليه والمضاف اليه بعد هنا ما تقدم من البسملة والحالة

والشهد

كذا في نسخة
 في كمالها

والشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه
 قال بعضهم ويستحب الايمان بما بعد في الخطب والمكائبات اقتدار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فكان المص قال اما بعد ما ذكر **فيقول العبد**
الفقير اي كثير الاحتياج او دايما **الى مولاه** سيده الغني عما سواه وفيه
 الجمع بين العبد والمولى بمعنى السيد والفقير والغني وابدل من العبد قوله
خالد ونهته اول بقوله **ابن عبد الله** وثانيا بقوله **الازهي** منسوب الى
 الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة المعزية بناء جوهرا
 قائد المعز والمعز هذا اول من ملك مصر من الفاطميين بعد موت كافور
 الاخشيد لان بعد موته تولى احمد بن علي بن الاخشيد فلم يجمع الكلمة
 عليه فارسل بعض امرائه للمعز يستنهضه لاختصاصه فارسل المعز مولاه
 جوهرا المذكور وكان روميا ويعرف بالكاتب في مائة الف مقاتل ومعه
 من الاموال الف ومائتا صندوق فانزعج الناس وارسلوا يطلبون منه
 الامان فامهروا فلم يرض غالبا الجند ورزوا للقاية فكسرهم ثم جدد
 الامان ودخل يوم الثلاثاء الثمان عشرين خلت من شعبان سنة ثمان و
 خمسين وثلاث مائة فدخل مصر ونزل في مكان القاهرة اليوم وأسسم
 ليلة القصرين وخطب الناس يوم الجمعة ولم يذكر بني العباس بل عرض
 بمولاه وذكر الائمة الاثني عشر واذن يحيى على خير العمل وفرغ من بنا الجامع
 المذكور لسبع خلون من رمضان واقامت به الجمعة في الشهر المذكور سنة
 احدى وستين وثلثمائة وهذا المسجد الجامع برؤا فيه الايمان والجلال

الزهر
 في كمالها

فيه يجد الراحة من قبل الرحمن كما يشهد به الوجدان لازال أكثر اتحصل فيه الأعلام
جواهر العلوم وتنفق من مطالب تندر علماء الاسلام انواع المنطوق والمفهوم
معور ابصلا في الصلوات وعوايد الطاعات والمبرات ومردجا لماكب
الفضلا واقدم الاذكياء النبلاء ما دخل اليه الذليل فصار عزيزا ومجيرا مجزا
أمين ثم بين المصنف السبب الحامل له على وضع هذا الشرح بقوله
قد سألني من اعتقد صلاحه اي قيامه بحق الله وحقوق عباده **ولا**
تسعين مخالفة فيما سال فيه **ان اشرح** ابين وأوضح **مقدمة** هي الالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على المختار وهي بكسر الدال اما
من قدم اللزوم بمعنى تقدم اي مقدمة لما اشتملت عليه ما يقتضي تقدمها
بنفسها واما من قدم المتعدي اي تقدم من اعني بها وفهم معناها على غيره
ويجوز فتحها من قدم المتعدي اي قامت لما اشتملت عليه ما يقتضي تقدمها
على غيرها وفي خير الكلام بيان ما الاول من ذلك المسماة تلك المقدمة **الارضية**
في علم العربية اي النحو التي امليتها اي تلك المقدمة **لبعض الطلبة شرحا**
لطيفا مختصرا لطيفا **فاجبت الى ذلك** اي بادرت الاجابة بالشرح
فيه **طالب الشواب** ممن يحسب مثاقيل الذر لكل عامل منه فضلا واحسانا
وجودا وامتنانا **وترغيبا للطلاب** اي مرغبا لطالبي هذه المقدمة في طلبها
والاشتغال بها فان الشرح يكشف مبانيها ويظهر معانيها **جعل الله**
خالصا لوجهه اي ذاته لا يشوبه شئ من الريا المحبط للثواب **وجعله**
موجبا للفوز اي الغفر بالمطلوب **لديه** اي عنده وفرق في المعنى بين

لدي وعند من وجهين **انه** سبحانه **على ذلك قدر وبلا اجابة** للسؤال **جدير**
بفتح الجيم وكسر الدال المهملة تحقيق **الكلام** اي هذا اللفظ حال كونه **عند**
اللغويين اي في اصطلاحهم وعرفهم وهم جمع لغوي منسوب الى لغة العرب
وهي الفاظ وضعها الواضع يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والواضع قيل هو
الله تعالى بمعنى انه خلق الفاظا ووضعها بازا المعاني وخلق علما ضروريا في
اناس بان تلك الالفاظ موضوعات لتلك المعاني وقيل هم البشر باصطلاح
وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم القاطع والكلام في المسئلة شهير وقد
اوضحته مالا مزيد عليه في مختصري المسمر بزهر الزهر في اللغة **عبارة**
اي معبر به **عن القول** اي ما يتقوله اي يتلفظ به قل او كثر مما لا كان
او مستعملا افاد اولا ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من
كلام الناس وفي كلام بعض شيوخنا اقل ما يبنى الكلام منه لغة حرفان انتهى
وهل يشترط عندهم ان يكون هذا القول صادرا عن له قصد ودروية
الظاهر نعم **وعبارة** عن **ما كان مكتفيا بنفسه** في اد المعنى المراد
سوا كان لفظا كالحرف الواحد المفهم او غيره كالخط المفهم ومنه
الحديث ما بين دفتي المصحف كلام الله واشترط الشاؤبين ان يكون
بحيث يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا قال فلوكيت قام وحده
لا يسمى كلاما واعترضه اجمال ابن هشام بان تسمية الخط كلاما مجاز
اي في اللغة فلا يشترط فيه ما ذكر انتهى فليتأمل ولاشارة المفهمة
ومنه قول بعض المولدين كلمة جفون غير ناطقة وفيه السؤال

المتقدم جوابه كما ذكره اي اطلاق الكلام على كل من المعنيين المذكورين الامام
 محمد الدين في القاموس والذي رايته فيه اورد الواو ولعلها نسخة وظاهر
 كلامه ان اطلاق الكلام على كل من المعنيين حقيقة واليه ذهب ابن عصفو
 في مرة وقال في اخرى الكلام في اصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل اي
 المركبات سواء كانت مفيدة او غير مفيدة وقد تخرجه العرب عن ذلك
 فتستعمل في غيره على جهة المجاز انتهى وقد يطلق الكلام في اللغة ايضا
 اما حقيقة او مجازا على معان اخر منها ما ينهم من حال الشيء وعلى المعنى
 القايم بالنفس قال الاخطل ان الكلام في الفوائد لكن اشترط فيه بعضهم
 ان يكون ذلك المعنى مما يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا احتراز عما لو
 تصور ذات زيد مثلا من غير حكم عليها بشئ وانما اقتصر المصنف على
 ما ذكره في بيان المعنى اللغوي لانه انبى بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى
 الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا وان لم تكن الفائدة
 المرادة في الاصطلاح وهو حاله كونه في اصطلاح اي عرف المتكلمين وهم
 اهل اصول الدين اشتهروا بذلك لان عنوان مباحثهم كان قولهم
 الكلام في كذا اولان مسيلة الكلام اشتهر مباحثهم واكثرها نزاعا الى غير
 ذلك مما اطال به المحقق في شرح العقائد **عبارة** اي معبر به عن المعنى
 ما يعنى ويراد **القايم** اي ذلك المعنى **بالنفس** ويقال له الكلام النفسي
 ولا بعد في تحقيق هذه الصفة لان من يأمُر منا وينهى ويخبر يجد في
 نفسه معنى ثم يدل عليه بنحو العبارة فعنى كونه مبتكرا للثابت ذلك

في قوله
 في القاموس
 في القاموس
 في القاموس

السمع النقيض

يعنى يقصد ويراد بطل

باطل

باجماع الامة وتواتر النقل عن الامة عن الصادقين من الانبياء والمرسلين
 صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه قايم بذاته تعالى معنى قدس
 يدل عليه بالنظم المخصوص الذي ليس من تاليف المخلوقين الذي يقال له
 كلام الله ايضا حقيقة ومعنى الاضافة على الاول واضح وهو كونه
 صفة له سبحانه وعلى الثاني تقدم بيانه فهو متكلم باعتبار تلك
 الصفة النفسانية وخص المعتزلة بل وجميع الفرق كما قال بعضهم
 الكلام بالثاني اي الالفاظ المخصوصة او جدها سبحانه في شئ فثبت
 فهو متكلم بمعنى موجد الكلام في الغير وروى عليهم بامانة ان المتكلم
 من قامت به الحركة لا من اوجدها فان قيل يلزم ان يكون ذلك المعنى
 القايم هو المسموع لموسى صلى الله عليه وسلم وكيف يعقل ذلك قلنا
 قال الشيخ الاشعري لما لم تتعذر روية ذاته مع انه ليس جسما ولا عرضا
 لا يتعذر ولا يستحيل سماع نفسه ذلك المعنى الذي ليس بحروف ومن
 نفى وجود هذه الصفة قال يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف وموسى
 صلى الله عليه وسلم انما سمع الحروف المخصوصة الدالة على ذلك
 المعنى وخص بالكليم لكونه سمع تلك الحروف بغير واسطة الملك
 وهو حاله كونه في اصطلاح **التخويين** اي في عرفهم وهو جمع
 تخوي منسوب الى علم **التخوي** **عبارة** اي معبر به عما **اي مؤلف اشتمل**
 اي ذلك المؤلف من حيث المجموع على كل واحد من **ثلاثة اشياء** اشتمال
 الكل على اجزائه فالمغايرة بين المشتمل والمشتمل عليه ظاهرة اذ المحفوظ

كما علمت في الاول المجموع من حيث انه مجموع وفي الثاني تلك الاشياء من حيث
تفصيلها **لازايدي عليها على القول الصحيح وهي** اي تلك الثلاثة **اللفظ**
اي العزني اي كونه ملفوظا كما سياتي انه عندهم حقيقة في ذلك **والافادة**
الناتجة اي كونه مفيدا معنى تاما وسياتي بيانه **والقصد** اي كونه مقصودا
اي ان يتصف ذلك المؤلف بكل واحد من هذه الاوصاف الثلاثة فاندفع
ما عساه يقال كيف يصح اشتغال المؤلف على كل من اللفظ والافادة والقصد
ويتصف به مع انها من صفات المتكلم **وقيد التركيب** الذي زاده
بعضهم في حد الكلام على اللفظ والافادة **لا حاجة اليه** اي الى التصرح
به كما يعلم من كلامه الاتي ان الافادة تغني عنه وفيه ان المصنف هنا اتى
مع اللفظ والافادة بما هو اخص من التركيب وهو التاليف على ما شتهر
حيث فسر ما عولف فكان المناسب لهذا ان يفسر ما شتهر ومن صرح
بان التاليف اخص من التركيب للالفة وهي الملازمة ابن القواس
في شرح الفية ابن معط وفي كلام سيد المحققين التاليف والتركيب
واحد انتهى اي ومن ثم لم يشترط احدهما في تعريف وجود الالفة
المشعر بها التاليف بين اجزا الكلام بل ^{الملازمة} على وجود التركيب
وجدت الالفة بين الاجزا اولا لكن في التعليقة لابن النحاس والفرق
بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فائدة
تامة مع التركيب مثل قولنا زيد منطلق وقام زيد فالمركب اعم
من المؤلف انتهى وليتأمل فيه فانه عجيب وفي المعنى لابن فلاح

التاليف

التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف اي المتتالية تشبيها لها بالاجسام
جسام واذا اردت معرفة كل من اللفظ والافادة والقصد **فاللفظ في**
الأصل اي اللغة لان المعنى اللغوي اصل بالنسبة للمعنى الاصطلاحي لقدمه
عليه **مصدر لفظت الشيء اذ اطرحت** بفتح التاء اي يقول ذلك اذ اطرحت
ثم نقل في عرف النخاعة جمع نخاع وهو العارف بالخبر عن هذا المعنى المصدري
الى اسم المفعول اي الملفوظ به **كان النقل الحاصل في الخلق** اذ اريد
به الوجود فانه في الاصل مصدر خلق بمعنى اوجد فعناه الاجساد
نقل عن ذلك المعنى المصدري وجعل **معنى الخلق** اي الوجود اسم
مفعول **الا** انه فرق ما بينهما من جهة **ان الخلق بمعنى الخلق مجاز**
لغوي من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم
يشتهر في ذلك بحيث ^{اي الخلق} هجر المعنى الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة
فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية **واللفظ** اشتهر **بمعنى الملفوظ** بحيث
هجر معناه الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة فحكم عليه بانه حقيقة
عرفية ومن هذا التقدير علمت الفرق بين الجار اللغوي والمقول
وهو ان الاول لا يترك ويهجر فيه المعنى الاول بخلاف الثاني فادعما
النقل في الخلق فيه مسامحة **ومن ثم** اي من هنا اي من اجل ان اللفظ
بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية **ساع** جاز استعماله في الحد اذ لم يبق
على معناه المجازي ولم يدع انه مشهور لم يسع استعماله في الحد
لان الحدود اي حدود اهل الميزان **تصان** اي يجب صناعة صيانتها

اهل الناطقة

وحدود نحو النخاة الاولى صيانتها **عن المجاز** الغير المشهور لان المراد منه غير
 ظاهر الا بالقرينة الواضحة بخلاف المشهور فانه كالحقيقة ومن ثم قال امام
 الحرمين ذوا البصائر لا يوردون مقاصد الحدود الا في عبارات هي قوالها
 تبلغ الغرض في غير قصور ولا ازدياد يفهمها مبتدئون ومحسنها المنتهون
 انتهى لكن في كلام ابن السبكي لم ار تعريفا الى الان لا مجاز فيه لانه المنطوق
 ولا في الكلام ولا في الاصول وهي العلوم التي تحرر فيها التعاريف اكثر من
 غيرها فاطنك بغيرها انتهى كالتحولات التعاريف فيه لا يراد بها الكشف
 التام عن حقيقة العرفات **وحيث** جعل اللفظ بمعنى الملفوظ في عرف
 النخاة **كان قياسه ان يشمل كل** ملفوظ **اي مطروح** لا خصوص الحروف
 والحركات من اي جارية لا خصوص الفهم **كما ان الخلق** بمعنى المخلوق
يشمل كل مخلوق الا ان النخاة لم يبق على هذا العموم بل **خصص بما**
 يلفظه **ويظهر من اللسان** والمخلوق والشفقتان دون غيرها من الجوارح
 اي من شأنه ذلك كما سيأتي وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الالات
 الثلاثة وبين ما يقوله **من الصوت المشتمل على بعض الحروف**
 الهجائية او الحركات ولما كانت الحركات تابعة للحروف في المخرج اقتصر
 على الحروف **وتلخص من هذا التقرير ان النخاة** تصرفوا فيه اي
 اللفظ **تصرفين وهما النقل** عن معناه الاصل الذي هو المعنى المصدري
 الى اسم المنعول **والتحصيل** بما يلفظه اللسان والشفقتان والمخلوق
 من الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية او الحركات وهذا تصريح

ظل
 قال ابن السبكي لم ار تعريفا للمجاز فيه

بان النخاة خصوص ما ذكر بعد جعله بمعنى اسم المفعول وقد تردد بعضهم
 في ذلك فقال اللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في عرف النخاة ابتدا اي
 باقيا على معناه المصدري او بعد جعله بمعنى اسم الملفوظ الى ما يمكن ان
 يتلفظ به الانسان وحينئذ يصدق اللفظ على كلمات الله وكلمات
 الملائكة والجن بنا على انه ليس لهما الله النطق المعهودة للانسان من
 اللسان والشفقتين والمخلوق وتيسر الخصاص ونحوه لان ذلك لما يمكن
 ان يتلفظ به الانسان وانما لم يقل والفاظ الله رعاية للادب اي
 لانه اشهر ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم ففي ذلك ايها انشأت
 الجارية له تعالى وبهذا تعلم ان الصوت المذكور الخارج من غير هذه
 المخارج يكون لفظا اصطلاحيا ويكون ذكر اللسان والشفقتين و
 الخلق فيما سيأتي جريا على ما هو الغالب المعهود كيف وثمر حروف
 لا يخرج من ذلك عند بعضهم وهي حروف الجوف ثم ان هذا الذي
 ذكره المصنف من ان النخاة تصرفوا في اللفظ تصرفين هو المشهور بين
 الناس وفي شرح رسالة الوضع واعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر
 بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما هو صوت معتمد على مخرج وما هو
 غير ذلك صادر ذلك من الفم او غير لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر
 من الفم الصوت المعتمد على مخرج انتهى وعليه فلم تنفرد النخاة لا بالنقل ولا
 بالتحصيل لوجود ذلك عند اهل اللغة ويوافق هذا قول شيخ المحققين
 اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الديار ضرب

قال ابن

الاميراي مضروبه اي اربانة استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الصوت
 المعتمد على مخرج كما هو المتبادر وفي كلام سيد المحققين واللفظ في اصل اللغة الري ثم
 استعمل في الري من الفهم والمعاني مصدر بان انتهى وهو يفيد ان اللفظ لم يستعمل في
 اللغة بمعنى الملفوظ بل بقي فيها على معناه المصدري اي يخالف ما سبق وقوله من
 الفهم هو ظاهر في الصوت المعتمد على مخرج وحسيند فقد افرد العناية بالنقل دون
 التخصيص وهذا تحرير لما اطال به كثير **واستعماله** اي اللفظ **في الحقيقة** اي حد
 الكلام **او في من استعمال الصوت** فيه **لان الصوت جنس يعين** بالنسبة
 للفظ **لا تطلق** اي الصوت **على** الصوت **في** صاحب **الحروف** اي جنسها
 او الحركات **وغيرها** اي وعلى غير ذي الحروف اي والحركات ويقال له الصوت
 الساذج **بخلاف اللفظ** **فانه** جنس قريب بالنسبة للصوت اذ لا يطلق الا على
 الصوت ذي الحروف لانه **اسم للصوت** **شتمل على ذي** صاحب **مقاطع**
 اي مخارج كما سيصرح به ولانه يلزم على حمل المقاطع على حقيقة قصوره في تعريف
 اللفظ وصاحب المخارج اي جنسها الحروف او الحركة وان لم يكن المخرج لها
 استقلالاً وذلك **كالقواجر والضمائر الباردة** او مشتمل على **ما حروف فوق**
ذلك الصوت المشتمل على ما ذكر وذلك **كالضمائر المستترة** وجوبا او جوازا **فانها**
الغالب بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لان العاني لمرادة من غير ان قصد
 تلفظ اي لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما
الا ترى انها اي تلك الضمائر المستترة **مختصرة عند النطق** **عائلا بسبيل**
الموايل **اجتناراً** **اختصاراً** **فلا** فكانها ملفوظة فهي لفظ حكما

مثال التوكيد والعطف
 انت وزوجك ام

ومن ثم اجروا عليها ما اجروا على الملفوظ به بالفعل من الاحكام كالاسناد
 اليها وتوكيدها والعطف عليها ومجي الحال منها الى غير ذلك وهذا كما لا يخفى ايضا
 في القول بان الضمير المستتر لفظ حقيقة وهو ظاهر صنيع المصنف لان
 قابله عن الحقيقة العرفية لا الحقيقة اي اللغوية ايضا فان قيل قد
 ذكرت ان الضمير مستتر وجوبا وجوازا وسمع من السنة المعربين ان في نحو
 اضرب ضمير مستترا وجوبا تقديرا انت وفي نحو قام من زيد قام ضميرا
 مستترا جوازا تقديرا هو فقد لفظ بالضمير المستتر اجيب بان هذا الملفوظ
 به ليس هو عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا
 عن ذلك المستتر لضيق العبارة وتسهيلا على المتعلم كما يفهمه قوله تقديرا
 ومن ثم لو قيل اضرب انت او زيد قل هو كان انت وهو تأكيد لذلك
 الضمير المستتر فان قيل حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه فامعنى
 كونه مستترا جوازا اجيب بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي ان عامل ذلك
 الضمير ان كان يرفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر
 جوازا والا قيل انه مستتر وجوبا ووجه هذه التفرقة ظاهر وقد علمت
 ان الحركة لفظ وان المصنف كعبه انما اقتصر على الحرف لان الحركة تابعة
 له في المخرج لا استقلالها بالمخرج فقول بعضهم اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف
 واحد لم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل راي لما ذكرنا خلافا لمن اخذ
 بظاهره على ان سيبويه سمي الحركات حروفا صغيرا حيث عبر عن الضمة
 بالواو الصغيرة الى اخره وفي كلام ابن يعين المتقدمون كانوا يسمون

الفقه الالف الصغيرة والضمه الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات
والحروف اصوات وانما راي الخويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا
والضعيف حركه وان كان في الحقيقة شبا واحدا انتهى ثم لا يخفى ان قول المصنف استعمال
اللفظ اولي من استعمال الصوت قيل فيه انه من خلط اصلاح باخر لان حدود
خو الخفاة لا يراد بها الكشف التام عن المحدودات كما هو شان اهل الميزان بل تبيينها
وهذا يكتفي فيه بالاجناس البعيدة ويرد بان هذا لا يمنع دعوى الاولية وانما يمنع
دعوى الاخلال نعم يقال كان الاول حينئذ للمصنف ان ياتي بدل اللفظ
بالقول لان اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول لاطلاقه على الهمل اي غير المستعمل
وغير الموضوع وقوله ابن هشام في شرح القطر والقول خاص بالموضوع
اي والمستعمل وحينئذ لا يخرج عن ذلك الجواز بناء على انه غير موضوع قال
سيد المحققين في حواشي المطول الجواز غير موضوع البتة وقال في حواشي القصد
للاختلاف في ان الجواز موضوع او لا لفظي منشاؤه الاختلاف في معنى الرضع انتهى
والحق ان الجواز موضوع بالنوع واجب بان القول وان كان اخص من اللفظ
لما ذكر الا انه استعمال في الراي ولا اعتقاد كثير احتى صار الحقيقة العرفية فضلا
كالختم بذلك **والصوت** الذي هو مسمى اللفظ لا يطلق الصوت كما لا يخفى **عرض**
وهو عند المتكلمين ما لا يقوم بذاته من الممكنات بل بغيره ومن ثم قال **يقوم**
بالحل جرح ذلك العرض **منه** **الحل** **الروية** **الخارج** **الروية** بالامر عضو ذو
شعبتين احدهما في الجانب الايمن والاخرى في الجانب الايسر وهي ذات
شعبتين محيط ذلك العضو بالقلب كالفراش الذين له يجذب للقلب

هذا هو الجواز
في موضوع
في موضوع

وهي ذات ثلاث
شعبتين

بالباطن

بالباطن النفسه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني المحترق **مع النفس**
مضاجبا للنفس حال كونه مستظلا اي **متدا** **متصلا** **بمقطع** اي يخرج من
مقاطع مخارج **حروف** **الحلق** **واللسان** **والشفيتين** التي هي آلة النطق
المعروفة اي يستمر متصلا حتى يعرض له في الحلق واللسان والشفيتين
مقاطع تشبه عن امتداده واستطالته فكل من الحرف والحركة عبارة عن
الصوت الذي يسمع عند انقباس الهوى في المخرج وكان المصنف اراد بهذا
الكلام اعني قوله والصوت عرض الى اخره ايضا ما قدمه من قوله اللفظ
اسم لصوت مشتمل على ذي مقاطع لا شتمال هذا على بيان كيفية اشتمال
الصوت على الحروف والافكان الاولى ان يقتصرها هنا على تعريف مطلق
الصوت وهو عند اهل السنة كيفية للهوا تتحدث بحض خلق الله
وعند الحكماء يحدث من توج الهوا واصطكاك بعضه ببعض ولا يزال الهوا
التكيف بالصوت يدفعه ما بعده الى ان يصل الى الدماغ فيسمع ثم ان
المصنف يجوز في اطلاقه لفظ المقطع على المخرج لما بينهما من العلاقة
وقد اشار الى ذلك بقوله **واملاق المقطع على المخرج** المعين لارادة
ذلك زيادة لفظة حروف التي لرها كان تعريف اللفظ قاصدا من
الملاق اسم **الحال** وهو الخارج **على الحال** اي محل خروج ذلك الخارج
فهو من تسمية الحال باسم الحال فيه كما يسمى الحال باسم محله كالتأبط مراد
المقصود به **الفضلة** **اذ المقطع** عند **حرف** **مع حركة** **او حرفان** **ثانيتها**
ساكن **على ما** **أخرج** **به** **ابن سينا** **في الموقن** **في** **الموقن** **في** **الموقن**

كلمة يونانية معناها علم الاحسان ويعرف الآن بالفن لان النفس تستغنى
 به عن غير من الملاذ البدنية في حال سماعه قال بعض الحكماء فضل الفن افضل
 المنطق على الخرس والدينار المنقوش على القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم
 الفن يحرك الهوا الساكن وسكن الهوى المتحرك وفي كلام بعضهم الصوت
 السعي يوصل الى نعيم الدنيا والاخرة لانه يونس الوحيد ويرجى النجان ويسلى
 الكيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف قال افلاطون هذا العلم
 اى علم الموسيقى لم يضعه الحكماء للهو واللعب لكن للمنافع الذاتية ولذة الروح
 الروحانية ووسط النفس وترطيب اليوسات وتعديل السوداء وترويق
 الدم انتهى المقطع ما ذكر على ما صرح به ايضا الامام ابو نصر الفيلسوف ناصر
 الدين القاري في كتاب **الفاظ والحروف والخرج محل خروج الحرف**
 اى جنسه وسكت عن الحركة لما تقدم **والافادة في الاصل مصدر افاد**
وليس المراد بها هنا ذلك والاختالف ما سبق من جعله صفة للمواف بل
المراد بها افهام معنى من اللفظ لم يكن عند السامع اى ان يفهم اللفظ معنى
بحسن السكوت عليه اى على ذلك المعنى الذى يفهمه اللفظ **من المتكلم**
 بذلك اللفظ **او من السامع له او من كل منهما** اى المتكلم والسامع **على خلاف**
في ذلك اى في حسن السكوت من ذكر **واصحها** اى هذه الاقوال الثلاثة
اولها ومن ثم قدم وانما كان اصحها المناسبة لفظية وما ذاك الا لان
السكوت خلاف التكلم وقد انصف المتكلم بالتكلم لصدمه عنه فكان
التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة ايضا اى المناسب ذلك

وهذا

وهذا يندفع ما قيل السامع يصح ان يتصف بالتكلم ايضا وكما يكون التكلم صفة
 يكون السكوت صفة ايضا وحاصل الدفع ان تعلق السكوت بالتكلم استح
 واولى لوجوب التكلم منه بالفعل ووصف السامع بالتكلم انما هو على ضرب من
 التجوز واثار بعضهم الى ان هذا الخلاف لفظي اى لان معنى حسن سكوت
 المتكلم ان لا يصير السامع بعد فهم المعنى من اللفظ الذى اتى به المتكلم منتظرا
 لشيء اخر ياتى به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى كالمسند اليه
 ومعنى حسن سكوت السامع ان لا يصير بعد فهم المعنى من اللفظ الذى اتى به
 المتكلم منتظرا لشيء اخر ياتى به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى المتقدم كالمسند اليه
 فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس فان قيل متى
 يحسن السكوت قيل اذا اتى المتكلم بالمسند والمسند اليه مع الاستناد والالتم
 يحسن ومنه يعلم ان حسن السكوت لا يتوقف على ذكر شيء من الفضلات
 كالمفعول والحال وانتظار ذلك لا عبرة به ومن ثم قيل له الانتظار الناقص
 فقد علم ان الغاية المذكورة تستلزم الاستناد الذى هو على المشهور الى ولو حسب
 الاصل عند المصنف كما يدل عليه كلامه الا ان ضم كلمة اخرى على وجه يفيد فائدة
 تامة **فخرج بذلك** اى باشرط الغاية المذكورة **المفردات كلها** ومنها
 نحو عبدالله علما على المراح كما سياتى ولا يقال المفردات خارجة عما لانها واقعة
 على الموافق لانه قد يرد بالموافق ولو من الحروف **وخرج بذلك المركبات**
الى لا تفيد فائدة الكلام المذكور لكونها غير مشتملة على استناد اصلا
كقوله زيد وعبدالله غير علم وخرج ايضا **المركبات** لانها لا تاتي اى

ويصح حسن سكوت السامع لا يصح حسن سكوت المتكلم
 من اللفظ الذى اتى به المتكلم منتظرا لشيء اخر ياتى به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى كالمسند اليه

فكله ١٤ اى اخر اعلى وجهه
 يفيد فائدة

المشتملة على اسناد بحسب الاصل **التي لا تفيد** الفائدة المذكورة لعدم اشتغالها
على اسناد الآن لان الاسناد الذي كان فيها قد زال واضمحل وهي التي يقال لها
المركبات الناقصة ومن ثم قال **لكنها ناقصة** خو ان قام زيد وقد عبر
عن ذلك بانه قد زاد على التام فيعود ناقصة جملة الصفة والصفة والخبر والحال
او المشتملة على اسناد حاصل الآن لكن تخلفت عنها الفائدة **لكن مضمونها**
معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة اي لا يكاد احد يجهله فلم يفرغ منها
غالباً معنى لم يكن عند السامع وبهذا التقدير يعلم ان الاستدلال في كلامه محمول
على الامر من الموجود بحسب الاصل او بحسب الان ومنه يدفع ما قيل كيف يدعى
ان الجملة الشرطية مشتملة على اسناد ومتى وجد الاسناد توجد الفائدة الثابتة
واذا اردت معرفة كل من معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة **فالاول** اي
معلوم الثبوت بالضرورة **هو الخبر اقل من الكل** والواحد نصف الاثنين
والثاني اي معلوم الانتفاء بالضرورة **هو الكل اقل من الخبر** والاثنتان
نصف الواحد والحكم على ذلك بانه غير كلام اصطلاحاً لان الاصل والظاهر
في ذلك عدم جهله لاحد ولو خوطب به من جهل مضمونه بان كان في اول من التمييز
ولا بد من معنى الكل ولا معنى للخبر اذ رب ضروري لشخص يكون نظرياً او كسبياً
لاخر على ان عدم العلم بوضع الالفاظ لا يمنع الضرورة وهذا هو المناسب لما
ذكره من عدم صحة الاخبار عن الكثرة حيث الفائدة ومن صحة حيث وحدت
الفائدة وجعلها من الاول في الدنيا رجال لان العادة توجب عدم خلط الحال
بما ذكر وجعلها من الثاني عندنا رجل لان العادة لا توجب عدم خلط الحال

بما ذكر

بما ذكر قال الشيخ ابو حيان كان بعض من عاصره يقول العجب ان هؤلاء النخاة
اي هؤلاء الطائفة منهم يجيبون لاصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا
الفيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والصدان لا يجتمعان وقد يرتفعان لان ذلك
من العلوم بالضرورة لا يقال هلا يسمى ما مضمونه معلوم بالضرورة كلاماً حيث
خوطب به من جهل مضمونه لعدم علمه بوضع الالفاظ لحصول الفائدة منه بالفعل
لما ذكر والمدار على حصول الفائدة حتى فيما ليس مضمونه معلوماً بالضرورة
كما يفيد كلامه الاتي في قوله ومثال اجتماع هذه الثلاثة الاخرى اي بناء على ان
ذلك من معلوم الثبوت بالضرورة وهو المهور من كلامه ويوافقه قول ابن
عصفور والمفيد الذي يحصل منه الخطاب علم ما لم يكن يعلمه قبل ذلك انتهى لانا
نقول يلزم عليه ان الكلام كما قال الشيخ ابو حيان اذ اطرق سمع الانسان فاستفاد
معناه ثم طرقه ثانياً وهو قد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاماً باعتبار المرة
الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاماً وغير كلام
بحسب افادة السامع هذا خلف انتهى اي لان العرف لا يفرق بين هاتين
الحالتين سيما مع قرب الزمن ومن ثم صرح بعضهم بانه اذا قيل جاز زيد
جاز يد كانت الجملة الثانية كلاماً اتفاقاً وان كانت معلومة من الاول ولزم
عليه ايضا انه لو خوطب اثنان بتمام زيد احدهما يعلم مضمون ذلك والاخر
جهله ان يكون هذا كلاماً وغير كلام في آن واحد وهو بعيد عرفاً فهذا لا يتفق
اليه بل الاول هو المنظر اليه ولا يخالفه قول اجمال ابن هشام انما حكى على
المعلوم بما جهله السامع فيحصل له بذلك فائدة لان المراد ما من شأنه

ان جهله وكذا الايجالته قول ابن عصفور والمفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم
ما لم يكن يعلمه لانه يجوز ان يكون المراد الذي من شأنه ان يحصل منه للمخاطب ما ذكر
والحاصل انما كان مضمونه مما يقتضي العادة بعدم جهله لا يكون كلاما وان
خطوب به من جهل مضمونه وان كان مضمونه مما يقتضي العادة بجهله يكون
كلاما وان خطوب به من لا جهل مضمونه وهذا هو الموافق لكلام المصنف
في شرح التوضيح حيث ذكر فيه ان علمت وطمنت ليس بكلام لان الانسان
لا يخلو عن علم او ظن غالب بخلاف علمت فانه كلام لان الاعلام يخلو
الانسان عنه غالباً فسمط ما تقدم به الاعتراض عن ابي حيان وغيره
نعم كلام المصنف في قوله ومثال اجتماع هذه الخيالات ذلك وسأنبه عليه
نقراً **والقصد للارادة** اي مطلق الارادة **وفي** هنا **ان يقصد** اي يريد
المتكلم افادة السامع مضمون ذلك اللفظ الذي يخاطبه به وليس المراد
سامع معين فلذلك قال **اي سماع كان** اي وجد ومقتضى هذا ان من
قال في خلوته ولم يقصد سماع احد قام زيد مثلاً لا يكون كلاماً اصطلاحاً
وقد يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحى وقد لا يلتزم وهو المظاهر والتقييد
بما ذكر جري على ما هو الغالب من ان العاقل لا يوجه كلامه الا نحو الغير ولو
بالتريل فقد قال بعض المحققين الخطاب للخصي لا يستلزم وجود المخا
طب بالفعل بل يكفي ان ينزل المعلوم منزلة الموجود فالجواز في التزيل
لا في الخطاب والمراد بذلك ان يكون المتكلم قاصداً لما يتكلم اي لم يقصد
منه على طريق السهو والقلته **فخرج** بقصد افادة السامع **كلام التام**

والتامى ونحوهما كالغنى عليه والسكران فان نحو التام لا قصد له **وقد ع**
الاستاذ ابو الحسن **بن الضائع** **بوجه** **مسألة** احترازاً عن الصانع بمسألة
فجوة الاول من اخذ عند ابو حيان والثاني من اخذ عن ابي حيان **الي ان**
القصد اي كون المتكلم قاصداً لما يتكلم به **لا يشترط** اي التصريح به بدليل
قول المصنف **فانه مستفاد من حصول النية** فيلزم من كون المؤلف مفيداً ان
يكون مقصوداً اي صادراً عن قصد فيكون ذكره من التصريح بما علم
التراماً وقائاً بما هو الاصل في القيد فان قيل يرد نحو كلام التام لانه مفيد
غير مقصود اجيب بانه لا يرد كلام نحو التام **لان قول التام قام زيد**
مثلاً لا يستفاد منه شئ فانتفى القصد لاستغناء النية وفيه ان مقتضى هذا
الكلام ان ابن الضائع يقول باشتراط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح
به استغناء عن المفيد وليس كذلك فقد رد روجه انه على ما اشتراطه
اي كون الكلام صادراً عن قصد حيث اعترض على جمع فسر والوضع
الواقع من الجزولي في حد الكلام بالقصد واخر جوابه كلام التامى
والتامى وقالوا لا ترى ان كلام التامى والتامى مفيد لكن بغير الوضع
اي القصد بقوله وقوله المتأخرين ان كلام التامى والتامى والمجنون
مفيد الا انه بغير الوضع اي القصد لا ينبغي ان يقال لان مثل هذا اي
كلام التامى وما عطف عليه لا يفيد بوجه فهو اي هذا القول غلط
من قايله ولا بد وانما يمكن هنا ان يحتز بالوضع مما لا يفيد الا بالعرض
لا بالوضع وذلك انك اذا قلت قام غلام زيد افاد هذا الكلام

منهم من احدثها الاخبار عن كلام زيد بالقيام وهذا هو المعنى الذي وضع له
اللفظ والثاني ملك زيد للغلام وليس اللفظ موضوعا له فاذا هو مفيد له بغير وضع
فن هذا يجتزأ القائل بالوضع انتهى كلام ابن الضايغ اي فالمراد بالوضع في كلام الجزل
الوضع العربي لا القصد ومن ثم قال ابو حيان وفيهم من كلام اي ابن الضايغ انه
لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع
في لسان العرب انتهى فكان على المص ان يسقط قوله فانه مستفاد من حصول
الفائدة ثم ان في نفى ابن الضايغ الفائدة مطلقا عن كلام نحو السامي نظرا اذ غاية
ان يكون ما لم يطابق الواقع وقد تقرر انه لا يشترط في الكلام ان يكون مطابقا
للواقع بل يجوز ان يكون ما استحال معناه كقولك صعدت السماء وجلت الجبل
الا ان يقال لما كان شأن العقلاء الاعراض عما يتكلم به نحو النائم لا يلقون له
بالا لم يسم كلاما اصطلاحا وان حصلت منه فائدة فهي في حين العدم لا اعتداد
به هذا **والمشاعرون على خلاف قوله** اي قول ابن الضايغ ان القصد لا يشترط
التصريح به على ما ذكر المص عند حيث صرحوا بالقصد في حد الكلام **منها**
المراد في مقدمته وابن مالك في تهليله وابن عصفور في مقترنه
ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كان عمدا صرح به هو لا الآية
مع ذكرهم الفائدة والا لكان من ذكر ما لا يحتاج اليه وهو كلام هو لا الآية يسان
عن مثل ذلك هذا تقرر كلام المص وفيه ان تصريح هو لا بالقصد لا يقتضي
بخالفه ابن الضايغ اذ ليس في التصريح بذلك دلالة على عدم استفادة القصد
من الفائدة اذ يجوز ان يكون من التصريح بما علم التراما جريا على ما هو

الاصل

الاصل في القيود التي تذكر في التعاريف وايضا الجزل لم يصرح بالقصد انما
ذكروا الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسر بالقصد كما بن عصفور ومنهم
من فسر بالوضع العربي كما بن الضايغ كما علمت والاصل ان ابن الضايغ يقول
بعد ان اشترط القصد في الكلام ويحكم على ان كلام نحو النائم ليس بكلام اصطلاحا
لعدم وجود الفائدة وقد علمت وجهه وغيره **يشرط القصد** قال بان كلام
نحو النائم يسمى كلاما اصطلاحا لوجود الفائدة فلا يضر كونها صادرة عن شخص
لا فصله ولا روية اي من جنس من يعقل بخلاف ما لرصده ذلك عن بعض الطيور
فلا يسمى كلاما اصطلاحا عنده ولا ومنهم من قال باشتراط القصد ونفى عليه
ان كلام نحو النائم لا يسمى كلاما اصطلاحا وان حصل منه معنى حسن السكوت
عليه وعدم التصريح به في بعض كتب من يقول باشتراطه للاستغناء عنه
بالفائدة لانهم اشترطوا ان تكون الفائدة ما يحسن سكوت المتكلم عليه او حسن
سكوت المتكلم عليها يستدعي ان يكون قاصدا لما يتكلم به فوصف الكلام
بكونه مفيدا بالمعنى المذكور مستلزم وصفه بكونه مقصودا فليتأمل **والأخيرة**
الى فكر التركيب اي التصريح به في حد الكلام الذي وجد فيه اللفظ و
الافادة كحد المص **بأسبابه** ان الفائدة تستلزم وان كان التصريح
به هو الاصل كقوله لا التزام وفيه ما علمت من ان المص لم يكتف
بذلك بل صرح بما هو اخص منه عند بعضهم وهو التلخيص **والأخيرة**
الوضع في حد الكلام لان الوضع ليس بمقتضى الكلام اصلا **لأن الصحيح**
اختصاصه اي الوضع **بالمقولات والكلام هنا في المقولات** لانه في بيان

حقيقة الكلام والكلام منها كما علم **والمرکبات دلالتها** على معانيها **غير وصفيّة**
بل عقلية **على الأصح** ولا لتوقف فهم معانيها عن نقلها عن العرب ولادونها
أية اللغة كغيرهم كالمفردات مع أن العرب تركتها لا اختيار المتكلم يتكلم بها كيف
أراد على القانون العربي وهذا المذهب الذي سلكه المصنف تبع فيه
بعضهم قال ابن أياز كان شيعي سعد الدين المغربي يقول في اشتراط
الوضع نظر لأن واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات وبرهن
على ذلك أي بخوما قدمناه ورد بان المراد بالوضع في المركبات
الوضع النوعي وفي المفردات الوضع الشخصي وفرق ما بينهما والذي
برهن شيخ ابن أياز على انتقايه في المركبات هو الوضع الشخصي و
ايضاح الفرق بين الوضعين أن الواضع إما أن يضع الفاظا معينة
لمعاني مخصوصة كالقتر للحبض أو الطرس فهذا وضع شخصي وإما أن
يضع قانونيا كلياً يعرف به الفاظ قياسية كان يقول مثلاً متى اجتمع
المضاف والمضاف إليه قدم المضاف على المضاف إليه فتقول نحو غلام
زيد وثوب زيد وعبد زيد مما لا يتناهي وعلى اعتبار الوضع في الكلام
فالمراد به الوضع العربي وبذلك يخرج ما أفاد المعنى المتقدم بالعقل كما
إذا قال شخص غير مشاهد للسامع قام زيد فإن هذا المؤلف يفيد معنى
يحسن السكوت عليه وهو حياة المتكلم به لكن لا بالوضع لأن الواضع لم
يضع قام زيد لحياة المتكلم به واستفادة المعنى المذكور منه إنما هو بخوض
العقل لأن العقل يقضي بأن كل متكلم حي فتسمية هذا المؤلف كلاماً لا فائدة

المعنى

المعنى المذكور بل أفادته المعنى الموضوع هو له وضعاً نوعياً وهو نسبتة القيام إلى
زيد ويخرج بذلك أيضاً ما أفاد المعنى المتقدم بسبب التصحيف فلا يسمى كلاماً
لأن استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع ويخرج أيضاً المفيد للمعنى المذكور
بالوضع الغير العربي فلا يسمى كلاماً لأن مدار علم العربية على القرينة بين الكلام
العربي وغيره قال ابن مالك ويزاد بعض العلماء أن الأصوليين وهو الإمام
أبو بكر ابن الباقلا في حد الكلام من ناطق واحد لأنه عمل واحد فلا يكون عاملاً
الأول واحد ورد بأنه لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب لتسمية خطا انتهى و
فقه على ذلك الشيخ أبو حيان واعترضه المرادى والبدر الدمايني بأنه
يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة أن كل كلام يشتمل على نسبة أحد
طرفيه إلى الآخر والنسبة أمر نفسي أي قائم بالنفس لا يقبل التجزي
ورد بأن النسبة التي بين طرفي الكلام هي ارتباط أحد الطرفين بالآخر
وهذه قائمة بالكلام لا بالنفس ويقال لها النسبة بين بين والظاهر
بالنفس إنما هو النسبة بمعنى الحكم بهذا الارتباط والأول يقبل التجزي دون
الثانية والحاصل في الكلام إنما هو الأول دون الثاني لأن كلام نحو الشاك
لا يتصور فيه نسبة بمعنى الحكم ثم أشار المصنف إلى ايضاح ما اعتبره في
حد الكلام مثال وهو جزئي يذكر ايضاح القاعدة فقال **مثال اجتماع** هذه
الثلاثة التي اعتبر اشتغال المؤلف عليها **أعني بذلك اللفظ والافادة**
والقصد أي كونه ملفوظاً به مفيداً مقصوداً المقول من له قصد وروية العلم
نائب العلم نافع لفظاً لأنه صوت مشتمل على معاني أي يخرج بعض

حُرُوفُ الْخَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ وَهِيَ بَعْضُ الْحُرُوفِ الْإِجَابِيَّةِ منسوب
 الى الجار وهو كالتبجى تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها تلك الكلمة
 بذكر اسماء تلك الحروف فالالفاظ التي متبجياتها اسماء سمياتها الحروف البسيطة
 التي يقال لها حروف المباني وهي تسعة وعشرون حرفا وفي الحديث من لم يؤمن
 بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفا لا يخرج من النار من لم يعد لام الف
 فهو بري مني وانا بري منه مثلا جيم اسم للحرف الاول من جعفر مثلا ومن
 اصحابه ثم لما سئل الامام الخليل بن احمد كيف تقولون اذا اردتم ان تنطقوا بالجيم من
 جعفر فقالوا له جيم قل انا اجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو
 المسمى وانا نقال جه اي بدونه افصاح بالها وانما سميت وفاقا عدة
 للفظ وقد راعوا في هذه التسمية معنا لطيفا هو جعل المسمى صدر الكل اسم
 منها ليكون المسمى اول ما يقرع السمع من الاسم الا الف فانهم استعاروا
 الهمزة مكان مسماها لان الف عند الاطلاق ليست الاساكة ومنما سميت
 تلك اللفاظ التي يتبجياها حروف الجار باسم مدلولاتها التي هي حروف
 المباني ومنه قولهم حروف الجار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ
 حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها لا اقول الف لام
 جيم حرف بل الالف حرف واللام حرف والجيم حرف فقد حكم على اللفاظ التي
 يتبجياها بانها حروف باعتبار مدلولاتها فالثواب حاصل باعتبار الحرف
 المسمى لا باعتبار حروفها **وَمُقِيدٌ لِأَنَّهُ أَهْمُ مَعْنَى حَسَنِ الشُّكُوتِ**
عَلَيْهِ مِنَ التَّكْمِيلِ حَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ اي سماع **مُنْتَظَرُ لِشَيْءٍ أُخَرَ**

خالفه والعين والالف
 الحان والالف والنون
 اللسان والهمز والفتحة
 وحصل اللفظ الشفيع فنظر

يأتي

يأتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى انتظارا تاما لوجود المستند والمستند
 اليه والاسناد ولا نظر لانتظار ما عداها كما علمت **وَمُقَصَّدٌ** ذلك المعنى **بِالْأَلْفِ**
فَادَةُ لَانِ التَّكْمِيلِ قَصْدُ افَادَةِ السَّامِعِ اي سماع وهذا مستفاد مما افصحنا
 عنه فيما سبق لا من مجرد كلامه وقوله **اِذَا كَانَ السَّامِعُ بِجَهْلٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى**
 بخالف للخالص الذي قد مثله لا يخلو اما ان يكون هذا المثال من المعلوم ثبوته
 بالضرورة اي لا يجهل غالبا او لا ان كان من الاول فلا يحسن التقييد بما ذكر
 لما علمت ان معلوم الثبوت بالضرورة ليس بكلام وان خطب به من يجهله ومن
 ثم اطلق فيه المصنف ولم يقيده بذلك وان كان الثاني فكذلك لما علمت ان
 غير معلوم الثبوت بالضرورة كلام وان خطب به من يعلم مضمونه فلا وجه
 لهذا التقييد لا يقال ما المانع ان يدعي ان مذهب المصنف ان غير معلوم الثبوت
 او الانتفاء بالضرورة لا يكون كلاما اصطلاحيا الا ان حصلت منه فائدة بالفعل
 بان خطب به من يجهل مضمونه ويؤيد ذلك بانه مثل في شرح الاجرومية
 بما لا يحتمل ان يكون معلوم الثبوت بالضرورة وهو قام زيد ويؤيد فقه ظاهر
 ما تقدم عن ابن هشام وابن عصفور لاننا نقول المانع من ذلك مخالفة ما ذكره
 في شرح التوضيح وكلام ابن هشام وابن عصفور مصرف عن ظاهره والراد
 منه ظاهر ما تقدم واختار المصنف خصوصا هذا المثال لاشتماله على
 بعض حروف الخارج الثلاثة كما بينت في بعض النسخ والمنشط الطالب
 يذكر نفع العام الذي هو ثمة الطلب ولم ينظر الى ايهام اختصاص الكلام
 بما اشتمل على حروف الخارج الثلاثة خصوصا وقد بينت في تعريف اللفظ

الموافق للكلام في النسخ

ولعله لضعف هذا الإيهام **والإفادة** أي الفائدة **المذكورة تستلزم التركيب**
 إذ ليس لنا لفظ مفيد إلا وهو مركب وأما أحرف الجواب فليست هي الكلام
 كما زعمه ابن طحمة بل الكلام المقدر بعدها والاصل إذ قلت نعم في جواب
 هل قام زيد **بديل** عمل فعل تلك الجملة المحذوفة في التابع نحو قولك في
 جواب المترضب زيد نعم وعمرا التقدير نعم ضربت زيدا وعمرا وفيه
 ان دلالة الالتزام بمجموعة في المقاريف وقد علم جوابه مما تقدم فالكلام
 من المركب **وكل مركب** من المعلوم انه **لا بد له من خبر** اثنين فأكثر
يتركب منها فلذلك شرع المصنف في بيان اجزاء الكلام التي يتركب منها
 بقوله **واجزاء الكلام التي يتركب منها** أي من مجموعها لا من كل واحد منها
 كما سنبيته **ثلاثة** أي أحدها **الاسم** أي ما صدق له لاهذا اللفظ وقدم
 الاسم لشرفه بالاستاء له واليه غالباً ولأن الكلام لا يتخلو عنه كما سيأتي
وثانيها الفعل أي ما صدق له لاهذا اللفظ وقدم على الحرف لشرفه باستاءه
 الاسم **وثالثها حرف** أي ما صدق له لاهذا اللفظ **وهي** أي الاسم والفعل
 والحرف **الكلمات الثلاثة** عندهم **والأربع لها** بالاستقرا وهو ان إسمه
 العربية تتبعوا الألفاظ التي نطقت بها العرب فلم يجدوا غير هذه
 الثلاثة وصرح به الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد ذكر الزجاجي
 في أماليه بسنده إلى أبي الأسود الدؤلي أنه قال دخلت على علي بن أبي طالب
 رضي الله عنه فزأته مطرقاً متفكراً فقلت فيما تفكر يا أمير المؤمنين
 قال إني سمعت ببلدكم لحناً فاردت أن أضع كتاباً في أصول العربية فقلت

ان فعلت هذا احببتنا وثبت فينا هذه اللغة ثم أتيت بعد ثلاث فالتقي إلى
 صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف الخ وفي
 رواية ان أبا الأسود هو الذي سمع الحسن من أبيته حيث قالت له وقد
 رأت النجوم ليلاً ترهها أحسن السما برقع نون أحسن أي ولم تظهر أعراب
 السما فقال لها نجومها فقالت إنما اردت العجب فقال ينبغي ان تقولي
 ما أحسن بنصب أحسن وقيل سمع قارياً يقول ان الله بري من المشركين ورسوله
 بذلك بالجرف ذهب إلى الإهمام وأخبره وقيل غير ذلك **وذهب الأستاذ أبو جعفر**
إلى صوابي إلى أن اسم الفعل الماضي والمضارع والاسم قسم ثالث ولم يسمه بذلك
 أي باسم الفعل بل **سماه خاتمة** وإنما سماه بذلك **لأنه خلف عن الفعل**
 أي يقوم مقامه في إفادة معناه فان أسماء الأفعال إنما وضعت لتكون عوضاً
 من أفعالها محالاً على ذلك روم الاختصار لأنها بلفظ واحد مع المذكور
 الموث والمفرد وغيره مع المبالغة في المعنى فان هيئات البلغ في الدلالة
 على البعد وكذلك باقيها وهذا يسقط قول الشاطبي ان تسميته اسم فعل
 يدل على انه اسم لان هذا القائل كما علمت لم يسمه بذلك والجواب الواضح
 ان اسم الفعل من أفراد الاسم لان الاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو
 يشمل اسم الذات كزيد في قولنا زيد قائم واسم اللفظ كقولنا زيد
 ثلاثي واسم المعنى كسبحان واسم الفعل إما اسم للفعل الاصطلاحي الذي
 هو الصيغة وهو الرابع الذي قال به بعض البصريين وجري عليه شيخ
 المحققين فان كان الأول فهو الثاني وان كان الثاني فهو الثالث

من بعد

واسم للفعل اللغوي الذي
 هو المصدر وهو المجرى

وهذا الجواب اول من جواب المصنف عنه تبعاً للشاطبي **وهذا القول** بان اسم
 الفعل كلمة رابعة ليست داخل تحت واحدة من الكلمات الثلاث **حدث بفعل فاعله**
الاجماع اي اجماع النحاة وانما اقرهم **على الثلاثة** المذكورة انها اقسام الكلمة **فلا**
يعتد به اي بهذا القول لان فيه خرقاً للاجماع بناء على ان الاجماع في امور اللغوية
 يجب اتباعه بل هذا الجواب ساقط لان فيه تسليم ان اسم الفعل ليس داخل
 تحت كلمة من الكلمات الثلاثة وقد علمت بطلانه ومن ثم ذكر الشيخ ابو حيان
 ان شيخه الاستاذ ابا جعفر النخعي حكى في هذه المقالة عن صاحب الاستاذ
 ابي جعفر بن صابر على سبيل الاستغناء لها قال الشاطبي فان قيل اين الاجماع
 وقد خالف الفراء في المسئلة وهو من الصدوق الاول الذي لا يعتمد اجماع دونهم
 لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين حيث قال في كلامها ليست
 اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً واجيب بان الفراء لم يحكم بانها غير الثلاثة بل قال
 بالوقف لتعارض الأدلة ومن المعلوم ان اجزاء الشيء المركب لا بد من اجتماعها
 فيه وليس هذا مراد هذا بل **المراد ان الكلام يتركب من مجموعها** اي تلك
 الاجزاء **لا من جميعها** اي لا من كل واحد منها حتى لا يسمى كلاماً الا ما وجدت فيه
 هذه الثلاثة اذ ليس في ذلك شرط وحيث كان التركيب من مجموعها فليس كل تركيب
 من ذلك يكون كلاماً **فان التركيب الشاي الواقع بينها** اي بين مجموع تلك
 الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف **على ضربين احدهما** لا يسمى كلاماً لانه
 غير مفيد **فائدة الكلام** وهو ستة اقسام **احدها تركيب حرفين نحو**
ليثما والثاني تركيب حرف واسم اي والحرف مقام **نحو ارجل واثبات**

هذه
 ٤

تركيب اسمين لا يشاد بينهما كغلام زيد والرابع تركيب فعل وحرف
نحو قل ما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس تركيب
اسم وحرف اي والحرف متأخر **نحو ذاك** فلا يرد ان هذا القسم هو عين
 القسم الثاني في كلامه اي لان المحفوظ في القسم الاول تقدم الحرف وفي هذا القسم
 تقدم الاسم كما هو المفهوم من تعبيره واعتراضه بانه لو نظرنا لكلمات الاقسام
 على ما ذكره فالصواب اسقاطه وان يذكر بده الفعل مع الفعل اي لتمام الاقسام
 الستة بحسب القسمة العقلية فقد قال شيخ المحققين والتركيب العقلية **الخاصة** الشاي
 بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسماء
 والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل والحرف او الحرف فان انتهى وقد
 يقال انما ترك هذا القسم لانه لا يتركب بين الفعلين حيث يكونان كالكلمة
 الواحدة كباقي الاقسام **والضرب الثاني** يسمى كلاماً وهو **ما يفيد فائدة**
الكلام المتقدم وهو قسمان **احدهما تركيب فعل ظاهر واسم** كذلك
على وجه يكون الفعل حديثاً عن الاسم نحو بالرفع اي وذلك نحو **ارب**
لنصب اعني **نحو قام زيد** او فعل ظاهر واسم مضمرة بارز **نحو** وقت وبعث
 او فعل ظاهر واسم مضمرة مستتر وجوباً نحو **استقم** او جوازاً **نحو** قام
 في جواب ما فعل زيد خلافا لما صرح به المصنف في التوضيح او فعل مقدر
 واسم مستتر فيه نحو **يا زيد** لان التقدير الكلام ادعوا مع فاعله
 المستتر ومنه ما بعد احرف الجواب كما تقدم **وتسمى** هذه الجملة الحاصلة
 من الفعل والفاعل **جملته فعلية** لتصدرها بالفعل **والثاني من**

القسمين **تركيب اسميين على وجه يكون احدهما خبرا عن الآخر** اي فلا بد
 ان يكون بينهما اسناد وعدم عدم المصداق جزا من الكلام لا يكون الفاعل
 مستلزمه على ما تقدم بل لكونه شرطاً في الكلام لا شرطاً منه والا لزم ان لا يوجد
 كلام محفوظ به حقيقة اصلاً وهو في غاية البعد على ان بعضهم قال الاسناد
 من الكيفيات والكيفيات من قبيل اللفظ ثم مثل لما اولها مبتداً والآخر
 خبر عنه بقوله **خو زید عدل** وعبدني ومثل الخبر فاعل اقيم مقام
 الخبر خو اقاير الزيدان **وتسمى** اي هذه الجملة الحاصلة من المبتدا والخبر اما
 قام مقامه **جملة اسمية** لتصديرها بالاسم فعلم ان الكلام لا يوجد ويتحقق
 من نوع الحرف فقط ولا من نوع الفعل فقط ولا منهما فقط ويتحقق من
 نوع الاسم فقط واقل ما يوجد ويتحقق من اسمين او من اسم وفعل ولا
 فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائماً او من فعل وثلاثة اسما
 او من فعل واربعة اسما نحو علمت زيداً محمداً مطلقاً او من جملي الشرط والجزا نحو ان قام زيد
 قام عمرو او من جملي القسم والجواب نحو والله لا اكرمك او من
 اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوم هذا وقد ذكر شيخ المحققين ان الكلام ليس
 الا جملة الجزا فقط وجملة الجواب فقط وقال سيد المحققين الحق ان الكلام
 مجموع الشرط والجزا لا الجزا وحده وجواب القسم كلام بلا نزاع ووجه
 ذلك بما يؤول وادعى ابن الحاجب ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
 اسم وفعل وما عدا ذلك خارج عن حقيقة الكلام ولا ينافي ذلك اطلاق
 الكلام على المجموع فقد قال بعضهم حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراء اسناد

او من فعل واربعة
 اسما نحو العلمت
 زيداً محمداً مطلقاً

ومسند اليه لكن ساع اطلاقه على التركب منها وما زاد عليها ومن هذا كله
 يعلم ان الفعل له دخل في تحقق الكلام **انه لا دخل للحرف في ذلك** اي
 في تحقق الكلام وهو واضح **والثاني في ربط بين اسمين نحو زيد**
في الدار بين فعلين **خو ان تضرب اضرب** وفيه ان هذا ربط
 بين جمليتين واجيب بانه لما اشتر الحرف في كل من الفعلين نسب الربط اليهما
او بين فعل واسم نحو من زيد وفيه ان هذا ربط بين جملة وهي
 فعل الامر وفاعله واسم وفي بعض النسخ من زيد واجيب بان الفعل
 لما كان هو المقصود من الجملة نسب الربط الى الفعل **او بين فعلين** فعليتين
خو ان جاز زيدا كرمته او فعلية واسمية خو ان دخلت الدار فعددي حر
 هذا وفي المعنى ما يفيد ان الحرف له دخل في تحقق الكلام عند سيبويه ولم
 يذكر عن احد مخالفته وهو الا التي للثمنى لا خبر لها عن سيبويه لا لفظاً
 ولا تقديراً فاذا قيل الامكان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم وانما تم
 الكلام لذلك جملة على معناه وهو انما انتهى فعلم ان الكلام لا يوجد
 بدون الاسم ويوجد بدون الفعل والحرف وبذلك صرح الاستاذ ابو علي
 الشلويين حيث قال الكلام مفيد لا يخلو عن الاسم اصلاً ويوجد كلام
 مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ومن ثم كان في الكلام اصلاً للفعل
 والحرف انتهى وحينئذ يقال جزو الشيء ما لا يوجد ذلك الشيء بدونه
 فكيف اطلق لفظ الجز على كل من الفعل والحرف ويجاب بان اطلاق الجز
 عليهما لا باعتبار تحقق توقف الكلام عليهما بل باعتبار توقف بعض

في الدار
 بين
 فعلين

لانه ليس مقصودا بالذات
 ولا ليدل على الاسناد
 ولا يسند اليه

صور عليها اما الفعل فواضح واما الحرف فغاية وفي التعليلة لابن النحاس
 ان قيل لان اسم ان الحرف من اجزاء الكلام لان الكلام لا يفتقر الى وجوده بوجه
 ما قلنا وان لم يكن له مدخل في الاسناد الا ان له مدخلا في الكلام اذا حصل
 الكلام من جملتين انتهى اي مثلا فكل من الفعل والحرف من الاجزاء العرفية
 التي لا يندم اصلها بانفصالها كسعر الانسان وغصن النخلة واما الاسم
 فكان الحرف الحقيقي واذ اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف **فعلامة الاسم**
 اي ما صدق عليه اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد لاكل فرد
 منها فليست ال الحقيقة ولا الشمول **الميزة له عن قسمه** يعني الفعل و
 الحرف **الخفص وفي الكسرة** وما ناب عنها **التي تحدث** لفظا او تقديرًا
عند دخول عامل الخفص به وبسببه **سواء كان** ذلك العامل الذي هو
الخافض حرفا او اسما مضافا **ولا نالك لهما على القول الاصح** ومقابلته
 يثبت الخفص بالاضافة نحو مرت زيد الفاضل وعلام هند الفاضلة
 وبالمجاورة نحو هذا حجر ضب بحرف المجاورة له لضب المجور و كان حقه
 الرفع لانه نعت لجزء الفروع على الخبرية وبالنسبة نحو است قايما ولا قاعد
 بالمجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح يقول
 بان السابغ في غير البدل مجرور بماجر به متبوعه اي وهو الحرف او الاسم
 وفي البدل مجرور او اسم ماثل لجار متبوعه لا بالتبعية وان المجرور في المجاورة
 يرجع الى الجار بالمضاف اي لان مجاوره مجرورة لهما بالمجاورة والمجرور في
 التوهم يرجع الى الجار بالحرف اي الحرف المتوهم لابل التوهم وسياتي ذلك

وقيل بالحرف المقدر
 لابلية ان وثبت
 الخفص بالتبعية

في البطاقة

فسر في ذكر المجاورة
 فكانت مجاورة

في كلامه في باب الاضافة والمجرور بالحرف **نحو مرت زيد** والمجرور بالاسم
 المضاف **نحو غلام** ومقابل الاصح يقول الجار في ذلك هو الاضافة وقيل
 الحرف المقدر والخفص عبارة اهل الكوفة ويراد به الجور وهو عبارة اهل
 البصرة وتفسير المصنف الخفص بالكسرة يناسب ما ذهب اليه الجمهور
 ان الاعراب من قبيل اللفظ لا ما ذهب اليه المصنف في المتن من ان
 الاعراب من قبيل المعنى كما سيأتي اذ المناسب له ان يقول الخفص تغيير
 مخصوص بعلامته الكسرة اي وما ناب عنها فان قيل في تعريف الخفص
 دور لانه اخذ الخفص في تعريف الخفص اجيب بانه من التعريف
 اللفظي وسياتي في كلامه حكمة اختصاص الخفص بالاسم فان قيل
 قد وجدت اضافة الاسم للفعل المضارع نحو يوم ينفع الصادقين
 صدقهم فان ينفع في محل خفص باضافة يوم اليه اجيب بان المضاف
 اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المورول من ان والفعل وان لم تكن
 ان موجودة ولا مقدرة فهو وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم الاسم
 وهو كاف وعلامته المميزة له عن قسمه ايضا **التنوين** واخره
 عن الجر لان التنوين يتاخر عن الجر عند اجتماعها والمراد التنوين
 المطلق اي الذي يذكر من غير قيد بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كتنوين
 الترم او القالي فانه لا يكون علامة للاسم وهو في الاصل مصدر نوت
 الكلمة اذا دخلت فيها نونا وفي الاصطلاح **نوت ساكنة تليق بالآخر**
 حقيقة او حكما **ثبتت وصلا غالبا فيهن** اي في السكون والحرف الاخر

وقوتها وصلا **وتحذف خطأ وقتنا** فهو من تسمية الـ الشيء باسم ذلك
 الشيء فخرج بساكنة النون الاولى من نحو ضيفين وهو الذي يتبع الضيف
 من غير دعوة وقد الغز في هذا الحري بقوله وما وصف اذا اردف بالنون
 نقص صاحبه في العيون وقوم بالمدون وخرج من الزبون وتعرض
 للون فان ضيف اذا حقه النون صار ضيفين وقد علمت وبحقوق الاخر
 نحو انكسر والنون اللاحقة لنحو امر من قولك احمد انطلق لان المراد
 للحوقها للاخر ان تلزم اخر حركة بان لا يمكن التلقظ بها دون حركة الاخر
 وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاجرائها بقوله تحذف خطأ كما فعل
 المصنف في التصريح وبالحذف خطأ نون اصابت وقدن وانجن وان
 لتثبت ذلك خطأ وهذه النون في الاول والثاني يقال لهما تنوين الترفع
 وفي الثالث والرابع يقال لهما تنوين الغالي وبذلك يخرج ايضا نون
 التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة او كسرة نحو لخصرت يا قوم ولخصرت
 يا هند لانها ترسم نونا وكذا الواقعة بعد فتحة ان خيف اللبس اتفاقا
 نحو قولك امر للواحد اخر من زيد ونهيا لا تضرب من زيد لانها لو
 رسمت الفلا التبر من الواحد ونهيه باسم الاثنين ونهيهما وعند
 الامن من ذلك على المجرع واما على الراجح فترسم الفاء عليه فلا بد
 ان يراد في التعريف بغير توكيد فان قيل لا حاجة لذلك ويراد بقوله تحذف
 خطاهي وبداها وبداها هانم يحذف قلنا يصير التعريف غير جامع
 لانه يخرج عنه التنوين اذا ابدل الفاحالة النصب وهنا قيل ولا حاجة

ذكر

لذكر السكون ولحقوق الاخر ان ما يخرج به يخرج بالحذف خطأ وهو سوال عما
 جاء عند الاحتياج اليه وايضا هو مما جاء على الاصل اذ الاصل في التعريف
 التصريح بجميع القنود وان لزم من احدها الاخر ان الاول علم لاكتفا
 في التعريف بدلالة الالتزام كما علمت وقيد بالغالب حتى يصير التعريف
 جامعا ولا يخرج بعض افراد التنوين فالقبيد به للاذخار بدل قوله
فن غير الغالب ان التنوين يحرك لغرض وذلك **لالتقاء الساكنين**
عنه مظهر انظر والساكنان التنوين والنون وحرك ولم يحذف كما حذف
 نون التوكيد الخفيفة عند التقاء الساكنين في نحو اضرب القوم مع ان
 وضعها السكون ايضا لان التنوين منزل من الاسم منزلة الجز الزوم له
 حيث خلا عن الولاضافة والنون المذكورة لا تلزم الفعل وايضا قصدوا
 ان يجعلوا للتنوين اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل ومن
 غير الغالب ان التنوين لا يلحق الاخر بل **قد يلحق الاول** اي ما ليس باخرا
 او بحسب ما كان **نحو شربت ماء بالقصر** اي في لغة القصر لان الميم اول الاسم
 واخره الالف وقد نقل المصنف عن اجمال بن هشام ان التنوين لما يلحق
 الاخر الذي هو الالف ثم حذف للتقاء الساكنين انتهى على انه لا يبعد
 اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شيء بعدها فليتا مل من غير الغالب ان
 التنوين لا يثبت وصلال **قد يحذف** وسلا المر وما كان في المعنى وذلك
 اذا كان في علم اسم او كنية او لقب قيل او ما هو كناية عن العلم كهلان
 وفلان **موصوف** ذلك العلم **بان** متصلا به قال في المعنى او ابنة

وعليه فلا حاجة
 لاضراح ذكره بقبيد
 الاضاح بال

بما اتفاق او بنت عند قوم من العرب انتهى وخالف ابن عصفور في ابنة
مضاف تلك الابن ونحوه **الى علم آخر** اسم او كنية اولقب قيل او ما هو كنية
 عند علي ما تقدم وذلك **هو قال زيد بن عمرو** او ابن ابي بكر او ابن زين العابدين
 او هند ابنة اوبنت عمرو ابي الخير اوصيا الذين او فلان ابن فلان او فلانة
 ابنة اوبنت فلان **في حذف تنوين زيد** في المثال الاول **تخفيفا** لانه اكثر
 استعمال ابن ونحوه بين عليين وصفا لا يكاد ينفك عن ذلك فطلب التخفيف لفظا
 بحذف التنوين من موصوفه ومن ثم لم يحذف لانه لم يكن ابن صفة بان جعل
 خبرا عما قبله او فصل نحو جازيد الفاضل ابن عمرو ولم يكن بين عليين
 بان كان بين وصفين كجاني كريم ابن كريم او بين علم وصفة كجاني زبد
 احيانا لقلة الاستعمال ومن ثم استرط بعضهم ان يكون العلم الثاني ابا للاول
 حقيقة فان كان جلا لم يحذف التنوين لان الاكثر نسبة الانسان الى ابيه
 لا الى جده ومنه قد ينشأ توقف في الحاق الكناية عن العلم به لانه لا يكثر
 استعمالها كالعالم ومن هذا يعلم ضعف القول بان التنوين انما حذف في ذلك
 لانها الساكنين وهما التنوين والباء للتخفيف وهل المراد لا يحذف فيما ذكر
 لزوما كما يدل عليه المقابلة او لا يجوز حذفه محل نظر وكما خففوا الموصوف
 بحذف تنوينه لفظا خففوا الصفة وهي ابن ونحوه بحذف الفه خطأ
 على خلاف القياس كما أنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لان الصفة و
 الموصوف كالشيء الواحد وهذا يمكن ان يكون هو المراد من تشبيهه
 له باسم واحد لا ما فهمه من بعضهم ان حركة الموصوف حركة اتباع

لحركة ابن لا حركة اعراب وانما كان حذف الالف خطأ على خلاف
 القياس لان القياس والقاعدة في الخط ان كل كلمة تكتب بالحروف التي
 تنطق بها عند الابتداء والوقف عليها وابن ونحوه اذا ابتدئ به تثبت
 فيه الالف ومن ثم لم يرسم التنوين ثوبا لانه يسقط في الوقف وانما
 رسم بدله الفاء في حالة النصب وقفا ولم يرسم بدله واوا ولا ياتي في حالتي
 الرفع والمجر وقفا لحذف الالف وهذا حيث لم يقع ابن ونحوه اول سطر
 ولا رسمت الالف لانه في محل الابتداء غالبا لان القاري ينتهي الى
 اخر السطر الذي بعده **هو اي** التنوين المذكور اي الذي يصح ان يذكر غير
 مقيد **أقسام** واشتهر ان الخاص منه بالاسم اربعة وانما المراد عند الالف
 مطلق حتى اذا اريد غير هاقيد القسم **الاول تنوين التثنية** وثقا ل
 له تنوين الصرف وسمى بالاول لانه يدل على تثنى الاسم ورسوخ
 قدمه في صفة الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيما ياتي فيبني ولا الفعل
 فيمنع من الصرف الذي هو التنوين المذكور وزعموا قيل لمطلق التنوين
 وسمى بالثاني لانه يدل على انصرف الاسم عن تشبه الفعل والحرف
 هذا وفي شرح الايضاح لابن ابي الربيع ان لفظ التنوين اذا اطلق
 يراد به تنوين التثنية فان اريد غير قيد وهذا التنوين هو اللاحق
 للاسم المعرب الذي لم يشبه الفعل ولم يكن مجموعا بالالف وتام معرفة
 كان او نكرة **هو تنوين زيد ورجل** ورجال وقيل هو في رجل للتثنية
 نظر الى ان مدلوله غير معين وفي المعنى تنوين رجل تليين لا تليين

ثم يبتدئ بالاول السطر

كما قد يتوهم بعض الطلبة انتهى وهذا نص عليه المصنف في التمثيل وفي كلام
 شيخ المحققين انا لا اري منعا من ان تكون تنوين واحد للمتكين والتكثير
 معا فنقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا فان جعل علما لمحض للمتكين
 انتهى اي فليس التنوين مع العلمية هو عين التنوين الموجود قبلها وحيد
 يسع استدلاله في المعنى تبعا لابن الحاجب على نقي كون تنوين رجل
 للتكثير بقوله ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال
 التكثير انتهى ومن هذا التنوين تنوين صرف ما لا ينصرف خورب احمد
 ودانير وهو مخصوص بالضرورة وما احسن قول ابن حجة وقد اشار
 الى هذا المعنى بقوله قد نعلم ان صرف الدنانير عنى وكلم في الورد هبات
 كثيرة والاشاعر وفي شرح الحجي صرفها واجب لاجل الضرورة وقول
 ابن الورد ايضا صرف الشاعر نصفان غلا عند جبار ان عرف قال
 هذا زغل قال نعم يصرف الشاعر ما لا ينصرف وتنوين المنادي في
 الضرورة وتنوين الحكاية كان سميت رجلا بعاقلة فانك تحكى اللفظ المسمى
 به بتنوينه كما قال ابن هشام انه الحق ونورع في الثالث لانه تنوين ملكين
 قبل العلمية لا بعدها لان تنوين التمكن لا يوجد فيما فيه علتان ينفان
 منه قال الا ترى ان الحركة قبل الحكاية اعراب ويعدها ليست اعرابا
 اي فهو قسم اخر وفي كلام شيخ المحققين واما التنوين في خورب
 احمد وابراهيم اي صرف ما لا ينصرف فليس ينحصر للتكثير بل
 هو للمتكين ايضا لان الاسم منصرف انتهى واما تنوين الشذوذ

نظري

فلما

فيما

فيما حكاه بعضهم من قوله هو لا قومك بالتنوين فاختر ابن مالك انه
 ليس بتنوين وانه يكون ضيقا كثيرا اللفظ **والقسم الثاني تنوين**
التكثير اي الدال على ان ما دخل نكرة اي اريد به غير معين وهو اللا
 لبعض الاسماء المبنية وهو العلم المختوم بويه واسم الفاعل واسم
 الصوت ويلحق الاول قياسا مطردا او الثاني والثالث سميا فالاول
نحو سيبويه وعمرية ونفطويه ومالويه فقوله من غير تنوين اذا
 اردت شتخصا معينا مسمى بهذا الاسم فغير المبنون معرفة بالعلمية **والثاني**
نحو صه وايه من كل ما يدخل التنوين جواز ان اسم الفعل فقول
 لمخاطبك اذا اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا اردت سكوتا
 ماصه بالتنوين وان اردت استرادت لمخاطبك من حديث ما قلت
 اياه بالتنوين والثالث غاق غاق فقول صاح الغراب غاق غاق
 بالتنوين ان اردت صوتا وان اردت صوتا مخصوصا غاق غاق بغير
 تنوين فغير المبنون من ذلك كالمعرف بال الحضورية وذكر المصنف في
 التصريح ان قولهم اسم الفعل يكون نكرة ويكون معرفة مبني على
 ان مدلول اسم الفعل المصدر اي الذي هو الفعل اللغوي وهو
 قول بعض البصريين واما على القول بان مدلوله الفعل الاصطلاحي
 الذي هو قول الجمهور فلا لان جميع الافعال نكرات انتهى اي كما
 اجمع عليه اهل البلدين ومن ثم افاد العموم اذا وقع في خبر
 النفي ويؤيد ذلك ان قولهم المذكور مبني على ما ذكر ان لجان

وبالتنوين اذا شتخصا ما مبني
 لهذا الاسم

مخصوص قلت اياه بغير
 تنوين وان اردت
 من حديث صح

هشام في التوضيح مثل للنكرة التي لا تقبل ال ولكن تقع موقع ما قبلها
بصد منونا قال فانه يقع موقع قوله سكونا انتهى وانما كان سماعا في
اسم الفعل لان منه ما الرنم التوين نحو واها في العجب وورها في
الاغرا ومنه ما الرنم عدمه نحو نزال ودرالك ومنه ما جاز فيه
الوجهان وهو صه وايه وما يجوز فيه الوجهان اسم الصوت كما علمت
وذكر الاصمعي ان العرب لا تقول الا ايه بالتوين وانكر ما ورد من
قول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم قال ابو حيان والصواب
ما قاله الجمهور من جواز ذلك انتهى قلت ذكر بعضهم انه جري
ذكر الاصمعي بجلس ابي علي النارسي فبالغ بعض الحاضرين في التنا
عليه وتفضيله على اعيان العلماء في ايامه فزايه ابا علي كالمكرر لذلك
وقال للقايل ما بلغ من امره قال كان يخطي الفحول من الشعر انكر على ذي
الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها
ومراهم في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم بان الصواب ان ينون
ايه فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي يخطي فيه وذو الرمة مصيب و
هذه من او ايد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم وفي الصحاح ايه اسم
يسمى به الفعل تقول للرجل اذا استرذته من حديث او علم ايه
يكسر الها فان وصلت نونت قلت ايه حديثا وقل اذا قلت ايه
يارجل تامرة بان يزيدك من الحديث المعهود بينكما كانك قلت
هايت الحديث وان قلت ايه بالتوين كانك قلت هايت حديثا لما

لان

لان التوين تنكير وصه كلمة بنيت على السكون وهو اسم مشتق به الفعل ومعناه
اسكت تقول للرجل اذا اسكته صه فان وصلت نونت فقلت صه صه
وقيل فان قلت صه يارجل بالتوين فانما تريد الفرق بين التعريف
والتنكير لان التوين تنكير انتهى وبه يعلم ان ما اشبهه في صه واياه
بين الناس خلاف المشهور في اللغة والقسم **الثالث تنوين المقابلة**
اي الذي جعل في مقابلة شيء اخر وهو ما الحق ما جمع بالف وتا نحو
تنوين **هذات** من الاعلام و**ملمات** من الصفات **فانه** اي التنوين
المذكور **في مقابلة النون** في اصله وهو جمع المذكر السالم نحو **نورين** و
مسلمين في المعنى الذي جي بها فيه لاجله من كونه علامة لتمام
وانفصاله عما بعده على المشهور في ذلك من ستة اقوال **كانت النون**
في ذلك الاصل الذي هو جمع المذكر السالم **قائمة مقام التنوين الذي**
في الواحد اي واحد هذا الجمع وهو زيد ومسلم **فذلك** اي في الدلالة
على تمام الاسم وانفصاله عما بعده **قاله** شيخ المحققين **الزبيدي** بمعنى
هذا اللفظ فان قيل لم يجعل التنوين في جمع المونث في مقابلة
التوين الذي في واحد ايضا قلت لان واحد قد لا يكون فيه
تنوين بان يكون ممنوعا من الصرف بخلاف واحد جمع المذكر قال
الشيخ ابو حيان وفلن لي عن بعضهم انه اي هذا التنوين عوض
وفسر اي ذلك البعض بانه عوض عن الفتحة التي كان يستحقها
في حالة النصب وهذا فاسد لسبب في حالتي الرفع والجر انتهى

والذي في النص في نقله
ابن بري في التنوين في جمع المونث
في مقابلة تنوين مفرد
وقد يقال فيهما

زاد في المعنى ولان الكسرة قد عوضت عن تلك الفتحة فاهذا التعويض
 الثاني وذهب جمع منهم جاراسه الزمخشري الى ان هذا التنوين للممكنين
 واعترض بانه لو كان للممكنين ما ثبت فيما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات
 علما لموقف الحاج لوجود العلية والتانيث قال الله تعالى فاذا انقضت من
 عرفات فتبوءة في ذلك دليل على انه للمقابلة لا للممكنين واجاب الزمخشري
 بان التنوين انما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيه التانيث فيها
 ضعف لان هذه التامع الالف علامة الجمع اي ليست متمخصة للتانيث
 بل له وللجمعية فصنف امرها عن كونها علة ونظر فيه شيخ المحققين
 بان عرفات مؤنث وان قلنا لا علامة تانيث فيها اصلا وانه لا يقصر
 عن تانيث الذي هو بيا ويل البقعة ثم قال والاولى عندي ان يقال ان
 التنوين للصرف والتمكين وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لنبه على
 الكسرة في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرة فيه
 متبوع لانتاجه فهو كالتنوين في غير المنصرف للضرورة انتهى ويقال من
 جانب هو لا لو كان تنوين ما جمع بالفتحة والمقابلة كما تقولون لوجب
 بقاؤه في نحو عرفات دايما وابداع انه يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف
 فيجرب بالفتحة من غير تنوين اجيب بان هذا الوجه ممنوع عند البصريين
 ومن ثم اعترض ابو حيان على ابن مالك في قوله ان اعراب عرفات اعراب
 ما لا ينصرف لفة وبانه فعل به ذلك لكونه يشبه تنوين التمكين في الصورة
 والذي يظهر الان ثم رايت كلام المصنف يصرح به ان الحكم على تنوين جمع

الموت بانه للمقابلة محلة مادام جمعا فان جعل علما خرج تنوينه عن المقابلة
 وصار للتمكين والصرف ولويد هذا ان المحقق صرح بان تا عرفات علما
 تبدل في الوقف هاو جمعا لا تبدل وحينئذ يندفع ما يقال شرط التانيث التي تمنع
 من الصرف ان تبدل في الوقف ها فان قيل لو كان تنوين نحو عرفات
 للتمكين والصرف لوجب اعرابه اعراب ما لا ينصرف دايما وابداع وكيف
 جاز جرحه بالكسرة مع التنوين اجيب بان من اجاز ذلك استصحب بعقد
 العلية صورة حاله قبل العلية وعبارة المصنف في التصريح واختلف العرب
 في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه و
 بعضهم على ما كان عليه قبل التسمية ولم يجذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة
 فاستصحب بعد التسمية انتهى وهو كما ترى يصرح بما ذكرته من ان تنوين
 نحو عرفات ليس للمقابلة ولعل هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله وانما
 نون وكسري عرفات وفيه العلية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة
 لا تنوين التمكين انتهى اي فاستصحب صورة تلك الحالة بعد العلية لكن
 قوله ولذلك اي يكون تنوين الجمع للمقابلة مجتمع مع اللام فيه فظهر ان التنوين
 المطلق لا يجمع اللام ومنه ما قررناه يظهر لك ان استدلال المصنف في
 التصريح بتعاقب الشيخين المحققين والمعنى والمرادى على ان تنوين جمع الموت
 للمقابلة بوجوده في نحو عرفات فيه نظر وسياق اهدام زيد بيان
 عند كلامه على جرح جمع الموت بالكسرة **والرابع تنوين العوض** اي الذي
 جعل عوضا عن شيء اخر وهو اما عوض عن حرف اصلي او عن جملة

فالاول نحو جوار من كل جمع تكسير معتل على وزن فاعل في حالتي الرفع
والجر او من كل منقوص مستحق لمنع الصرف حتى يشمل نحو أعجم تصغير اعجمي
فان مانعه مع الصرف الوصف ووزن الفعل وهو افعل كايطر ونحو
قاضي علما لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي والثاني
نحو **يؤيد** فالاول **يؤوض** عن حرف اصلي وهو الياء المحذوفة رفعا
وجرا لان الاصل في الاول جوار ي بالرفع مع التنوين وفي الثاني جوار ي
بالجر مع التنوين اي بتنوين التمكن نظرا الى ان الاصل في الاسماء الصرف
والاعلال مقدم على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو الثقل
الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة وهي غير ظاهرة
استثقلت الضمة او الكسرة على الياء محذوفت فصارت الياء ساكنة والفتحة
مع التنوين وهو ساكن لان التنوين بعد الحركة التي هي الضمة او الكسرة
محذوفت الياء لانها جزئية لدفع النقا الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
استثقت الكلمة منع هذا التنوين اعني بتنوين التمكن لانها من صيغ منتهى
الجمع تقدير لان الحرف الخامس وهو الياء محذوف لعله والمحذوف
لعله كالثابت محذوف ذلك التنوين فلما حذف حيف رجوع الياء الزوال
ضدها ورجوعها يحصل ثقل في الكلمة في تنوين عوضا عنها الخفته
اذ جوار بالتنوين اخف من جوار ي بالياء فالتنوين الموجود حينئذ
عوض عن تلك الياء المحذوفة لالتقا الساكنين ومثل هذا يقال في أعجم
وقاضي علما لامرأة وقيل التنوين في نحو جوار عوض عن حركة الياء

التي

التي هي الضمة او الكسرة لان الياء بائنا على ان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله في حالة الرفع جوار ي بالضمة وفي حالة الجر جوار ي بالكسرة من
غير تنوين التمكن لان هذه الصيغة لا تقبله لما علمنا من صيغ منتهى الجمع
واستثقل كل من الضمة والكسرة على الياء محذوفت ثم عوض عنها التنوين فالفتحة
ساكنة مع الياء الساكنة محذوفت لدفع النقا الساكنين فصارت جوار ي بتنوين عوضا
عن تلك الحركة التي هي الضمة والكسرة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة
ليتوصل به المحذف الياء المرجبة للثقل في الكلمة واعتراضا بانه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح اي فتح الياء في قولك مررت بجوار ي ولا وجه
لكسرها لان منع الصرف يقتضي شيين حذف التنوين والجر بالفتحة اي و
حينئذ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتى يكون سببا لحذف الياء في حالة الجر لان
الفتحة خفيفة ويجاب بانهم عبروا بالكسرة نظرا للاصل والافلوقا لولا
الاصول جوار ي بالفتحة استثقلت الفتحة على الياء محذوفت لكان صحيحا لان الفتحة
حينئذ ليست خفيفة بل ثقيلة لئلا يثبتها عن الكسرة فاستثقلت على الياء محذوفت
ثم محذوفت الياء اما في النصب فلا خلاف ان جوار ي بائنا الياء ونصبها بالفتحة
الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة في ذلك اصلية ليست نائية عن حركة
ثقيلة هذا وادعى الاخفش ان تنوين نحو جوار ي تنوين تمكن فهو منصرف
قال لان الياء لما محذوفت اتفق هذا الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف
وهو مردود بان الياء كما علمت محذوفة لعله في كالثابت فلم يخرج عن صيغة
الجمع المتناهية المخالفة لاوزان الاحاد وقد يكون عوضا عن حرف زائد غير

التي هي الضمة او الكسرة لان الياء بائنا على ان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله في حالة الرفع جوار ي بالضمة وفي حالة الجر جوار ي بالكسرة من
غير تنوين التمكن لان هذه الصيغة لا تقبله لما علمنا من صيغ منتهى الجمع
واستثقل كل من الضمة والكسرة على الياء محذوفت ثم عوض عنها التنوين فالفتحة
ساكنة مع الياء الساكنة محذوفت لدفع النقا الساكنين فصارت جوار ي بتنوين عوضا
عن تلك الحركة التي هي الضمة والكسرة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة
ليتوصل به المحذف الياء المرجبة للثقل في الكلمة واعتراضا بانه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح اي فتح الياء في قولك مررت بجوار ي ولا وجه
لكسرها لان منع الصرف يقتضي شيين حذف التنوين والجر بالفتحة اي و
حينئذ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتى يكون سببا لحذف الياء في حالة الجر لان
الفتحة خفيفة ويجاب بانهم عبروا بالكسرة نظرا للاصل والافلوقا لولا
الاصول جوار ي بالفتحة استثقلت الفتحة على الياء محذوفت لكان صحيحا لان الفتحة
حينئذ ليست خفيفة بل ثقيلة لئلا يثبتها عن الكسرة فاستثقلت على الياء محذوفت
ثم محذوفت الياء اما في النصب فلا خلاف ان جوار ي بائنا الياء ونصبها بالفتحة
الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة في ذلك اصلية ليست نائية عن حركة
ثقيلة هذا وادعى الاخفش ان تنوين نحو جوار ي تنوين تمكن فهو منصرف
قال لان الياء لما محذوفت اتفق هذا الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف
وهو مردود بان الياء كما علمت محذوفة لعله في كالثابت فلم يخرج عن صيغة
الجمع المتناهية المخالفة لاوزان الاحاد وقد يكون عوضا عن حرف زائد غير

اصلي نحو جندل بالتون عوضا من الف جندل التي هي الف الجمع كما قاله ابن مالك لكن
 في المعنى الذي يظهر انه تنوين الصرف ولهذا جبر بالكسرة وليس ذهاب الالف
 التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار انتهى **والثاني عوض عن جملة** لان
 اذ يجب اضافتها الى الجملة اتفاقا والاصل يوم اذ كان كذا وكذا فحذفت تلك الجملة
 المضافة لاذ جوار قال ابو حيان كما يظهر من قواعد العربية انتهى وكسرت
 ذال اذ التفتا الساكنين وزيها فتحت نحو قوله تعالى فعاثتها اذا وانا من
 الضالين وذهب الاخفش الى انه تنوين تملكين والكسرة اعراب المضاف اليه
 يومه واصله الى اذن اضافة لاحد الاخر اي يوم هو وقت كذا وقيل من اضافة
 احد المترادفين الى الآخر **وليس منه** اي من تنوين العوض **العوض** اي الواقع عوضا
عن المفرد اي عن كلمة مفردة اي المتوهم كونه عوضا عن المفرد **في مثل كل وبعض**
 فالحكم عليه على انه من العوض عن المفرد انما هو بحسب ما يتوهم لا بحسب نفس الاسم
 فلا يناقض ما ذكر قوله **فان تنوينها** اي كل وبعض ليس عوضا بل **تنوين تملكين**
 لصديق ضابطه السابق عليه لان الاضافة كانت تمنع منه فلما قطع كل منهما
 عنها دخله التنوين لانه اسم معرب لم يشبه الفعل حقه ان تدخله حر كات
 الاعراب مع التنوين ولعل هذا مراد المصم بقوله **يزول عند الاضافة ويوجد**
عند عدمه اي كون تنوين كل للمتلين لا للعوض **هو الصحيح** ومقابلته انه تنوين
 عوض عن المضاف اليه المحذوف لان حق كل منهما ان يضاف اليها بعد فلما
 قطع عن الاضافة له لانه ما قبله عليه عوض التنوين وجرى عليه في المعنى
 حيث قال والثالث اي من تنوين العوض تنوين كل وبعض اذا قطعوا

عن الاضافة وقيل هو تنوين التملين رجع لزال الاضافة التي كانت تعارضه
 انتهى وفي كلام بعض شيوخ مشايخنا ان تنوينها اي كل وبعض عن المضاف
 اليه بلا مربة الا انه مع ذلك تنوين صرف لان مدخوله معرب اي لم يشبه
 الفعل فهو من القسم الاول وهذا خلاف تنوين حينئذ ولو ميذا فانه تنوين
 عوض لا غير لان مدخوله ظرفية صيني فهو من القسم الرابع انتهى وكلام
 المصم **جملة على صفة** بان يكون مراده انه ليس من تنوين العوض فقط بل
 تنوين تملين ايضا وحينئذ لا يحتاج كلامه الى ما اولته به فليتامل وانما
 اخترت هذه الاقسام الاربعة بالاسم لان المعاني التي هي بتلك الاقسام
 اجلها لا يتصور في غيره وبيان ان تنوين التملين جيء به للدلالة على تملين
 مدخوله في صفة الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصطلاحا
 فضلا عن تملينه فيها وتنوين التملين جيء به للدلالة على تكثير مدخوله والحرف
 لا يتصف بتعريف ولا تكثير والفعل وان وصف عند اصل البلدي الا ان
 المراد انه في حكم التكرار وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جيء به في مقابلة ما
 وجد في جمع اخر هو اصل لذلك الجمع كما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل
 الجمعية وتنوين العوض قد يقع عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف
 لا يضاف اي وجل ما عدا ذلك من بقية اقسام تنوين العوض كجوار فقط **عليه**
 ما قيل الفعل بشارك الاسم في الحذف نحو لم يغز فلم خصوا تنوين العوض
 بما حذف من الاسم هذا وقد اقتصر ابن الحاجب في شرح منظومته على ان
 الذي من خصائص الاسم تنوين التملين والتكثير فقط **وعلمة الاسم**

الميزة له عن قسميه ايضا **الالف واللام** اي وجودها اوله والمراد بها
 الزائدتان على بنية الكلمة المعرفتان المرادتان عند الاطلاق ويكونان **في الاسم**
والصفة اي المشبهة وافعل في التفضيل فالاول **هو الفلام** لانه وان كان
 وصفا في الاصل ما خوذ من الغلة وهي شدة اجماع الالف غلبت عليه الاسم
 كالؤمن والكافر والثاني **هو اليقظان** من الصفات المشبهة واليقظان
 الحذر وهو الافضل وقيل هي في الصفة المشبهة موصولة لا معرفة وهي
 عليه الشيخ ابن مالك وتبعه اجمال ابن هشام في شرح القطر وفي الاوضح
 لكنه قال في المعنى ان هذا القول ليس بيشي لان الصفة المشبهة للشئ
 فلا تقول بالفعلى اي الدال على الحدث ولهذا كانت الداخلة على اسم
 التفضيل ليست موصولة اتفاقا وانما اختصت ال معرفة بالاسم
 اي ما قابل الفعل والحرف حتى يصح جعلها علامة عليه لانها موصولة
 للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم قاله البدر ابن مالك
 ايجلان معنى الاسم مستقل ملحوظ بالذات يقبل التقيين بخلاف معنى الفعل
 والحرف لا استقلال له حتى يقبل التقيين فان قيل سيأتي في كلام
 المصنف ان معنى الفعل مستقل قلنا اذ اك معناه التضمني الذي هو
 الحدث دون الزمان او النسبة لعدم استقلالها لا المطابقي الذي
 هو مجموع الحدث والزمان والنسبة كما سنبينه ثم فان قيل هلا قبل
 التقيين باعتبار هذا المعنى التضمني الذي هو الحدث قلت ذكر بعضهم
 ان الحدث هو جز معنى الفعل منهم فالو غير خرج عن وضعه وفيه
 الذي

من اين ان الواقع اعتبر الحدث في الفعل بهما يجوز ان يكون اعتبار من غير
 ايهام ولا عده وجوز بعضهم ان يراد بالالف واللام اي الزائدتان على
 بنية الكلمة ما يعم الموصولة كالضارب والمضروب من الصفات الخاصة
 للوصفية اي التي لم يغلب عليها الاسمية حيث لا عهد والزائدة اي
 التي ليست معرفة ولا موصولة سواء كانت مقارنة للوضع كاليسع
 والآن والذي اوجارضة للضرورة نحو طببت النفس باقليس عن
 عمرو بن اللشذوذ في نحو ادخلوا الاول فالاول او للمح الاصل كالحارث
 او في العلم بالغبلة كالعقبة او الاستفهامية كالرجل في الدار اي هل
 ودخول الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق يهجو شخصاً
 من بني عذرة بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الرضي
 حكومته ضرورة عند الجمهور بناء على ان الضرورة ما وقع في الشعر
 وان كان الشاعر عنه مذروحة خلافا لابن مالك حيث قال انه اختيار
 لا ضرورة بناء على ان الضرورة مالا مذروحة للشاعر عنه لان الشاعر هنا
 متمكن من ان يقول المرضي قال في البهجة المرضية ورد بانه لو قاله
 لوقع في محذور اشد من جهة عدم تانيث الوصف المسند الى المونت
 انتهى وفيه ان تانيث الوصف حينئذ جائز لا واجب كما في المعنى
 في الباب السادس على ان حكومة مصدر موزون بان والفعل ودخول ال
 الاستفهامية على الفعل الماضي نحو ال فعلت كذا نادرا لان المتبادر من الدخول
 الشايع الكثير الخالي عن الضرورة والندور هذا وفي المعنى ومن

فلا ينظر لتأنيده

الغريب ان ال ثاني للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت تعني هل
فعلت وهو من ابدال الخفيفة ثقيلة انتهى فعلم ان ال باقسامها المذكورة
زايدة على نية الكلمة وهو واضح فقد قيل ليس لنا ال من بنية الكلمة الا
ما كان في لفظ الجلالة على ارجح القولين ولو عبر المصنف بال كان اولى
لان ما وضع على حرف بطريق الاصلية يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال
ابا البحر والواو للعطف ولا ينطق بلفظها فلا يقال ب البحر وللعطف
ومن ثم يقال للمتصل بالفعل من نحو ضربت المتا فاعل كما نقل عن بعض
العربين بخلاف ما وضعه على حرف عارض نحو نفسك ول هذا الامر
لا باسمه فلا يقال القاف ولا اللام لان الحرف في ذلك عارض فاعبر
فيه الاصل وما وضع على اكثر من حرف يعبر بلفظه فيقال للمركب
من الالف واللام هو المركب من الالف واللام هل والمركب من القاف وال
الدال قد ولا يقال الالف واللام ولا الالف واللام ولا القاف والدال كراهة
الاطالة قال في الغني وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام
ولا يخفى ان مثل الالف واللام بدلها وهي ام عند حمير لانهم يقلبون
اللام ميما ولو مد غسمة وما نطق صلى الله عليه وسلم فقال
ليس من امير اصيام في امسفر وهذا الحديث رد على من ادعى ان
هذه اللغة مختصة بالاسم الذي لا بد غم فيه لام التعريف في اوله نحو
غلام وكتاب بخلاف رجل وناس لدخولها فيه على النوعين علامته
المميزة له عن قسميه ايضا **دخول** اي وجود **حرف الخفض** اوله

تجوز
في
اللفظ

في
اللفظ
في
اللفظ

اي كل حرف من الحروف الموجدة للخفض **تخوين الله ومن الرسول**
وقس الباقي من حروف الخفض وانما اختصت بالاسم حتى يصح جعلها علامة
عليه لانها توجد للخفض المختص به كما علمت فان قيل فلا حاجة لذكرها
فان الخفض يعني عنها اجيب بانه نص عليها للدخول الاسما المبينة لانها
ليست الا في محل خفض وقد تقرر ان ما في محل خفض لا خفض فيه ومن
ثم رجع بعضهم التعبير بحرف الجر على التعبير بالجر لقصور الثاني
ورد بان الجر يوجد حيث لا يوجد الحرف وذلك مع المضاف في التعبير
بالحرف قصور ايضا ومن ثم رجع بينهما المصنف وايد الثاني بان
حرف الجر يدخل على ما ليس باسم في اللفظ كقول القائل والله
ما لي ببنام صاحبه ورد بان المضاف يدخل ايضا على ما ليس باسم
في اللفظ نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقاتهم وانما اقتصر المصنف
على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها ولا فعلامات الاسم كثيرة
قال الجلال السيوطي في الاشياء تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين
علامة ثم عدناها وقد علمت ان اثنين منها يوجدان اول الاسم واثنان
يوجدان اخره واتى في الوضع بعكس ما يقتضيه حيث قدم ما لاخر
واخر ما لا اول وهو في قوة الخطا عند المحصلين كما قاله بعضهم
لطول الكلام على بعض ما لا اول وهو حروف الخفض ولم يقتصر
على عدم تقديمه لئلا يلزم الفصل بين المتجانسين واخره الهول
الكلام عليه وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات ييات

معظم افراد هذا الاسم لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الاسماء لا يقبل
شيئا من هذه العلامات التي تميزها الاسم شرع في بيان العلامات التي يميز
بها الفعل بقوله **وعلمة الفعل** من حيث هو امر من ان يكون ماضيا او
مضارع او امرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان
معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست الالحقيقة ولا للشمول الميزة لذلك
الفعل عن قسيمه **قد** الحرفية لانها المرادة عند الاطلاق ومن ثم استغني
عن التقييد وهي مشتركة بين الماضي والمضارع **وتدخل على الماضي**
غور قد قام وتدخل على المضارع غور قد يقوم ومعناها معهما مختلف
قال الشيخ ابو حيان الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد
حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل
اي المضارع انتهى اي لان الماضي وقع وانقضاء المضارع منتظر
الوقوع وفي المعنى ان الاكثرين قالوا بانها للتوقع مع الماضي ومنه
قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون قيامها وان بعضهم انكر كونها
للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع واجاب
بان مراد من اثبت ذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار
متوقعا لانه الآن متوقع قال والذي يظهر لي انها لا تقيد التوقع اصلا
لا في الماضي ولا في المضارع وبين ذلك بما يطول وتكون للتقريب
مع الماضي اي لتقريب زمنه من الحال لانك اذا قلت قام زيد مثلا
كان محتملا للماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام

اختص

اختص بالتقريب وتكون للتقريب اما لتقليل وقوع الفعل غور قد يصدق الكذب
واما لتقليل متعلق الفعل قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوما
سجانه وبعضهم جعلها في ذلك للتحقيق ومنهم الرخصي حيث قال في
الثاني دخلت قد لتوكيد العلم ووجه ذلك في الاول ان التقليل مستفاد
من قولك يصدق الكذب لا من قد اذ لو لم يحمل على ان صدور الصدق
منه قليل لكان فاسدا لان اخر الكلام يناقض اوله وتكون للتكثير
ومن ثم قال الرخصي في قوله تعالى قد نري قلب وجهك في السما
اي نري ما نري ومعناه تكثير الروية وانشد بيت الهذلي قد اترك القرن
مصغرا انا مله وخرج بالحرفية الاسمية وهي اما بمعنى حسب اي كافي
اي مرادفة لهذا اللفظ واما اسم فعل اي اسم ليكني فان كان الاول فالأكثر
استعمالا مبنية فتقول على البناء زيد بسكون الدال او قد في بنون الوقاية
في الغالب او قد في جذرها في القليل درهم على المبدأ والخبر اي حسبي
او حسبه درهم وادعي الباء ابن مالك ان حذف النون اعرف من اثباتها
وغلط في ذلك بان الصواب العكس وهو ما قد مناه من ان الحاقها و
اثباتها هو الغالب فيكون الاعرف لان في بقا النون في ذلك محافظة على
بقا السكون الذي هو في اصل البناء وتقول على الاعراب قد زيد برفع
قد وقرى بغير نون الوقاية درهم على المبدأ والخبر كذلك وان كان
الثاني فهو اسم فعل مضارع فلا تكون الامينية كما يرأسها الافعال
ولا تنافرها النون محافظة على ما تقدم فتقول قد في درهم اي

يكفي في درهم فدرهم فاعل وبما المتكلم في محل نصب على المفعولية وعلامته
 الميزة له عن قسيمه ايضا **التي** اي سماها والمراد بها الدالة على التنفيس
 اي تاخر الفعل في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال لانها المرادة عند
 الاطلاق ومن ثم استغنى عن التقييد وهي كما في المعنى صيغة مستقلة
 ليست مقسمة من سوف خلافا للكوفيين ولا من الاستقبال فيها
 اضيق من سوف خلافا للبصريين وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على
 كثرة المعنى وليس ذلك مطرد فيها متراد فان ويشتت الجمع بينهما وينزع في الثاني
 قول ابن اياز التراجي في سوف اشتد منه في السنين بدليل استقرار الكلامهم وفي
 الاول قول الشيخ ابن مالك زعموا ان السين اصل براسها غير متفرقة على
 سوف وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل فقد اجمعنا على ان
 سوف وسو فرع سوف ولكن السين ايضا فرعها لان التخصيص دون
 مخصص مردود انتهى فليتا مل وهي مختصة **تختص** من انواع الفعل
بالمضارع نحو قوله تعالى **سيقول السفهاء** وعلامته الميزة له ايضا **تا**
التانيث الساكنة اي سماها والمراد الدالة على تانيث المسند اليه
 ذلك الفعل او تانيث فردة المقصود منه بالحكم وهذا الولي من قول المصنف
 الاتي وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي خلفه لقصوره كما سنبين
 ذلك ثم والمراد بكونها ساكنة ان وضعها السكون فلا يخرج عن كونه للتا
 ما حركها فاعرف في نحو ضربتا وقالت امرأة العزيز وقالت **انما** بالنقل
 فخرجت التا الساكنة في رت وثبت على لغة من سكن التا لانها في ذلك

لتانيث

لا صفة صح

لتانيث اللفظ وخرج المتحركة احوالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم نحو
 قائمة او بحركة بنا فانها توجد في الاسم نحو لاقوة وهي في ذلك الدالة على تانيث
 الكلمة وتانيث المسند اليه وفي الحرف خوريت وثبت على الاكثر ومنه لانت
 قال المصنف في التصريح وزيادة التا في لات احسن منها في ثت ورت
 وانما اختص الفعل بالسكنة لانها لحقتها تناسب ثقله لاق بيانه في كلام المصنف
 كما اختص الاسم بالمتحركة لثقلها المناسب لخفته **وتختص** اي تلك التا من
 انواع الفعل **بالماضي** نحو **قامت وقعدت** هتد وتباركت اسما لله وانكر
 بعضهم دخول تا التانيث في تبارك وعلامته الميزة له ايضا **يا** الموشة **للمخاطبة**
 حال كونها مع **الطلب بالصيغة** اي بنفس الصيغة الموضوعية لذلك وان
 استعملت في نحو الاباحة وهي مختصة **تختص** من انواع الفعل **بالامر**
نحو قومي يلهند **بخلافها مع الطلب** بغير الصيغة كالطلب **باللام** فاهرم
 او مقدره او بغير الطلب بالكلمة فانها لا تختص بالامر بل **تدخل على المضارع**
 مع اللام الظاهرة **نحو قومي يا هند** ومع اللام المقدره نحو والوالدات
 يرضعن اي ليرضعن ومع غير الطلب نحو افعلين هذا يا هند وسيدكر المص
 في علامات الافعال ان اللفظ اذ دل على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة كان
 اسم فعل امر نحو صه وان قبل يا المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل
 مضارع نحو قومين فان قيل حيث كان غرض المصم بيان الفعل من
 حيث هو فائدة هذا التقييد بكون الطلب بالصيغة لا يخرج عن كونه
 فعلا كما علمت قلنا المصم لاحظ في بيان مطلق الفعل معنى لطيفا وهو

في تمثيله بغيره من نظر
 لا يحفل بليغ

مع ان سالا يدل على الطلب

بيانه بعلامة مشتركة بين الماضي والمضارع وهي قد وبعلامة مختصة
بالمضارع وهي السين وبعلامة مختصة بالماضي وهي التانيث وبعلامة
مختصة بالامر وهي يا المونثة المخاطبة ولا تكون علامة للامر الا اذا كانت
مع الطلب بالصيغة فظهر لك حسن قوله له في قوله تدخل على الماضي
والمضارع وقوله في السين وتختص بالمضارع وقوله في التانيث وتختص
بالماضي وقوله في المونثة المخاطبة مع الطلب بالصيغة وتختص بالامر
فدبر ذلك واقتصر المص على هذه العلامات لما علم في الاسم والاه
فعلامات الفعل كثيرة فقد ذكر الجلال السيوطي ان جميع ما ذكره الناس
من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعددها في الاشياء وقد علمت
ان اثنين منها يوجدان اوله واثنين اخره وقد جاء بذلك على الترتيب
المذكور حيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معجم افراد
الفعل لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الافعال لا يقبل شيئا من
هذه العلامات المذكورة كالفعل سر وما افعله في التجب وخلو وعداوحا
نواصب وحب من جذا وكفى من كفى بهذان تفعل كذا وذكر المصنف
تبعاً للشايطي جواباً عن ذلك وهو ان هذه افعال ماضية تقبل تاء
التانيث بالنظر الى اصلها اي بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض
لان العرب التزمت عدم دخول تاء التانيث فيها والعبرة بالاصل
ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي يتميز بها الفعل بعد العلامات التي
يتميز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي يتميز بها الحرف بقوله

العلام

وعلمة الحرف اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان
معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست الالحقيقة ولا الشمول **علمية**
اي ما خوذ في مفهومها العدم وهي التي **وهي ان لا يقبل شيئا من ذلك المذكور**
في هذا الكتاب **من علامات الاسم وعلامات الفعل وما لم يذكر فيه**
من علامتهما الثابتة لهما المتعرض لهما في غير هذا الكتاب **فتترك اي**
كل علامة **علمة له** لانه قام الاجماع على اخصار اجزاء الكلام في الاسم
والفعل والحرف وانه لا وجود لغيرها حتى انتفت الاسمية والفعلية
عن كلمة ثبتت لهما الحرفية فان قيل القول بان انتفا الاسمية والفعلية
يثبت الحرفية للاختصار الذي قام عليه مقبول الا ان المصنف جعل
الدليل على وجود الحرفية انتفا كل من الاسمية والفعلية بانتفا علامتهما
وهو لا يتم الا اذا قلنا بوجوب انعكاس العلامة والمضارع عدم وجوب
انعكاسها فاذا ايلزم من انتفا علامة الاسمية عن كلمة انتفا الاسمية
عنها ولا من علامة الفعلية عن كلمة انتفا الفعلية عنها فاذا كانت
كذلك فلا تثبت الحرفية قلنا ذاك اذا اريد علامة معينة والمص
اراد جميع العلامات ويستحيل وجود كلمة من الاسم والفعل عند المتعلم
مع عدم وجود علامة مالهما وليس هذا من انعكاس العلامة على ان
العلامة قد يدعي انها من حيث القول شرط ان لم يلق من عدم قبولها
العدم من جهة كونها شرطاً لازماً لا من جهة كونها علامة اشار الى
ذلك اليدر ابن مالك فان قيل في قول المص وما لم يذكر حوالته على محو

العلامه ص

الدليل في

اجيب بانه وان كان مجهولا للمخاطب بهذا الكتاب لكنه معلوم للموقف ولعل هذا
مراد بعضهم بقوله الحال عليه هنا غير مذكور لا مجهول انتهى فسمع المصنف في ذلك
اعتمادا على الموقف للعلم بان المبدي لا يستغنى عنه للقطع بعجزه عن الاستقلال
وفيه ان اتفاق المبدي على جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل وان
هذه الكلمة لا تقبل شيئا من ذلك غاية العسر والمشقة المنافي ذلك لحاله
فان قيل اي مخرج الى ذلك وهذا الكافي المصنف في الاستدلال بالعلامات المذكورة
في كلامه هنا قلنا لو فعل ذلك لكناه ولا يقال كيف ذلك مع قول الحال ابن
هشام كمن كلمات لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة وليست حروفا لا اتفاقا
وحسيند يصير المخاطب بهذا يخطي باعتقاد حرفية كل ما انتهى عنه قبول
تلك العلامات المذكورة للاسم والفعل وبعضه غير حرف قطعا لانا نقول على
سليم ما قاله الحال ابن هشام قد قلنا ان الفرض بيان افراد كل من الاسم والحرف ^{معظم} والفعل ^{معظم}
لا جميعا وهذا كاف في حق المبدي لان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبدي
انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل
وغالب الاسماء والافعال تتميز بما ذكر من العلامات ولا يخرج عن ذلك الا ما قل
فحسيند يكون غالب الالفاظ التي لا تقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة للاستقلال
والفعل حروفا فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانساق قبول هذه العلامات
المذكورة ولا يضر انه قد يخطي باعتبار اعتقاده حرفية بعض الالفاظ
لانساق قبول العلامات المذكورة مع انه ليس بحرف في الواقع لقلة ذلك
بالنسبة لغيره لما علم انه مظنة الخطا على ان الموقف قد يبين له

ما يستفيد به علم حرفية تلك الكلمات التي انتهى عنها قبول تلك العلامات
المذكورة هنا وليست حروفا في الواقع فكان المصنف قال علامة الحرف ان لا يقبل
الخفض ولا التنوين الاخرى ولا قد والسين الخ اي كونه لا يقبل ما ذكر فان قيل
الضمير في يقبل يرجع للحرف وحسيند يلزم الدور فكانه قال علامة الحرف
ان لا يقبل الحرف كذا وايضا علامات الاسم والفعل المذكورة حروفا فكانه
قال علامة الحرف ان لا يقبل شيئا من هذه الحروف وفيه دور واجيب عن
الاول بان الضمير عائد على الحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه
لفظا لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا وعن الثاني بان
العلامات لم تذكر بعنوان الحروف وان كانت حروفا في الواقع فلا دور حتى
لو فرض ذكرها بعنوان كونها حروفا لا دور لا مكان الجواب عنه بما تقدم ثم
للاستيناف او الترتيب الذكري **اللفظ** مطلقا ولو هملا لا الدال على معنى
بالمطابقة كما فعل المناطقة **فسمات** لازيد عليها **مركب** وبدا بالمفرد
لان التقسيم يجب الذات وذات المفرد مقدمة على ذات المركب احتياج
المركب اليه وانما انحصر اللفظ في ذلك لانه الموجود في الخارج يجب الاستئرا
ولانه اي اللفظ اي ما صدقة **لا يخلو اما ان لا يرد جزوه** اي شي من
اجزائه **على جزاء معناه** من حيث انه جز معنى ذلك اللفظ بان لا يكون
لذلك اللفظ جزوا ويكون له جز ولكن ذلك الجز غير دال على معنى او
يكون ذلك الجز دالا على معنى لكن ذلك الجز ليس جزا للمعنى اللفظ من حيث
انه جز **وايضا** جزوه اي شي من اجزائه على جز معناه واحد الجزين

في حاشية

يعقب الآخر في اللفظ بان يكون له جزو لذلك الجز دلالة على معنى وذلك المعنى
جزو معنى اللفظ من حيث هو جزو **فالأول المفرد** كمنزلة الاستفهام
فانه لا جزو لها و **كزيد** فانه لا شيء من اجزائه له معنى بحسب الاصطلاح
اللغوي ولا يضرد لالة شئ منها بحسب اصطلاح غير اهل اللغة على عدد
كدين مقلوب زيد لانه لا معنى له فضلا عن جزئه والقول بانه لو كان مفردا
لزم ان لا يوصف بالفصاحة ساقط لانه ليس كل مفرد يوصف بالفصاحة وكعب
الله على افاده وان دل من اجزائه كعب على معنى ذلك المعنى جزو المعنى الموضوع
له اللفظ الذي هو المعنى العلى لكن لا من حيث انه جزو لذلك المعنى بل من غير هذه
الحيشية وهو جزو معناه الغير العلى او الذي هو جزو ومن هذا المقدر
تعلم ان مثل عبد الله على حيوان ناطق على انسان لان جزوه وهو حيوان
مثلا وان دل من حيث الوضع الغير العلى على جزو المعنى العلى وهو الحيوانية
لان المعنى العلى هو الماهية الانسانية مع الشخص ولا شك ان كلاما من معنى
لفظ حيوان ولفظ ناطق جزو الماهية التي هي جزو المعنى العلى وجزو الجزو
جزو لكن لا يدل على ذلك من حيث انه جزو المعنى العلى الا لا يتصور
دلالة جزو اللفظ باعتبار احد وضعيه على جزو معنى الوضع الاخر من
حيث انه جزو معنى ذلك الوضع الاخر وقيد الحيشية مراد في تعريف
الامر التي تختلف بالاعتبار فلا حاجة لاجراج ذلك عازاده بعض
اهل الميزان بقوله المقصود لان معنى حيوان ناطق على الذات
المشخصة لا نظرفيه للحيوانية والناطقة ولا يقصد ان وجد

فيه

فيه **والثاني المركب كغلام زيد** غير علم فانه يدل شئ من اجزائه على ما ذكر وهو
غلام او زيد فقد علمت انه لا يشترط في المركب ان يدل كل جز من اجزائه و
حينئذ يسقط ما عساه يقال الغيب من غلام زيد جز اللفظ المذكور وهي
لا تدل فيه على معنى فيكون مفردا وفي تقديره تعريف المفرد على تعريف
المركب نظر لان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فكان الاولى تاخير المفرد في
التعريف وهذا التعريف للمفرد والمركب ذكر في كتب المنطق والمالوا الكلام
عليه بما يخرج عن الصلة واكثر الحاجة على ان المفرد ما يلفظ بمرقة واحدة
والمركب ما يلفظ به مرتين بحسب العرف وعليه فغلام زيد علم مركب
فقد قال بعضهم المفرد عند المحققين من الحاجة الملقوظ بلفظ واحد
بحسب العرف فالعلم المركب غير مفرد اذ نظره في المعاني اصالة
ويقولنا واحد الجزين يعقب الآخر في اللفظ يدفع ما اورد على تعريف
المركب نحو الفعل كما افصح عنه شيخ المحققين بما يطول ذكره **والمفرد** المذكور
باعتبار ماصدقه بحسب الاستقرا لما وجد في الخارج **ثلاثة اقسام** لا زائد
عليها **اسم وفعل وحرف** **ولا بد لا يخلو اما ان يستقل** معناه ولو تضمني
بالمفهومية بان لا يحتاج فهمه منه الى انضمام غيره **ولا يستقل** معناه
بالمفهومية بان يحتاج فهمه منه الى انضمام غيره اليه **الثاني** الذي
لا يستقل معناه **الحرف** فالحرف له معنى لكنه غير مستقل لانه لا يفهم منه
نحو ذكره بل لا بد له من انضمامه الا غيره وهذا هو المراد بقوله ان

في اللفظ من حيث الاعراب
والبناء وكل علم مركب شمل
على اعرابين و ١٢ اصطلاح
المنطق مفرد اذ نظره في

الحرف يدل على معنى في غيره اي فقط لا في نفسه ففي التعليقة لابن الخاس
اعلم ان قول النحاة الكلمة لها معنى في نفسها او لامعنى لها في نفسها يعنون
به ان الكلمة ان فهم تمام معناها مجرد ذكر لفظها من غير ضمنية فهي المعبر عنها
بان لها معنى في نفسها وان كان فهم تمام معناها متوقفا على ضمنية فهي المعبر عنها
بان معناها في غيرها فالحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب انتهى
وهو كلام في غاية النفاة واما قول الجلال السيوطي انه خرق اجماعهم
حيث قال في الهم ما ذكرناه من ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي
اجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاي الدين الخاس فذهب
في تعليقه على المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه انتهى ففيه نظر لا يخفى
وعن تحقيق سيد المحققين مخالفا للنحاة ان الحرف لا معنى له اصلا لا في
نفسه ولا في غيره نقله السيوطي في الاشباه في الغرائب واخر الحرف في
التقسيم لما تقدم وقدمه في البيان لانه شئ واحد ومقابلته يشتمل على
شئين وهو ما اشار اليه بقوله **والاول** اي الذي يستقل معناه ولو
التصني بالمفرومة لا يخلوا **اما ان يدل بهيئته** وزنته وضعا على
احد الارزمنة الثلاثة المستقبل والحال والماضي **اولا** يدل على ذلك كذلك
التي الذي لا يدل بهيئته وزنته على احد الارزمنة الثلاثة وضعا **الاسم**
والاول الذي يدل بما ذكر على ما ذكر **الفعل والعناء** اي التنافي بين هذه
الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف **حقيقي** مع الجمع بينها فلا يوجد لفظ
هو اسم وفعل وحرف او بين اثنين منها فلا يوجد اسم وفعل او وحرف

قوله بهيئته اي بصيغته وقدرته
بذلك عن صريح وغيره لان
صوم شرب اللبن صا
وغريق هو شرب اللبن
مسا

ولا فعل وحرف في ان واحد **والثاني** عنها فلا يخلوا اللفظ عن واحد من هذه
الثلاثة **وقد علم بذلك** اي بهذا الحصر **كل واحد منها** اي الاسم والفعل
والحرف جامعان فاما **لا حاطة بالمشارك** بين هذه الثلاثة اي الاسم
والفعل والحرف وهو اللفظ المفرد وبين الاسم والفعل فقط وهو
اللفظ المستقل بالمفرومة **وذلك المشترك هو الجنس** **لا حاطة بما فيه**
يمتاز كل واحد عن الآخر وهو بالنسبة للحرف عدم الاستقلال بالمفرومة
وبالنسبة للاسم عدم دلالة بهيئته على احد الارزمنة الثلاثة وبالنسبة للفعل
دلالته بهيئته على احد الارزمنة الثلاثة **وذلك** المتنازيه كل واحد من
الفصل والغرض من معرفة الحد معرفة الجنس والفضل مع تقييد الجنس
بالفضل فعلم ان حد الحرف لفظ مفرد مستقل معناه اي المطابق بالمفرومة
وضعا وان دل مع ذلك بالتضمن على معنى غير مستقل بالمفرومة كاسما
الشرط والاستفهام وان حد الفعل لفظ مفرد مستقل معناه اي بالمفرومة
يدل بهيئته على احد الارزمنة الثلاثة وذلك المعنى هو الحدث وانما قلنا ذلك
لرفع ما عساه يقال او قيل كيف يدعي ان الفعل مستقل بالمفرومة ومعناه
مجموع الحدث والزمان والنسبة المخصوصة يدل على الاول والاخير بذاته
وعلى الثاني بهيئته وتلك النسبة غير مستقلة اتفاقا وكذا الزمان
على ما اقتضاه سيد المحققين وصرح به بعض الخزان حيث قال
الزمان قيد للنسبة ملحوظ بالتبع مثل النسبة وحاصل الدفع ان

بالمفرومة اي بالحد الذي هو
اللفظ المستقل معناه

له معنى مستقل
معناه

الاسم المستقل لا يتغير في زمانه
والفعل المستقل لا يتغير في مكانه

الفعل له معنى تصني مستقل بالمفرومية وهو الحدث وان كان له معنى غير
مستقل بالمفرومية الذي هو الزمان والنسبة لعدم استقلالها وان
كان معناه المطابق الذي هو المجمع غير مستقل لعدم استقلاله وقد
اشترنا الى ذلك فيما سبق بقولنا ولو التخصني وهذا يقترب في الكلام
على معنى الفعل الذي زلت فيه اقدام افرام الاعلام ولما قسم المفرد
ثلاثة اقسام اخذ بقسم كل قسم منها كذلك فقال **القسم الاول** من هذه
الاقسام الثلاثة **الاسم وهو ثلاثة اقسام** ايضا **مظهر** وهو ما بعده
بدل من الثلاثة او من اقسام او خبر لمبتدأ محذوف اي الاول **مظهر هو زيد**
وجعل والثاني **مضمر** اسم مفعول من قولك اضمرته اذا اخفيته وسترته
لان تلك الحروف الموضوعة له غالبا مضمومة وهي التا والكاف والها والهمس
الصوت الخفي وحسيند لا يكون اطلاقه على البارز توسعا كما قيل ويقال له
الضمير ما خوذ من الضمور وهو الهمز لان في الغالب قليل الحروف اي
على حرف او حرفين وهو اصطلاح بصري واهل الكوفة يسمونه
الكناية والمكنى لانه يكتفى به عن الاسم الظاهر اختصارا **اي اناوات**
وهو من كل ما دل على شخص متكلم او شخص مخاطب او شخص غائب على
الذات المشخصة مع تلك الصفة على ما سياتي **والثالث** **مهم** **هو هذا**
وهذه والذي والتي وهذا اي كون اسم الاشارة بهم هو المشهور وذهب
بعضهم الى ان اسما الاشارة من المظهر كما قال ابن يعيش وهو القياس
قال وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر

لان

الاسم المستقل لا يتغير في زمانه
والفعل المستقل لا يتغير في مكانه

لان له شبهة بالظاهر وشبهة بالمضمر فن حيث انه لا يفارقه تعريف الاشارة
كالمضمر ومن حيث انه يوصف به كالظاهر وانما كان الاسم مختصرا في هذه
الاقسام الثلاثة **لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول** اي
الصالح لكل جنس **المهم والثاني** اي الذي لا يصلح لكل جنس **اما ان يكون**
كناية عن غيره او لا الاول اي ما يكون كناية عن غيره **المضمر** لانه
كتفى به عن الظاهر اختصارا كما علمت هذا مناسب لمذهب الكوفيين **والثاني**
اي الذي لا يكون كناية عن غيره **المظهر** ومنع بعضهم صلاحية المهم لكل جنس
قال علي ما لا يخفى على ذي وضع **والقسم الثاني** من الاقسام الثلاثة **الفعل**
اي مطلق الفعل **وهو** با عيار ما صدقته **ثلاثة اقسام** ايضا **على القول**
بالاصح القسم الاول **ماض** **هو قام** فامه لانه اصل المضارع **والثاني مضارع**
اخره عن الماضي بزيادة حرف المضارعة كما سيصرح به **ثالث** **هو يقوم** **والثالث**
امر **هو** وانما كان الفعل مختصرا في هذه الاقسام الثلاثة **لانه** بحسب
الاستقرار لما وجد **لانه لا يخلو اما ان يدل** وضعا **على الاستقبال** اي الزمن
المستقبل وضعا او لا يدل على المستقبل اي الزمن المستقبل وضعا **الثاني** الذي
لا يدل على الاستقبال وضعا **الماضي** ولما دلالة على الاستقبال اذ اقترنت
بأداة الشرط نحو ان قام زيد فعارضة نشأت من أداة الشرط فان قيل
الذي لا يدل على الاستقبال لا يتخصص في الماضي بل منه ما يدل على الحاضر الذي
هو الحال قلنا ما يدل على الحاضر يجب ان يدل على المستقبل لانهم لم يضعوا
للمحاضر بخصوصه صيغة مخصوصها **والاول** الذي يدل على الاستقبال

لانه الماضي

وضعا اما ان يختص بالدلالة على الاستقبال او لا الثاني اي الذي لا يختص بالدلالة على الاستقبال بل يدل عليه وعلى الحاضر الذي هو الحال **المضارع** لانه حقيقة في الحال والاستقبال على الاصح وكل من القول بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ويعكس ذلك وغير ذلك هو ما قيل مرجوح لا يعول عليه واما عدم دلالة على ذلك اذ اجزم بل هو لم يقم فعارض نشان لم **والاول** اي الذي يختص بالدلالة على الاستقبال الامر لان الامر يعني الصيغة يدل على طلب ايجاد الحدث في الزمن المستقبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها للاحاطة بالمشارك وهو الجنس وما به يتنازل كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعل المص انما سكت عن الافصاح بذلك لانه في بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لما سيصرح به بعد وقد علمت من هذا ان الزمن الحاضر الذي هو الحال لم تضع العرب له صيغة مستقلة لا يشترك فيها غيره ومقابل الاصح ما ذهب اليه **الكوفيون** ذهبوا اليه انه اي الفعل **قسمان** اثنان هما ماضي ومضارع واما الامر فمقطع من المضارع كما سيأتي في الكلام على اعراب الفعل **والقسم الثالث** من الاقسام الثلاثة **المروق** وهو ثلاثة اقسام ايضا قسم منها **يشترك بين جنس الاسماء** والافعال فيدخل عليهما ولا يعمل فيما شيا اي حقه ذلك فلا يرد ما ولا النافستان فانهما يعملان عمل ليس مع اشتراكهما بين الاسماء والافعال وذلك المشترك الذي لا يعمل **خو هل** اي ونحوها فان هل طلب التصديق لا غير فيدخل على الجمعين الا ترى انك تقول **هل زيد اخوك وهل قام زيد**

وهو على ان الاسم ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال

اذا كان المطلوب التصديق بحصول الاخوة لزيد والقيام له **وانما تكون هل مشتركة** اي تبقى اشتركا وجواز دخولها على الاسماء **اذا لم يكن في خبرها** اي مدخولها مع الاسم **فعل** كما مثلنا **فان كان في خبرها** اي مدخولها مع الاسم **فعل** ففقتص به اي بالفعل ولا يجوز داخل مع وجود الفعل في الكلام على الاسم حينئذ وان كان معمول الفعل مضمرا يفسر الفعل المذكور بل لابد من ايلائها الفعل لفظا في الاوضح ولا يلها في نثر الكلام الا صرح الفعل انتهى فلا يجوز اختيار اخر هل زيدا ضررته بالضمير ولا يجوز بالاول هل زيد ضررت بغير الضمير وهل زيد خرج برح زيدا هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز انه يلها الاسم الذي بعده فعل اختيار اي سواء كان مرفوعا او منصوبا وهذا هو المفهوم من كلام المص في التصريح لكن قال المحقق ان الثالث قبيح بانفاق النخاعة قال وما ذكره صاحب المنفل من ان هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن انتهى ومن هذا نظر ان قول المص **زيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور** ففقتص به اي ذلك الفعل منضم للتركيب المذكور **هل قام زيد قام** تصحيح للمقول القبيح لانه حسن شائع ولا يجوز ان يكون مبتدأ وحلة قام خبره فان قيل كيف الجمع بين قولهم هنا هل مشتركة بين الاسماء والافعال وبين قولهم في باب الاشتغال ان هل ما يختص بالافعال احيب بان قولهم ثم مخصوص فيما اذا كان الفعل في خبرها لا مطلقا والسرف في ذلك اي اختصاصها بالفعل اذا كان في خبرها ولا يجوز ان تكون داخل مع وجوده على الاسم ان هل في الاصل بمعنى قد

ان تكون

زيد امرأته

وقد يختص بالفعل حق هل ان تكون كذلك وكان مقتضى هذا ان لا يصح دخولها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك الا ان هل لما تطلعت على
هزمة الاستفهام في افادتها لان اصلها اهل قال الشاعر اهل عرفت الديار
بالعرنين ثم تركت هزمة الاستفهام لكثرة الاستعمال واقبت هل في مقامها في
افادتها وحسيند اخطت رتبها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به حيث
تراه في حيزها لانها حينئذ تذكر الاخا والالفة فتتن الى الالف المألوف فتعاقبه
ولا ترضى بفصل غير بينهما واذا لم تره في حيزها تسلك عنه ذاهلة ومن ثم
قيل من غاب عن العين غاب عن الخاطر وهذا التوجيه الذي ذكرناه لعلم جواز
تقدم الاسم على الفعل مع هل هو احد ترجهين ثم لا يخفى ان كون هل تأتي بمعنى
قد اثبتت جماعة منهم جاز الله الزمخشري حيث قال في المفضل وعند سيبويه
ان هل بمعنى قد الا انه تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام انتهى
وعبارة سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد وبين السيراني ان مراد
سيبويه بذلك ان هل يستقبل بالخبر ومن ثم انكر جماعة محي هل بمعنى قد
قال الجلال السيوطي على سبيل المجاز فضلا عن كونها موضوعا له وذكر
الشيخ ابو حيان انه لم يقصر على ذلك اي كون هل بمعنى قد دليل واضح انما هو
شيء ذكره المفسرون في الآية يعني هل اتى على الانسان وهو تفسير
معني لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انتهى قال الجلال السيوطي
وبالجملة فاكثر النحاة متفقون على انها غير ارادة الاستفهام ليست بمعنى
قد انتهى وقد اشرنا الى ذلك في صدر توجيه اختصاصها بالفعل **وقسم**

بها الاستفهام كما
ان قد يستقبل

منها

منها **يختص بالاسما** اي بجنسها وتدخل عليها فلا تعداها الى غيرها
يعمل فيها العمل الخاص بها وهو الجراي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد
لا يعمل بالكلية كال او يعمل العمل الغير الخاص كان واخواتها فانما يختصان
بالاسما ولا يعملان فيها العمل الخاص الذي هو الجربل النصب والرفع فالختص
الذي يعمل العمل الخاص **خوفي** اي في وخو ومن معانيها بل قيل انه اصلها
المعرفة **كقوله تعالى في السمار زكمر وقسم** منها **يختص بالافعال** اي
بجنسها وتدخل عليها ولا تعداها الى غيرها **يعمل فيها** العمل الخاص بها وهو
الجزم اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كمد والستين او يعمل
العمل الغير الخاص كان فانها **يختص بالافعال** ولا يعمل فيها العمل الخاص الذي
هو الجزم بل النصب وذلك المختص الذي يعمل العمل المذكور **خو** اي لم وخو
كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ثم لا يخفى ان قولنا حقه وطريقته كذا يقتضي
انما هو كالجزء من الاسم والفعل حقه ان يعمل العمل الخاص وفيه نظر ومن ثم
قيد بعضهم بقوله ولم يكن كالجزء لما فرغ من تقسيم المفرد وذكر اقسامه شرعا
في بيان السبب الذي اقتضى تسمية الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا
تقيا للفايدة فقال **سمي الاسم** اي الاصطلاح الذي هو قسم الفعل والحرف
اسما اي علوم وارتقاعه **على قسميه** الفعل والحرف **بالاخبار**
وعنه اي بعناه وعن معناه معبرا عن ذلك المعنى تجرد لفظه دونها او لكونه
سمة وعلامة على مسماه الاول على ان الاسم مشتق وماخوذ من السمو وهو
ما ذهب اليه اهل البصرة والثاني على انه مشتق وماخوذ من الوسم يعني

العلامة وهو ما ذهب اليه اهل الكوفة واقره على الثاني ان كلا من الفعل والحرف
علامة على مسماه ويرد بان وجه التسمية لا يلزم اطراده وانما اخبار بالاسم وعنه
بالمعنى المذكور لان معناه المطابق مستقل ومحفوظ بالذات كما علمت واما الفعل
فعنه المطابق الذي هو الحدث والزمان والنسبة غير مستقل ومحفوظ بالذات
وكذا التضمني الذي هو الزمان والنسبة كما علمت فلا يصح الاخبار به ولا عنه لعدم
استقلاله واما معناه التضمني الذي هو الحدث فمستقل ومحفوظ بالذات كما
علمت فهو وان صح الاخبار به لا يصح الاخبار عنه لان الحدث وضعه الاخبار به
لا عنه واما الحرف فعنه غير مستقل ومحفوظ بالذات بل بالشيء كما علمت فلا
يخبر به ولا عنه لان شرط الخبر به او عنه ان يكون مستقلا محفوظا بالذات
حتى يتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره ومن هذا التقدير تعلم ان الاخبار
بالاسم وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى والا
خبر بالفعل لا عنه باعتبار معناه الموضوع له ضمنا الذي هو الحدث اي اذا كان
مستعملا في ذلك المعنى وعدم الاخبار بالحرف وعنه باعتبار معناه الموضوع
له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع
له الذي هو الحدث بان استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه نقول هذه
ضرب وضرب ثلاثي وكذا الحرف اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالا
بتلا مثلا بالنسبة ليقين بان استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه نقول
هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار بالاسم وعنه اي حين اذ يستعمل
في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوصة بالنسبة لزيد مثلا بان

استعمل

استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشارة الى الصيغة المركبة من الزاي والياء والذال
وزيد ثلاثي فاقدام الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها
وعنها يكون قولهم المبتدأ لا يكون الاسما محله اذ يستعمل اللفظ في معناه الموضوع
له لا مجرد لفظه والامر يجب ان يكون المبتدأ اسما حصيد بل يجوز ان يكون فعلا
اي صيغة فعل وحرفا اي صيغة حرف له لاما هو ثابت لذلك اللفظ وبصرح ابن
مالك في التسهيل وشرحه فقد علمت انه لا حاجة في صحة الاخبار عن الفعل
وفي صحة الاخبار بالحرف وعنه الى دعوى ان كلا منهما يصير في مثل هذه التركيب
اسما للفظه فيكون هناك دال هو اسم ومدلول هو مسمى محكوم عليه حتى يكون
الاسناد دالما وايدا من خصائص الاسما ويكون الاسناد اليه باعتبار معناه ومد
لوله محافظة على ان المبتدأ لا يكون الاسما كما ادعاه بعض المحققين ودار على
السنة المحصلين وعلى ذلك فالاسناد في ذلك ليس باعتبار المعنى الموضوع له
بل باعتبار المعنى المستعمل فيه من غير وضع لان الواضع لم يضع الالفاظ لانفسها
لان هذا موجود في الالفاظ المهمة كقولك جئت ممل اي هذا اللفظ ممل ودعوى
وضع المهمات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ
ويلزم ان الالفاظ موضوعات لانفسها ان تكون الالفاظ كلها مشتركة بين انفسها
وبين معانيها ولا فائدة واجاب المحقق عن هذا بان هذا وضع غير قصدي
والموجب للاشتراك انما هو الوضع القصدي اي ولا يضر وجود الوضع الغير
القصدي في الالفاظ المهمة ومن هذا تعلم ان ضرب فعل ماضى على ما قلنا مثل
ضرب ثلاثي اي من الاسناد الى مجرد اللفظ اي هذه الصيغة المركبة من الضاد

وحصيد فالاسناد الدال
بالاسم ان يستعمل اللفظ ما دبر
تأنيث لمعناه الموضوع
بالفعل وفي صحة الاخبار

والراويان صيغ الفعل الماضي أي الموضوع للدلالة على الحدث في الزمن الماضي
وإن كانت غير مستعملة في ذلك الآن فليس هناك دل هو اسم ومدلول هو مسمى
محكوم عليه بما ذكر ومن ثم قيل كل حكم وسم على اسم فهو على مدلوله لا بقدرته كضرب
فعل ماض أي فإن الحكم على ما ذكر ليس باعتبار مدلوله بل باعتبار نفسه وعليه
ما ادعاه بعض المحققين ليس من الأسناد إلى مجرد اللفظ بل من الأسناد إليه باعتبار
معناه ومدلوله وهو لفظ ضرب ومعنى كونه فعل ماض أنه صيغة من صيغ
الفعل الماضي فعلى كل من قولنا وما ادعاه بعض المحققين يكون قولهم الفعل
يدل على الحدث ولا بد له من فاعل محمول على ما إذا استعمل في معناه الموضوع
له وضعاً قصدياً وادعى بعضهم أن هذه الصيغة اسم للفظ ضرب الدال
على الحدث في الزمن الماضي في نحو قوك ضرب زيد ليصح الحكم على ذلك الاسم
بأنه فعل ماض محافظاً على أن الفعل يدل على الحدث وأنه لا بد له من فاعل ثم
رأيت في المغني صرح بذلك حيث قال فإن قلت فإذا كان أي ضرب اسماً
فكيف أخبرته عنه بأنه فعل قلت هو نظير الأخبار في قوك زيد قايه
الأنترى أنك أخبرته عن زيد باعتبار سماء لا باعتبار لفظه وكذلك أخبرته
عن ضرب باعتبار سماء وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان انتهى
وحينئذ لا يحسن الاستئناس المذكور لأن الحكم في هذا على المدلول ومن ضرب
فعل ماض يعرف من حرف جر وهذا يحصل ما اطلت به الكلام مما لا مزيد
عليه ولا يعول إلا عليه في هذا المقام في خير الكلام في شرح بسملة شيخ
الاسلام **وسمي الفعل** الاصطلاحي الذي هو قسم الاسم والحرف أعني

الصيغة

٤١
الصيغة المخصوصة كضرب ويضرب واضرب **فعلاً باسم** مدلول اصل
المشتق ذلك الفعل منه وذلك الأصل المشتق منه الفعل **هو المصدر** يعني اللفظ
الدال على الحدث الجاري على لفظ فعله كلفظ الضرب لضرب عند البصريين
لأن المصدر أي مدلوله الذي هو الحدث **هو فعل الفاعل حقيقة** فسمي
الفعل الاصطلاحي الذي هو الصيغة فعلاً باسم مدلول المصدر الذي هو الحدث
لأن الحدث فعل الفاعل وسمي المصدر مصدر لأن فعله يصدر عنه أي يوجد
منه كمصدر الأبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه وهذا التعبير الموهوم
يتبع فيه المصنعة لا بن الخناس ففيها وإنما سمي الفعل فعلاً لأنه
مشتق من المصدر على مذهب البصريين وهو الصحيح والمصدر فعل
حقيقة لأنه الذي يفعله الإنسان فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو
أصله انتهى وقد علمت أن المراد بالمصدر مدلوله الذي هو الحدث لأن
ذلك الحدث هو فعل الفاعل حقيقة وفي التعليقة قبل وسمي فعلاً
لأن لفظ فعل يعبر به عن كل الأفعال فسمي الفعل الصناعي بما يعبر به عنه
انتهى **وسمي الحرف وقوعه في الكلام حرفاً أي طرفاً** لأنه ليس بقصداً
بالذات ومن ثم لم يقع ركناً للأسناد وإنما يورق به للربط كما علمت هذا
ونقل عن المبرد أنه كان يقول **أجيز أن أسميها أي الكلمات الثلاث**
كلها اسماً لأن كل واحد اسم لما دل عليه وأجيز أن أسميها كلها أفعالا
لأنها صادرة عن المتكلم وأجيز أن أسميها كلها حروفاً لأنها وقطع من الكلام
متفرقة ولعل من لحظ هذا في إطلاق الحرف على الاسم والفعل كما نقله

شارح كتابه الامام الصفار وفيه ان هذا خلاف الاصطلاح المشهور وقد قال
سيد المحققين بعد قول المواقف ولا مساحة في الاصطلاح ما لفظه الا ان
رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور اولى واجب انتهى فان
قيل قد اشهر ان الاسماء لا تغل قلنا معناه لا يجب ان تغل بآلانه لا يجب ان
يكون بين اللفظ ومعناه مناسبة تخمل الواضع على الوضع وهو الصحيح كما بينته
في مختصري المسمى زهر الزهر في اللغة ثم لما قسم المصنف المزد الى ثلاثة اقسام
شرع بتقسيم المركب الى ذلك ايضا فقال **المركب** من حيث هو المعروف بما سبق
والا لا شك قوله **ثلاثة اقسام** لا زائد عليها **الاول** منها مركب اضافي يقال
في ضابطه **هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله كعلام**
زيد فان زيدا نزل منزلة التنوين مما قبله **بجامع ان المضاف اليه و**
التنوين كل منهما ملازم حالة واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون
بالنسبة للتنوين **والاعراب على ما قبله** اي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين
وقد جعل علما بل هو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر في الاعلام الكنية
وهي كل مركب اضافي صدر باب او ام وح يبقى على اعرابه قبل العلمية كعبادته
وزين العابدين واني الخير **والثاني** منها مركب **مزيجي** اي مزيج فيه الكلمتان وصارنا
كالكلمة الواحدة حتى اتصلت في الخط ويقال في ضابطه **هو كل كلمتين نزلت**
ثانيتهما منزلة تا التانيث مما قبلها كعليك اسم لليلة مركب
من فعل اسم صنف ومن بك اسم صاحب البلد فان كلمة بك نزلت منزلة تا
التانيث مما قبلها **بجامع ان الجز الاول منها ملازم حالة واحدة وهي**

الفقه فيهما **والاعراب** فيهما **على الجز الثاني** لانه اخر المعرب حقيقة
انقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف اي بالضم
رفعا والفتحة نصبا وجر من غير تنوين للعلمية لان هذا القسم لا يكون في الغالب
الا على او من ثم قال فيه بعضهم هو الذي تركيبه للعلمية وح فوضعه بالتركيب لما
هو باعتبار اصله المنقول عنه ولا فهو لان من قسم المفرد لانه لا شيء من الاعلام
يدل شي من اجزائه على جزء معناه ومن ثم لم يجعل ال في المركب للهدو وفيه
انه يصير حينئذ المراد بالمركب ما ضم فيه كلمة الى اخرى وحينئذ لا وجه
لخصم في هذه الاقسام الثلاثة بل منه ما ركب من حرفين او من حرف
وفعل او من حرف واسم الا ان يقال لما كان تركيب هذه لا يكون الا مزجيا
والمزجي لا يكون غالبا الا على ولم يتفق ان العرب سمت بشي منها لم
يتعرض لها فان سمي بشي منها حكمي كالجمله ولم يذكر المركب من فعلين
لعدم وقوعه وفيه ايضا ان هذا الضابط للمركب المزيجي الذي ذكره
لا يشمل نحو معدري كرب اسم رجل بكسر ال معدي على خلاف القياس
مع ان هذا من المركب المزيجي ويعرب الاعراب المذكور اي اعراب
ما لا ينصرف على الجز الثاني والاول يلزم حالة واحدة وليس
الفقه بل السكون ويجوز ان يعرب اعراب المركب الاضافي فيضاف
الجز الاول للثاني وح يكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة
على اخر الجز الاول وهو الياء والجز الثاني يجر بالكسرة وينون
على المشهور فان قيل هلا ظهرت الفتحة حالة النصب كيا القاضي

لحقة الفتحة اجيب بان بعضهم جوز ذلك وهو خلاف المشهور لانه بالتركيب حصل
 مزيد الثقل فلم تقبل اليها الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف ولا يشمل الضابط ايضا
 الاعلام المختومة بوجه مع انها من المركب المزجي نحو سيبويه وعرويه ونقطويه
 وخالويه لعدم الاعراب على الجزء الثاني بناء على ما اشتهر فيها من البناء على الكسر
 لا يقال يراد بالاعراب ولو المحلي وهي معربة محلا لاننا نقول الاعراب المحلي
 لا يقال انه على الجزء الثاني واما على غير ما اشتهر من انها معربة اعراب
 ما لا ينصرف وهو ما اختاره الجزمي فيشتملها قال الشيخ ابو حيان وهو مشكل
 لان يستند الى سماع والامر يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت
 وصيرورتها اسماء وانتهى **والثالث** منها مركب **اسنادي** وهو على المشهور
كل كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى على وجه يفيد فائدة تامة **كقوام**
زيد وقد يطلق على ما يشمل غير المفيد كما علمت نحو ان قام زيد فلجعل
 علما خوشاب قرناها وبرق حجره وتابط شررا كان مبنيا ولم يبينوا
 على ما ذابني وحكم على محله بالرفع او النصب او الجر وحكى حالة المذكورة
 قبل العلية قال الشاعر كدبتم بيت الله لا تنكونها بني شاب قرناها نصر
 وتخلب ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية ولكن النحاة
 قاسموه **ثما** قسم الاسم الى ثلاثة اقسام من حيث الاظهار والاضمار
 والاهام اخذ يقسمه الى قسمين من حيث الاعراب والبناء فقال ثم فيها ما تقدم
الاسم من حيث الاعراب والبناء بعد التركيب مع العامل كاذكر في الاوضح
قسمان قسم **معرب** اي بالفعل فهو بدل من قسمان ويجوز ان يكون

خبر

خبر المتداحذ وفي اي احدهما معرب اي جار عليه لفظا او تقديرا او قد وقع
 الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل يقال فيه معرب اصطلاحا او مبني
 او لا يحكم عليه بواحد منها ذهب جمع منهم جاراه الزنجشري الى الاول ومعنى
 كونه معربا انه صالح لاجرا الاعراب عليه ومستحق له لوركب مع العامل ومن ثم
 يقال لم يعرب الاسم وهو معرب اي لم يعرب بالفعل اي لم يركب مع العامل مع
 انه معرب اي صالح ومستحق للاعراب ومن ثم قيل لم يشترط احدهما كون
 الاسم يسمى معربا اي اصطلاحا وجود الاعراب فيه بالفعل وذهب جمع
 الى الثاني للشبه الالهالي اي ولا يقال معرب اصطلاحا الا لما وجد فيه
 الاعراب بالفعل بان ركب مع العامل وقد بينت ذلك بما يروي الغليل
 ويشفي الغليل في رسالة سميتها جلاء الازهان بالكلام على اوائل سورة
 الدخان ومنه الجواب عما عساه يقال لم وقع الاختلاف في الاسم ولم يقع
 في الفعل المضارع الخالي من التوئين وهو ان الفعل المذكور لا يخلو عن
 العامل اصلا فهو ايماء معرب لعدم مفارقة العامل له ولا يخفى وقسم
مبني اي بالفعل **والثالث** اي للمعرب والمبني اي وليس من الاسم
 ما ليس بمعرب ولا مبني فقد قال ابو البقاء ليس في الكلام كلمة لا معربة و
 لا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين
 هنا واسطة انتهى وهذا القول بانه لا ثالث لهما هو الراجح **خلافا** اي
 اقول ذلك مخالفا او ذا خلاف **فقد مر من الى ان المضاف الى المثلث**
 نحو غلامي من جأغلامي من ذلك اي ليس معربا لعدم ظهور الاعراب فيه

محل
 في الاسم قبل التركيب هل هو
 معرب او مبني

ولعله لا يخفى ما فيه

ولا مبني لعدم مقتضى البناء الاضافة الى المبني ليس سببا موجبا للبناء
لذلك اي كونه لا من المعرب ولا من المبني **سواء خصيا** واعترضه ابو البقا
بانه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين اي وهذا احداث قول
ثالث قال على ان تسميته خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة وكان الانسب
ان يسمى خشي مشكلا انتهى ويرد بان الخشي المشكل ليس حقيقة ثالثة اذ لا
يخرج عن كونه ذكرا او انثى غاية الامر انه لا يدري حاله فلا يحكم عليه بانه ذكر
ولا بانه انثى وقد يقال هو مراد من قال انه لا معرب ولا مبني اي لا يدري
حاله لكنه خلاف ظاهر كلام المصنف وخلاف ظاهر ما في التعليقة وهو يختلف
في المضاف ليا المتكلم فقول معرب وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني
لان الاعراب غير موجود اي غير ظاهر فيه والبناء اعلة له فوجب ان يحكم
بعدهما ويكون للاسم منزلة بين منزلتين انتهى ويرد بان عدم ظهور
الاعراب فيه لا يخرج عن كونه معربا اذ يبعد ان يكون هذا القائل لا يري
الاعراب التقديري ويحكم على كل ما قدر فيه الاعراب وانتي عنه مقتضي
البناء بانه واسطه ثمرات عن العزة لابن الدهان الاشارة الى هذا الاعتراف
ونضه وهذا اي القول بان غلاي لا معرب ولا مبني خطأ عند الأكثر لانه
يؤدي هذا القول الى ان عصاك كذلك اي وفي ذلك بعد ظاهر فان قيل
المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبناء معرفة المشتق منه سابقة
على معرفة المشتق فكان المناسب ان يقدم الكلام على الاعراب والبناء احب
بان المصنف يجوز ان لا يكون اراد بالمعرب والمبني المتصف بالاعراب

والبناء

والبناء كما سلكتاه في شرح كلامه بل اراد الا عدم منه ومن الصالح لذلك وح
محتاج ان يبي الصالح وغيره فبين اولا الصالح وغير الصالح ترتيب الاعراب
والبناء لان من عرف الصالح للاعراب وغير الصالح تال له اجرا الاعراب
وعدم اجرايه فالمعرب والمبني محل للاعراب والبناء حال والمحل مقدم على
الحال فيه وخلافا لقوم ذهبوا الى ان اس لا يعرب ولا يبني ولقوم ذهبوا
الى ان المنادي المفرد نحو ياريد لا معرب ولا مبني والصحيح ان كلامها مبني
واذا اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الاسم **فالمعرب** منه اي الجاري
عليه الاعراب او الصالح للاعراب بناء على ان الاعراب معنوي **ما** اسم او الاسم
الذي **تغير** اي حصل له التغير او صلح لان يتغير لفظا او تقديرا **اخر**
حقيقة كما **خز زيد او مجازا** اي حكما **كخز يد** لان ما بعده ترك نسيا
ومن الاخر الف اثنا عشر لان عشر حال محل النون القائمة مقام النونين
وكذا النون والنونين لا يخرج ما قبله عن كونه اخرا فلذا ما حصل محل النون
ولا فرق في تغير ذلك الاخر بين ان يتغير صنفه او ذاته فالاول ان يبدل
حركة ذلك الاخر بحركة حقيقة لفظا كزيد او تقديرا كالفتى في حالتي
النصب والجر او اعتبارا لفظا او تقديرا وذلك كزيد والفتى في حالة
الرفع لان حالة الرفع اول الاحوال وفي غير المنصرف في حالة جره بعد
نصبه كاحمد وموسي والثاني ان يبدل ذلك الحرف الاخر بحرف اخر
حقيقة لفظا او تقديرا كواو جمع المذكر السالم وكالف المشي في حالتي
النصب والجر او اعتبارا كما في ذلك في حالة الرفع لان الواو والجمع والف

في حالتي النصب والجر
او اعتبارا لفظا او تقديرا
وذلك كزيد والفتى في

كذلك

المتشابهة علامتين للاعراب ايضا بعد ان كانا علامتين للجمع والتنشئة فقط
ولا بد ان يكون ذلك التغير **سبب عامل** ملفوظ به او مقدر او معنوي والعامل
ما به اصطلاحا يتقوم ويتحقق المعنى ^{التي} للاعراب ولا يصل فيه ان يكون
فعلا ثم حرفا ثم اسما والمقتضي للاعراب في الاسم وجود معاني مختلفة
تركيبية اى حاصلة بسبب التركيب يفتقر في تمييزها الى اعراب
لتواردها على صيغة واحدة من صيغه على المشهور في ذلك كما اشار الى
ذلك في علة بناء الحرف كما سياتي وتلك المعاني الفاعلية والمفعولية
والاضافة ومن ثم قال **يفتضي** ذلك العامل **رفعه** اي رفع ذلك الاسم
المحصل للفاعلية او **نصب** المحصل للمفعولية او **جر** المحصل للضافة اي
ايصال الفعل الى ما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزايد والا فالفعل
لا يضاف **تقول** اذا اردت التمثيل للاخر الحقيقي المتغير صفة لفظا
اعتبارا **جاريد** وحققة **رايت زيدا ومررت بزيد** وللآخر المجازي كذلك
طالت يدو قبل يد او نظرت الى يد وللآخر المتغير صفة تقدير حقيقة
رايت الفتي ومررت بالفتي وللآخر المتغير صفة تقدير اعتبارا
جا الفتي ومررت باحمد وموسي بعد قولك رايت احمد وموسي
وللآخر المتغير ذات اللفظ اعتبارا جا الزيدان وتقدير كذلك جا
صالح القوم ومثل ذلك جا الزيدون وصالحوا القوم وابوك
وابو القوم وللآخر المتغير ذات اللفظ حقيقة رايت الزيدين
ومررت بالزيدين بصيغة المثني او الجمع ورايت ابا القوم

ومررت بابي القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم وهذا
كله في العامل الملفوظ به واما العامل المقدر فكما لعامل في زيد امن
قولك زيدا في جواب من ضربت واما المعنوي فالابتداء في المبتدأ
والتقييد بالآخر لبيان الواقع كما نبه عليه اجمال ابن هشام في شرح
الشذور لان الاعراب لا يكون الا في الآخر وسياتي توجيهه عند الكلام
على الاعراب وسبب عامل يخرج ما تغير اخره لا بسبب عامل كحذف
بالفتح بعد الضم مثلا ويدخل ما حرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله
او المجاورة نحو حجر ضرب حرب او الحكاية نحو من زيد باعتبار الحركة
المقدرة لتغير اخرها تقدير بسبب عامل ودخل امرء وابنم لتغير
اخرها لفظا بسبب عامل وقد **اختلف** اهل البلدين هل في **امرء**
وابنم في قولك **جا في امرء وابنم** ورايت امرء او ابنا ومررت بامرء وابنم
على اللغة الفصحى اعراب واحد او اعرابان **فقال البصريون** اي
التخوين المنسوب الى البصرة وهي بتثنية الباء لكن لم ينسب اليها
بالضم فيه اعراب واحد وهو حركة الاخر وحركة ما قبل الاخر
اتباع الحركة الاخر اي اتبع فيه حركة العين للام قال بعضهم
ولا ثالث لهما في اتباع حركة العين للام **وقال الكوفيون**
اي النخاعة المنسوبون الى الكوفة فيه اعراب على الاخر واعراب على ما قبل
الاخر فهو **معرب من مكانين** وكذا ابوك واخوك ومهوك وفوك وذو
مال فانها معربة عندهم من مكانين كما سياتي في الكلام على الاسماء الستة

قال الجلال ابن هشام في شرح الشذور و قول البصريين هو الصواب انتهى قالوا
 لانه لو جاز ان يجعل في اسم واحد رفعان لجاز ان يجتمع فيه اعرابان مختلفان
 فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان وهناك لغة اخرى في امر و انهم غير فصحي
 وهي فتح المراء والنون في الاحوال الثلاثة والاعراب على الهمزة والميم قبل اخذ الا
 عراب في تعريف العامل الماخوذ في تعريف المعرب يوجب دوا وهو توقف كل
 من المعرب والاعراب على الخبر و رد بان غاية ما يوجب توقف معرفة المعرب
 على معرفة العامل المتوقف على معرفة الاعراب لا توقف معرفة الاعراب على
 معرفة المعرب وما قيل ان قوله ما تغير غير ما في لتناوله الاسما حال عدم
 تركيبها مع العامل بعد ان ركب مع العامل اي واجري عليها الاعراب
 بالفعل لانها تغيرت فيما مضى ساقط لانه يجوز ان لا يكون المراد بالمعرب
 والمتغير في كلام المعرب والمتغير بالفعل بل الصالح للاعراب والتغير كما
 علمت على ان الافعال في الحدود لا يراد بها الا مجرد الحدث مجردا عن الزمان
 هذا ما يتعلق بالمعرب من الاسم بنا على ان الاعراب معنوي **والمعرب** منه
 بنا على ان البناء معنوي وكذا على انه لفظي **بمخلافه** اي ملتبس بمخالفة المعرب
 في معناه المذكور **وحسين** يكون هو ما اسم او الاسم الذي **لا يتغير** اي
 لم يحصل فيه تغير او لم يحصل لان يتغير **اخره** حقيقة او حكما **لفظا او مقبرا**
 بسبب عامل يقتضي رفعه او نصبه او جره ولم يكن ذلك التغير لغو
 حكاية او اتباع او مجاورة بان لم يتغير اصلا **نحو** هو لا من قولك
جاءه ورايت هو لا ومرت به فان اخره لم يتغير اصلا ولذلك

كان **بكسر الميم** التي هي اخره **في الاحوال الثلاثة** اعني حالة الرفع
 والنصب والجر او تغير لا بسبب عامل ولم يكن التغير لغو ما ذكر فان
 قلت كان من الواجب ان يتغير بدل الخلاف بالصد لان الوجود بين
 المعرب والمبني التضاد المفيد لعدم جواز اجتماعهما لا الخلاف الصادق
 بجواز اجتماعهما اجيب بانه ليس المراد بالمخالفة مطلقا **فكذلك يجوز**
اجتماعهما **اجيب** **بانه ليس المراد بالمخالفة مطلقا** **فكذلك يجوز** مخالفة بها شيئا
 ولا يجتمعان بقرينة تقسيم الاسم اليهما لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعهما
 هو الاصل في التقسيم على انه يجوز ان يكون الص قصد بذلك ارشاد الطالب
 الى هذه النكتة الدقيقة وحسين لا يكون التغير بالصد اولى على ان التغير
 بالصد يوهو ارتفاع البناء والاعراب فاولي منه في التعبير النقيض لان
 النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان هذا ما يتعلق بتعريف المعرب والمبني
 على القول بان كلام الاعراب والبناء معنوي واما تعريفها على القول بان كلا
 من الاعراب والبناء لفظي فلا يخفى انه يقال في تعريف المعرب حسين
 انه ما حصل في اخره حقيقة او حكما اثر ظاهر او مقدر حقيقة او اعتبارا
 بعامل ملفوظ به او غيره والبناء ما لم يحصل في اخره المذكور ما ذكر وليس
 نحو حكاية ثم لما قسم الاسم الى المعرب والمبني اخذ يقسم كل واحد منهما
 الى قسمين فقال **والمعرب قسمان** **لا ثالث لهما** **ما قسم** **نظر اعرابه** اي لفظا
 علامة اعرابه بنا على ان الاعراب معنوي وعلى انه لفظي لا حاجة
 لتقدير هذا المضاف وظهور ذلك لصلاحيته اخره لذلك **وما** اي وقسم

اي علامه اعرابه لا يظهر اعرابه بل **يقدر** في صفة جرت على غير من هي له فكان يجب ابراز
 الضمير فيقول وما يقدر هو الا ان يقال جري على مذهب الكوفيين وهو
 ان الابرار لا يجب حينئذ الا اذا اخيف اللبس ويدي هنا انه مامون وانما قدر
فيه لعدم صلاحية اخر لظهور ذلك ثم قسم القسم الاول الى قسمين واذا اردت
 معرفة ذلك **فالقسم الاول الذي يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه على ما تقدم
 لفظا حيث لا مانع **قسمان** لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم
 علامة اعرابه حركة والذي علامة اعرابه حركة قسمان لا ثالث لهما قسم
الصحيح الاخر هو ما **اخر حرف صحيح** بان لم يكن من حروف العلة
 وهي الواو والالف والياء جانشها حركة ما قبلها او لا والاضافة فيها
 للبيان لانها تزيل قوة الكلمة جذاؤها وتغيرها وانقلاب بعضها الى بعض
 تشبيها بالمرض المسمى علمه لانه يزيل قوة الانسان او تعني اللام اي
 حروف للعلة لانها تقال عند العلة اي المرض فان القليل في حال شدة
 علة يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف كواي فالصحيح **كزبد** وقسم
 غير صحيح الاخر لكنه يشبه صحيح الاخر وهو ما **اخر حرف** من حروف
 العلة **يشبه الصحيح وهو ما كان في اخر واو اربا** لم يتحرك ما قبلها
 بحركة تجانسها وهي الضمة بالنسبة للواو والكسرة بالنسبة لليابل
 ما قبلها ساكن **غير ولو ظلي** وغزو وعدو وري وغي وانما
 اشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة
 لمعارضه خفة السكون ثقل الحركة وانما الالف فلا تشبه الصحيح ابدا

انها

لانها لا تكون الاساكنة وقبلها محرك بحركة تجانسها وهي الفتحة **فتقول** اذا
 اردت التمثيل لما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه من المعرب بالحرف جآ
 البوك وجآ الزيدان وجآ الزيدون الخ ومن المعرب بالحركة من الصحيح
 الاخر جآ زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا ومما يشبه الصحيح **هذا دل**
وظلي وغزو وعدو وري وغي ورايت **دلو وظليا** وغزو وعدو وريا
 وعليا ومرت **بدلو وظلي** وغزو وعدو وري وغي **مظهر فيه** اي فيما
 اخر حرف يشبه الصحيح **الحركات كما يظهر في الصحيح** اي حيث لا مانع يمنع من
 ظهور ذلك فيها كما تقدم وذلك كالوقت والادغام والتخفيف والحكاية
 والاتباع والمجاورة وساقى بيانه فيما تقدم فيه حركة فقد علمت ان ظهور
 علامة الاعراب في الاسم لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصار المصطلح
 اقتصاره عليها لكونها الاصل لكن الانسب بما ذكره في المقدار ان يذكر الحرف
 ايضا كما ذكرنا لانه ذكر فيما يقدر ولم يقتصر على الحركة حيث قال **والقسم**
 الثاني **الذي يقدر فيه الاعراب** اي علامته **قسمان** ايضا لا ثالث لهما **ما قسم**
يقدر فيه حرف قدمه لانه محل الخفا وما **اي قسم يقدر فيه حركة** واذا
 اردت معرفة كل من القسمين **فالقسم الذي يقدر فيه حرف** الاسماء الستة
 اذا اضيفت الى كلمة او لها ساكن في الاحوال الثلاثة فيقدر فيها الواو
 والالف والياء نحو جآ ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن
 والمثنى اذا اضيف الى ذلك في حالة الرفع خاصة فتقدر فيها الالف
 نحو جآ صالحا القوم و**مع المذكر السالم** اذا اضيف الى ذلك في الاحوال

السكون

الثلاثة فيقدر فيه الواو واليا خرجا صالح القوم ورايت صالح القوم
 ومرت بصالح القوم والسالم بالرفع صفة لجمع وبلجر صفة لمذكر
 لانه الموصوف بالسالم حقيقة وجمع المذكر السالم **المضاف الي يا المتكلم**
في حالة الرفع خاصة فانه يقدر فيه الواو خرجا مسلي اصله
بعد الاضافة مسلي ي اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت لفظها
بالسكون وهي الواو قلبت الواو يا ودمت اليا العرضية في اليا
الاصلية وقلب الضمة التي على الميم التي كانت لمناسبة الواو كسرة
 لمناسبة اليا ولان بقا الضمة قبل اليا يوجب تغيرها وظاهر كلامه كغيره
 انه يبدأ بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني
 حيث اختار ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو قال الواو اقدا على الحركة
 الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي انتهى **وقدرت الواو التي هي الضرع**
دون الضمة التي هي الاصل لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف لا بال
 الحركات **على المشهور** من الخلاف الا في هذا وذهب الشيخ ابو حيان الى ان اعراب
 مسلي من القسم الاول اعني من المملوطة به لان المقدر قال لان ذات الواو
 باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشئ خلوا محل من المقدر ولا يتاق
 ذلك هنا لان تلك الواو انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك
 في الجسائيات استحالة الخرجا لا يقال ان الذات انعدمت اذ لو انعدمت
 ما وجد الخلل انتهى وهو معارض بان قلب الف المثنى يا وقلب واو الجمع
 يا من تغير الذات الا ان يفرق بين المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها وخرج

بحالة الرفع

بحالة الرفع حالة النصب والحرفان اعرابه فيهما لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
 فيها وادغامها الاخرجهما عن حقيقتها وكذا يقال في المثنى اذ اضيف الى كلمة
 او لها ساكن في حالتي النصب والجر اعرابه لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
 لعدم ما يدل عليها لو حذف وما ذكرته يعلم ان هذا القسم لا يختص فيما
 ذكره كما هو مقتضى عبارته ولعل اقتصاره عليه لما فيه من الخلاف الذي
 علمته ونفى ابن الحاجب ^{عليه} ان تقدير الواو في مسلي للاستثقال واعتراضه
 بعض المحققين بانه حكم بالتقدير في عصابة لعلال والقلب وبالا
 استثقال في مسلي وهو تحكم لم يظهر له وجه وجيد انتهى وظاهر
 صنيع المص ان هذا التقدير لا يتصف بتقدير ولا استثقال حيث
 سكت عنه هنا اي فيما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في مقابلة اي فيما
 تقدر فيه الحركة حيث قال **والله يقدر فيه الحركة فسمان ما اي قسم تقدر**
 اي الحركة فيه رفعا ونصبا وجر **للتقدير** اما لذاته وذلك **كالفتي** والعصي
 من كل اسم معرب اخره الف لازمة غير مهوزة منصرفة او غير منصرفة
 فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتقدير وهل الفتى
 ياي او ووي في القاموس والفتى الشاب والسفي الكريم وهما فتيان
 وفتوان واجمع فتيان وفتوان انتهى وبه يعلم ان ما في شرح القطر
 من الجزم بانه ياي فيه نظرو قد تبعه المصنف في التصريح حيث قال
 بعد قول التوضيح نحو الفتى ما لفظه ما الفه منقلبة عن ياي وبعد قوله
 والمصطفى ما الفه منقلبة عن واو انتهى ويسمى ما الذي يلي عليه الضابط

المذكور مقصورا اي غير ممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة بعد الف
زايدة ككساء ورداء لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها
اذا كانت الهمزة بعدها فقد منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل سمي بذلك
لانه قصراي منع وجلس عن ظهور الحركات فكانه قصر على حالة
واحدة فعلى الاول لا يسمى نحو يسمى مقصورا لانه لا يقابل ممدود لانه
ليس في الافعال ممدود حتى يقال ان هذا منع المد وعلى الثاني مقتضاه
ان يسمى مقصورا لانه ممنوع من ظهور الحركات وكذا نحو غلاي لانه قصر عن
ظهور الحركات ولا يسمى مقصورا كما سيعلم مما يخرج عن الضابط الذي ذكرناه
فانه بالاسم يخرج الفعل كيرضي ويخرج نحو غلامي فماليس اخره الف وبما
لمعرب المبني نحو ذابا بالالف اللازمة اباك ونحوه حالة النصب والمثنى
حالة الرفع لانقلاب الفهايا في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب
ايضا في الثاني ويعين ميموزة الميموزة خوردا وكسا واما ان
يكون المقدر لعارضا وذلك **كغلامي** بكسر ما قبل الياء وفتح الياء واسكانها
من كل اسم مضاف اليها المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم
ولا مقصورا ولا مفتوحا فان ذلك يقدر فيه الضمة والفتحة و
الكسرة للتعذر وانما استثنى ما ذكر لان المثنى اذا اضيف الي
يا المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة لجاسماي
ورايه مسلمي وممرت مسلمي والجمع المذكور السالم يعرب بالحرف الظاهر
في حالتي النصب والجر نحو رايه مسلمي وممرت مسلمي وفي حالة

الرفع

الرفع وان اعرب بالحرف المقدر كما تقدم لكنه للثقل لا للتعذر على ما علمت
والمقصود اذ اضيف اليها المتكلم وان قدرت فيه الحركات الثلاث
للتعذر خوفاي لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص اذا اضيف
الي ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضى تكن الضمة والكسرة
لثقل والفتحة للتعذر لذاته بل للسكون العارض للادغام فعلم
ان جمع التكسير وجمع المونث السالم اذا اضيف اليها المتكلم يكون
اعرابها مقدر للتعذر بسبب الاضافة كالمفرد **نقول** اذا اردت
التمثيل لذلك **جاء الفتي** وفي مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة
في الاول والمحدوفة لانها الساكنين في الثاني للتعذر **وغلاي** و**غلامي**
وهندائي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل يا المتكلم للتعذر **ورايه الفتي**
وفي **وغلاي** و**غلامي** وهندائي **وممرت بالفتي** وفي **وغلاي** و**غلامي**
وهندائي **وهو** **هذا التقدير** في الاول **ان ذات الالف لا تقبل**
الحركة لان وضعها السكون **وما قبل يا المتكلم** في الثاني وان قبل الحركة
لكن **استغل بحركة المناسبة** للياء وهي الكسرة قبل دخول العامل والحرف
لا يتحرك بحركتين في ان واحد **فتقدر فيهما** اي في الالف وما قبل الياء
الحركات الثلاث للتعذر لكن لذاته في الاول ولعارض الاضافة في الثاني
هذا اي تقدير الحركات الثلاث في نحو الفتي اذا كان منصرفا فان كانت
غير منصرفة نحو موسي قدرت فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة
في حالتي النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لانها لا تدخل على غير

المنصرف وذهب بعضهم الى تقديرها قال لان الكسرة انما امتنعت في غير
المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير وجوابه ان الثقل يحتاج الى مطلقا وان
الفعل لا يدخله الكسر مطلقا قلنا ما اشبهه وعلى قياسه تقدر الكسرة في جمع
المؤنث المضاف ليا المتكلم في حالتى النصب والجر والقول بان الحركات
الثلاث تقدر فيما اضيف اليها المتكلم هو ما ذهب اليه الجمهور قال الشيخ
ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا انتهى ومقابلته
ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك فانه ذهب **الى ان المضاف لليا** المذكورة
يقدر فيه الضمة في حالة الرفع **والفتحة** في حالة النصب **فقط ويظهر**
الكسرة في حالة الجر واعتراض عليه في ذلك اي اعتراض الشيخ ابو حيان
بان هذا مخالف لمذهب الناس في المسئلة اي حيث انفقوا على تقدير
الاعراب حينئذ وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة
ولان **الكسرة** لا يجوز ان تكون للجر لانها **موجودة** لمناسبة الياء **قبل**
دخول عامل الجر لان الحكم انما هو على الغلام مع صفة الاضافة لا على
مطلق الغلام فلا يمكن ان تكون تلك الكسرة اثر للعامل ولا لزم ان يكون
هي العامل لتحصيل الحاصل واسرار المصالح الجواب عن ذلك بقوله **وله** اي
الشيخ ابن مالك **ان** يجيب عن هذا الاعتراض بان **يدعي** ان الكسرة مع
العامل غير هاقبل وجوده التي كانت للمناسبة **وان كسرة المناسبة**
تثبت عند دخول العامل **وتخلفها كسرة الاعراب** الذي جلبه العامل
وتحصل بها المناسبة ويكون هذا القول **كافا** لاي قول لهم اي النجاة

في شرب اذا بنى للمفعول **ان** تلك **الكسرة فيه غير الكسرة في شرب**
المبني للمفاعل حتى يطرد قولهم فان كان الفعل ماضيا واريد بناؤه للمفعول ضم
اوله وكسر ما قبل اخره وفي اسناد هذا القول للنجاة نظر لان هذا القول انما
قاله الشيخ ابو حيان بحثا ونصه هل كسرة شرب اذا بنى للمفعول تبنى ظاهر
كلامهم نعم ولو قيل انها كسرة شرب المذكور زالت وجاءت كسرة اخري
لكان وجهها كاقالوا في يامنصو اذا رجعت منصورا على لغة من لا ينتظر
فانهم زعموا انها ضمة بنا غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية
انتهى اي ومن ثم الغز بعضهم في هذه الضمة بقوله وما هي ضمة صلت
لامر حديث او لما قد كان قدما اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان
ردا على الكوفيين ولك ان تقول المغايرة التي زعموها لا يؤخذ منها البديل
المذكور هنا اي في غلامي وشرب لعدم توقف المغايرة على البديل ولو
الغرضي لانه يجوز ان يقال ضمة منصورات جاءت بعد الترخيم للبناء بعد ان
كانت للمناسبة حينئذ يقال ان الكسرة هنا اي في غلامي قبل دخول
العامل كانت لجره المناسبة وبعده صارت للاعراب ايضا من غير تبديل
ولا شك في ثبوت المغايرة حينئذ على ان ما تكلفه الشيخ ابو حيان في شرب
مبني للمفعول لا حاجة اليه لان قول النجاة يضم اول الماضي ويكسر
ما قبل اخره محمول على غير المكسور علما بانه لا معنى لكسر المكسور فان
كان مكسورا ببنى على حاله وقد صرح المحقق في شرح التصريف بنظر ذلك
في المضارع حيث قال فان كان اي ما قبل اخر المضارع مفتوحا في

الاصل يبقى عليه ولا يفتح انتهى ولا يظهر فرقة بين الماضي والمضارع وقد صرح الشيخ
 ابن مالك في الف المشني وواو الجمع في حالة الرفع الموجود بين قبل دخول العامل علامة
 للمشيئة والجمع بتقدير مغايرتها وانما صار اعرابا ايضا قال كما تقدم رخصة فلك
 في الجمع غير ضمنية في الافراد انتهى وحينئذ يقال ما وجه موافقة المص وغيره لابن
 مالك في الف المشني وواو الجمع حيث جعلوها اعرابا او علامة عليه في حالة الرفع
 ومخالفة له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة الجمع ان
 كلام من الف المشني وواو الجمع والكسرة موجود قبل دخول العامل لغرض لا يفوت
 بدخول العامل وجعله اثر له وما تقدم فيه الحركات الثلاث للتفدية لا الذاته
 بل لغرض زيادة على ما تقدم اي وهو الحركات المناسبة ستة اشيا اخرها
 ما حركت بحركة الحكاية نحو قول الشاعر سمعت الناس يتبعون غيثا فقلت
 لصيحه اني لا اراه فان الرواية برفع الناس وكان الشاعر سمع قايلا يقول
 الناس يتبعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ونحو من زيد في جواب
 من قال جا زيد فالناس منصوب بفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها
 التقدير وزيد في ذلك خبر من مرفوع بضمه مقدرة على اخره منع من
 ظهورها التقدير لا اشتغال المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها في الآخر
 حركة اعراب لا حركة حكاية قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجوده
 بالفعل وانما قلنا بانها حركة حكاية في حالة النصب والجر للضرورة ورد
 بان تقدير بحركة اعراب هو قياس النظائر وهذا كله خلافا لابي تميم
 فانهم يقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يكون قال ابن الانباري

مع نقط

وعلى ان ما تقدم رتبة الحركات الثلاث لا الترتيب
 كقولهم ستة اشيا

وهو

وهو القياس ثانيا ما حركت بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
 اللام في قراءة الحسن البصري فالحمد مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على اخره منع
 من ظهورها التقدير لا اشتغال المحل بحركة الاتباع وهي لغة بني تميم وهي
 ضعيفة في الكشف ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا
 في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله اي بكسر الدال لان القياس ان يكون الثاني هو
 التابع للاول وبذلك قرأ يزيد الكوفي اي الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال
 قال ابن جني وذلك انه جار مجر السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب
 اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضم الدال ووجه ذلك
 ايضا بان حركة الدال اعراب وحركة اللام غير اعراب وحركة الاعراب
 اقوى فالاولى ان تكون متبوعة لا تابعة انتهى وهذا دليل على ان الاتباع
 في الحركة لا يتقيد بكونه من كلمة واحدة ثانيا لها ما حركت بحركة المجاورة
 وفي المعنى والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في الفت قلبيلا
 انتهى نحو هذا مجر ضب حرب بكسر الباء من حرب المجاورة لضب
 المجرور وهو وصفة لجره مرفوع بضمه مقدرة على اخره منع من ظهورها
 التقدير لا اشتغال المحل بحركة المجاورة رابعها ما سكن للوقف نحو جا
 زيد ومررت بزيد ورايت زيدا بالسكون للوقف على لغة ربيعة
 في الثالث فزيد مرفوع في الاول بضمه مقدرة منع من ظهورها
 التقدير لا اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها
 ما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الي بارئكم واعبدوا بارئكم وبارئكم

ومجرور في الثاني بكسر
 مقدرة ومنصوب في الثالث
 بفتحة مقدرة

متفضل بالسكون للهزة تخفيفا فإرى في الأول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفتحة مقدرة وفي الثالث مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر
 اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل التخفيف لئلا يساها ما سكن للأدغام نحو
 وقل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضحفا فداود فاعل فهو
 مرفوع بضمة مقدرة على آخره والناس مفعول وهو منصوب بفتحة مقدرة
 والعاديات مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال
 المحل بالسكون العارض لأجل الإدغام فعلم أن الموجب لتقدير الأعراب مع
 الحركات أربع حركة المناسبة وحركة للحكاية وحركة الاتباع وحركة المجاورة
 وأما المجرور بالحرف الزايد نحو كفي بالله شهيدا وحسبك درهم فيقال فيه
 أنه في محل كذا كما هو جوابه في غير ما محل في الغني وأعلم أن مجرور لعل في موضع
 رفع بالابتداء التنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو حسبك درهم جامع ما
 بينهما من عدم التعلق بعامل انتهى فإن قلت هلا كان من المعرب
 تقدير كما دعه بعض شيو خنا كالحركة بحركة المجاورة وما الفرق بينهما
 وكيف وصف بأنه في محل مع أن المحل إنما هو للمبني قلت إنما حكموا عليه
 بأنه في محل ولم يعربوا تقديره لما يلزم عليه أن يصير الاسم معربا بأعرابه
 في محل واحد وإن كان أحدهما لفظا والآخر تقديرا ولا نظير له في كلامهم
 ولا يلزم ذلك فيما حرك بحركة المجاورة وكون المحل لا يكون إلا للمبني ممنوع
 بل غاية الأمر أنه اشتبه عند هؤلاء المحل للمبني والافتقد وصفوا المعرب
 تقديره بأنه في محل في التعليق لابن النحاس إذا قلنا أن الفتى والفتى

هذا ويحتمل أن تقدير الأعراب
 فيما سكن للوقف والتخفيف للمثقل
 لا للتقدير وينبغي ما بينهما وبين
 ما سكن لا دعاء لأن الأدغام
 لا يمكن تغيير ترتيبها فالتسكين فيه
 واجب بخلافها ومرتبة ما يذكر
 ما نقل عن ابن تائظ الجيس ما يفهم
 فيه الحركة فسان قسم امتنع منه
 النطق بالحركة لعارض فليز في
 التقدير كالحرف وقسم يمكن فيه
 الاتيان بالحركة فليكن جوارا كفتي
 أن يعبرتين مح

على أن المحل ليس حاصلا بالنيات
 بل يكون في المعربات أيضا

في موضع رفع نعتي به أن الضمة مقدرة على اللف والياء لولا امتناع اللف
 من الحركة واستثقال الضمة على ياء القاضى لظهورت الحركة انتهى فتدبر
 ذلك تدبرا جيدا ولا تكن ممن يفهم تقليدا ثم لما فرغ من ذكر القسم الأول
 أعني ما تقدم فيه الحركة للمقدّم شرع في الكلام على القسم الثاني وهو
 ما تقدم فيه الحركة للاستثقال فقال **وما** أي وقسم **تقدير** أي الحركة
 فيه رفعا وجرا **للاستثقال** وذلك **كالقاضي** وقاض من كل اسم معرب
 آخر يالزمة قبلها كسرة منصرفا أو غير منصرف ويسمى ما انطبق عليه
 هذا الضابط المذكور منقوصا لنقص لأمه أي حذفه للتثنية أو لأنه
 نقص منه ظهور بعض الحركات فخرج بالاسم الفعل نحو يري والحرف
 نحو في والمعرب الذي وبالياء ما آخره الف كوسي وباللزمة ياء نحو
 أيبك ويقبلها كسرة ياء نحو كوسي **فانه** أي القاضي ونحو **تقدير** فيه
الضمة في حالة الرفع **والكسرة** في حالة الجر لتثقلها وثقل هذه الياء
 وانقلها الضمة **وتظهر فيه الفتحة** في حالة النصب حيث لا مانع **فقطها**
 لما سنده **تنزل** إذا اردت التمثيل لذلك **بأ القاضي** وقاض **بضمه**
مقدرة على الياء الموجودة في الأول والمحدوفة لالتقاء الساكنين في الثاني
 ومنه زان في قوله تعالى لا يسئلكم الزان أو مشرك **ومرت بالقاضي** وقاض
بكسرة مقدرة على الياء كذلك وربما ظن بعض ضعفة الطلبة من
 المبتدئين أن الكسرة الظاهرة في نحو قاض في المثال المذكور علامة للجر
 ومن ثم سأل بعضهم في الآية المتقدمة كيف عطف المرفوع أي وهو مشرك

على المجرور اي وهو زان وقيل له كان الاول بك ان تقول كيف جر الضاع على
وتقول رايت القاضي وقاضيا وجوارح مفتحة ظاهرة على اليا الموحدة
حيث لم تكن نايبة عن الكسرة ولم يتعرف ذلك لان كلامه في المقدس
وانما قال وتظهر فيه الفتحة ليتحقق المقدس وعدم ظهور الفتحة على اليا
في قول القائل اعط القوس بارها بسكون اليا لانه وقيل ضرورة وبويد
الاول قراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهل الكيم وقراءة غيره
اهلكم قراءة بسكون اليا **وموجب هذا التقدير للضم والكسرة ان**
اليا الكسرة ما قبلها ثقيلة وخريفها بالضم والكسرة **ينزلها ثقلا**
وظهورها اي الضمة في قول جرير بجوا المرزوق . . .
وعرق المرزوق شر العروق . حيث الثرى كابي الازند . والكسرة
في قول الشاعر ابارك الله في الغواني مل يصحب الالهة مطلب .
ضرورة وموجب ظهور الفتحة خفتها كما علمت وحل تقدير الكسرة اذا
كان المنقوص منصرفا ولا قدرت فيه الفتحة بناية عن الكسرة في حالة الجر
خومرت بجوار وليال مع قوله تعالى والفجر وليال ولا تمد في الكسرة
خلافا لبعضهم لما علمت في المقصور وانما قدرت الفتحة حينئذ ولم تظهر
لانها ثابتة عن حركة ثقيلة التي هي الكسرة فلحقها الثقل لان نايب الثقل
ثقل كما تقدم في الكلام على تنوين العوض وحل ظهور الفتحة في حالة النصب
ما لم يكن من المركب المزجي الذي جزاه الاول ياخو معدي كرب واعرب
اعراب المركب الاضافي والافتحة في حالة النصب خوريات

معدي

معدي كرب لما قدمناه في الكلام على المركب المزجي وهو من يد الثقل الحاصل
بالتركيب فلم تقبل اليا الحركة مطلقا وسكنت للتخفيف وعن هذا احتزنا بقولنا
حيث لا مانع وفيه ان هذا التقدير حينئذ ليس للثقل بل للتقدير بالسكون العارض
اجل التخفيف فلينا مل فان قيل قد اقتصر المص فيما يظهر اعرابه على ذكر
الحركات مع انه لا يختص كما علم ولم يقتصر على ذلك فيما يقدم اعرابه بل ذكر
تقدير الحرف وقدمه على تقدير الحركة فاستدل كقولنا تقدم الجواب عن
ذلك وهو انه انما اقتصر فيما يظهر اعرابه على الاصل ولانه لما كان تقدير
الحرف محل خفا واستغراب منه عليه وقدمه على الحركة ثم لما ذكر تقسيم
القسم الاول الذي هو المعرب شرع في تقسيم القسم الثاني الذي هو
المبني فقال **والبي قسمان** لاثالث لهما ايضا **ما** اي قسم **يظهر فيه**
حركة البناء اي حركة البناء على ان البناء معوي او حركة هي نفس
البناء على انه لفظي **وما** اي وقسم **بقدر** اي حركة البناء **فالقسم الاول**
الذي يظهر فيه حركة البناء ثلاثة اقسام قسم يبني على الفتح وقسم يبني
على الكسر وقسم يبني على الضم ولم يذكر ما يبني من الاسماء على السكون
ويظهر فيها ويمكن دخوله في كلامه بان يراد بالحركة وجود او عدمها فكانه
قال فالذي تظهر فيه حركة البناء او عدم حركة كدال ان السكون عدم الحركة
بكون الفم وعدم تحركه عند النطق به ومن ثم سمي سكونا ولا يضر
عدم تمثيله له حينئذ تكون الاقسام اربعة فالمبني على الفتح **خوابين**
بالبناء على الفتح اي على علامته وهي الفتحة او هو نفس الفتحة وسمي فتحا

الحركات لانها ص

لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شئ من العضلتين عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط وكان بناؤه على حركة ليلا يلقي ساكنا او ليعلم انه له اصلا في الاعراب وكان على خصوص الفتح **للغنة** لانه اقرب الى السكون ومن ثم كثر في كلامهم ولذلك بدا به المص اذ لو حرك بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين لثقل لثقل الكسرة مع الياء كثر استعمال هذا اللفظ فيلزم كثرة استعمال الثقيل فلا ينقص بخو جبر لقلته استعماله ولما كان الكسر هو الاصل في التخلص من الساكنين وكان اعدل الحركات لانه بين الضم والفتح في الثقل وابتد الحركات عن الاعراب واقربها الى البناء لانه لا يكون اعرابا لامع التوين او ما عاقبه من ال والاضافة كان المبني عليه اكثر من المبني على الضم ولذلك قدمه عليه فقال **وخراس بالبناء على الكسر** اي علامته وهي الكسرة او هو نفس الكسرة وسي كسر لانه ينشأ عن كسر اللحي الاسفل اي الجزاره الى اسفل الجزار اقربا عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالة على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال بما فيه ال في قولهم لقينة اسم الدابر ولولا انه معرفة بتقدير ما ذكر لما وصف بذلك وانما قلنا بتقدير ما ذكر لانه ليس احد المعارف المعروفة التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بال والمضاف لواحد منها وكان بناؤه على حركة لما تقدم وكان على خصوص الكسر لما انه **علي اصل**

الثق

في قوله كسر لانه ينشأ عن كسر اللحي الاسفل اي الجزاره الى اسفل الجزار اقربا عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالة على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال بما فيه ال في قولهم لقينة اسم الدابر ولولا انه معرفة بتقدير ما ذكر لما وصف بذلك وانما قلنا بتقدير ما ذكر لانه ليس احد المعارف المعروفة التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بال والمضاف لواحد منها وكان بناؤه على حركة لما تقدم وكان على خصوص الكسر لما انه علي اصل

التقا الساكنين اي الاصل في التخلص من التقا الساكنين وانما كان الكسر هو الاصل في ذلك لان الجر مختص بالاسما كما علمت والاصل ان يدل عليه بالكسر كما سيأتي والجرم مختص بالفعال كما علمت والاصل ان يدل عليه بالسكون كما سيأتي فصارت الكسرة هذا السكون والاصل ان يتخلص من الشئ بضده وفي كلام الشاطبي وانما كان الاصل ذلك لان الكسرة لا تلبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة الاعراب الا مع التوين او ما عاقبه انتهى اي كما تقدم بخلاف الضمة والفتحة فان كلامهما يكون اعرابا مع عدم ما ذكر كما في الاسم الذي لا ينصرف ثم بنا اصل على الكسر في الاحوال الثلاثة هولغة اهل الحجاز وافقهم اكثر بني تميم في حالتي النصب والجر واعربوه في حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف اي رفوع بالضمة من غير توين وذهب اقلهم الى اعرابه الاعراب المذكورة في الاحوال الثلاثة للعلية اي الجنسية والعدل عن الامس وحمل هذا الخلاف اذ التوفرت في امس ست شروط احدها ان يراد به معين سوا كان ذلك اليوم المعين هو اليوم الذي يليه يومك الذي انت فيه كما هو المتبادر الغالب في الاستعمال كما تقدم شذريت بعض الشيوخ بحث في هذا اخذوا من اطلاق قول الشذوي اذا اراد به معينا ثانيها ان لا يعرف بال ثالثها ان لا يضاف رابعها ان لا يكسر خامسها ان لا يصغر سادسها ان لا يستعمل ظرفا فان فقد شرط من هذه الشروط بان اراد به غير معين اي اراد به يوما ما من الايام الماضية قبل يومك كخفي امس او عرف كخفي الامس او اضيف كخفي امسنا او كسر كخست اموس او صغر كخفي اميس وفي كلام بعضهم

ومعين

او قبله من الايام الماضية

ولا يصغر اس كما لا يصغر غدا واستعمل طرفا نحو اعتكفت فلا خلاف في
اعرابه في غير فوات الشرط الاخير وانما اعرب لزوال علة البناء وهي تضمنه
معنى حرف التعريف ويكون منصوبا فيما عدا المعرف والمضاف وانما صرف
لفوات العلمية الجنسية التي هي احدى على منع الصرف فان قيل لم اعرب
عند تعريفه بال مع انه في حالة بناء متضمن لمعناها كما علمت قلنا لان
عند اعادة تعريفه بذلك ينوي تنكيره وقد قال بعضهم ليس في العربية مبني
يدخل عليه الى الارجح الى الاعراب كما في اعراف بال صار معربا والمزاد انه
مبني في حال تعينه لاني حال تنكيره فلا يرد ان خمسة عشر واخواته لا يصير
معربا بدخول ال عليه بل يبقى معها على بنايه لانه مبني حال تنكيره وفي
فوات الشرط الاخير يكون مبنيا اجماعا كما في الموضع وفي كلام سيبويه
وقد جاء اي في ضرورة الشعر اس بالفتح ثم ختم بالمبني على الضم فقال
وتوجب البناء على الضم اي على علامته وهي الضمة او هو نفس الضمة
وسمي ضمما لانه ينشأ عن ضم الشفتين عند تلفظ به وانما بنيت لغتها
معنى حرف الشرط ان كانت شرطية او لافتقارها الى الجملة افتقارا الزما
وكان بناؤها على حركة لما علم وكانت على خصوص الضم **تشبيها** لها
بقبل وبعد واخواتها من **الفايات** التي بنيت على ذلك للفرق بين حركة
اعرابها وحركة بنايتها لان الضم ليس حركة لها حال الاعراب فجعل حركة لها
حال البناء ووجه التشبه ان حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد التي كان
حرفها ان تضاف اليه كساير اخواتها كما ان قبل وبعد قطعا عن الاضافة

الى ذلك فلا يقال حيث ملازمة للاضافة ونحو قبل وبعد غير مضاف فاي
التشابه وبنائها **على الضم هو احدي اللغات التسع** المشهورة الحاصلة
بتثنية التثنية مع الياء والواو والالف ووجه بنائها على الكسر
والفتح يعلم مما تقدم في ابن وامس وحكي الكسائي ان فاعس يعربونها مطلقا اي
في الاحوال الثلاثة وقرأة بعضهم سنسند حزم من حيث لا يعلمون بالكسر
تحمل الاعراب والبناء وذهب الزجاجي الى ان حيث اسم موصول بمعنى الذي
وليس مضافة فبنا حيث وكونها غاية هو المشهور وذهب بعضهم الى اعرابه
موافقة لفقه حس والمبني على السكون من الاسماء نحو كم بنيت للشبه الوضعي والمعنوي
لانها تضمنت معنى هزم الاستفهام ان جعلت استفهامية ومعنى رب التي للتكثير
ان جعلت خبرية ومما بني على السكون خوذ اومتى والظاهر انه مقدر للتقدير
لان الالف ساكنة بالذات فلا تقبل سكونا اخر فقد علمت ان الاسم بالنسبة للبناء
اربعة اقسام لانقسام انواع البناء اليها كما سيأتي مبني على الفتح ومبني على الكسر
ومبني على الضم ومبني على السكون وعلمت ان الفتح على البناء لفظي هو الفتح
والكسر هو الكسر والضم هو الضمة وعلى ان البناء معنوي تكون الفتح و
الكسر والضم علامات وعلمت وجه التسمية بذلك وعلمت ان الاسم ان
بني على الفتح او الكسر او الضم يسأل فيه ثلاث اسئلة لمبني ولمكان بناؤه
على حركة ولمكان الحركة خصوص الفتحة او الكسر او الضمة ولا يخفى انه لا
بني على السكون يسأل عنه سوال واحد وهو لمبني ولم يذكر المصنف مبني من
الاسماء على ما يتوب عن الحركة كما فعل في المعرب فما يبني على نايب الفتح المبني

وهو ان ذا ومن مبنيان على
سكون مقدر

وجمع المذكور وجمع الموث السالم اذا وقع كل اسم لا لا العاملة على ان غولا مسلمين
 ولا مسلمين ولا مسلمات بالياء في المولين والكسرة في المخير نيابة عن الفتحة
 وما يبنى على نايب الكسر ما يبنى على الفتحة نيابة عن الكسرة نحو سحر على القول
 ببناءه وما يبنى على نايب الضم المثني وجمع المذكور السالم في النوا نحو يازيدان لم يبن
 ويازيدون كذلك والتثنية بسحر لما ناب عن الكسر ذكره الخلال السبوطي
 في التثنية وقال كما بين ذلك في الشذوذ واقول فيه نظرا لانه في الشذوذ وشرحه
 لم يثل لما يبنى على نايب الكسر لا بهذا المثال ولا بغيره وكنت تخيلت سابقا
 ان يثل له بلا مسلمات بالفتحة على القول به وهو الراجح وحسينه تكون
 نايبة عن الكسرة لانه حينئذ يبنى على خلاف ما ينصب به لو كان معربا
 لان النصب في ذلك بالكسرة اذ الفتحة لانه اصل مفعول لا يلفظ اليه
 ويقرب به قوله في المعنى في اسم لا ويبني على الكسرة في نحو مسلمات وكانت
 القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح وهو الراجح لانها الحركة التي يستحقها
 المركب انتهى اي لان المركب حقه ان يبنى على الفتحة لحقتها فليس المراد
 ان استحقاقه للفتحة هنا الا لاصل في نصب ما ذكر لانه اصل مفعول كما
 علمت ثم ظاهرا ان هذا يعارضه جعل بناسلمات على الكسرة بطريق النية
 عن الفتحة اذ لو كان النصب بالفتحة في ذلك اصلا مفعولا لما وقعت
 النية عنها واما السكون في بنا الاسماء فلا نايب عنه ثم ظهر انه لا يحسن
 دخول السكون في كلام المص وانما اقتصر على المبنى على حركة دون
 المبنى على السكون ودون ما يبنى على نايب الحركة لقوله **والذي يقدر**

فيه حركة البت لان كلام السكون والالف والواو والياء لا يقدر في البتاني الاسما
 فلا يستقيم التقسيم والذي يقدر فيه حركة البتاني الاسما **نحو المنادي المضر**
المبني قبل النداء فالمنادي نحو سيبويه من قولك **يا سيبويه** من كل علم مختوم
 بويه وعلته بناءه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف وقيل لمشايرته لاسم الصوت
 فبناءه لمشايرته المبني ونحو حذام من قولك **يا حذام** من كل علم لوث جاء على
 فعال سواء كان اخر زاكويار وحضار وسفارام لا كقطام فان هذا النوع
 مبني عند اهل الجواز لتضمنه معنى الحرف وهو تا التانيث وقيل لمشايرته للمبني
 وهو اسم الفعل الذي على وزن فعال للاس كثر ال في الزنة المبني لمشايرته الحرف
 في الاستعمال اول وقوعه موقع المبني الذي هو الفعل كاقيل وكان على حركة لما تقدم
 وكانت كسرة لما علم في امس وقيل لانها تشع بالتانيث ومن ثم كسرت التاني
 انت للوث وذهب اكثر بني تميم الى بناء ما ختم بها واغراب ما لم يختم بها اعراب
 ما لا ينصرف للعلية والتانيث وقيل العدل عن فاعله **فانك تقدر فيه**
 اي في نحو سيبويه وحذام في النداء **الضم** لان المنادي المفرد يبنى على ما يرفع
 به لو كان معربا فهذا يبنى على الضمة تقديرا ونحو المنادي المذكور اسم لا العاملة
 على ان المبني قبله خولا نحو لا سيبويه بالسكون عندنا فانك تقدر فيه الفتحة
 لان اسمها المفرد يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فهذا يبنى على الفتحة تقديرا
 وهذا التقدير وان كان لا يظهر اثره في المنوع الذي هو الاسم المبني لكن
يظهر اثره في ذلك التقدير في الاسم المعرب **التابع** لذلك الاسم المبني **تقول في**
 تابع المنادي **يا سيبويه** او نفسه او زين العابدين **بالرفع** لذلك التابع

اتباع اللفظ **المعجم** كذا ذلك اللفظ **المعجم** في **أخر** أي آخر ذلك الاسم المنادي الذي
هو المتبوع فحركة المتبوع بنا وحركة التابع اعراب كما علم من تغيير وفي جعل حركة
التابع اعرابا اشكال قوي لأن عامل المتبوع لا يقتضي الرفع وقد تقرر أن العامل في
التابع هو العامل في المتبوع وإجاب الفاضل الهندى في شرح الكافية بأن العامل
فيهما ياء النداء شبهها بالرافع في كون أثر كل عارض مطرد وفيه نظر لا يخفى وعندى
أن حركة التابع اتباع لا اعراب والتغير عنها بالرفع فيه مسامحة وحسب يكون
منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الابتاع أو أن
العامل متوهم كأنه توهم أن المتبوع نائب فاعل الفعل الذي ناب عنيا بأن يفتح
مبني للجول ويجوز أن تقول **العالم** أو نفسه أو فقه **بالنصب** **اتباع** للنصب
الثابت **للمحل** أي محل ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع لأنه في محل نصب على
المفعولية بالفعل المقدر الذي ناب عنه ياء وظاهر كلامهم استواء الوجهين
فيما ذكرته رأت ابن الأنباري قل والمحل على الموضع هو الاختيار عندي لأن الأصل
في وصف المبني هو المحل على الموضع انتهى **وتتبع العالم** أو نفسه أو بطة **بالجر**
اتباع للكسر الثابت **للفظه** أي اللفظ ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع وتقول
في تابع اسم لا لا سبويه طريق بالفتح اتباعا لفتح المقدر وكأنه ركب مع الموصوف
قبل دخول لا ويجوز نصبه فيقال طريقا نظر المحل ذلك الموصوف ويجوز رفعه
فيقال طريقا نظر المحل ذلك الموصوف مع لا ويتبع طريق بالجر اتباعا للكسر للفظ
بدوماء ذلك **الان حركة البناء الأصلية لا يجوز اتباعها** تضعفها بلزومها
وعدم مفارقتها **بجلاف العارضة بسبب النداء** **بجلاف** كدخول لافانه يجوز

اتباعها لأنها شبيهة بحركة الأعراب من حيث أنها نظرا وزول وحركة الأعراب
مع كونها طارئة أقوى من حركة البناء لأنها تعني بخلاف حركة البناء وقد الغز بعضهم
في هذه المسئلة بقوله **يا هو لا أخبروا سايلكم** ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يرعي لفظه في تابع والموضعان قد يرايان
ولما قسم الاسم من جهة وصفه بالأعراب والبناء إلى قسمين أي معرب ومبني
قسم الفعل من الجهة المذكورة إلى ذلك فقال **والفعل** من حيث هو **قسمان**
قسم **معرب** على خلاف الأصل عند جمهور البصريين أي جاري عليه الأعراب
أرسلح له وقدمه لشرفه وقسم **مبني** على الأصل **ولا تالك لهما** ولولا يحك المص
خلافه في إثبات الواسطة هنا كما قدمه في الاسم وهو بظاهره **نهما** يفيدانه
أقابل بذلك هناع ان قياس من أثبت الواسطة في الاسم بالم يظهر اعرابه ان
يتبها هنا في الفعل المضارع الذي لا يظهر فيه اعراب وهو الفعل المعقل الآخر
ثم رأت المص في التصريح نقل ذلك عن ابن السراج ومن تبعه وعللوا ذلك
فقد ير اعراب فيه بان الأعراب في الفعل فرع فلا حاجة إلى تقديم فيه انتهى
ومن المعلوم أنه غير مبني فهو واسطة ثم رأت الشاطبي نقل عن بعضهم ان
الفعل المضارع المؤكد ينون التوكيد بما شمر أو غير مباشرة لا معرب ولا مبني
قال فهو حالة بين جاليتين كالمضاف ليا المتكلم أي عند من قال أنه واسطة كما
تقدم وسيعلم ضعف هذا القول وإن المضارع المذكور مبني في الأول ومعرب
في الثاني على الأصح وإن اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الفعل **فالمعرب**
منه بالمعنى المتقدم **الفعل المضارع** للاسم في المعنى الذي اقتضى اعراب

الاسم وهو وجود معاني تركيبة تقتصر في تمييزها الى اعراب لتوارد
 على صيغة واحدة على المشهور وتقدم انها في الاسم الفاعلية والمفعولية والا
 ضافة واماني الفعل فهي التي عن كل من امرين والتي عن الاول واباحة
 الثاني كما سيأتي ايضا هو ذلك الفعل المضارع هو **المجرى من نون الانا**
 اي الموضوع له وان استعملت في غير من المذكور ضميرا او علامة **وفون**
في التوكيد المباشرة له لفظا وتقدير بان لا يفصل بينها وبينه فاصل في اللفظ
 او التقدير ثقيلة كانت او خفيفة كما سيأتي في كلامه ولم يذكر للمعرب هنا
 ضابطا فلم يقل هو ما تغير اخره بسبب عامل الخ كما فعل في الاسم لانه نوع
 واحد وذلك المجرى امام فروع **هو يضرب** او منصوب نحو **ان يضرب**
او مجزوم نحو لم يضرب **والمبني** منه الفعل المضارع غير المجرى كما ذكر على
 الاصح كما سيذكر المص في علامات الافعال واحكامها والمبني منه ايضا **الفعل**
الماضي اتفاقا اي بالاتفاق او حال كون بنايه متفقا عليه ولا حظ له في الاعراب
 اللفظ ولا تقدير لعدم ما يقتضي اعرابه وفيه ما استعلم واما محلا فقد
 حكموا عليه في قولك ان قام زيد قام عمرو بانه في محل حزم وان المجرى يحكم
 به لذلك الفعل وحده لا للجملة باسرها اي لمع فاعله **وكان حقه ان**
يبني على السكون لانه اي السكون **الاصل في البناء** اي الغالب ان البناء
 ضد الاعراب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لتتميز تلك المعاني
 المقترضة له فالمناسب ان يكون البناء بلفظ الحركة وهو السكون لتحقيق
 المضادة اولانه اخف فهو البني الثقيل بلازمة حالة واحدة
 اولانه

في قوله
 في التوكيد

اولانه عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استحبابه ولا يعدل عنه الا
 لسبب وقد ذكر والبناء على حركة اسبابا منها خوف التقا الساكنين ومنها
 الاعلام بانه له اصلا في الاعراب وقد تقدم ما ومنها مشابهة المعرب وح
 انما عدل هنا عن الاصل **وبي** اي الفعل الماضي **على حركة لمشابهة**
الاسم اي المعرب وهو اسم الفاعل وفي التصريح للمص لمشابهة للمضارع
 في الجملة ولو قال لمشابهة المعرب لشمها والمشابهة **في امورها وقوتها**
ظاهرا صفة وصلة وخبرا وحالا فصفة **في قولك مرت برجل**
ضرب وصلة في قولك جا الذي ضرب وخبرا في قولك زيد
ضرب وحالا في قولك رايت زيدا قد ضرب وانما قلنا ظاهرا لان
 المحكوم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة لا الفعل وحده وذكر والبناء على خصوص
 الفتحة اسبابا منها الخفة فلذلك قال **وكانت تلك الحركة فتحة** اي
 خصوص الفتحة لفظا او تقديرا **للتعادل خفتها** اي الفتحة **ثقل الفعل**
 لما سببه عليه ومن المبني فعل الامر على الاصح فلذلك قال **والامر** اي فعل
 الامر **مبني** لكن لا اتفاقا كما لماضي بل **على القول الاصح عند جمهور**
البصريين على هو الاصل في البناء وهو السكون او ناييه وسئل **و**
 مقابل الاصح ما ذهب اليه **الكوفيون** وبعض البصريين ذهبوا **الى**
انه مضارع معرب مجزوم بالسكون او ما تاب عنه **بلام الامر** حال
 كونها مقدرة غير ملفوظ بها **فاصل اضرب** مثلا عندهم اي
 الكوفيين وبعض البصريين **للتضرب** بلام الامر وبنا المضارعة

حذفت تلك اللام حذف مستمر **تحقيقا** حذفت تلك **التا** تحفينا
ايضا **الحرف الالباس بالمضارع** الصحيح الآخر المرفوع **وقفا** اي في
حالة الوقف فلا يقال الالباس مدفع لان المرفوع بحركه الآخر بالضمة
والمجزوم ساكن الآخر ويكنى الالباس ولو وصورة فعلم ان مالا ليس فيه
محول على ما فيه ليس طرف للباب **ثم** بعد حذف التا لما صارت الضاد ساكنة
ولا يمكن الابتداء بالسكن **اي همرق الوصل توصلا الى النطق بتلك**
الضاد الساكنة ولم يكتفوا بتحرك الضاد مع انه ايسر من اجلاب الهمزة
محافظة على صيغة المضارع التي هي الاصل وفيه ان هذا خلاف الاصل فلا
يعول من غير ضرورة تدعو اليه لكنه قال في المعنى وهذا القول اقول
واستدل له بما هو منها انهم قد نطقوا بهذا الاصل كقول الشاعر
لقد انت يا ابن خير قريش وكثرة جماعة فذلك فلتقرحوا
وفي الحديث لتأخذوا مصافكم بالتا الفوقية ثم لما قسم العرب من الاسماء الى
قسمين ما يظهر اعرابه وما يقدر اخذ يقسم العرب من الافعال الى ذلك فقال
ثم العرب من الافعال اي الذي هو كما علمت الفعل المضارع المجرد من نوني
الاناث والتوكيد **قسمان** ما اي قسم **يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه
لفظا لصلاحيه اخر لذلك **وما** اي وقسم لا يظهر اعرابه بل **يقدر** هو اي
اعرابه اي علامة اعرابه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك وكان من حقه
ان يبرز هذا الضمير لان يقدر صفة جرت على غير من هي له وفيه
ما تقدم فالقسم **الذي يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه لفظا حيث لا مانع

هذا هو المقصود
من قوله
يظهر اعرابه
اي علامة اعرابه

قسمان لاثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة او
عدمها وهو السكون والقسم الثاني من القسم الاول هو **الفعل المضارع**
الصحيح الآخر وهو ما اخر حرف صحيح اي ليس من حروف العلة المتقدم
ذكرها ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة ولم يقدر به
مانع يمنع من ظهور ذلك بقدرته تنيله للمرفوع بقوله **كيقرب** والمنصوب
بل **يقرب** والمنصوب **بلم يقرب** والقسم الاول من القسم الاول هو
الفعل المضارع الذي اتصل به الف اثنين او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة ولم
يؤكد بالنون الثقيلة نحو يفعلان ويفعلون وتفعلين ولم ولن تفعلا ويفعلوا
وتفعلي فقد علمت ان ظهور علامة الاعراب في الفعل لا يختص بالحركات كما هو
ظاهر اقتصار المص عليها وتقدم له نظير هذا في الاسم وقتنا فيما سبق ان
اقتصاه لعله لكونها الاصل وان الالف بما ذكره في المقدار ان يذكر الحرف ايضا
كما ذكرنا انه ذكر فيما يقدر ولم يقتصر على الحركات وهذا ياتي نظيره هنا فانه
ذكر الحرف فيما يقدر حيث قال **والذي يقدر اعرابه** اي علامة اعرابه **قسمان**
ما اي قسم **يقدر به حرف** وقدمه لما سبق في الاسم **وما** اي قسم **يقدر به**
حركة فالذي يقدر به **حرف** الفعل المضارع المرفوع المتصل به
واو الجماعة او الف اثنين او ياء المؤنثة المخاطبة اذا كان النون
اي الثقيلة فانه معرب لعدم ما شرته النون له في اللفظ **ويقدر به نون**
المرفوع وخرج بالمرفوع المجزوم فان اعرابه يكون ظاهرا كما سياتي فالمضارع
المرفوع المتصل به واو الجماعة المؤكد بما ذكر **غوليتلون** والمتصل به الف

اثنين نحو **تسبلون** والمتصل بـ يا المخاطبة نحو **تسبلين** واذا اردت معرفة
 اصل كل واحد منها **فلسبلون اصله** بعد التوكيد بالنون المذكورة **لتسبلون ونون**
 اولها لام الفعل لانه مضارع يلي يبلو من الابتلا وهو الاختيار والجرية وثانيها
 واو الجماعة **وثلاث نونات** زوايد لنون الرفع ونون التوكيد **تحركت الواو**
الاولى التي هي لام الفعل **وافتح ما قبلها قلبت الفاء** فابالقاعدة **فاجتمع**
 حينئذ **ساكنان** تلك الالف المنقلبة وواو الجماعة **حذفت الالف** لانها
الساكنين اي للتخلص منه او يقال استثقلت الضمة على الواو الاولى التي
 هي لام الفعل فحذفت تلك الضمة للثقل فاجتمع ساكنان الواو الاولى والثانية
 حذفت الاولى لانها جزئية للتخلص من التقاء الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
 توات امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونون التوكيد **حذفت نون الرفع**
لتوالي الامثال فاجتمع ساكنان على غير حدة بناء على ان الذي على حدة ان يكونا
 في كلمة واحدة ويكون الاول منها حرف مد والثاني مدغما والساكنان هما
واو الجماعة ونون التوكيد الاولى **المدغمة** في الثانية والمدغم لا يكون الا
 ساكنا فلم يكن تحريكها **فحركت الواو بالضممة** المناسبة لها **لا التقاء الساكنين**
 اي للتخلص منه وخصت بالتحريك ولم تحذف تلك الواو لعدم وجود ما
 يدل عليها من الحركات قبلها وهي الضمة ولم تحذف النون المشددة لانه
 جيء بها لغرض نفوت جذبها وهو التاكيد **فان قلت** قد علم ما سبق ان
 القاعدة انه لا تحركت الواو **وافتح ما قبلها** يجب قبلها الفاء وما السبب
 في ان الواو لم تقلب **ههنا** الفاعع تحركها وانفتاح ما قبلها **قلت** السبب

في خصوص هذا المثال
 في خصوص هذا المثال
 في خصوص هذا المثال

في ذلك ان الحركة وهي **الضمة** هنا عارضة للتخلص من الساكنين والحركة
 العارضة لا **عند يها في الاعلال فلا يعمل بها وتسبلون اصله** بعد
 التوكيد **حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات** الثلاث فاجتمع فيه ساكنان
 على غير حدة على ما تقدم الف الاثنين ونون التوكيد الاولى المدغمة في الثانية ولم
 تحذف الالف لئلا يلتصق فعل الاثنين بفعل الواو ولا يمكن تحريك النون الاولى
 ولم تحذف النون المشددة لما تقدم ولم تقلب الواو الفاعع تحركها وانفتاح
 ما قبلها لئلا يلزم التقاء الساكنين وهما الالف والنون الاولى المدغمة على غير
 حدة وغاية ما فعلوا ان حركوا النون الثانية بالكسرة كون المثنى فعلم
 ان هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين كما قد يتوهم **وليس**
اصله بعد التوكيد **لتسبلون** تحركت الواو التي هي لام الفعل **وافتح ما قبلها**
 قلبت الفاء فابالقاعدة **فالتقى ساكنان** على غير حدة تلك الالف المنقلبة
 وبالمونثة **المخاطبة فحذفت الالف** لانها **التقاء الساكنين** اي للتخلص منه
 وخصت بالتحذف لانها جزئية كلمة بخلاف الياء بعد هذا الاعلال توات امثال
 ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونون التوكيد **حذفت نون الرفع لتوالي تلك**
النونات فاجتمع ساكنان يا المخاطبة والنون الاولى من نون التوكيد
 المدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلا يمكن تحريكها كما علمت **فحركت**
 تلك اليا **بحركة** **فما** وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقاء الساكنين
 وخصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها
 وهي الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي الياء ما تقدم في الواو

تسبلون توات في امثال
 ثلاثة زوايد وهي نون الرفع
 ونون التوكيد مع

ايضا والحاصل انهم اعتفوا
 هذا التقاء الساكنين مع

من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف والتقييد بزاوية لا يراد به قد جمع بين
 ثلاث نونات نحو الناجين في الماضي ويجتمع في المضارع لان منها شئ من نفس
 الكلمة وواحدة زاوية والقل انما يحصل بالزاوية **وحيث حذف نون الرفع** ليعار
قولي النونات فانها تقدم علامة الرفع **حرفا على بقا علامة الرفع** بخلاف ما اذا
 حذفت النون الى الامثال بل للجائز ان كان المضارع المذكور الذي اتصلت به
 واو الجماعة او الف الاثنين او يا مخاطبة واكد بالنون الثقيلة محذوما فانها لا تقبل
 نحو ولا يصدك ولا تتبعان فامارين وعمر هذا احسن هو بقوله المرفوع وقد
 اسرنا اليه فيما سبق ووعدنا ثم نجية فالمضارع المذكور المحرف من العرب لفظا لان
 اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجائز يصدونك حذفت نون الرفع للجائز وهو لا
 الناهية فصار يصدونك ثم اكد بالنون الثقيلة فالتى ساكنان وهما واو الجماعة
 والنون المدغمة حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها فصار يصدونك وهذا من
 المواطن التي يطر فيها حذف الفاعل فواو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ
 وهي فاصلة في التقدير وقد قدما ان نون التوكيد لا يقتضي بنا المضارع
 الا ان باشرت في اللفظ والتقدير وقولنا ثم اكد بالنون اي بعد دخول الجائز
 هو الواضح لان قول الجاهل ابن هشام في شرح القدر اصله قبل دخول الجائز
 يصدونك لانه انما ياتي على سذوذ وهو توكيد للفعل الخالي عن الطلب وما في
 معناه واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجائز تتبعان حذفت نون الرفع
 للجائز وهو لا الناهية فصار لا تتبعان ثم اكد بالنون الثقيلة فالتى ساكنان وهما
 الالف والنون المدغمة لجائز ان يحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل

الواحد

الواحد ولا النون لئلا يفتوت ما يجي بها الجمل والنون المدغمة لا يمكن تحريكها كما
 علمت فحركات النون الثانية بالكسر تكون المثني الى اخرها تقدم في بيلوان واصل
 الثالث قبل التوكيد ودخول الجائز ترايين بوزن تمنعين فالرفا الكلمة والمهم
 عينها واليا الاولى لهما نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا
 لكثرة الاستعمال فصار ترتيب بفتح الراء وكسر اليا الاولى وسكون الثانية
 قلبت الاولى الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها او استثقلت الكسرة عليها
 فحذفت فالتى ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جر كلمة فصار ترتيب
 بفتح الراء وسكون اليا ثم دخل الجائز وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزاوية
 فحذفت النون فصار اما ترى بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالثقيلة فالتى
 ساكنان وهما يا مخاطبة والنون المدغمة وحذف احدها متعذر لما علمت
 فحركات اليا بحركة تجا منها وهي الكسرة وفيه ما تقدم فكون الاعراب في هذه
 الثلاثة لفظيا واضح لانه يحذف النون للجائز لا تقدير ما وان النون حذفت
 لنوا الى الامثال كالثلاثة قبلها كما توجه بعضهم وعن توجه ذلك الجاهل ابن
 هشام في التوضيح وقد يقال هو منه بناء على ما يراه من خلاف المشهور الذي
 قد مرنا عنه من ان نون التوكيد في ذلك هي بها قبل دخول الجائز اذ عليه
 قد يقال حذفت نون الرفع لنوا الى الامثال فلما دخل الجائز قد رجع حاله ثم حذفت
 وحسين سقط الاعراض عليه لان من اعترض في اعراضه على ما هو
 المشهور من ان التاكيد متأخر عن الجائز فليتلوه على ما حذفت نون الرفع من
 المضارع المرفوع الذي اتصل به ما ذكر لغير نوا الى الامثال بل مجرد التخفيف

اي من السؤال والجواب
 في ياتيليين

كقول الشاعر: **أَيْتُ أَتْرِي وَتَبَيَّنِي تَذَلِّي وَتَهَكَّ بِالْغَيْرِ وَالنَّكْلِ الذَّلِّي** .
وهو نادر هذا ما يتعلق بما يقدر فيه حرف ولم يذكر أن تقدر هذا الحرف للثقل أو
التعذر وظاهر صيغته أن هذا لا يتصف بتعذر ولا استقلال حيث سكنت عنه في
ذلك وذكره فيما يقدر فيه الحركة حيث قال **والذي تقدر فيه الحركة قسمان ما** أي
قسم **تقدر** أي الحركة فيه **تعذر** لأنه **وهو ما في آخر** أي ما آخر **الف**
يعني لما علمت أن ذات الالف لا تقبل الحركة **فإنه تقدر فيه الضمة** فحالة
الرفع **والفتحة** في حالة النصب على الالف للتعذر لأنه **عوهو يخشي ولن**
يخشي وما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا الذاتية بل لعارض ولم يعرج عليه كما أشار
في الاسم إليه ما استغل آخر بحركة الثقل كما في قول القائل ونظمت نفسي بعد
ما كنت أفعله بفتح اللام والأصل بعد ما كنت أفعله أخذت الالف اعتباراً ثم
نقلت حركة الهمزة التي هي الفتحة إلى اللام بعد سلب ضمها التي هي علامة الرفع
فصار الرفع مقدماً أو بالسكون للأدغام نحو يضرب بكر وقد يقدر عدم الحركة
وهو السكون للتعذر الذاتية بل لعارض بأن استقل آخر المضارع بحركة التماس
من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وعن هذا اعتصم العارض احترامنا
فيما سبق بقولنا ما لم يقصر به مانع يمنع من ظهور ذلك **وما** أي وقسم **تقدر**
أي الحركة فيه **استقلالاً وهو ما في آخر** أي ما آخر **واو كدعو وما**
في آخر أي آخر **يا نحو يري** فإنه **تقدر فيه الضمة** في حالة الرفع
نقط على كل من الواو والياء للثقل فإن كلام الواو والياء حرف ثقیل وحركة
بالضمة يزيد ثقلها وإما ظهورها على الواو في قول الشاعر .

اذا قلت على القلب يسأل. وعلى الياء في قول الشاعر. تساوي عتري غير
 حسي دراهم. فضرورة وتظهر الفتح على كل من الواو والياء حالة النصب
 لخصها وعدم ظهورها على الواو في قول الشاعر. ارجو وأمل ان تدوموها.
 وعلى الياء في قول الشاعر. ما اقدر ان يديني على شحط. ضرورة وقال بعضهم
 هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح يكون
 الواو وفيه انه يجوز ان يكون ذلك على افعال ان في المعطوف عليه والبي من
 الافعال قسمان اناك لهما القسم الاول مبني على الفتح لفظا او تقديرا
 فالمبني منه على الفتح لفظا كضرب واستخرج وعلى الفتح تقديرا نحو كفي
 وضربت بتثنية التا وضربنا ردا وضربما وضربت وضربتين وضربت
 والزيدون ضربوا فانه مبني على الفتح تقدير اضع من ظهور التقدير لذاته
 في نحو كفي ولم وض السكون للتخفيف في ضربت وضربنا وضربما وضربت
 وضربتني نحو اربع نواحي مع محركات فيما هو كالكمة الواحدة كما سيصرح
 به وجل عليه نحو اكرمت واستخرجت وقولهم كالكمة الواحدة احتراز عن
 الكلمات فرما اجتمع فيها ثمان حركات متوالية كقوله تعالى اني رايت احد
 عشر كوكبا ولا يرد نحو علبط وجندل لانه من الرفع اصل اذ اصل الاول
 علامه والثاني جنادل حذفوا الالف تخفيفا وما حذف للتخفيف في
 حكم المنطوق به وقيل انما سكون ما قبل نا في ضربنا لتمييز الفا على المفعول
 ثم جعلت التا والنون على نا للمساواة في الرفع والانصال وهذا القيل قال
 الشيخ ابن مالك ولم وض الفتح لمناسبة واو الجماعة في ضربوا فاعلم ان محلنا

في قوله تعالى **وَقَسَمَ بِنَبِيِّهِ** على الضمة وانما بني على حركة لما تقدم وكانت ضمة **قَسَمَ** تشبها
 بالغايات التي هي قبل وبعد واخواتها في شدة الابهام والاحتياج الى المتضاف
 اليه **خوض الجارة** قال في الغنة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير هذا انتهى
بخلاف منذ الرافعة فانها اسم مبتدا او خبر مبنية للتشبه اللفظي في نحو ما لقيته
 منذ يومان فعلى الاول يكون التقدير امر عدم اللقي يومان وعلى الثاني يكون
 التقدير مبني وبني لقاير يومان فيكون هذا التركيب كلاما يتخفن جملتين
 مستأنتين الاولى مستأنفة استئنافا تخريا والثانية مستأنفة استئنافا
 بيانيا لا انها جواب سوال مقدم ناشئ عن الجملة الاولى كانك لما قلت ما لقيته
 قيل لك على الاول ما امد ذلك اي مدته فقلت امد اي مدته يومان وعلى الثاني
 قيل لك ما بينك وبين لقاير فقلت بيني وبينه يومان وعلى الاول اقتصر ابن
 هشام في القواعد لان الثاني بعيد من جهة اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان
 فيه جعل اللفظ الواحد يعنى طرفين مضافين ولا نظيره في كلامهم واما المعنى
 فلان المناسب ان يكون السؤال عن عدم اللقاء وان يكون جوابه كذلك لا عن
 اللقي لانه لا ينشأ عن ما لقيته السؤال عن اللقي بل عن عدمه وقيل هو ظرف مضاف
 للجملة بعده ويومان فاعل بفعل محذوف اي انشئ النبي منذ مضى يومان فاعاملة
 في منذ لما فيها من معنى النبي وقيل يومان خبر لمبتدا محذوف وتلك الجملة صلة
 للذال من منذ لانها ذو الطائيه تركبت مع من الابتدائية والتقدير من
 الزمان الذي هو يومان وقيل ان منذ وما بعدها جملة اسمية في موضع نصب
 على الحال والتقدير ما لقيته في حالة عدم لقيه يومان والكلام على هذه الاقوال

المكتوبة

الثلاثة جملة واحدة مستأنفة لجملتين مستأنتين كما في القولين الاولين وضعت الاول
 من هذه الاقوال الثلاثة بان فيه حذف الفعل من غير احتياج والثاني بان فيه حذف صلة
 صلة غير اي من غير استطراد ولا دليل على ان منذ مركبة من الابتدائية وذو الطائيه
 وضعت الثالث بان يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا من غير رابط واما الجواب عنه
 بانه يكفي الربط من جملة المعنى وهو موجود وان كان من جهة اللفظ مفقودا ففيه
 نظر لان الربط اللفظي في الجملة الاسمية الواقعة حالا لا بد منه لفظا او تقديرا وهو
 اما الواو والضمير اوها وهذا توضيح خلاصة الكلام في هذا المقام وقد علمت فيما
 سبق حكمة تقدم الفتح على كل من الكسر والضم وتقدير الكسر على الضم لما فرغ
 من ذكر المعرب والمبني شرع يتكلم على الاعراب والبناء مقدما للكلام على البناء لقلته
 الكلام على احكام انواعه فقال **والبناء على القول بان معنوي** وهو ما عليه غير الجمهور
 من قدام النحاة وبعض المتأخرين يقال في تعريفه انه **لزوم اخر الكلمة حالة واحدة**
لفظا وتقديرا **الغير عامل** اي عدم تغير ذلك اللفظ او تقديرا باعمال
 ملفوظ به او غير بان لا يتغير اصلا او بتغير اسبب عامل نحو حيث لان اخرها
 وان تغير لكن لا باعمال على ان لك ان تمنع تغير اخر حيث لان الفتح والكسر والضم
 لغات مختلفة زاد بعضهم في التعريف ولا اعتلال حتى لا يرد لزوم اخر المقل كالنفي
 ولا حاجة اليه لان المقل آخر حالة واحدة لفظا لكن لا يلزم اخره حالة واحدة
 تقديرا وذلك **كل زوم كسر** وقوله **للكون** وقد علمت وجه بناؤه **ولزوم اين**
 وبان وان **الفتح** وقد علمت وجه بناؤه اين وعلمت ايضا وجه البناء على حركة
 وجه خصوص كونها فتحة **ولزوم هو لا وجير للكر** وانما بنيت هو لا

وان لزوم

في مثل التسمية وعلم وجهه ببناء على حركة ووجهه

لشابهتها للحرف في المعنى وهو الإشارة وقد علمت وجه البناء على حركة ووجهه
 خصوص كونها ضمة **والبناء على القول بأنه لفظي** وهو ما عليه الجمهور
 يقال في تعريفه أنه **ما شئ حجب به لفظا** أو تقديرا **لا ببيان مقتضى العامل** أي
 الألف الذي يطلبه العامل ويقتضيه **من شبه الأعراب** بيان لما أي الشابه له في
 كونه حركة أو حرفا أو ساكنا أو خذافي الآخر **وليس** أي ذلك الشبه **حكاية ولا نقلًا**
ولا اتباعا ولا خلاصا من ساكنين ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا **فالحكاية**
خوف زيدا بالنصب ومن زيد بالجرج **جوليا من قال ريث زيدا** ومهرت زيد
 وكذا زيد بالرفع لم قال جاز زيد على المراج كما تقدم فالمص اقتصر على المستفاد عليه
والنقل خوف أوتي بضم النون نقلا أي ينقل تلك الضمة **من المصراع** أي تلك النون
والاتباع خوف الحبيبة بكسر الدال اتباعا لكسر اللام على ما تقدم **والخلاص من المقاد**
الساكنين خوفه يكن الذين كفو وبكسر النون وفيه أنه علم مما سبق أن من
 اسباب البناء على حركة خوف التثاق الساكنين وهو تقييد بان حركة البناء تكون
 للخالص من الساكنين والمناسبة خوف ثبوتها والتخفيف خوف ضربت على ما تقدم
 والوقف خوف جاز زيدا بالسكون فليس هذا السكون ولا شئ من الحركات المذكورة بنا
 ثم لما ذكر حقيقة البناء على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي مقدما للاول
 على الثاني عكس ما يأتي له في الأعراب اخذ بذكر أنواع البناء فقال **أنواع البناء** على
 القولين **اربعة ضم** أي نوع من اللزوم أو من شبه الأعراب مخصوص يسمى بالضم
 وعلامته على الاول الضمة ملفوظا بها أو مقدرة وماتاب عنها وعلى الثاني
 هو نفس الضمة وماتاب عنها وتقدم وجه تسمية الضم فما كان إذا كان يعني

الضمة

ويمكن أن يدعى بان ما علم مما سبق
 ان من اسباب البناء على حركة خوف
 التثاق الساكنين اما هو اذا كان في كلمة
 واحدة كما في وامن وما ذكره
 فيما ان كان في كلمتين محمولتين
 الذين كفو واخر كسر التثاق الاول
 من حركات البناء حركة
 والتخفيف من الحركة والوقف
 الثاني فلا تأتي في كلام المصنف
 ان التثاق الساكنين ان كان في كلمة
 واحدة فهو على تقدير الانتكاس
 والوقوف فليس حركة التثاق
 لاراد اللزوم فيصير حركة البناء

الضمة واما اذا كان يعني اللزوم فلعله باعتبار علامته ولم ينظر واخر وجه التسمية
 لما تاب عن الضمة **وكسر** أي نوع من اللزوم أو من شبه الأعراب مخصوص
 يسمى بالكسر وعلامته على الاول الكسرة ملفوظا بها وعلى الثاني هو نفس الكسرة
 وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة
 وتقدم وجه تسمية الكسر كسر لكن اذا كان بمعنى الكسرة وفيه نظير ما سبق
وهما أي الضم والكسر **تقديلا** وانقلها الضم كما تقدم **وتثاقها** العلوم ما
 سبق تقدم **وثقل الفعل** المعلوم ما يأتي **لمزيد خلافه** أي الفعل **ودخلا**
الاسم والحرف وقد قدمنا ان ذلك دليل على ان الضمة في ضربها المناسبة
 لا البناء **وفتح** أي نوع من أنواع اللزوم أو من شبه الأعراب مخصوص يسمى بالفتح
 وعلامته على الاول الفتحة ملفوظا بها أو مقدرة وماتاب عنها وتقدم وجه تسمية
 الفتح فتحا لكن اذا كان يعني الفتحة وفيه نظير ما سبق **وسكون** أي نوع من أنواع
 اللزوم أو من شبه الأعراب مخصوص يسمى بالسكون وعلامته على الاول قطع
 الحركة لفظا أو تقديرا وماتاب عنها أو نفس قطع الحركة وماتاب عنها وتقدم
 وجه تسمية السكون سكونا لكن اذا كان يعني عدم الحركة وفيه نظير ما سبق
وهما حقيقتان أي الفتح والسكون **وفتحها دخلا** **الاسم** يعني **الاسم**
والفعل والحرف فاعلم ان هذه الأنواع الاربع قسم مشترك بين الاسم
 والفعل والحرف وقسم مختص بالاسم والحرف والجذر لك اشار بقوله فحسب
السكون والفتح يشتركا فيهما الاسم فيوجدان فيه **حركات** من اسمها
 الاستفهام **واين** من اسمها الشرط والاستفهام **والفعل** فيوجدان فيه

كالفتحة في ابن

كالزوب النواحي

حوقم فعل امر **وبان** فعل ماض **والحرف** فوجبان فيه **خول** من
الحروف الجازمة **وان** من الحروف الموكدة **والكسر والنم** يفتن بها الاسم **والنم**
ولا يظن القفل لما تقدم مثال **دخول الكسر في الاسم والحرف اس وجير**
وتقدم الكلام عليهما **ومثال د حول النضم في الاسم والحرف منه لغة من**
رفع بها او حرف الرفع اسم والحرف حرف وتقدم الكلام على ذلك مستوفي وكان
المناسب لما ساق في الاعراب ان يقول هنا ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وعلامات فروع ثم اشار الى الكلام على الاعراب بقوله **والاعراب** مصدر
اعرب اذا غير او حسن او ابدل وقد ياتي الارهاق بمعنى تكلم بالعربية او صارت
له خيل عراب او اعطى العربون وكل المعاني التي ذكرت للمتعمدي وكذا اللارم
بالنسبة لمعناه الاول تناسب المعنى الاصطلاحي المقابل للبناء **على القول**
بانه لفظي وهو مذهب الجمهور قال بعضهم الوجدان يدل على انه الحق
لانه انما هي به للتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بما يظهر انتهى يقال في تعريفه
ما اي شي هي به لفظا او تقديرا اخر الاسم الذي لم يشبه الحرف
او الفعل المضارع الخالي من النونين سواء كان ذلك الاخر حقيقة او حكما
ليان مقتضي العامل اي ما يقتضيه العامل ويطلبه وهو الرفع والنصب
والجر والجرم ومن ثم يند لك بقوله **من حركة او حرف او سكون او احد**
فخرج حركة الاتباع والحكاية والنقل والتخلص من الساكنين فليس
شي من ذلك اعرابا كما انه ليس بنا كما تقدم **والاعراب على القول بانه**
معوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض المتأخرين ونسبه

والاعراب هو السكون والوقف
او الرفع والنصب والجر

بعضهم

بعضهم لاكثر اهل العربية وايد بان يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات نفس
الاعراب لم يصح الاضافة اذ لا يضاف الشيء الى نفسه وبيان الحركات قد تزول
بالوقف مع الحكم بالاعراب ورد الاول بانه قول صادر عن غير كامل اذ الاضافة
في ذلك من اضافة الاعمال الى الاخص ولا شبهة في تعارضها وورد الثاني بان
الحركة في الوقف مقدرة يقال في تعريفه **تغيير** اي تغيير **اخر الاسم** حقيقة او
حكما اذ انما اوصفة حقيقة او اعتبارا وقد بيناه في المغرب والمراد بالاسم **الاسم**
اي الذي له ثمن في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف شيها قويا بمعنى ان لا يعارضه
ما يرجع به الى الاعراب مما هو من خصائص الاسماء ومن ذكر ان سبب بناء الاسم
مشابهة الحرف لا غير ابن جني والزجاني وذكر ابن العطار انه مذهب الخوازمي
وجري على ذلك الشيخ ابن مالك وجعله في الخلاصة اربعة اشيا احدها الشبه الوضعي
بان يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بان يكون على حرف او حرفين بحسب الوضع
الاصلي ومن ثم اعرب ما وضع من الاسماء على اكثر من حرفين ثم دخله الحذف حتى
صار على حرفين نحو يد ودم واب واخ ولهذا الشبه الوضعي بليت الضمير على
اشهر الاقوال لان اكثرها على حرف او حرفين بحسب الوضع وما وضع منها على اكثر
من ذلك فبطريق الالتحاق وقد انكر الشيخ ابو حيان هذا الشبه حيث قال لم اقف
على الشبه الوضعي الا لهذا الرجل يعني ابن مالك ثم لا يخفى ان محل اعتبار الشبه
الوضعي في غير باب التسمية لان من يرى الشبه الوضعي اعرب الاسم المسمي به
وان كان على حرف او حرفين وقد قال سيبويه اذا سميت بيا ضرب قلت
جاءني باحلاب هذه الوصل وبلا عراب وكانهم نظروا الى ان وضع

التسمية طاري في موضعين عن تأثر البناء اي وجوبا والافاعراب ما ذكر ليس بواجب
 اذ يجوز فيه البناء ومن تجوزوا بناؤه الاسمية لشبهها بقدر الحرفية بخلاف ما
 هو باصل وضع اللغة لقوته فان دفع ما قيل هذا من سيبويه ينفي الشبه الوضعي
 ثانياً الشبه المعنوي بان يودي بالاسم معنى من معاني الحروف اي معنى غير مستقل
 ملحوظا تبعا وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة في ذلك اسما الا
 استفهام والشرط الا اي فانها اعربت لوجود المعارض وهو ملازمها الاضافة
 الى المفرد واسما الاشارة الاذان وتان فانها اعربت لوجود المعارض وهو مجيبها
 على صورة حتى يقال له مثني حقيقة ان يكون معربا يقبل التكثير وايضا لم يجبا
 على قياس المثني اذ قياسه فيها اذيان وتبان بقلب الفهما يا لان اصلها اذا حذف
 لامه اعتباطا وقلب عينه الفاء ومثل ذلك يقال في تشية الفتي فتان او فتان
 بقلب الالف يا او والاولا انها اصلها لانهم قولاً بين تشية العرب والمثني وهذا
 يعلم رد اعتراض المص على الحال ابن هشام في قوله في التوضيح وانما اعرب هذا
 وهاتان لضعف الشبه بما عارضه من مجيبهما على صورة المثني انتهى بان هذا
 القول ملحق من قولين فان من قال بانها معربان قال بتشيتيهما حقيقة ومن
 قال بانها مبنيان قال حتى بها على صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة فقوله
 اولاً وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انها حقيقة فقوله اولاً وانما اعرب
 هذان وهاتان يقتضي انها مثنيان حقيقة وقوله ثانياً لمجيبهما على صورة
 المثني يقتضي انها ليسا مثنيين حقيقة واذا جمع بين طرفي كلامه انفق كونهما
 معربين مع عدم تشيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه انتهى ثالثا الشبه

فان قيل
 في قوله
 فانهما
 معربان
 في قوله
 فانهما
 مبنيان
 في قوله
 فانهما
 معربان
 في قوله
 فانهما
 مبنيان

الاستعجال

الاستعجال وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف بان يكون عاملا غير معمول او عاملا
 ولا معمول لان من الحرف ما ليس عاملا ولا معمولاً فيشتمل الشبه الالهائي والمعنى الاول
 بنيت اسما الافعال لانها تعلق ولا يعمل غيرها فيها على ما قاله الاخفش وجري عليه
 الشيخ ابن مالك والمعنى الثاني بنيت الاسما قبل التركيب مع العامل عند الشيخ ابن
 مالك رابعاً الشبه الافقاري وهو ان يفتقر الاسم الى جملة افتقار الارضا
 ومن ثم بنيت الظروف المضافة لزوما الى الحمل كذا وحيت وبنيت الاسما المو
 صولة لافتقارها الى الصلة الا اي فانها اعربت في غالب احوالها عند سيبويه
 وفي سائر احوالها عند غيره لوجود المعارض وهو ملازمها الاضافة الى المفرد ولا
 اللذان واللتان فانها اعربت لوجود المعارض وهو مجيبها على صورة المثني وليسا
 من المثني لما علمت ان شرط المثني الحقيقي ان يكون مفردة معربا يقبل
 التكثير وايضا لم يجبا على قياس التشية اذ قياس التشية فيها اللذان
 واللتان باثبات الياء كما يقال في تشية القاضي قاضيان وفيه ما تقدم في
 ان على ان المص نقل ان الشيخ ابن مالك قال في شرح التسهيل العرب استغنت
 بتشية اللذان حذف الياء واللت كذلك عن تشية الذي والتي باثبات الياء لان
 العرب لم تشيهما انتهى فان قيل هلا اعرب للذين بالواو فاعا بالياء نصب
 وجرا كما فعل بعض العرب لان الجمع من خصائص الاسما فقد عارض تشيه الحرف
 ما هو من خصائص الاسما وهو مجيبه على صورة الجمع وليس من الجمع الحقيقي
 لان شرط الجمع المذكور الحقيقي ان يكون مفردة معربا يقبل التكثير والذي
 ليس كذلك كما تقدم وايضا هذا مفردة اعمر منه معني ومن ثم حكم عليه

بانه اسم لا جمع قلنا فرق الشيخ ابن مالك بين صورتي المثنى والجمع حيث قال
ولم تقرب أكثر العرب الذين اي بالواو رفعوا بالياء نصباً وجراً وان كان الجمع من
حضا يص اسماء الممثلة اي كان التشبيه كذلك لان الذين مخصوصين بالواو العلم
والذي عام فلم يجر على سنن الجمع لفظاً ومعنى انتهى وفيه ان مقتضى
للاعراب كونه على صورة الجمع لان يكون جمعا حقيقيا فكيف ليس على سنن
الجمع هو المراد واجاب بعض الشيخ بانه وان كان المدعي انه على صورة الجمع
لكن كونه على صورة مع مخالفة لواحدة لا اثر له لضعف المشابهة في الصورة
مع اختلاف المعنى انتهى ومن هذا يعلم ان التشبه الوضعي والاستعالي لهما
واعترض على حصر سبب البناء في شبه الحرف بان الناس قد ذكروا للبناء اسبابا
غير شبه الحرف كالإضافة الى المبني والوقوع موقع المبني ومثابه المبني و
الخروج عن الظن كذا قال بعضهم و اشار الشيخ ابن مالك للجواب حيث
قال في شرح العدة جعل شبه الحرف سببا للبناء الاسم اولى من غيره لان
اعتباره معنى عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يفي عن اعتباره انتهى
اي فساير الاسباب التي ذكرها للبناء لا تخرج عن هذه الانواع الاربعة
وقد قال بعضهم شبه الحرف لا ينحصر في هذه الانواع الاربعة اذ منه سقوط
موجب الاعراب ومنها الجود ومنها اللزوم لموضع واحد واجاب بعضهم
بان الشيخ ابن مالك اراد التشبه الموجب للبناء وهو شبه الحرف المذكور في
هذه الانواع الاربعة وما علاه يجوز معه الاعراب وهذا كله على تسليم
ان عبارة في الخلاصة تفيد الحصر في هذه الانواع الاربعة بان تكون

الكاف

الكاف داخله باعتبار تعدد مثل هذه الانواع المذكورة والافبارة ظاهرة في
عدم حصر شبه الحرف في الانواع المذكورة اذ في الكاف تشبيه على ان ثانيا من
شبه الحرف لم يذكرها اذ لو اراد الحصر لقال في التشبه الوضعي الخ ومن ثم
قال بعضهم اشار الى التشبه الالهي الذي ذكر في الكافية بالكاف وقد علمت
دخول التشبه بالبناء لاجل مشابهة للحرف في هذه الانواع الاربعة لان الحرف
لم يكن لاجل شئ منها وانما بني لما قدمه المص وهو عدم تداول المعاني التي
كسبية عليه بصيغة واحدة ومن شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم
واجيب بان هذه الانواع وان لم تكن اسبابا للبناء الحرف الا انه يصح الالتحاق
بسببها على طريقة قياس التشبه وهو عمل الفرع على الاصل لضرب من
التشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل وفي البناء بالمشابهة سوال
هو اذا اشبه الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم فلم اثرت مشابهة
الاسم للحرف حتى يفي ذلك الاسم ولم يؤثر مشابهة الحرف للاسم حتى
يعرب ذلك الحرف اجيب بان الحرف ثبت استغناء عن الاعراب فلو اعرب
لكان الاعراب فيه ضائعا كما تقدم وعطف على الاسم الممكن قوله **الفعل**
المضارع الخالي اي وتغير اخر الفعل المضارع حقيقة او حكما الخالي
عن التوحيين اي نون الانات ونون التوكيد حال كون ذلك التغير **لفظا** اي
ملفوظا او بعلامة الدلالة عليه **او تقدير** اي مقدرا ومفروضا وجوده
اي وجود تلك العلامة الدالة عليه ولا بد ان يكون ذلك التغير بسبب
عامل ملفوظ عليه اي بذل العامل **او تقدير** وهو ما به اصطلاحا يقوم

الالهالي في الاستعالي ثم ان
بعضهم اعترض بان التشبه
الحكم على الاسم

فانما يملأ ملفوظا به او تقدير
فانما يملأ ملفوظا به او تقدير
فانما يملأ ملفوظا به او تقدير

وقد قد من غير وجود ذلك العامل
وقد قد من غير وجود ذلك العامل

المعنى المفتوح للاعراب وهو في الاسم تميز الفاعلية والمفعولية والاضافة
لتوارد على صيغة واحدة من صيغة وفي الفعل تميز المهي عن كل من امرين
والنهي عن الجمع بينهما والنهي عن الاول واباحة الثاني لتوارد على صيغة
واحدة من صيغة وسياتي في كلام المص قريبا بيان كل من الصيغتين وسنو
ضع اللام على ذلك وقد اختلف كلامهم في توجيه جعل الاعراب في الاخر ومنه
ان هذه المعاني التي هي بالاعراب لاجلها احوال للذات وهي متأخرة عنها
والمناسب ان يكون الدال على المتأخر متأخرا وهذا ما وعدناك به ثم لما بين
حقيقة الاعراب في الاسم والفعل المضارع اخذ بذكر امثلة يتحقق فيها
ذلك الاعراب لتفصح كل الايضاح فقال **مثال تغير اخر اسم حقيقة**
صفة لفظا او تقدير حقيقة او اعتبارا **يعامل ملغوظ به جار يده النبي**
وريت زيدا والنبي ورئت زيدا والنبي **ومثال اخر الفعل المضارع الخالي من**
الترتين حقيقة صفة لفظا او تقدير حقيقة **يعامل ملغوظ به لن يضرب**
ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش **ومثال تغير اخر اسم حقيقة**
صفة لفظا او تقدير حقيقة او اعتبارا **يعامل مقدرا جواز زيدا**
والنبي في جواب من قال من قام وزيدا والنبي **ولم جواب من قال**
رايت زيدا والنبي في اول امر **على الفاعلية** **يعامل ملغوظ به** **مقدرا**
جواز تقديره قام زيد والنبي لان قوله في السؤال من قام كناية عن اقام
زيدا وعمره او خالدا لا غير ذلك فجملة السؤال في الحقيقة فظية فالمناسب
ان يكون جملة الجواب كذلك وهذا يندفع ما قيل كان المناسب ان يعرب

تقف
على حقيقة كون الاعراب
على الآخر

تغير

زيد مبتدأ لا فاعلا حتى تكون الجملة اسمية كجملة السؤال **وفي الثاني منصوبان**
على المفعولية بفعل ملغوظ اي مقدرا جواز تقديره **رايت زيدا والنبي**
ومثال تغير اخر الفعل المذكور حقيقة صفة لفظا او تقدير حقيقة
يعامل مقدرا جواز حتى يقوم ويسمي زيد فيقوم ويسمي منصوبان
يعامل مقدرا وجوبا وهو ان المصدرية وبقيّة الاقسام قد منا امثلتها
في الكلام على المعرب فلا عوم ولا اعادة وقد يكون العامل مقدرا وجوبا نحو وان
احد من المشركين استجارك ولم يتعرض للعامل المعوي وهو شيان على الاصح لا بد
والتجرد وقد يعني بكلام المص فيجعل دخلا فيه بان يراد بالمقدرا ماعدا اللفظي
ولا يضر عنهم تمثيله هنا فقد مثل به فيما سياتي في اجتماع الرفع والنصب والجر
في الاسم واجتماع الرفع والنصب والجر في الاسم واجتماع الرفع والنصب
والجر في الفعل ثم لما ذكر حقيقة الاعراب والامثلة التي يتحقق فيها اخذ بيني
النواع فقال **وانواع الاعراب اربعة رفع** اي نوع مخصوص من التغير
او مماحي به لبيان مقتضى العامل يسمى بالرفع وعلامته على الاول الضمة او ما
ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس
الضمة او ما ناب عنها كذلك وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند اللفظ
به او بعلامته وهذا ظاهر في الضمة والواو والالف والنون وقيل
سمي رفعا لارتفاعه على الخويرة لانه اعراب العزة ومن ثم قلتم وهو مشتق
من الرفع الذي هو عامله **ونصب** اي نوع كذلك يسمى بالنصب وعلامته
الفحة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني

هو نفس الفتحة او ما ناب عنها كذلك وسمي نصباً لانتصاب الشفتين عند التلفظ به او بعلامته وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والمياء وحذف النون وهو مشتق من الناصب الذي هو عامله وقدمه على ما بعد لان عامله قد يكون فعلاً والعمل بطريق الاصل **وخفض** اي نوع كذلك يسمي بالخفض وعلامته على الاول الكسرة او ما ناب عنها لم يفظ بذلك او بقدر كما سيأتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الكسرة او ما ناب عنها كذلك وسمي خفضاً لانخفاض الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته وهو ظاهر في الكسرة والياء دون الفتحة وهو مشتق من الخافض الذي هو عامله وقدمه على الجزم لانه مختص بالاشرف **وجزم** اي نوع كذلك يسمي بالجزم وعلامته على الاول السكون او ما ناب عنه كذلك وسمي جزمًا لان الجزم لم يفتق انقطاع الحركة او الحرف المشبه لها وهو مشتق من الجازم الذي هو عامله ثم ان هذه الانواع الاربعة ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاسم والفعل فيوجد فيها وقسم مختص بالاسم فيوجد فيه دون غيره وقسم مختص بالفعل فيوجد فيه دون غيره واذا اردت معرفة ذلك فالرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالافعال فعلم ان الاسماء يوجد فيها الرفع والنصب والخفض ولا يوجد فيها الجزم مثال ذلك اي دخول اي وجود الرفع والنصب والخفض في الاسماء في صيغة واحدة محتملة لها نحو قولك **ما احسن زيد** فان زيدا في هذا التركيب محتمل للرفع والنصب والجر فلهذا قال **برفع زيد على النفي** اي بناء على ان ما نافية وزيد فاعل باحسن وهو فعل ماض اي لم يوجد من زيد احسان **وبنصبه** اي زيد **على التجب** اي بناء

والنصب

على

على ان ما تجيبه وهي تامة او ناقصة او اسم موصول مبتدا وزيد مفعول باحسن وهو فعل ماض ايضا وفاعله ضمير يعود على ما والجملة على الاول خبر ما وعلى الثاني صفة له وعلى الثالث صلة له والخبر عليهما محذوف وجوبا والتقدير على الاول شي احسن زيداً شي عظيم وفي هذا الوجه الذي هو النصب ان الرسم لا يسهل عليه الا ان قلنا بان الالف تسقط في الخط تبعاً للنطق بنا على انه يوقف عليه بالسكون **وبخفضه** اي زيد **على الاستفهام** اي بنا على ان ما الاستفهامية مبتدا واحسن خبره وزيد مجرور باضافة احسن اليه لانه اسم تفضيل اي شي في زيد احسن **والنون** اي نون احسن في الوجهين **الاولين** وهما رفع زيد ونصبه **مفتوحة** اي محل الحركة الفتح لانه فعل ماض وفي الوجه الثالث وهو خفض زيد **مرفوعة** اي محل الحركة الرفع لانه فعل تفضيل وانما قلنا اي محل لان الذي يتصف بكونه مفتوحاً او مرفوعاً انما هو كلمة احسن بتمامها لا النون فقط كما هو ظاهر وتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الاسم اعرب الاسم لتمييز تلك المعاني ثم عمل غير هذه الحالة عليها اي عمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس وهذا هو المشهور كما تقدم قال الزجاجي وهذا قول جميع النحويين لا قطرب فانه تاب عليهم ذلك وقال انما دخل الاعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف عليه انتهى وقيل انما اعرب الاسم لتمييز الفاعل عن المفعول لوقوع اللبس بينهما في بعض الصور التي يجوز ان يكون كلاهما فاعلاً ومفعولاً نحو ضرب زيد عمراً ثم عمل غير هذه الحالة اي ما يميز فيها الفاعل عن المفعول نحو

ما احسن زيداً

شي عظيم
شي عظيم
ما احسن زيداً

شرب زيدا لما على هذه الحالة وعلم ان الافعال يوجد فيها الرفع والنصب والجرم
ولا يوجد فيها الخفض **مثال** ذلك اي دخول اي وجه الرفع والنصب والجرم
في الافعال في صيغة واحدة محتملة لها نحو قولك **لا تاكل السمك وتشرب اللبن**
فان تشرب في هذا التركيب محتمل للرفع والنصب والجرم فلذلك قال **برفع**
تشرب على الاستيناف اي بناء على ان الواو للاستيناف اي لا تاكل السمك
ولك تشرب اللبن فقد نهاه عن الاكل وابتاع له الشرب **بنصب** اي تشرب على
المصاحبة في النهي اي بناء على ان الواو للمصاحبة بمعنى مع اي لا تاكل السمك
مع شرب اللبن مصاحبة اي لا يكن منك اكل ولا تشرب والسمك في مثل هذا
مطرد من غير سابق خلا فالما يفهم من كلام المص في التصريح لانه اذا نصب
تشرب بان مضمة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع وقد نهى
عن الجمع بينهما طبا في شرح السفلا ابن نفيس قال اصحاب التجارب من
الهند وغيرهم ان الجمع بين اللبن والسمك يولد امراضا ديرة من فساد في ما
الجذام والبرص والقالج والريضة والقولج ثم بين وجه ذلك بما يطول **ومنه**
اي تشرب **على النهي في الشرب ايضا** اي واقع النهي عن اكل السمك اي
بناء على ان الواو للعطف اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن فقد نهاه عن
كل من الاكل والشرب في كل حال اي ظاهرا فلا يعترض بان على كل تقدير جعل
الواو للعطف لا يتعين ان يكون النهي عن كل منهما في كل حال بل يجوز ان يكون
النهي عن الجمع بينهما ويرجح انه النهي عنه طبا كما علمت فقد قالوا اذا قلت
ما جاني زيد وعمر محتمل ان يكون المراد في كل منهما في كل حال ومحتمل ان يكون

المراد في اجتماعهما وقت المحي فاذا اجي بلا وقلت ما جاني زيد ولا عمر وكان الاسم
نصا في المعنى الاول وحاصل الجواب ان على الجرم يكون النهي عن كل واحد منهما
في كل حال اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما وهذه المسئلة
الغزبية بعضهم بقوله وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا وينصب بعده
ايضا وكل جا مسموعا وقد علمت انه لفظ الواو في هذا التركيب ولتوارد
هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الفعل اعرب لتمييز تلك المعاني ثم
عمل غير هذه الحالة عليها اي عمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس ولهذا
قبل لهذا الفعل مضارع لمضارعية اي مشابهة للاسم في المعنى المذكور
على المشهور واعترض بان الفعل الماضي يتوارد عليه معان تركيبية
بصيغة واحدة فكان حقا ان يعرب نحو قولك ما صام زيد واعتكف
فان هذا التركيب محتمل في كل من الامرين في كل حال ومحتمل في الاول
مصاحبا للثاني ومحتمل في الاول وابيات الثاني واي فرق بين النهي
والنهي واعترض ايضا بان حيا كان المعنى المقتضي لاعراب الاسم
والمضارع واحدا وهو يتوارد معان تركيبية بصيغة واحدة فالمر
حكموا بان الاعراب اصل في الاسم فرع في المضارع وهلا كان اصلا
فيما لذلك كما قال الكوفيون واجيب عن الثاني بان الاسم اخرج
للاعراب من المضارع لان تلك المعاني في الاسم لا يغيرها الا الاعراب
اذ ليس لتلك المعاني صيغ تدل عليها لان الرفع والنصب والخفض
لزيد على كل حال هو لفظ احسن وفي المضارع يميزها اظهار

العوامل المقتضية كاظها ان وان الخبر في النهي عن القول فقط بان يقال ولك ان
تشرى واطهار ان فقط في النهي عن الجمع بان يقال وان تشرى واطهار لا في النهي عن
كل واحد بان يقال ولا تشرى فكان الاعراب في المضارع فرعاً هكنا اجتمع الشيخ ابن
ملك لاصالة الاعراب في الاسم وفعليته في المضارع ولغيره على بيان وجه ذلك
ازدحام والمالة كلام في ذلك قول ابي الحسن بن خروف لان اكثر الاسماء معرب والقليل
مبني واكثر الافعال مبني والقليل معرب والكثرة دليل لاصالة والملة دليل لفرعية
قال الشيخ ابو حيان وليس بذاك الدليل اذ تكسر الفروع وتقل الاصول وفيه ان
ابن خروف نظر لما هو الاصل ومن ذلك قول ابي الحسن بن عصفور ان الاسماء
كلها معربة الا ما اشبه منها المبني والافعال كلها مبنية الا ما اشبه منها المعرب
والاعراب انما دخل الفعل من جهة الشبه لا من جهة انه فعل ولا لاعربت
جميع الافعال فاذا لم يشبه المعرب بقي على اصله من البناء والاسم اذا لم يشبه
المبني بقي على اصله من الاعراب فان قيل اذا كان الاعراب في المضارع
فرعاً فابا لم عللوا بناه مع نون الاناث والتوكيد وقد تقرر ان ملجاً على
الاصل لا يعلل قلنا قد استرنا للجواب عن ذلك فيما سبق بان الاعراب
فيه صار اصلاً فروعاً هذا الاصل الطاري ومثال دخول الرفع فقط
في الاسماء والافعال نحو قولك **زيد يقوم على جهة الابتداء** اي بزيد وعلى
جهة الخبر اي بجملة يقوم **زيد اسم مرفوع بالابتداء** وهو جعل الشيء او لا
وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ويقوم مع فاعله المستتر فيه جواز الخبر
وهو اي يقوم فعل مضارع مرفوع بالفتحة وهو اخلاوة من الناصب

والجاء وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ومثال دخول النصب فقط
في الاسماء والافعال ان **زيد بن يربيع يضرب فريداً** بالنصب على الحكاية وفيه
ان حكاية المزد بعد غير من شاذة وهو اسم منصوب بان على انه اي زيد
اسمها اي اسم ان وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **ويضرب فعل مضارع**
منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ومثال اختصاص الاسم
بالخفص نحو **بن يربيع مريت فريداً** اسم مخفوض بابا الموحدة وعلامة
خفصه الكسرة الظاهرة ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو **لم يفر**
فيتم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر وفي
كلامه ادخال الباء على المقصور وهو قليل لكنه عز في جيد والشايع الكثير يقولوا
على المقصور عليه ويقولنا فقط يعلم وجه الجمع في التمثيل بين ما في شرح المص
ومنه ولا يخفى ان ذكر ما يختص الاسم به وهو الخفض وما يختص الفعل
وهو الجزم ليجرد الايضاح تسمية للاقسام والافعال علم سابق اول الكتاب
وقد سبق الوعد بانه سيأتي في كلام المص بيان حكمة اختصاص الاسم
بالخفض واختصاص الفعل بالجزم وقد اشار الى ذلك هنا بقوله **وانما**
اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعاقل بينهما اي بين الاسم
والخفض وبين الفعل والجزم لان الاسم خفيف والفعل ثقل والسكون
الذي هو علامة الجزم اخف من التحريك الحاصل بالكسرة التي هي علامة
الخفض **فاعطى الخفيف** الذي هو الاسم **الثقل** الذي هو التحريك
الحاصل بالكسرة **واعطى الثقل** وهو الفعل **الخفيف** الذي هو السكون

لتعادل خفة الاسم ثقل التعريب ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وإنما قلنا الاسم خفيف والفعل ثقيل لأن مدلول الاسم أصالة بسيط وهو الذات أو المعنى أو اللفظ ومدلول الفعل أصالة مركب من الحدث والزمان والنسبة على ما تقدم والمركب ثقيل والبسيط خفيف ولأن الاسم يوجد فيه الثلاث ساكن الوسط أصالة بخلاف الفعل فالثقل فيه من جهة اللفظ والمعنى والخفة في الاسم من جهة اللفظ والمعنى وفي كلام أبي البقاء الخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ فالخفيف من اللفظ ما قلت مدلولاته والثقل ما كثرت وعلى بعضهم ثقل الفعل بافتقاره للفاعل فيثقل بخلاف الاسم قال فان قلت فان المبتدأ يحتاج الخبر فليكن كاحتياج الفعل إلى الفاعل قلنا تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره لأن الفاعل منزل منزلة الخبر من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ انتهى وعلى ذلك ما مر من أن الظاهر بها هذا وفي كلام بعض شراح الجمل السؤال عن مبادي اللغات يؤدي إلى التسلسل فلا ينبغي أن يسأل لاي شئ انفردت الأسماء بالجر وانفردت الأفعال بالجرم قلت ويؤيد ذلك أن الخليل لما سألته أصحابه لمر رفع الفاعل ونصب المفعول وهما نصب الفاعل ورفع المفعول قال لهم أرايت لو كان الأمر اليكم وفعلتم ذلك لكان لقايل أن يقول لمر نصب الفاعل ورفع المفعول قالوا كان سؤاله كسؤالنا فقال قد أوجستم أنه لا جواب لسؤالك إذا كانت أجابكم عنه تعود إلى مثل سؤالك انتهى وأقول لعل الأمر في ذلك على قياس ما قد ضاعف ثقل الأسماء فيكون المراد أنه لا يجب السؤال عن مبادي اللغة والألفاظ

على

على الخليل رفع الفاعل ونصب المفعول بما يطول ثم لما فرغ من ذكر أنواع الأعراب وبيان المشترك منها والمختص شرع في بيان علامات تلك الأنواع بناء على القول بأن الأعراب معنوي كما علمت فقال **ولهذه الأنواع الأربعة أعني** أي أقصد وأريد بذلك **أنواع الأعراب** التي هي الرفع والنصب والتخفيف والجرم **علامات** وهي على قسمين علامات **أصول** و**علامات فروع** يعرف بها أي بتلك العلامات تلك **الأنواع الأربعة وتتميز بها عن أنواع البناء** الأربعة التي تقدمت في كلامه وهي الضم والفتح والكسر والسكون ولك أن تقول تميز أنواع الأعراب عن أنواع البناء حاصل باختلاف التسمية فإذا قيل مرفوع مثلاً يعلم أنه مرفوع وإذا قيل مضموم مثلاً يعلم أنه مضموم فتميز تلك الأنواع لا يتوقف على تلك العلامات على أنه كيف تميز أنواع الأعراب عن أنواع البناء بهذه العلامات لأنها كما هي علامات (أنواع الأعراب هي علامات) الأنواع البناء أيضاً بناء على القول بأن البناء معنوي فاي تمييز على أنه يلزم على جعلها علامات لهما عدم التمييز بين علامات الأعراب وعلامات البناء ويلزم على القول بأن كلام الأعراب والبناء لفظي أن تكون تلك العلامات أعراباً وبناءً فيلزم اجتماع الأعراب والبناء على ذات واحدة مثلاً الضمة تسمى رفعاً وتسمى ضمّاً ويجب عن قولنا ويلزم عدم التمييز بين علامتا الأعراب وعلامات البناء بأنه لا محذور في جعل الفتح والضمة والكسر والسكون علامات لأنواع الأعراب ولا أنواع البناء ولا جعلها أعراباً وبناءً ولا يلزم من ذلك عدم تمييز علامات الأعراب عن علامات البناء ولا اجتماع

الاعراب والبناء على ذات واحدة لان الضمة مثلا ان جي بها العامل فهي اعراب
او علامة عليه وان جي بها لا العامل ولزمت الاخر فهي بنا او علامة عليه وان لم
يلزم الاخر فليست اعرابا ولا بنا ولا علامة عليها فاذا قيل مرفوع وعلامة رفعه
او رفعه الضمة يعلم ان الضمة علامة اعراب او هي نفسه واذا قيل مضموم
وعلامة ضم او ضم الضمة يعلم انها علامة بنا او هي نفسه فان قيل هل لا
فرق بين حركات الاعراب وحركات البناء في التسمية كما فرقا بين انواع
الاعراب والبناء في ذلك فسموا انواع الاول رفعا ونصبا وخفضا وجنبا
وسموا انواع الثاني ضمما وفتحاً وكسرا وسكونا فيقولون في حركات الاعراب
رفعة ونصبة وخفضة وجرمة لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمعرب
الذي هو الرفع والنصب والخفض ويقولون في حركات البناء فتحة
وكسرة وسكون لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالبناء الذي هو
الضم والفتح والكسر والسكون احيب بانهم اکتفوا في التمييز بالمفاير
في التسمية بين انواع الاعراب والبناء ولم يفايروا بين حركات الاعراب
والبناء بل اطلقوا على حركات الاعراب ضمّة وفتحة وكسرة وسكونا
للخفة لان الضمة اخف من الرفع والفتحة اخف من النصب والكسرة
اخف من الخفضة والسكون اخف من الجرمة واكتفوا في التمييز
بين تلك الحركات بما تقدم واذا اردت معرفة كل من العلامات الاصول
والعلامات الفروع **فالعلامات الاصول اربعة جات على عدة انواع**
الاعراب الاربعة كل علامة منها اي من تلك العلامات تختص بنوع

والجرم ٤

من

من تلك العلامات **تختص بنوع** من تلك الانواع الاربعة العلامة **الاولى** من
تلك العلامات الاصول **الضمة** وهي علامة الرفع الذي هو النوع الاول عند المص
من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد **غوجا زيد فريد فاعل مجاء وهو مرفوع**
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والعلامة **الثانية** من تلك العلامات **الفتحة**
وهي علامة النصب وهو النوع الثاني من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد
غوجا زيد فريد فاعل مجاء بالنصب على الحكاية وفيه ما علمت **مفعول وهو منصوب**
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والعلامة **الثالثة** من تلك العلامات
الكسرة وهي علامة **الخفض** وهو النوع الثالث من انواع الاعراب بها يتحقق
ويوجد **غوجا زيد فريد فاعل مجاء** بالياء الموحدة **وعلامة خفضه**
الكسرة الظاهرة والعلامة **الرابعة السكون** وهو علامة **الجرم** وهو النوع
الرابع من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد **غوجا يضرب فيضرب**
بجرم وعلامة جرمه السكون الظاهر فان قيل المص بصددين
العلامات الاصول وسيا في تعيين المواضع التي تكون فيها علامة فما وجه ذكر
هذه الامثلة احيب بان ذكرها مجرد الايضاح فان قيل قد ذكرت ان جعل
ما ذكر علامات انما هو على القول بان الاعراب معنوي مع اننا نجد من يعتقد
ان الاعراب لفظي يعبر بالعلامة فيقول تارة يرفع الاسم مثلا بكذا
واخري وعلامة رفعه كذا احيب بان هذه عبارة من يعتقد ان
الاعراب معنوي الفها الا لسن فصارت تسبق اليها في ترتيب اوليتها
السن المعربين من القبيلين لا نري واحدا يقول مرفوع وعلامة رفعه

من تلك العلامات هي

الضمة مثلا وهذا اولي مما اجاب به المص في التصريح من ان العلامة في قول من
يعتقد ان الاعراب لفظي علامة رفعه ضمة مثلا يعني العلم اي فالضمة علم
سماء الرفع وكذا الباقي اذ لا ياتي ذلك في العلامات الفروع اذ لا يقال ان الرفع
يسمى بالضمة وبالواو وبالف و بالنون وان كلا علم على الرفع ثم لما بين
تلك العلامات الاصول شرع في بيان مواضعها التي تكون فيها علامة علي
ما ذكر فقال **ولها** اي لتلك العلامات الاصول **مواضع** احد عشر موضعا
تقع فيها علامة على ما ذكر اذا اردت معرفة تفصيل تلك المواضع **فاما الضمة**
فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع **الموضع الاول** في تلك المواضع تكون
في الاسم المفرد اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد به هنا ما ليس مثنى
ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة كقوم و رهط ونساء وان
كان غير منصرف وذلك الموضع هو اخذ لك الاسم المفرد ولا شك ان اخر
الشيء موجود في ذلك الشيء فاندفع ما يقال يلزم على هذا ظرفية الشيء
لنفسه ان الاول هو عين الاسم المفرد في الواقع وذلك **خو زيد** واحمد
والقاضي وقاض والفتي وفتي وغلامي **فزيد والفتي مفعولان علي**
الفاعلية بجا حقيقة في الاول وحكما فيما بعده **علامة رفعها ضمة ظاهرة**
في اخر زيد مقدرة في اخر الفتي اي والقاضي المفعول به والمخدوف
في فتي وقاض وقد الغن هذا قيل ما عرب اعرابه قد في حرف
ذهب وتديرها في الفتي وفتي للتقدير لذاته وفي القاضي وقاض

للتقل

فقف على اعراب وحبي
الحسين

للتقل والتقدير لعارض في غلامي فالضمة تكون في الاسم المفرد للرفع ظاهرة
ومقدرة وقد اجتمع التقدير للتقدير والتقل في قوله تعالى وجني الخنثين دان فان
جني مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للتقدير على الف المحذوفة لالتقاء الساكنين ودان
خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتقل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
والموضع الثاني من تلك المواضع يكون **في جمع التكسير** اي التغير اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وفيه ما تقدم وجمع التكسير **هو ما** دل على اكثر من اثنين
وتعريفه **بنأ** اي لفظ واحد عن حالة قبل الجمع تحقيقا او تقدير الغير اعلال
سواء كان منصرفا او غير منصرف وذلك **خو الرجال** والاساري من فوقك
جأ الرجال والاساري فالرجال والاساري مفعولان على الفاعلية
بجا حقيقة في الاول وحكما في الثاني **علامة رفعها ضمة ظاهرة في الرجال**
مقدرة في الاساري للتقدير لذاته او لعارض كما علماني وغير المنصرف نحو هذه
مساجد فالضمة تكون في جمع التكسير علامة للرفع ظاهرة ومقدرة والتغير
الحقيقي حصص الشيخ ابن مالك في ستة اقسام فقال التغير اما بالزيادة اي
لما ليس عوضا نحو صنو وصنوا لاكثر من اثنين والفرق بين صيغة
المثنى والجمع ان نون الجمع منونة ونون المثنى غير منونة والصنوان التثنية التي
لها راسان او بالنقص نحو نخمة ونخم او بتبديل الشكل نحو اسد واسد
او بالزيادة وتبديل الشكل نحو رجل ورجال واما بالنقص وتبديل الشكل
كرسول ورسول وبالنقص والزيادة مع تبديل الشكل نحو غلام وغلانات
والتغير الحقيقي نحو غلام وغلان والتغير التقديري نحو فلان وغلان

فقف على ان التغير في جمع التكسير
سنة اقسام

وهذان وكان ما للمفرد والجمع بصيغة واحدة ولا يميز لانه يقال للواحدة والجمع من
السفن فلك فيقال فلك مشحون اي ملو ومشحونة اي ملوء او مشحونات اي
ملوات قال تعالى في الفلك المشحون وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجريتم وبقا
للوحد والجمع من الدروع والاص فيقال درع دلاص اي براق ودروع دلاص اي براقا
ويقال للواحد والجمع من الابل هجان فيقال حمل هجان اي ابيض وابل هجان ويقال
للوحد والجمع من النوق كنار فيقال ناقة كنار اي مكترة اللحم ونوق كنار
فيقتل حركات الجمع غير حركات المفرد فالحركات في فلك مفرد الحركات قتل وفيه
جمعا لحركات بدن والكسرة في نحو دلاص مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة
في كلامه وعاهد الا ذلك اي تقدير التغير ولم يحطوا من المشترك بين المفرد
والجمع كجب حيث قالوا هذا جنب وهو لا جنب ولم يقدروا التغير في جنب
انهم قالوا في تشبيه فلك فكان ولم يقولوا هذا جنب بل قالوا جنب فلم
يصدقوا بذلك ما قصدوا لجنب فالفارق بين ما يقدره تغييره وبين ما لا
يقدر تغييره ما لفظه في الافراد والجمع واحد وكان التشبيه وعدمها اي قد
وجدت التشبيه فيما بعد فلك ايضا ويعرف الجمع من المفرد بالفت والضمير فان
قبل هلا اعتبر بتبدل الشكل في صنو وصنوان ونحوه ونحوه مع الزيادة في الاول
والنقص في الثاني تقدير اجيب بانهم انما اعتبروا بتبدل الشكل تقدير اجيب
اسبب ظاهري عال عليه وهذا السبب الظاهر موجود وهو الزيادة او
النقص فلا حاجة معه الى تقدير وهذا يسقط قول الشيخ ابي حيان اعتراضا على
الشيخ ابن مالك ما ذكره يعني ابن مالك لا يعرف فيه لان قوله بزيادة كصنو

وصنوان

وصنوان ونقص كتحته ونحوه هو في التحقيق من زيادة وتبدل شكل ونقص
وتبدل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ففي تقسيمه داخل
انتهى وخرج بقولنا بغير اعلان ما تغير لاجل نحو قاصون والاعلون من مجموع التجميع
والمحقق به لان اصلها قاصيون والاعلون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بقدر
انسلبت حركة طلبا للتخفيف في الاول وحذفت حركة الياء لثقلها في الثاني ثم
حذفت الياء فيهما لالتقاء الساكنين وبقولنا لما ليس عوضا لخرج نحو الزبدون
فان الواو وان زيدت فيه لكن عوضا عن الضمة على ما سياتي تحريك في الكلام
على اعراب جمع المذكر السالم ويستثنى من اطلاقها الحق من هذا الجمع جمع المذكر
السالم في اعرابه سواء اطردت صيغة جمع المذكر السالم فيه او لا فالاول نحو
سنيخ وبابه والثاني ارضون وابون واخون وحمون وهون ونون وطلون
والموضع الثالث من تلك المواضع يكون **في جمع المونث السالم** اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وفيه ما علم وهو كاسياتي في كلام المص انما يجمع بالفت وتا
من يدين **اسما كان** ذلك المونث **اوصفة** وتكون فيه ظاهرة ومقدرة و
ذلك **نحو قولك جات الهندات المسلمات** وجات العاديات ضحائم
شرع في بيان ما يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا قياسا مطردا وما يقتصر فيه
على السماع وقيل ذلك يعلم ان الذي يجمع هذا الجمع قياسا مطردا خمسة انواع
الاول ما فيه تا التانيث علما كان كفاطمة وطلحة او اسم جنس كبت وذات
تعني صاحبة وذات الموصولة التي تعني التي بنا على القول باعرابها اعراب
ذات تعني صاحبة وجمعها ذوات الثاني علم المونث سواء كان فيه التا كما

علم ان ما يجمع بالالف والتا قياسا
مطردا خمسة انواع

تقدم اولاً كنه لعاقل او لغيره كعقل اعلم على دابة لونها اعرض الثالث صفة المذكر الذي
لا يعقل مثل راسيات ومعدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كدرة هات الخاس
اسم الجنس الموث بالالف اسما كان كصغر او صفة كجلي غير فعلي فعلاية وفعل افعل
وما عد ذلك مقصور على السماع لا يقاس على شيء منه وحينئذ يكون منه بنات
او بنات عرس فقد ذكر المصغر في التصريح ان الاول جمع ابن او بن والثاني
جمع ابن عرس قال ولا يقال بنوا بن ولا بنوا عرس لانه لا يعقل والمصغر مالا يشمل
هذه الانواع الخمسة فقال **فان كان ذلك الموث اسما على اي علم الموث**
فانه جمع هذا الجمع اي بالالف والثاني **بلا شرط** اي سواء كان في التثنية او لا سواء كان
لعاقل او لا كفاطيات **وهذه** وسجرات وعفراوات واشترط ابن ابي الربيع
ان يكون لعاقل وعليه فلا يقال عفراوات قال الشيخ ابو حيان ولا احل ذكر هذا
الشرط غيره انتهى ويستثنى من هذا النوع ما بني من اعلام الموث نحو خزام
ووبار لان الجمع يناقض البناء وعلى من اعرب ذلك اعراب مالا ينصرف فيجوز
هذا الجمع فيقال خزامات ووبارات ويستثنى نحو شاة وشفة وامة اعلامها
للموث فلا يجمع هذا الجمع لانه استغني بجمع تكسيرا عن جمعه هذا الجمع **وان كان**
ذلك الموث صفة لم ينعقل او لغيره **وله** اي لذلك الموث الواقع صفة
مذكر فشرطه اي شرط جمع ذلك الموث هذا الجمع **ان يكون مذكور قد جمع**
جمع مذكر سالم اي **براو ونون** في حالة الرفع اي قيا سامطرد الكاهو المتبادر
ويجوز الاخذ بالاطلاق **كسلمات** واخرى جمع مسلمة واخرى فان
مذكر هذه الصفة في الاول مسلم وفي الثاني اخر وقد جمع براو ونون

فيعلى

فيعلى فيه مسلمون واخرون وان لم يجمع مذكره بذلك فلا يجمع هذا الجمع نحو سكري
صفة لامرأة وهو كذلك لان مذكرها وهو سكران واخر لم يجمع براو ونون
كاسياني فلا يقال سكرات ولا عراوات فان جعلنا علم الموث جمعا هذا
الجمع **وان لم يكن له** اي لذلك الموث الواقع صفة **مذكر اصلا فشرطه**
اي شرط جمع ذلك الموث الواقع صفة هذا الجمع **ان لا يكون موشة** اي لا يكون
ذلك الموث **مجردا من التاكايض** صفة لامرأة بمعنى متاهلة للمريض اي
بلغت سنه فان اريد بها من طرأها المريض لحقتها التاكايض فالحايضة وح
يجمع هذا الجمع وكلامه يفيد ان نحو عجز الكبيرة العجز وعذرا لمن لم يزل عذ
رنا اي بكارها لا يجمع هذا الجمع لانه لا مذكر لذلك والموث مجرد من التاكايض
يسمع رجل عجز كبير العجينة والرجل لا عذرة له حتى يقال له اعذر زوجه
خلاف ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك حيث قال يقال عجزاوات وعذراوات
لانه انما امتنع هذا الجمع في سكري وعجزاوات وعذراوات والنون
وذلك مفعول فيها ذكر لانه لا مذكر لها اصلا وقد سمع في خفا وهي
الناقة التي حيفت اي اتسع جلد ضرعها وهي نظير عجزا لانه لا مذكر لها
انتهى بالمعنى وخالفه الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي ان يجري فعلا
من هذا النوع اي الذي لا يفعل له مجري ماله افعل ولا يجمع هذا الجمع كما
اجروا افعل الذي لا يفعل له نحو كركر لعظيم الكرم مجري افعل الذي له
فعلا نحو اخر في منع جمعه بالواو والنون فكما امتنع افعل الذي لا يفعل له
من الجمع بالواو والنون فكذلك سمع مقابله من الموث وهو فعلا الذي

لا يفعل له من الجمع بالالف والتاوا ما جمعهم خيفاً فتأذنتي بالمعنى فاعلموا كلامه ان
كل ما فيه تا التانيث من الاعلام المرسلة وما فيه تا التانيث من الصفات جمع
هذا الجمع من الصفات علامة ونسابة وبنيت واخفت فيقال علامات و
فسابات وبنات واخوات وانه يخرج من كلامه علم المذكر الذي فيه تا
التانيث نحو طلحة وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو ايام معدودات وحيال
راسيات وذكر الشيخ ابو حيان ان ابن عصفور لم يذكر في كتبه ان صفة مالا
يعقل جمع بالالف والتاوا انه يخرج مصغراً لا يعقل نحو دربهات واسم
الجنس الموث بالالف نحو صخر اوات وجلبات بقلب الالف واوا في الاول
وباء في الثاني مع ان كل ذلك جمع هذا الجمع قياساً مطرداً على ما علمت فاعلم
ان ما عدا الانواع الخمسة التي ذكرناها لا تجمع قياساً مطرداً وان سمع شئ من
حفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك سموات وارضات وهامات وسرادقا
واصطبلات وجوالقات وفراسات لكن في كلام سيبويه ان ما لم يجمع
تكسيراً من اسم الجنس الذي له يوث بالالف ولا بالتاوا لم يصغر يكون
جمعه هذا الجمع اي بالالف والتاوا قياساً مطرداً حيث قال لا يقال جوالقات
ولا فراسات لانها كسرا على جوالق وفراسن ويقال هامات وسرادقا
لانها لم يكسر احد جواز جمع هام وسرادق هذا الجمع كونها لم
يكسر احد وجعل على منع جمع جوالق وفراسن كونها كسرا وح يضاف هذا
النوع للاصناف الخمسة فعلم ان جمع الموث السالم ما تحققت جمعيته
بزيادة الف وتا قياساً مطرداً او ما عدا ذلك من الملقب به ومنه اولات

وكذا

وكذا ما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات وانما كان اولات وعرفات من الملقبات لان
الاول اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات والثاني لامفرد له بالكلية
وقد جروا على الغالب في تسميته هذا الجمع جمع الموث السالم لانه كما علمت لا يختص
بالموث بدليل دربهات ومعدودات وراسيات ولا يختص بالسالم بدليل
صخر اوات وجلبات ومثل المص في شرح الاجرومية للاول باصطبلات
وقد يقال لما كان مالا لا يعقل في حكم الموث سموه موثاً ويجوز ان يكون من
سمي هذه التسمية لا يرى جمع نحو صخر اوات وحيال هذا الجمع قياساً مطرداً وانه يوجب
ما تقدم ان ابن عصفور سكت عن ذلك في كتبه اذ لو كان ذلك مذكوراً في كلامه
القوم لم يسعه السكوت عنه في سائر كتبه واصطبلات علمت انه غير مقبوس
على ما فيه واما سجيدات ففي حواشي المغني للشمسي نقلاً عن الجارودي لكن
بصيغة التبري انه ليس من جمع التكسير بل من جمع التصحيح حيث قال كل ما جمع
بالتاوا فهو جمع تصحيح لا تكسير وان تحرك تانيثه حاله الجمع بعد سكونه حاله
الافراد كدعد وودعات ونر ونمرات وقطرة وقطرات لان التغير انما
عرض له بعد مجي الالف والتاوا في كلام بعض المشايخ ان جمع الموث السالم
صار علماً بالغلبة على جمع تحققت جمعيته بالالف وتا اي ولو غير قياسي فيدل
فيه ما جمع هذا الجمع من غير الانواع المتقدمة وما مفردة مذكر وغير سالم
ويخرج عنه ما ليس جمع كاولات وما جعل علماً كاذرعات وعرفات فانها
من الملقبات وسياتي محترز الزيادة في الالف والتا في نصب هذا الجمع
بالكسرة والموضع الرابع من تلك المواضع يكون في الفعل المضارع المعرب

اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد المجرد من نوني الاناث والتوكيد الذي
لم يتصل به الف اثنين ولا و جماعة لفظا او تقديرا ولا يا مخاطبة بقرينة
تشيلية بقوله **خو يضرب ويخشي فيضرب ويخشي من فوعان**
بتجروها عن الناصب والجازم وعلامة رفعها ضمة ظاهرة في **يضرب**
مقدرة في يخشي منع من ظهورها التعذر لذاته او لعارض خو يضرب
بكر **واما الفتحة** التي هي العلامة الثانية من تلك العلامات الاصول **فيكون**
علامة للنصب في ثلاثة نواضع الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة
يتحقق في **الاسم المفرد** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وان كان غير
منصرف وقد علمت حقيقة المفرد وفي هذا التركيب نظير ما مر وذلك
الاسم المفرد **خو** زيد والقاضي وقاضيا واحدا والفني وفنا وغلاي
من قولك **رايت زيدا** والقاضي وقاضيا واحدا **والفني** وفني وغلاي
فزيد والفني منصوبان على المفعولية برأيت حقيقة في الاول وحكما
فيما بعده وعلامة نصبها فتحة ظاهرة في **آخر زيد** والقاضي وقاضيا
واحد **مقدرة في آخر الفني** المملوطة به والمحذوف في فني للتعذر
لذاته او لعارض في وتوبي الناس سكارى ورايت غلاي فالفتحة تكون
علامة للنصب في الاسم المفرد ظاهرة ومقدرة **والموضع الثاني** من تلك
المواضع الثلاثة يكون في **جمع التكسير** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد
علمت حقيقة جمع التكسير والمراد غير ما الحق منه بجمع التصحيح وقد
علمته ولو كان غير منصرف **خو** الرجال والاساري والمساعد وغلاي

من قولك **رايت الرجال والاساري** والمساعد وغلاي **فالرجال والاساري**
منصوبان على المفعولية **بفتحة ظاهرة في آخر الرجال** اي والمساعد **مقدرة**
في آخر الاساري للتعذر لذاته وفي آخر غلاي لعارض فالفتحة تكون علامة
للنصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدرة **والموضع الثالث** وبه يتم تلك المواضع
الثلاثة يكون في **الفعل المضارع** **المعرب** اي الخالي من نوني الاناث والتوكيد
الذي لم يتصل به الف اثنين او و جماعة لفظا او تقديرا او يا مخاطبة بقرينة
قوله **خو لن يضرب زيد ولن يخشي فيضرب ويخشي منصوبان** بلن
وعلامة نصبها فتحة ظاهرة في **آخر يضرب مقدرة** للتعذر لذاته
في **آخر يخشي** او لعارض خو لن يضرب بكر فالفتحة تكون علامة للنصب
في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة **واما الكسرة** التي هي العلامة الثالثة
من تلك العلامات الاصول **فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع ايضا**
تقع فيها علامة على ما ذكر الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة يكون في
الاسم المفرد المنصرف وقد علمت حقيقة المفرد واما المنصرف
فستعلم انه ما سلم من شبه الفعل وذلك **خو** زيد والفني وفنا و
القاضي وقاض وغلاي من قولك **مررت زيد والفني وفني والقاضي**
وقاض وغلاي فزيد والفني مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة
ظاهرة في آخر زيد مقدرة في آخر الفني والقاضي المملوطة به
والمحذوف في فنا وقاض للتعذر لذاته او للمثقل او للتعذر لعارض في خو
غلاي فالكسرة تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة

ومقدمة **الوضع الثاني** في تلك المواضع الثلاثة تكون في جمع **التكسير المنصرف** غير
المحقق جمع التصحيح **خو الرجال والاساري** وعلماني من قوله تعالى **يعودون**
برجال وقوك يرفقون بالاساري وقوك مررت بعلماني **فالرجال**
والاساري مخفوضان بالياء الموحدة **علامة خفضهما كسرة ظاهرة في اخر**
الرجال مقدرة في اخر الاساري للتقدير الثلاثة وفي اخر علماني لعرض فالكسرة
تكون علامة للخفض في جمع التكسير المنصرف ظاهرة ومقدرة **والموضع الثالث**
وبه تتم تلك المواضع الثلاثة يكون في جمع **المونث السالم** حالة كونه **باقيا**
على جمعيته وقد علمت حقيقة جمع المونث السالم ولما كان كل من الاسم المفرد
و جمع التكسير يكون منصرفا ثارة وغير منصرف اخري فلهذا بالانصاف
ولما كان جمع المونث لا يتصرف بالمنصرف ولا عدمه لان تنوينه للمقابلة كما
تقدم اطلقه وبه يعلم ما في قول المص في شرح الاجرومية ولا يكون الانصافا
الخ وذلك **خو** هذات ومسلمات ومسلماني والعاديات ضججا بالادغام
من قولك **مررت بهذات ومسلمات ومسلماني** والعاديات ضججا بالادغام
هذات ومسلمات مخفوضان بالياء الموحدة **علامة خفضهما كسرة**
ظاهرة فيها ومقدرة للتقدير الثلاثة في خو مسلماني والعاديات ضججا
بالادغام **فان** لم يبق على جمعيته بان **زال معنى الجمع منه بان جعل**
على كعرفات فانه علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته
بقولهم هذه عرفات مبارك فيها على الحال لانه لو كان نكرة كان ذلك صفة
لاحال منه وهو في الاصل مع عرفة وقال النزال الواحد له وقول الناس
زنا

نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الخ عرفة وعرفة كلها موقف
فليست مل وقد علمت مما تقدم في بحث التنوين ان تنوين ما جعل علما من هذا
لجمع للمكين والصرف لا للمقابلة فحق هذا العلم المونث ان يمنع الصرف اي يمنع
هذا التنوين ويجوز بالفتحة والعرب لم تلزم ذلك بل **جاز فيه** عندهم **الصرف**
اي ان يكون منصرفا **وعلمه** اي عدم الصرف اي ان يكون غير منصرف **فعل**
الصرف اي على انه منصرف **يخفف بالكسرة مع التنوين** وهي اللفظة
الفصحى ووجهه كما قال المص في التصريح ان هذا امر به على ما كان عليه
قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لانه في الاصل اي في حال الجمعية قبل التسمية
للمقابلة فاستصحى بعد التسمية انتهى وقد تقدم ان هذا نصريح مما
المص بان تنوين ما جعل علما من هذا لجمع خو عرفات ليس للمقابلة اي بل
للصرف وان يبرر الاستدلال على ان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة
بوجوده في خو عرفات علما **ومع تركه** اي اومع تركه التنوين ووجهه
كما قال المص في التصريح ان قابل هذا امر به على ما كان عليه قبل التسمية
اي من جهة الجر بالكسرة مراعاة للجمعية اي الاصلية وتركه تنوينه مراعاة
للعلمية والتانيث اي لما علم من ان تنوينه للمكين والصرف وهو لا يجمع
ذلك وفيه اجماع في تسمية ما جر بالكسرة مع عدم التنوين منصرفا ان هذا
لا ياتي على ما هو المشهور من ان الصرف هو التنوين الدال على تكان الاسم
في باب الاسمية وانه متى سقط تبعه الجر بالكسرة ولا على انه اسم لما
بل على انه الجر بالكسرة كما سيأتي في الكلام على ما لا ينصرف ثم رايته في

التسهيل ذكر ان هذا الوجه غير الاعرف ورايت بعضهم ذكر ان الكسرة في ذلك
 نايبة عن الفتحة التي كان حقه ان يحذفها لانه غير منصرف وهو مخالف ما
 ذكره المصنف **وعلى منع الصرف** اي على انه غير منصرف **يخفف بالفتحة** نايبة
 عن الكسرة **بلا تنوين** وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الوجه الوجهين لكن للغة
 سنة متبعة ثم رايت في شرح الشواهد للعيني ان هذا الوجه منوع عند
 البصريين ولعله تبع في ذلك قول الشيخ ابي حيان ذكر ابن مالك ان اعراب
 عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة وهو خلاف مذهب البصريين وانما قاله
 الكوفيون وليس لهم دليل على ذلك من سماع وانما قالوه قياسا على فاطمة انقي
 اي لم يبين الكوفيون ان مستندهم في ذلك السماع بل القياس فلا ينافي
 ذلك بثبوت السماع بما قالوه فقد روي الثقات اذ رعات بهذه الوجة الثلاثة
 في قول امرئ القيس تنويرها من اذ رعات البيت والحاصل ان الوجه الاول
 راعي في نحو عرفات معنى للجمعية فقط حيث جرم بالكسرة مع التنوين و
 الوجه الاخير راعي العلمية فقط حيث جرم بالفتحة من غير تنوين ^{سط} والتنوين
 بينهما راعي الجمعية من حيث جرم بالكسرة وراعي العلمية من حيث منعه
 التنوين ثم لا يخفى انه لا حاجة للتفصيل بقوله باقيا على جمعية لانه اذا
 جعل علما صار مضرا ^{لا على} **كما تقدم** الا ان يقال قد بذل لانه
 قد يطلق عليه لفظ الجمع باعتبار ما كان **واما السكون** التي هي العلامة الرا
 بعة من تلك العلامات الاصول **فيكون علامة للجزم** فظاهر او مقدما
في موضع واحد وابدل من ذلك الموضع باعادة الجار قوله **في الفصل**

المضارع

المضارع الصحيح الآخر هو كما علمت ما ليس في آخره اي آخر حرف
علة وقد علمت حرف العلة **تحوّل يضرب فيضرب** فعل مضارع مجزوم
يلزم علامة جزمه السكون الظاهر ولم يضرب الرجل عمرا فيضرب
 فعل مضارع مجزوم يلزم وعلامة جزمه سكونا مقدرا منع من ظهوره استقلال
 المحل بالحركة العارضة لخوف المتكلمين فالسكون يكون علامة للجزم في
 الفعل المضارع الصحيح الآخر ظاهرا ومقدرا ولما فرغ من العلامات الاصول
 شرع يذكر العلامات المزوجة فقال **واما العلامات المزوجة ف سبع اربعة**
احرف وحركتان وحذف **فالاحرف الواو** وتكون نايبة عن الضمة في باب
 بين باب جمع المذكر السالم وما الحقة به وباب الاسماء الستة **والالف** وتكون
 نايبة عن الضمة في باب المثني وما الحقة به وباب جمع المذكر السالم وما
 الحقة به وتكون نايبة عن الكسرة في ذلك وفي باب الاسماء الستة **والنون**
 وتكون نايبة عن الضمة في باب واحد وهو باب الافعال الخمسة **والحركات**
الكسرة نايبة عن الفتحة في باب واحد وذلك في جمع الموث السالم
 وما الحقة به في حالة النصب وكذا في حالة الجر فيما جعل علما من ذلك نحو
 عرفات عند بعضهم كما قد مضاه **والفتحة نايبة عن الكسرة** في باب
 واحد وذلك فيما لا ينصرف **والسابعة الحذف** للحرف في بابين باب
 الفعل المضارع المعقل وباب الافعال الخمسة **فهذه العلامات السبع**
تنوب عن الحركات الثلاث التي هي الضمة والفتحة والكسرة **وعن**
السكون فمنها ما ينوب عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها

وعن الفتحة في باب الاسماء
 الستة والياء وتكون نايبة
 عن الفتحة في باب المثني وما
 الحقة به

ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون واذا اردت معرفة كل
من ذلك فينوب عن الضمة ثلاثة وهي الواو والالف لانها من حروف
اللين التي هي اولي بالقيام مقام الحركات والنون التشبيه بحروف اللين
من جهة الخفاء والغنة **وستاتي امثلتها** اي امثلة ما تنوب فيه وينوب
عن الضمة **الواو** وهي الكسرة والالف والياء لانها من حروف اللين وحذف
النون كما سيأتي بيان ذلك وينوب عن الكسرة **الشان** وهما الضمة والياء
وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف الاخير حقيقة وهو
الواو والالف والياء المعتل او حكما وهو النون من الافعال الخمسة والياء اي
لهذه العلامات الضروع **مواضع** اربعة عشر موضعاً تكون فيها اي اذا
اردت معرفتها فالاول ما ينوب عن الضمة **الواو** وهو الحرف الاول من الحرف
اليانية تكون علامة الرفع نيابة عن الضمة في موضعين **لثالث** اما
الموضع **الاول** منها يتحقق في جمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه هذا اللفظ
وهو اسم دل على اكثر من اثنين بزيادة واو او ياء على مفردة الذي من لفظه
المجوز علم المذكر عاقل او صفة له فخرج ما لم يدل على اكثر من اثنين
وهو ما جعل علماً من هذا الجمع كزيد وعلما على رجل مثلاً وخرج بزيادة
واو او ياء على مفردة الذي من لفظه ما لا مفرد له كذلك بان لا يكون له
مفرد اصلاً نحو عشرين وتسعين وما بينهما لانه لا مفرد لذلك
اصلاً اذ لا يجوز ان يكون مفرد عشرين عشرين والاوجب اطلاق
عشرين على ثلاثين لانه يجب اطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقادير

الواحد

الواحد ومنه يعلم انه لا يجوز ان يكون مفرد اربعين اربعة الخ اوله مفرد لكن ليس
لفظه بل من معناه نحو اولوا بمعنى اصحاب فان مفردة ذ و بمعنى صاحب فكل في
نحو عشرين واولوا ليس بمقابل اسم جمع وخرج بالمجوز علم المذكر عاقل
او صفة له نحو عالمون واهلون واولون فانه مفرد الاول عالم وهو
ماسوي الله ومفرد الثاني اهل وهم العشيرة ومفرد الثالث وابل
وهو المثل الغزير وهي اسما اجناس لا اعلام ولا صفات وكذا نخرج
به المذون في لغة من ارب ان مفردة وهو الذي لا علم ولا صفة وخرج
لا يحسن زيادة العرب في الحد لاخراج ذلك ونخرج به ايضا نحو اربون
وبنون وابون واخون وسنون وان كانت صيغة هذا الجمع مطردة
في خوسنين وشاذة فيما ذكر معه لان مفرد ذلك ليس علم المذكر عاقل
ولا صفة له فلا حاجة لزيادة السالم من التغير حالة جمعه في الحد
لاخراج ذلك ونخرج به ايضا نحو طوبون جمع ظبه بكسر الظا وهي طرف السيف
لانه ليس علماً ولا صفة فلا حاجة لزيادة الذي لم يستغن عن تصغيره
يتكسّر في الحد لاخراج ذلك فاجمع المذكر السالم حقيقة ما انطبق عليه
هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملقى بالجمع المذكور في اعرابه
والاطلاق لجمع عليه باعتبار ذلك فقد اشترطوا كل ما يجمع هذا الجمع قياساً
مطرداً شرطاً الاول ان يكون علماً او صفة لمذكر عاقل ولو كان فيها
الثاني ان يكون كل من العلم والصفة خالياً عن الثاني والثاني ان لم
يقصد بها الثاني في الصفة الثالث ان يبقى على حاله قبل الجمعية

مطلد
شرط ما يجمع بالواو والنون

بان لا يتغير اصلا او يتغير تغيرا يقتضيه القياس الاعلاي فلا يرد نحو
 قاضون فان التغير الذي في اخره لا يخرج من السلامة اذ هو بقتضي
 القياس الاعلاي الرابع ان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا او مرجحيا
 الخاص ان يكون له في الخارج ما يوافق في لفظه السادس ان يكون ذلك
 الموافق في اللفظ موافقا له في المعنى ايضا السابع ان يكون معربا
 الثامن ان يتكرر التاسع ان تكون تلك الصفة قابلة باطرافها للتأنيث
 التي يقصد بها التأنيث او تدل تلك الصفة على التفصيل فلا يجمع هذا
 الجمع قياسا مطردا غير العلم كرجل حيث لم يجعل علما ولا علم الموث
 كزئيب وزئيد علما لامرأة فان جعل زئيب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا
 الجمع ولا صفة الموث كما يفيض ولا علم غير العاقل كواشق علما للكلب
 ولا صفة غير العاقل كسا بقا صفة لفرس فلم يجعل الاول علما لمذكر عاقل
 والثاني صفة لجمع هذا الجمع ولا علم لمذكر فيه تا التأنيث كطبعة ولا صفة
 لمذكر فيها تا التأنيث وان لم يقصد بها التأنيث كعلامة وشابطة فان
 المقصود بها تأكيد المبالغة وخرج بتا التأنيث ما فيه الف التأنيث فيجمع
 هذا الجمع قياسا مطردا سواء كانت مقصورة وح حذفت نحو جلي علم المذكر
 عاقل فيقال الجبلون او معدودة وح قلب واوا نحو علم المذكر عاقل
 فيقال الحراون وقد علم انه لا يرد فيه هذا الجمع من جموع التكسير وهو كل
 ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها التأنيث ولم يكسر تكسيرا يرب
 بالحركات نحو شفة وغرزة وعضة وبه بمعنى الجماعة ولا ماسد

ما اطرده

منها

منها عالم بغير ذلك اما لعدم التعويض وذلك نحو ابون واخون وحمون وهون
 اذ اصلها ابو واخو وحو وهنو واما التعويض غيرها التأنيث نحو بنون
 فان العوض فيه همنة الوصل اذ اصله بنو واما الكونة كسر تكسير ايعرب
 بالحركات واما الميرد جميع ما ذكر لان المفرد منه ليس علما ولا صفة ولا
 يجمع هذا العلم المركب الاسادي اتفاقا نحو برق نحو وتابط شرافان
 اريد مع ذلك هذا الجمع جي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاذو
 وارق نحو وذو وتابط شرا ولا المركب المزجي على الاصح نحو بعلبك
 وسيبويه فان اريد جمعه هذا الجمع جي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة
 ايضا فيقال جاذو واربلك وذو وسيبويه ومقابل الاصح يقول جاذو
 بعلبك وسيبويه وقيل سيبون بحذف الجز الاخير الذي هو كلمة
 وبه وهذا الخلاف في المختوم بون محله على القول ببنائيه وهو المشهور
 كما تقدم واما على القول باعرابه اعرب ما لا ينصرف فلا خلاف في
 جواز جمعه هذا الجمع واما المركب الاضافي فيجمع منه الجز الاول هذا الجمع ويضاف
 للثاني فيقال في غلام زيد جا غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزين
 فيقال غلامو الزيدين ولا يجمع ما ليس له في الخارج ما يوافق في لفظه واما
 نحو عشرون واووا فيحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع ما لا يوافق في معناه
 ايضا كالمشترك واجاز ابن مالك وهو مبني على الاصح من جهة اطلاق
 اللفظ المشترك على معانيه مخالفة الاول على وضع ذلك وقال بعضهم
 يجوز الجمع وان قلنا بامتناع اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معا

نحو طيرت لانهم وان
 عوضوا فيها التأنيث ككفرهم
 كسر منه تكسير ايعرب بالحركات

في قوله تكرار المفردات باللفظ فكأنه استعمل كلاً في معناه ومثل
 المشترك الحقيقة والمجاز فيكون جمعه بناء على جواز استعمال اللفظ في
 حقيقة ومعناه معاً وهو الصحيح عندنا ما لنا الشافعي رضي الله عنه
 وغيره ولا يجمع غير العرب فهو الذين يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع
 ما لا يقبل التكرير نحو فلان وفلانة ما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقياً
 على علمية فان قيل اشتراط التكرير يناقض اشتراط العلمية اجيب باننا لا منافاة
 لان العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتكرير شرط لتحقيق ذلك
 الحكم فاذا اريد جمع العلم لابد ان يتكرر اي يرايه شخص قاصمي بهذا الاسم
 فيحصل مجرداً عن الشخصات فيصير كسائر اسما الاقياس كرجل ومن ثم
 قال في الباب وطريق تكرر العلم ان يتاول الواحد من الامة للمعانة به
 فيصير كاسم الجنس وهذا واضح في علم الشخص واما علم الجنس فهو نكرة
 معني فلا معني لتكريره الا ان يقال معناه ان لا يلاحظ فيه المعين
 في الذهن الذي هو تشخص ما وقد الغر اليه الدما ميني بهذا المعني
 اي اشتراط العلمية ثم ايجاب التكرير في جملة ابيات الي ان قال يعني نفسه

مخاطبا لعلماء الهند فقال .
 . فيسأل ما امر شرطه وجوده . لحكم فلم تقض الحاجة برده .
 . فلما وجدنا ذلك الامر حاصل . منعتم ثبوت الحكم لا بفقده .
 . وهذا العمري في الغرابة غاية . فهل من جواب تنعمون برده .
 واجاب عنه بنحو ما تقدم ولا يجمع من الصفات ما لا يدل على التفضيل
 كافعل

كافعل فعلا نحو احر فلا يقال احر ون ويلحق به في منع هذا الجمع افعل الذي
 لا يفعل نحو اكر لعظيم الكبر وادر لعظيم الادرة فلا يقال الكرون وادرون
 كما يقال احر ون وما لا يقبل باطراد تا التانيث التي يقصد بها التانيث
 بان لا يقبل التا اصلا نحو جرح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر اذا لا يقال
 جرحه وصورة وكذا سكران اذا لا يقال سكرانة الاعلى لغة ضعيفة
 او يقبل التا التي لا يقصد بها التانيث نحو علم ونساب لان التا فيها
 لا يقصد بها التانيث بل تأكيد المبالغة كما تقدم او يقبل التا التي يقصد بها التانيث
 لكن لا باطراد نحو مسكين فانه جاء على خلاف القياس مسكينة للموت فسينون
 يحفظ ولا يقاس عليه فلو خرج كل من امر وجرح وصبور وسكران عن الضمة
 وجعل علما للذكر عاقل جمع هذا الجمع ذكر المص في التصريح وذكر في التسهيل
 ان مما يجمع هذا الجمع قياسا مطردا المصغر نحو رجل و غليم ونقي واحيمر
 وسكران فيقال رجلون و غليمون و فتيون واحيمرون وسكرانون
 فهذا الجمع الذي توفرت فيه هذه الشروط وما التقي به ما تقدم يرفع بالواو

ظاهرة او مقدمة **اسما كان او صفة** فالظاهرة **خوفا الزيدون**
المسلمون فالزبيدون المسلمون فاعل والمفا على مرفوع وعلامة
رفعه الواو الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدمة نحو مسلمي كما تقدم
هذا اي رفع جمع المذكر السالم بالواو **هو القول المشهور** وانما يرفع
 بالواو لانها تقع ضمير الجمع ولانه اقل دورا في الكلام من المنثي فجعل اللفظ
 للمفرد تقادلا ومقابل هذا هو المشهور اقول منها وهو اصحها انه مرفوع

على القول في ان العرب يجمع
 بالواو والنون وروها

بضمه مقدرة على الواو كما انه ينصب بفتحة مقدرة ويجز بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وروى ابن مالك بوجوه منها انه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء قال ولما اتفق اللانزم وهو ظهور الفتحة على الياء علمنا انما الملزوم وهو تقدير الحركة واعتراضه الشيخ ابو حيان بانهم عملوا بحالة النصب على حالة الجرح فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة ومنها انه مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل الواو كما انه منصوب بفتحة مقدرة ويجز بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الضمة ضمة ما قبل الواو ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة ما قبل الياء وروى الشيخ ابن مالك بوجوه منها ان الاعراب لا يكون الا اخرا ومنها اقوال اخر في غاية الضعف لا نذكرها وذكرها وتقدم في كلام المصنف عند الكلام على اقسام التنوين ان نون هذا الجمع هي بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقد قدمنا ان هذا هو المشهور ووردنا ثم يذكر مقابله هنا فنقول مقابل هذا المشهور اقوال منها واختاره في التسهيل انما زيدت لدفع توهم الاضافة في نحو مرتب ببنين كرام والافراد في نحو مرتب بالمهتدين ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ومنها انها زيدت عوضا عن حركة المفرد وروى بان الذي جعل عوضا عنها انما هو الواو في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجرح ومنها انها زيدت عوضا عن التنوين في المفرد ان الحركة عوضا عن الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شي فجلت عوضا عنه وروى بان هذه النون هي بها في المثني الذي لا تنوين في مفردة لكونه غير منصرف نحو احدان ومنها

على الخاء في توجبه لحوق النون
جمع المذكور السالم

انها

انما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وقد تداولت هذا السنته اكثر المعربين وروى بانها اذ لم يكن عوضا عن احدهما فان لا يكون عوضا عنهما احق واو لي قال الشيخ ابو حيان وقد روى الاستاذ ابو الحسن بن عصفور وغيره من شيوخنا هذه المذاهب بان هذه النون ثبتت في الوقف باتفاق والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف فلو كانت النون عوضا منها او من احدهما لم تثبت لان العوض بكم له بكم ما عوض عنه قال وهذا الخلاف مما لا طائل تحته بل هو من فضول الكلام وحركة النون لحوق النون الساكنة وكانت الحركة فتحة لحقتها وثقل الجمع والموضع الثاني يتحقق في الاسماء الستة المعثلة وهي اي تلك الاسماء الستة **ابوك** و**فوك** بفتح الكاف وكسرها و**هوك** بكسر الكاف لا غير بناء على ان الحرف قريب الزوج خاصة ابا او غير وقريب الزوجة يقال له حتى كما هو المشهور وعلى مقابل المشهور من ان الحرف يقال لقريب الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف و**فوك** بفتح الكاف وكسرها وفي مال قيل لم يصفه للضمير وروى على البرد حيث اجاز اضافة للضمير تسكيب قول القائل انما يعرف الفضل من الناس ذووه . وهو محمول عند الجمهور على السذوق وقول المصنف ذومال موافق لقول غيره بمعنى صاحب والغرض من ذلك الاحتراز عن ذو الطائفة التي هي اسم موصول وهي عندهم مبنية على سكون الواو في الأحوال الثلاثة على المشهور ومقابلها اجاز اعرابها اعراب ذي هذه اعني التي يعني صاحب في الأحوال الثلاثة وقيل تحتص بحل الجرح لانه المسموع في قول القائل تحسبي من ذي عندهم

ما كفا نيا بجره كمار واه ابن جني قال المص وهو مشكل فان سبب البناء
 ولم يعارضه معارض واصل ذو وفعل قال ابو حيان وفي المحذوف قلت
 احدها الرواوية الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني
 الرواية وهي العين وعليه اهل قرطبة **وهنوك** بفتح الكاف وكسرها والهن
 اسم يكتفي به عن اسما الانحاس وقيل اسم لما يستقبح المتصرح به وقيل اسم
 للمفرح خاصة ولا يعرب هذه الاسماء هذا الاعراب الا بعد ثوب شروط اربعة
 اشار المص الى اولها بقوله **بشرط ان تكون** اي هذه الاسماء **مفردة** فباشي
 منها يعرب اعراب المثني الاتي بيانه وكلها تثني نحو جاني ابوان واخوان
 وهوان وفان وذوامال وهوان وما يجمع منها جمع تكسير يعرب اعراب
 جمع التكسير وقد علمت وكلها يجمع هذا الجمع نحو جاني اباوك واخوتك والهاوك
 وافواوك واذا مال واهناوك وما يجمع منها جمع مذكر سالم يعرب اعراب
 جمع المذكر السالم المتقدم بيانه ولم يسمع جمع منها الا بال واخ وعليها
 اقتصر اجمال ابن هشام في شرح القطر للاب والاف لفظ الجمع نحو جاني
 ابون واخون وهون وهون وفي كلام ابن مالك ولو قيل في جمع هون لم
 يمنع لكن لا اعلم انه سمي ورده الشيخ ابو حيان بان القياس ياباه اي
 لان هذه الصيغة لا تطرد في جمع التكسير الملتحق بجمع المتصحيح في اعرابه
 الا في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها التانيث ولم يكسر تكسيرا
 يعرب بالحركات وهذه الاسماء الماخذت لامه ولم يعوض عنها شيئا
 جازمها عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم وحكي بعضهم سماع

ذو

في الترتيب زاد المصنف في شرح
 لفظ الحسن وضم ابن هشام

ذو

ذون وعن ثعلب يقال في فرفون وفين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة
 وأشار الى الشرط الثاني بقوله **مكبر** فان صغر منها شي اعرب بالحركات
 الظاهرة نحو جاني ابيك واخيك لان حرف العلة في ذلك يشبه الصحيح
 بسكون ما قبله والشرط الثالث بقوله **مضافة** لفظا او تقدير اخلافا
 لما في الاوضح من اشتراط الاضافة لفظا فان قطع منها شي عن الاضافة لفظا
 وتقديرا اعرب بالحركات الظاهرة ايضا نحو جاني اب واخ وكلها تقطع
 عن الاضافة المذكورة الا ذو وفو فانها لا يكونان الا مضافين لفظا او
 تقدير او من الثاني قوله الشاعر **خالط من سلمي خياشيم وفا**
 اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوي بثوب لفظه وادعي في الاوضح شذوذه وفي
 الاوضح انه لا حاجة لاشتراط الاضافة في ذواي لانه يوهم انها قد تفرد
 ويحذف هذا الحكم وليس كذلك اي لان الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل فكان
 ينبغي استثناؤها من اشتراط الاضافة وورد بان اشتراطها بالنسبة لها ليس
 الواقع وقد ذكرنا ان القيد كما يكون للجمع وللثني يكون لبيان الواقع بل قيل هو
 الاصل وعلى الاكتفاء بالاضافة المقدمة ياتي في قومنا ذكر في ذو والي الشرط
 الرابع اشار بقوله **غير يا المتكلم** اي ولا بد ان تكون تلك الاضافة لغير يا
 المتكلم من اسم ظاهر او مضمير مخاطب او غائب او متكلم غير اليا وانما
 ذكرها مضافة للكاف لانه المناسب لمقام التعليم فان اضيف منها شي الى
 يا المتكلم اعرب بالحركات المقدمة على ما قبل اليا للمقدمة وكلها تضاف ليا
 المتكلم الا ذو فانها لا تضاف اليها وفوا اذا اضيفت لها قلبت تلك الواو ميما

عند بعضهم ولاكثر قبلها يا وادغامها في اليا نحو جاي واخي وعجي وهي
 بغير دال لام المحذوفة التي هي الواو في بقلب الواو مما وفي قلبها يا
 وادغامها في اليا واجاز المبرد اللام المحذوفة في اليا واليا وقلبها يا واد
 غامها في اليا نحو ابي واخي بالتشديد وفتح اليا وح تحرب اعراب مسلي
 اي بالواو المنقلبة يا المدغمة في يا المتكلم وانما لم تضاف ذواليا لانها لا
 تضاف الى غير اسم الجنس لانها وضعت وحلة الى الوصف باسم الاجناس
 التكرات او المعارف وتوهو بعضهم من قولهم انها لا تضاف الا الى اسم
 جنس ان المراد به التكره فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في
 الحديث ان تصل دارحك بان المضاف للضمير ليس باسم جنس تكرر ونما
 عنه مواضع في التنزيل والله ذوالفضل العظيم وحيث كانت ذواتها
 لليا ياتي فيها ما تقدم ويشرط لا عراب فوا هذا الاعراب ان لا تبدل واو
 مما كان نطق به المص فان ابدلت مما اعربت بالحركات الظاهرة حيث لم
 تضاف لياء المتكلم كما تقدم كقوله صلى الله عليه وسلم لخلاف فمر الصائم
 اطيع عند الله من ربح المسك واشترط ابن الصايغ بزملة فجاءه ان لا يلحق
 هذه الاسماء بالنسب فما حقه منها يا النسب اعرب بالحركات الظاهرة
 نحو جاي ابوك واخوك وذو بك بالضم الظاهرة على اليا واد بان هذا
 الشرط يعني عنه اشتراط الاضافة لان مع يا النسب الاضافة وامثلة هذه
 الستة نحو قولك **هذا ابوك واخوك وعموك وبنوك وذو مال**
وهو ك في لغة قليلة حكاهما سيوي عن العرب فقالوا من العرب

من يقول هنوك وهناك وهنك فيجره بحري اليا انتهى وهذه اللغة لم
 يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة وانما
 نية المص على قلة هذه اللغة لقول الشيخ ابن مالك ومن لم ينبذ على قلته
 اي اعراب اليا هذا الاعراب ممن ذكره مع هذه الاسماء الموهمة مساواته
 لها فليس بمصيب وان حظي من الفضل باو فرفض **هذه الاسماء الستة**
مرفوعة على المخبرية عن المبتدأ الذي هو اسم الإشارة حقيقة في الاول و
 حكاهما بعد **وعلمة رفعها الواو** الظاهرة **بنابة عن الضمة على القول**
المشهور الذي هو كقول الشيخ ابن مالك اسهل المذهب وابعد هاهنا التفت
 ومقابلته اقوال منها وهو اصحها وعليه جمهور البصريين انها مرفوعة بضممة
 مقدرة على الواو منع من ظهورها التعذر ويجز بكسر مقدرة على اليا منع من
 ظهورها النقل وحركة ما قبل اليا اسباع لتلك الحركة فاصل ابوك ابوك اتبع
 حركة الباء الحركة الواو فضمت بعد سلب حركتها فصار ابوك بضم الباء والواو
 استقللت الضمة على الواو فحذفت واصل اباك ابوك تحركت الواو بالفتحة
 وانفتح ما قبلها قلبت الفاء اصل ابوك اتبع حركة اليا حركة
 الواو فكسرت بعد سلب حركتها فصار ابوك بكسر الباء والواو استقللت
 الحركة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو يا لسكونها بعد كسرها كما في ميزا
 ففي الاول النقل بدون قلب وفي الثاني القلب بدون نقل وفي الثالث النقل
 والقلب معاً ومنها انها مرفوعة بالضممة التي قبل الواو والواو اسباع
 كما انه منصوب بالفتحة التي قبل الالف ومجوز بالكسرة التي قبل اليا

على الملبس
 من مظهرها
 النقل وتنبه
 على الالف

وكل من الالف والياء اشباع ورد بان اشباع الحركات بابه ضرورة الشعر ومنها
 اقوال اخر لا تطيل بذكرها وانما اعربت بالحروف توطية لاعراب المثني
 والجمع على جهة بالحروف والثاني ما يوجب عن الضمة **الالف** وهو الحرف الثاني من
 احرف النيباتة وتكون **علامة للرفع نيابة عن الضمة** في موضع واحد وذلك
 يتحقق **في المثني المرفوع** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمثني هو الاسم
 الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفردة المعرب الذي له ثات
 في الخانج الموافق له لفظا ومعنى فخرج ما دل على واحد نحو زيدان علم الرجل
 ورجلان للراجل ضد الفارس وكتبان للالة المخصوصة ونحران علم على
 البلية المعروفة قال ابن هشام والذي يظهر ان النخاعة اذا اطلقوا المثني
 في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ان يدل على اثنين
 واستعماله لغير مجاز انتهى اي فلا يخرج ذلك عن تسمية مثني فهو من
 المثني لا من الملقب به وخرج فقط ما دل على اكثر من اثنين نحو صنوان اريد به
 اكثر من اثنين وما اريد به التكثير نحو كرتين من قوله تعالى فارجع البصر
 كرتين وحنا نيك ومهين لان المعنى كره بعد اخري وحنا بعد اخر
 ومهه بعد اخر لا خصوص اثنين ومن ثم قال في الالة ينقلب اليك
 البصر خاسيا وهو حسير اذ من المعلوم ان البصر لا ينقلب خاسيا
 حسيرا من مرتين فقط وفي كلام اجمال ابن هشام التحقيق ان هذا النوع
 اي ما اريد به التكثير من المثني لا من الملقب به لا وضعه ليدل على اثنين
 واستعماله لغير مجاز عارض فلا يخرج عن تسمية مثني انتهى ويخرج

به

به نحو زوج وشفع وزكي بالسوقين يعني الشفع ففي الصحاح وزكا الشفع لان ما ذكر
 لا يدل على اثنين فقط فلا حاجة لاجراءه بقولنا بزيادة الف او يا على بعضهم
 منع دلالة ما ذكر على اثنين اي اصلا وقال كل يصدق باثنين ولا يدل عليهما
 لان زوج مثلا مقابل للفره وذلك اعلم من الاثنين والاعم يصدق على الاخص
 ولا يدل عليه وخرج بالف او يا كلا وكلتا لان الف الاول كالف عصا منقلبة
 عن واو وقيل غزيا التي هي لام الكلمة واف كلتا كالف حيلي اي للتانيث والتا
 بدل عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو والياء فالقها ليست للتثنية فلا
 حاجة لاجراءها بقولنا على مفردة الذي يخرج به ما لا مفردة نحو اثان
 واثنان لان الصحيح انه لم يسمع اثن ولا اثنه ولعل مقابل الصحيح ما في
 المصباح مختصر الصحاح واثن واشبه كابن واثن وعن بعضهم ان محل
 كون الف كلتا للتانيث اذا كانت مضافة للظاهر فان اضيفت للمضمر
 لم تكن للتانيث بدليل عدم قلبها في الاولى يا في حالتي النصب والجر وقلبها
 في الثانية كذلك في ذلك فليست اصل في التعليق المضمر الذي يضاف
 اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا وفي كلام ابن الانباري والذي
 يدل على ان الف كلا وكلتا ليست للتثنية انها لو كانت للتثنية لانقلب
 في النصب والجر اذا اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو المظهر فلما لم تقلب
 دل على انها الالف المقصورة وليست للتثنية وادعي الكوفيون ان الالف
 فيها للتثنية واستدلوا على ذلك بان الالف تنقلب فيها الى الياء في النصب
 والجر اذا اضيفتا الى المضمر ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب قلنا انما

مع ان ما يقان اليه كلا من الف
 تنقلب الفاظ فقط

قلبت مع المضمرة لأنها اشبهت الى وعلی ولدي فلما اشبهتها قلبت الفها مع
 المضمرة كما قلبت الف الى وعلی ولدي مع المضمرة اليك وعليك ولديك
 انتهى ملخصا وخرج بالمعرب نحو ذان وتان والذان واللذان فانها ليست
 من المثني لان مفرد هامي ونقل الشاطبي عن الشيخ ابن مالك انه لا يشترط
 الاعراب وخرج بالذي له ثاني في الخارج موافق له في اللفظ ما لا ثاني له في
 الخارج كذا نحو قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر واوران
 للاب والام والخالة ومن الثاني رفع ابويه على العرش على ما قال بعض
 المفسرين وامان للام والجد والجديان والموان لليل والنهار والامران
 للفقر والعرب والاجوفان للبطن والفرج والبردان للغني والعافية
 والامران للذهب والزعفران والاطيان للشباب والنكاح والخافقان
 للمشرق والمغرب وحقيقة المغرب والبصرتان للبصرة والكوفة والمشر
 قان للمشرق والمغرب وحقيقة المشرق والمغربان لها ايضا حقيقتها
 المغرب والاسودان للتمر والماء الغان للتمر والاف والافران للاخ
 والاخت والاذنان للاذان والاقامة والعاشقان للعاشقة والمعشوق
 وفي كلام الجلال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع
 مثني اي حقيقة لامن الملقى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثني وغايته
 ان هذا مثني في اصله يجوز ان ياتي اي ان اطلاق المثني على هذا النوع
 بحسب الاصل مجاز وصار عندهم حقيقة عرفية وخرج بموافق له
 في المعنى ما وافق في اللفظ وخالف في المعنى نحو عينا ان يريد بها الذهب

في حصة المضمرة وما عطف
 على المضمرة من قبل القوم
 والهمزة على ما في القرآن
 والعمران من باب التثنية
 على ما في القرآن
 وعلى ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن
 على ما في القرآن

وبالباصرة

والباصرة مثلاً ومن ثم لم يوافق في قوله . . .
 . جاد بالعين حين اعني هواه . عينه فاشني بلا عينين . . .
 ونحو لسانان اريد بهما القلم والمجاجة وفي كلام الشيخ ابن مالك اكثر المتأخرين
 على منع هذا النوع اي تشية المشترك او الحقيقة والمجاز والاصح الجواز وبما
 يريد ذلك قولهم القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد الياسارين والغرة
 احد المشاتين واللبن احد اللجين والحمة احدي الموتين وروى الشيخ
 ابو حيان وقال الذي ينبغي انه لا يجوز تشية المشترك ولا تشية
 الحقيقة والمجاز اي وما ذكر يحفظ ولا يقاس عليه ومن ثم قال ابن
 ناظر الجيش الحق ان تشية ما اختلف معناه لا يجوز الاسماعا والحكم
 عليه بانه مثني لغوي لا صناعي انتهى فعلم ان المثني حقيقة ما انطبق
 عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملقى به واطلاق
 المثني عليه مجاز لا عرابه وانما لم يكن من المثني الحقيقي لان اكثر
 النحويين اشتراط لكل ما يثنى قياسا مطردا شروطا الشرط الاول
 ان يكون مفردا فلا يثنى المثني ولا الجمع تصحيحا ولا ما على صورتهما
 ولا المجموع تكسير الذي لا نظير له في الاتحاد اي وهو مفاعل او مفاعيل
 واما غير ذلك فجوز كالمجاز ان فقد ذكر المص في التصريح ان ما
 دخل في المثني جمالا ان وظاهرهم ان تشية ذلك قياس مطرد وفي
 كلام الشيخ ابي حبان جمع التكسير لا يجوز تشية بقياس فان
 جأ فضرورة اي كما في قول الشاعر تنقلت في زمن السفل

مطل
شرح المثني

بين رماحي مالك ونهشل . وقول الآخر . لا صبح الناس اوبادوا ولم يجدوا .
 عند التعريف في الهمجاء . وفي التصريح ايضا ان مادخل في المثنى تشبيه
 اسم الجمع كالركبان وتشبيه اسم الجنس اي الجمعي كالغنمان انتهى فان الغنم كلف
 الصحاح اسم موضع للجنس يقع على الذكور والاناث وظاهر كلامه التصريح
 ان ذلك قياس مطرد وفي كلام الشيخ ابي حيان قد نصوا على انه لا يجوز تشبيه
 اسم الجمع الا في الضرورة ومنه قول الشاعر . وكل رفقي كل رجل وان هاء
 تعاطي القنا قومها اخوان . وكذا نصوا على انه لا يجوز تشبيه اسم الجنس
 باقيا على جنسيته فلا يقال لبنان وماء ان الا ان ارد نوعان من اللبن
 والماء انتهى الشرط الثاني الاعراب فلا يثنى المبني كذام ووبار في لغة
 من بنا واما اذان وتان واللذان والمثلان فصيغ وضعت وضع المثنى
 واعربت اعرابه على ما تقدم على انهم لم يأتوا بهذه الصيغ على القياس
 في التشبيه كما علمت الشرط الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب
 الاسنادي اتفاقا كبرق خرم وتابط شرا ولا المزجي على الاصح كعطبك
 وسيبويه فان ارد تشبيهها جمعي بكلمة ذي يعني صاحب مناه فيقال
 جآ ذوارق خرم وذوا تابط شرا وذوا عطبك وذواس ومقابل الاصح
 يقول جآ عطبك ان وسيبويه ان وقيل سيبويه ان جذف الجر المجر الذي
 هو كلة ويرى وهذا الخلاف في الختم بوبه على القول ببنائه وبالمشهور
 واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز تشبيهه
 واما الاضافي من الاعلام فيستعني بتشبيه المضاف عن تشبيه المضاف اليه

فيثني

فيثني الجز الاول ويضاف للثاني فيقال جآ ابوبكر وجه الكوفيين تشبيه
 الجز فيقال جآ ابوبكر من الشرط الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علمه
 فان ارد تشبيهه نوي تنكيره وقد علمت معني تنكير العلم فلا يثنى مالا
 يقبل التنكير كالكتاية عن العلم نحو فلاه وهو ذاوتنا والذي والي ولما اذان
 وتان واللذان والمثلان فصيغ وضعت وضع المثنى كما تقدم الشرط الخامس
 ان يكون له ثلثان في الخارج موافق له في اللفظ فهو قران للشمس والقمر وعمران
 لابي بكر وعمر ليس من المثنى الحقيقي على ما تقدم وفي كلام المحقق وجميع
 باب التغليب من المجاز ولما وجد احدا حام حول بيان مجازية ولا علاقة
 ولا نوعه وقد سكت القوم عن تعريفه وكانهم لم يجدوا قدرا لمشتراكا
 تندرج فيه تلك الحقايق المختلفة واللفظ فيه ان يذهب معني واحد مركب
 من المعني الحقيقي والمجازي ولم يرد به كل من المعنيين اي فليس من الجمع
 بين الحقيقة والمجاز كما قد يتوهم قال ولا يلزم ذلك في جميع المعاني في
 الحقيقة الشرط السادس ان يكون ذلك الثاني موافقا له في المعنى ايضا
 فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز ومن ثم حكموا على ان قول الحميري
 . جاد بالعين حين اعجى هواه . عينه فامثني بلا عينين .
 لحن كما تقدم وعلى نحو قولهم القلم احد اللسانين بانه شاذ على ما تقدم
 وفي المثنى ما قد مناه في الجمع من ان المنع في ذلك مبني على ان المشترك
 لا يصح اطلاقه على معنييه معالفة وجواز ذلك مبني على جواز ذلك
 ومثل المشترك في ذلك الحقيقة والمجاز فالمنع مبني على عدم جواز

مطل
 2 ان باب التغليب من المجاز

استعمال اللفظ في حقيقته ومجازة والمجاز على جواز ذلك الشرط السابع ان لا
يستغني بتثنية غيره او بما هو على صورة المثني او بغير ذلك عن تثنية ومن ثم
لم يقولوا سوا ان استغنا بسيان تثنية سي مخفي مثل وحكي بعضهم سوا ان
ولم يقولوا اجمعان ولا جمعان ان استغنا بكلا وكلتا على انها لا يقبلان التثنية
ولم يقولوا في غير مائة والاف من اسما العدد ثلاثان واربعان وخمستان
استغنا بستة وثمانين وعشرة ويقال مايتان والافان الشرط الثامن
ان لا يراد به الاستغراق كالاسما المختصة بالنفي نحو احد وعرب بالمهمله
معناه وديار الشرط التاسع ان لا يكون لفظ كل ولا بعض فلا يقال كلات
ولا بعضان وان جاشي من ذلك حفظ ولا يقاس عليه قال في المستوفي
لانكاد التثنية توجد الالف في اللغة العربية ثم اخذ المصنف مثلي للمثني بقوله
نحو قال رجلان فرجلان فاعل والناس على مرفوع وعلامة رفعه الالف
الظاهرة **نيابة عن الضمة** ومن ذلك قول بعضهم ملغزا اتانا عبيد الله
في صحن داره وقول الآخر كذلك اتانا ابي داود في مرتع خصب لان اتانا
مثنى اتان وهي الانثى من الجمل الاهلية حذفت نونه للاضافة وقد تكون
الالف مقدمة نحو جاء صالحا القوم كما تقدم ومنه قول بعضهم ملغزا لقد
قال عبد الله شرمقالة وقول الآخر كذلك لقد قال عبد الله قولا
عرفته بفتح الالف عبد الله فان كاه من صالح وعبد مثنى حذفت نونه
للاضافة والالف للمثني الساكنين وزيدت النون في المثني لما تقدم في
الجمع وهو الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده او ليدفع توهم الاضافة

في خرجاني خليلان موسي وعيسي والافراد في نحو الخوز لان تثنية
الخوز لا وهي كما في الصحاح مشية فيها تفكك ثم عمل ما لا يوجد فيه هذا
التوهم على ما يوجد فيه او غير ذلك من الاقوال السابقة وحركت النون
خوف المتكلم الساكنين وكانت الحركة كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين ولحقة المثني وربما ضمت بعد هذه الالف اي التي هي علامة
الرفع ومنه قول الشاعر يا ابتا ارقني القدان فالنوم لانا لفة العينان
بضم النون مثنى عين التي هي الباصرة والقدان بكسر القاف واجام
الذال المشددة جمع قذو وهو البرغوث فالقذان البراغيث ولكن تخرج
هذا على رأي من يري اعراب المثني على النون بالحركات الظاهرة
ولا تفتح بعد هذه الالف واما قول الشاعر اعرف منها الجيد والعينان
ومعترين اشبهنا طيبانا بفتح النون مثنى عين التي هي الباصرة وطيبان
اسم رجل وقيل مثنى طيبي فالالف في ذلك ليست علامة للرفع على لغة
من يلزم المثنى الالف مطلقا وكان الالف لما حلت محل اليا اعطيت
حكمها وبوفاح النون بعدها على لغة كاسياقي وذكر بعضهم ان هذا البيت
من جملة خمسين بيتا للمولدين ذكرها سيبيويه في كتابه دسوها عليه
نضرة لمذهب ذهب اليه او توجيهها كلمة صدرت منه وهذا من جملة
ما طعن به في كتاب سيبيويه وطعن فيه ايضا بانه اخرج فيه يشعر
بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان هجاء لتركه الاحتجاج
بشعره ورفع المثني اي وما الحق به بالالف انما هو **علي القول المشهور**

علي ان سيبيويه طعن في كتابه
اشعار علي بن ابي طالب في شعر المولدين

وانما رفعوا بالالف لانها تقع ضمير الاثنين ولان المثني اكثر درجاة في الكلام
من الجمع فهو اولي بالتخفيف فعملوا الخفيف وهو الالف لكثير ويقابل المشهور
نظير ما تقدم من الاقوال التي حكيناها في جمع المذكر السالم وزيد على ذلك
ما ذهب اليه الزجاج من انه مبني لتخفيفه معني حرف العطف لان زيدا
مثلا اصله زيد وزيدا كاني خمسة عشر ذلك اذ اصله خمسة وعشر وما
ينوب عن الفتحه ايضا الالف وقد اشار الى ذلك بقوله وتكون الالف ظاهرة
ومقدمة علامة للنصب نيابة عن الفتحه في الاسماء الستة المتقدم ذكرها
فالظاهرة **خويات اباك واخاك وعماك وفاك واماك وهناك في لفتة**
قليلة حكاه سيبويه كما تقدم ف**اباك وما عطف عليه مفعول** حقيقة
في اباك وحكما فيما عطف عليه **والمفعول منصوب** وعلامة نصب الالف
الظاهرة **نيابة عن الفتحه** والمقدمة **خويات** ابا الخير حذفت لالتقاء
الساكين كما تقدم **واليا** التي هي الحرف الثالث من احرف النياية **تكون**
علامة للتخفيف نيابة عن الكسرة في **ثلاثة مواضع** تكون ظاهرة
فقط في بعضها وظاهرة ومقدمة في البعض الآخر **الاول** من تلك
المواضع الثلاثة يتحقق في **المثني المخفوض** ولا تكون فيه الاظاهرة
خومرت بالزيد وصالح القوم **فالزيد** وصالح القوم كل
مخفوض وعلامة خفضه **اليا** الظاهرة **المتوح ما قبلها الكسرة ما بعدها**
غالبا وكسر على اصل التقاء الساكنين وزيد ما فتح للخفض المناسبة
لكثرة المثني ومنه قول الشاعر يصف قطاة بسرعة الطيران

على

بما في البيت من
الاشياء

على اوزين بفتح النون مثني اوزي وهو الخفيف في المثني وازاد به
الشاعر **الجناح والثاني** من تلك المواضع يتحقق في **جمع المذكر السالم**
المخفوض وتكون فيه ظاهرة **خومرت بالزيد** ومقدمة نحو
مررت بصالح القوم **فالزيد** وصالح القوم كل **مخفوض** وعلامة
خفضه الياء الظاهرة في الاول والمقدمة في الثاني لحذفها لالتقاء
الساكين كما تقدم **الكسرة ما قبلها** لفتة جمع المذكر **المتوح ما بعدها**
للخفض المناسبة لتقليل الجمع المذكور وزيد ما كسر ومنه قول الشاعر
انكرنا زعمنا فخرين بكسر النون جمع اخر بفتح الخاء معني مغاير
ومنه قول الشاعر وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وخرجه
بضمهم على ان هذا جاء على رأي من يرى التمام جمع المذكر السالم الياء
واعرابه بالحركات على النون ظاهرة صويرة وقد يكون كسر ما قبل الياء
في الجمع المذكور مقدرا كما في المصطفين بكسر الياء الاولى وفتح ما قبلها
تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلب الفاء حذفت لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ما قبل الياء التباس هذه
الصيغة بصيغة المثني لانا نقول ممنوع ذلك لان في المثني يقال
المصطفين يبارك بقلب الالف يا وايضا لا التباس في الية بوجه
لوصفه بالجمع ودخول من التبعية عليه بعد وانهم وبحال ان
يكون الجمع من الاثنين **والثالث** من تلك المواضع الثلاثة يتحقق
في **الاسماء الستة المتقدم ذكرها** المخفوضة وتكون فيها ظاهرة

من قوايتهم وانهم عندنا
لن المصطفين الاحياء
اصل المصطفين

نحو مرت بابيك واخيك وحميك وفيك وفي مال وهنيك في لغة
 قليلة حكاه سيبويه كما تقدم فابيك وما عطف عليه منقوض
 وعلامة خفضه الياء الظاهرة نيابة عن الكسرة وتكون فيها مقدر
 نحو مرت بابي الخير حذف لالتقاء الساكنين كما تقدم وما ينوب عن الفتحة
 ايضا الياء وقد اشار الى ذلك بقوله **والياء تكون علامة للنصب نيابة**
عن الفتحة في موضعين احدهما يتحقق في **الشيء المنصوب** ولا تكون فيه
 الا ظاهرة **نحو رايت الزيد** وصاحي القوم **فالزيد** وصاحي كل
 مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء الظاهرة المفتوح ما قبلها
 المكسور ما بعدها غالباً كما تقدم والموضع الثاني يتحقق في جمع المذكر
 السالم وتكون فيه ظاهرة ومقدرة فالاول **نحو رايت الزيد**
 والثاني **نحو رايت** صاحي القوم **فالزيد** وصاحي القوم كل مفعول
 وهو منصوب وعلامة نصبه الياء الظاهرة في الاول والمقدرة في
 الثاني المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها غالباً كما تقدم والنون
 التي هي الحرف الرابع من احرف النياية وبه تتم تلك الاحرف تكون
 علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة
 وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنتين ضميراً او غير ضمير
 ارون جمع كذلك او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميراً ويقال لها
 الامثلة الخمسة ايضا ويواو لانها ليست افعالا باعيانها كما ان
 الاسماء كذلك بل امثلة يكفي بكل منها عما وانته **نحو يفعلان**

وتفعلان

فانها كناية عن حذف
 نون ما كان واكلاً وشيئاً
 الى غير ذلك ونحو يفعلون
 ونفعلون بالتاء والتاء النونية
 وانتهى به

وتفعلان بالياء والتاء الموقية والفتحة فانها كناية عن نحو
 يقومون ويأكلون ويسربون الى غير ذلك ونحو **تفعلين** بالتاء المنة
 فوق لا غير فانها كناية عن تقومين وتأكلين وتسربين الى غير ذلك
فهذه الافعال الخمسة كنايات وهي بحسب من هي له سبعة فان يفعلان
 بالتحية المذكورين الغائبين فقط نحو الزيدان يقومان ويقومان
 الزيدان وبالفوقية لثلاثة للمذكر المخاطبين نحو انتما ياريدان تقومان
 والمؤنثين المخاطبتين نحو انتما ياهدان تقومان والثاني في ذلك الخطاب والالف
 ضمير والمؤنثين الغائبتين نحو الهدان تقومان او تقومان الهدان والتا
 في ذلك للتانيث والالف ضمير وغير ضمير واما ضميرها اي ضمير المؤنثين
 الغائبتين فنل هو كذلك فيقال هما تقومان بالفوقية او يقومان بالتحية
 دارت هذه المسئلة بين علماء الامزلس واختلف فيها افتاءهم فافق
 بعضهم بالاول اجرا للضمير بحري الظاهر وبعضهم بالثاني انظر اللفظ
 وايد الاول بالسمع ويفعلون بالتحية لجماعة الذكور الغائبين نحو الز
 يدون يقومون ويقومون الزيدون وبالفوقية لجماعة الذكور المخاطبين
 نحو انتم ياريدون تقومون وتفعلين بالفوقية للمؤنثة المخاطبة لا غير خوات
 ياهدن تقومين فهذه الافعال الخمسة في الامثلة المذكورة **مرفوعة و**
علامة رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظاً فهو كدقيقة
 وقد تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو تسبلون وتسبلوان وتسبلين
نيابة عن الضمة وهي بعد الالف مكسورة على اصل التخلص من

السالكين وحلا على نون المشي وبما ضمت وقد قرأنا هذا العبداني بضم
 النون ونقل الشيخ ابو حيان ان بعض العرب يفتح واؤه في العبداني بفتح النون
 قال الشاطبي وهي مروية ايضا عن نافع وابي عمرو وبعد الواو والياء
 تكون مفتوحة للتخفيف لنقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وحلا
 على نون جمع المذكر السالم **هذا** اي رفع هذه الافعال الخمسة بالنون ظاهرة
 او مقلدة **هو** القول المشهور **ومقابلته ما قبل علامة رفعها مقلدة**
علي اسم الفعل اي ما قبل هذه الاحرف التي هي الالف والواو والياء من
 ظهورها اشتغال ما قبل تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف
 كالضاف ليا المتكلم وما قبل ايضا ان الالف والواو والياء علامة اعراب
 منزلة الزيدان والزيدون والزيدون وقوله **ويقال فيها**
كلها اي في جميع هذه الافعال الخمسة اي الصيغ المذكورة **فعل وفاعل**
وعلاوة رفع يقتضي اختصاص كلامه بما اذا كانت الالف والواو
 ضميرين لاعلامتين وفيه قصور لان هذا الاعراب لا يختص بذلك
 الا ان يقال اقتصر على الاول لضعف الثاني ولما فرغ من الكلام على احرف
 النياية الاربعة شرع يتكلم على الحركتين النايبتين وهما الكسرة والفتحة
 مقدما للكسرة لقلة الكلام على ما هي فيه فقال **والكسرة تكون علامة**
لنصب ظاهرة او مقلدة نياية عن الفتحة في جمع الموث السالم
ويجمع اي تحققت جميعه **بالف** وقام بين يديها **تختص**
الهندات فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه

الكسرة

الكسرة الظاهرة نياية عن الفتحة لان جمع موث **سالم** والمقدرة نحو
 رايت العاديات ضججا بالادغام **حلا ونصب** بالكسرة **على جره** بها الذي
 هو الاصل لكنهما علامتي الفضلة وحلا للمشارك على المختص **كما** حلا
 النصب بالياء وهو خلاف الاصل على الجر بها الذي هو كما اصل **في** اصله
جمع المذكر السالم للمعنى المذكور **يلحق الفرع** وهو جمع الموث **باصله**
 الذي يجمع المذكر السالم وتقدم في كلام المعنى ما يعلم منه ان محل كونه
 ينصب بالكسرة مع التنوين اذ لم يجعل علما او لام يتعين فيه ذلك وقد
 منا الكلام على ذلك مستوفي وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
 على الاصل حكى الكسائي منهم سمعت لغاتهم بفتح التا وخصه هشام
 منهم مثل هذا المسموع اي من كل ما حذفت لام مفردة ولم ترجع اليه
 في حالة الجمع كبنات اذ لم يقولوا الفوات ولا لفيات ولا بنوات
 برد اللام المحذوفة فصارت شبيهة بالجمع التكسير فنصب بالفتحة
 وهي في هذا لغة عند البصريين وعلى هذا فتخوسنات ينصب
 بالكسرة اجماعا من اهل البلدين لا يجوز فيه غير ذلك لرد امه في
 الجمع واماد عوي ابي على الفارسي في تخرجه ذلك ان لغات مفرد اصله
 لغوة اولية تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاصلة
 لغات فغير مسموعة لان قوله اصله لغوة اولية في الجمع بين
 العوض ها التانيث والمعرض وهو لام الكلمة التي هي الواو والياء
 اذ الاصل لغواو لغني حذفتا تلك اللام وعوضوا عنها ها التانيث

فقد
 على ان ما كان من جمع الموث السالم
 بخذوف اللام يجوز نصبه بالفتحة
 مستدركا

فصار لغة بعد قلب اللام الفافيه اجمع بين العوض وما هو قاييم مقام للعوض
الا ان ينج ابر علي ان اصل لغة لغز اولغي ويدي ان اصلها لغزة اولغية
وهذه اللغة لا تحذف اللام بل تقلبها الفاف لم يلزم ما تقدم وغير هذه
اللغة تحذف اللام ويعوض عنها ها التانيث اي تقصد عوضتها لانه
يجي بها للعوضيه وذهب الاخفش والمبرد الي ان جمع المونث معرب في
حالي الرفع والجر مبني في هذه الحالة اي حالة النصب على الكسرة قال
الشيخ ابو حيان وهذا القول مرغوب عنه لانه لا سبب لبنائه وايضا
لم يجد اسما يعرب في حالتين وبني في حالة او عكسه فليتامل وخرج
بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة لاصالة الالف لانقلابها عن اصل
لان الاصل قضييه وغزوة تحرك كل من اليا والواو وانفتح ما قبله قلب
الفا و بزيادة التاخو ابيات واموات لاصالة التا لوجودها في المفرد
فليس شئ من ذلك اجمع بل من جمع التكسير فينصب بالفتحة على الاصل
فان قيل من جمع المونث السالم فاطمات وبنات واخوات كما علم مع
وجود التا في المفرد اجيب بان ما فيه تا التانيث اذا اريد جمعه
هذا الجمع حذف منه هربا من اجتماع علامتي تانيث في كلمة ومن
ثم لم يحذف التا في بيت وميت لانها ليست للتانيث فان قيل
نفس سيبويه في احد قوليه على ان تانيث واخت ليست للتانيث
اجيب بان هذا القول منه محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل
ذلك لسكون ما قبلها صحيحا اي لان ما قبل تا التانيث في الواحد

على ان الاخفش والمبرد ايراد
بان جمع المونث السالم مبني في
حالة النصب معرب في غير ما

لا يكون

لا يكون ساكنا صحيحا بل يكون متحركا نحو ظبية وعنبه اوساكننا معتلا
كتهاء وفتاة فتانيث واخت لما خرجت عما هو حق تا التانيث كانها
ليست للتانيث وبدليل قولهم يوجد في البدل فايدة لا توجد في المبدل
منه بدليل ان التا في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث
فان قيل هلا حذفوا الف التانيث في نحو حيلي وصحرا فقا لواحيدات
وصحرات كما قالوا مسلمات خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واجبة
بان الف التانيث منزلة من الكلمة منزلة جزءها بخلاف تا التانيث كما سياتي
التنبية عليه في الكلام على ما لا ينصرف قبل ولا حاجة للتقيد بزيادة الالف
والثا لان المتبادر مما جمع بالفتحة وتاكونها مستحدثتين لا بل اجمع لان الظاهر
ان الباء في كل ذلك للسببية والاستعانة متعلقة بجمع لا للمصاحبة والملازمة
وما ذكر من نحو قضاة وغزاة و ابيات واموات لم يتحقق بسبب الالف
والتا بل بالصيغة لانه جمع تكسير كما علمت فقيد الزيادة مستدرك اجيب
بانه بعد تسليم ما ذكره في ذلك لرفع ارادة المصاحبة والملازمة او الحالية
والحركة الثانية المنقطة وتكون علامة للمنفص ظاهرة او مقلدة نيابة عن
الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وبها
اي اسم مفرد او جمع تكسير اشبه الفعل ولما كانت المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اشترط ان يشبهه في عتين فرعيتين مختلفتين
من على مخصوصة سياقي ببيانها مرجع احدها الى اللفظ ومرجع
الاخرى الى المعنى او علة فرعية قوية بحيث تقوم مقام تلك

العليين **الفرعيتين** في افادة ما يفيد انه من الثقل وقد ثبت وتقرر عندهم
 ان الفعل فيه علتان فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى **وذلك**
 اي وبيان ذلك **ان في الفعل علة فرعية عن الاسم في اللفظ** ^{ذكر} باعتبار
 الخبر **عند البصريين اشتقاق** اي الفعل **من المصدر** ولا يكون الا اسما فضرر
 مثلا مشتق من الضرب ولا شك ان المشتق فرع المشتق منه والاشتقاق
 امر يرجع الى اللفظ **وعند الكوفيين** القائلين بعدم اشتقاق الفعل من
 المصدر هو **التركيب لان الاسم كالمفرد** لان مدلوله وضعاً شئ ودلالة بعض
 الاسماء على الزمان كاسم الفاعل عارضة كما تقدم **والفعل كالمركب** لان
 مدلوله وضعاً متعدد ويجرد بعض الافعال عن الزمان عارضة كما تقدم
 وادخال الكاف هنا واضح دون الاول لما علم من الكلام على المفرد والمركب
والمفرد اصل للمركب والتركيب امر يرجع الى اللفظ وان في اي الفعل
 علة **فرعية** عن الاسم **في المعنى والاحتياجه** اي الفعل واقتضاه **الى**
الفاعل ليتم الكلام **والفاعل لا يكون الاسما والاحتياجه** امر يرجع الى
 المعنى فاذا وجد في اسم مفرد ليس من الاسماء الستة او في جمع تكسير
 علتان فرعيتان من الحلل التسع الاتي بيانها او علة تقوم مقامها
 الاتي بيانها صار هذا الاسم بذلك مشابها للفعل في الثقل فيستحق من
 الصرف وهو من حمل الاصل على الفرع والصرف عند المحققين
 هو التنوين اي تنوين التمكن وحده لانه علامة الاخف عليهم والامكن
 عندهم ولما يسقط التنوين يتبعه في السقوط الجبر بالكسرة ولا
 يوجد.

يوجد بدونه لتأنيها في الاختصاص بالاسم فكما لا يكون في الفعل تنوين
 الصرف ولا الجبر بالكسرة لا يكون ذلك فيما اشبهه من الاسماء وقيل الصرف
 هو التنوين المذكور مع الجبر بالكسرة وقيل هو الجبر بالكسرة فقط فليس
 الجبر تابعاً للتنوين في السقوط قال الشيخ ابو حيان وهذا اختلاف
 اطويل تحته وقد أكثر النحويون من الاستدلال بهذه الاقوال انتهى
 ولم يمنع هذا الاسم من الجبر لانه لا يخرج بهذه المشابهة عن الاسمية بالكلية
 وحج جبر بالفتحة على خلاف الاصل حمل الجبر على النصب لاشتراكهما
 في الفضلة كما حمل النصب بالكسرة على الجبر في جمع المونث السالم لذلك
 كما تقدم وان كان في ذلك حمل المشترك على المختص وفي هذا عكسه
 فان قيل هلا اكتفي في منع صرف الاسم بمشابهة الفعل من جهة واحدة
 كما اكتفوا في بناء الاسم بمشابهة الحرف من جهة واحدة اجيب عنه
 باجوبة احسنها ان المشابهة للفعل بالفرعية وهي ضعيفة غير
 ظاهرة كما تقدم بخلاف مشابهة الحرف لبيت بالفرعية فكانت
 ظاهرة قوية فان قيل اذا اشبه الاسم الفعل فقد اشبه الفعل الاسم
 فهلا اعطي الفعل بهذه المشابهة حكم الاسم وهو الاعراب كما اعطي
 الاسم حكم الفعل وهو منع الصرف بها قلنا قد تقدم ان ما عدا المضارع
 الاعراب فيه ضائع ومن هذا النقص علمت ان الاسم الذي لا ينصرف
 نوعان نوع يتنع صرفه لوجود عليين ونوع يتنع صرفه لوجود
 علة تقوم مقامها وقد بينه على ذلك المصنف مقداً الثاني على الاول

ع

لعدم طول الكلام عليه ولا منه كاليسيط بقوله **ثم الاسم الذي لا ينصرف**
نوعان النوع الاول ما يستغنى عنه بوجوده على فرعية واحدة
تقوم مقام العليتين الا في بيانها فيما يفيد انه من الثقل وهو منحصص
في شيئين الشيء الاول **ما كان على وزن** اي موازنة ومشاكله **صيغة**
اي هيبة **منتهى الجموع** اي ان يكون موازنا وموازنا مشاكلا للصيغة
التي انتهت اليها الجموع ولم تجاوزها بحيث تجمع تكسيرا وذلك منحصص في
شيئين مفاعيل وعفائيل فانها صيغتا جمع لانظير له في الاتحاد العربية
وضابطه اي موازاة منتهى الجموع **ان كل جمع بعد ان تكسره حرفان**
فقط اولهما مكسور لفظا او تقديرا **سوا كان في اوله ميم ام لا** فالاول
كما جدد الثاني كصوامع ودرهم وصياقل وهياكل وملايك
وصيارف وهذا في المكسور لفظا والمكسور تقديرا نحو دواب اصله
دواب وذلك في الهيبة كفاعل وقد انتهت اليه الجموع ولم تجاوزه
ويستغنى عنه سوا كان نكرة ام معرفة نحو كالب جمع كلب فانهم لم
يجمعوا فخرج بالجمع الاحاد غير المنقولة عن هذا الجمع كتمان بالمثلثة
وكذا المنقولة عنه كضاجر علما للضبع بنا على انه منصرف وهو
خلاف ما عليه الاكثر اذا اكثر على منع صرفه نظر الحاله قبل العلمية
وخرج بقولنا اولها مكسور ما اول للمرفعين فيه ساكن كعبال
جمع عبال وهي الثقل فانه مصروف **او كل جمع بعد ان تكسره ثلاثة**
احرف او سطرها اي تلك الاحرف **ساكن سوا كان في اوله**

ميم

ميم اول فالاول **كصايع** **والثاني كقناديل** وذلك موافق
في الهيبة لمفاعيل وقد انتهت اليه الجموع ولم تجاوزه ويستغنى عنه سوا كان
نكرة او معرفة نحو انا عيم جمع انعام جمع نعم وهي الابل فكلهم لم يجمعوا هذا
الجمع وقد الغز في هذا الخبر ي بقوله **ما كلة** ان شئت حرف محبوب
او اسم لما فيه حرف حلوب **وهي لفظ نعم** فانها حرف جواب وان عيت
يها الابل كانت اسما وفي تلك الابل النافذة التي يقال لها حرف وهي الضائر
تشبها لها بحرف السيف او الفضة تشبها لها بحرف الجبل فخرج بالجمع
الاحاد ولو منقولة عن هذا الجمع نحو سراويل فانه علم منقولة عن هذا
الجمع لانه في الاصل جمع سر وال حقيقة بنا على انها سمعت وتقديرنا
على انها لم تسمع وهذا بناء على انه منصرف وهذا خلاف ما عليه الاكثر
اذ لاكثر على منع صرفه نظر الحاله قبل العلمية او هو جمع سر وال مثل
شلال وشماليل وعلي هذا الغز في الخبر ي بقوله **واي اسم**
يتروى بين فز حارم وجمع ملازم فان سراويل كما علمت محتمل ان
يكون مفردا ولا يكون جمعا وعني بقوله ملازم انه لا ينصرف وعني
بقوله حارم انه ينضم على الحرف فز حارم له وخرج باوسطها ساكن
ما اوسطها متحرك نحو صياقلة وملايكة وفراغنة وصيارف فانها
مصروفة لمشاكلتها للاحاد نحو طائفة وعلائية وكراهية وقد الغز
بعضهم في ذلك بقوله **ما علة** تمنع الاسم صرفه **وهي واخرى**
ليس تمنعان واراد بالآخري تا التانيث فانها علة من علل منع الصرف

كما سيأتي وقد الغز الحري في ذلك ايضا بقوله • وايضا اذا الحقت اما ط
 الثقل والطلقت المقتفل فان هذا الجمع لما كان قبل حوقها مفتقلا اي
 ممنوعا من الصرف صار منصرفا بلحقها لانها صيرته الى اوزان الاحا
 كما علمت هذا وذهب الشيخ ابن مالك الى ان الجمعية في ذلك ليست شرطا
 بل الشرط ان يكون مفاعلا اوله مفتوحا يخرج نحو عزاف للعزيز
 وان لا يكون الفه عوضا عن احد ياي النسبة ليخرج نحو يمان بالفتحة
 من يمين فان ياي النسبة حذفنا الاولي عوض عنها الالف والثانية
 عوض عنها التنوين وان يكون ما يلي الفه مكسورا ليخرج عبال وان
 تكون الكسرة اصلية ليخرج نحو تاني فان وزنه تفاعل بالضم جعل
 مكان الضمة كسرة لتصح اليا وعلي هذا يكون حضاجر علما غير
 منصرف وان لا ينوي بالحرف الوسط وما بعده الانفصال في
 مفاعيل ليخرج نحو حواري بالحاء المهملة وهو الناصر لان الحرف الو
 من ذلك منوي به وما بعده الانفصال لانها للنسب ويا النسب
 مقدرة الانفصال وعلي هذا يكون سراويل غير منصرف فتأمل
 هذا المحل ولا تلتفت لكلام من تكلم عليه فكان كخا يفر سيل وحاطب
 ليل واختلف في السبب الذي اقتضي استيثار هذا الجمع بالمنع
 فقال جمع وتبعهم المص **انما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه ثمانية جمعين**
 لانه كما علمت نهاية جمع التكسير فلا يكسر مرة ثانية فنزل لزوم ثلث
 الجمع وعدم جمعه مرة اخرى منزلة جمع اخر فكان قد جمع مرتين

لعله
 جمع عني

وفي ذلك مزيد ثقل وقال بعضهم انما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه
 لانظيره في الامداد العربية وعدم النظير يقوم مقام علة ثانية فهي
 علة فرعية ترجع الى اللفظ وعلة فرعية ترجع الى المعنى وهي
 الدلالة على الجمع اي فقد وجد فيه علتان فرعتان في الجملة وان لم يكونا
 من العلل الا في بيانها فلا تغفل وما تكون الفتحة فيما ذكر ظاهره تكون
 مقدرة في مفاعل نحو جوار وغواش وليال نيابة عن الكسرة وليايتها عن
 الكسرة لم تظهر على اليا كما تقدم التشبيه عليه هذا ما يتعلق بالشي الاول
 واما الشيء الثاني فنحصر في شيئين وهما الف الثاني المقصورة والف
 الثالث الممدودة وقد نبه على ذلك المص بقوله **او كان مخويا بالالف**
الثاني المقصورة وهي الف مفرقة بخلاف الممدودة فان معها الف
 اخرى كما سيأتي **وتستغنى عن مصححها كيف كان اي سوا وقع تكرر**
كذكره فانه مصدر ذكرام **معرفة كرضوي** بفتح الراء جيل بالمدينة
 المنورة وكلتا مسمي بها لان الفها للتانيث كما علمت وفيه ما علمت من
 ان محل ذلك عند بعضهم اذا كانت مضافة للظاهر فحده تقيد
 المسئلة بما اذا كانت كلتا المسمي بهما مخوذة من ذلك لامن المضافة
 للضمير **او عاكرا** جمع جرج **او صفة كجبل او حتم بالالف** **الثا**
نيث الممدودة وهي اي الف التانيث الممدودة **الف قبلها الف**
فتقلب هي اي تلك الالف المحدث عنها بان قبلها الف وهي الالف
 المتأخرة **همزة** كراهة اجتماع الفين وخصت الثانية بالابدال

لستطرفها لان الاطراف محل التغيير ولم تحذف لفوات ما يدل على التانيث
ولم تحذف الاولي ولم تقلب لفوات المد فالهمزة بدل من الف التانيث
والمدودة هي الالف الاولي وح في وصف الف التانيث بانها ممدودة
تجوز لان المدودة كما علمت انما هي الالف الاولي وح يكون وصفها
بالممدودة لانها السبب في حصول المد وقبل الدال على التانيث هي الاولي
والثانية مزينة للفرق بين موش افعل وموش فعلان فان الاول
موشهم موزن بخلاف الثاني فوصفها بانها ممدودة على هذا لا تجوز فيه
وهذا القيل بان لا يلزم عليه وقوع علامة التانيث حشوا وقيل هما معا
للتانيث ورد بان لا يوجد في كلامهم ما انت جرفين **ويشع صر في صحتها**
اي الف التانيث الممدودة **كيف ما وقع اي سوانق نكرة كصغر** وهي
الفلاة **ام معرفة كن كريا ام جمعا كاسدقا ام صفة كحمر والفتحة**
في ذلك ظاهرة واختلف في السبب الذي اقتضى استئثار هذا اي ما فيه
الف التانيث بالمنع فقال جمع منهم المص **انا استأثر يا فيه الف التانيث**
بالمنع لانه تانيث لازم لان الف التانيث غير مقدرة الانفصال
بخلاف تا التانيث فانها مقدرة الانفصال ولزومها في نحو فخذوه و
هجان فادر **فنزل لزوم اي التانيث بالالف منزلة تانيث اخر**
فهو مثابة تانيثين فكانه انت مرتين وفي ذلك من يد تقل وقال
بعضهم انما استأثر بالمنع لان فيه علة فرعية ترجع الى اللفظ وهي
لزوم الزيادة التي هي الالف حتى صارت كأنها من اصول الاسم وعلة

مع
على ان وصف الف التانيث
بالممدودة محان

فرعية ترجع الى المعنى وهي الدلالة على التانيث الذي هو فرع التذكير فقد
وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل الا في بيانها كما
تقدم في الجمع فهذا القول مقابل لما قاله المص فجعله ايضا حالة من الحذف
الظاهر ثم اشار الى ما يمنع صرفه للعلتين بقوله **والثاني** اي النوع الثاني
ما يمنع صرفه بوجود علتين فرعيتين من العلل التسع الا في بيانها
وهو اي هذا النوع الثاني نوعان ما نوع يمنع اي صرفه ح العلمية
اي تكون العلمية فيه احدي العلتين **وما اي نوع يمنع اي صرفه مع**
الوصفية اي تكون الوصفية فيه احد العلتين **فالنوع الاول**
اي ما يمنع صرفه مع العلمية **ما اي الذي اشترنا اليه بقولنا او اجتمع**
اي او ما اجتمع فيه العلمية **شخصية** كانت او جنسية لان علم الجنس كعلم
الشخص في احكامه اللفظية التي منها منع الصرف وانما اختص العلم بذلك
من بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهات التي هي اسما الاشارة
والاسما الموصولة مبنيه وغير المنصرف معرب وذا اللام والمضاف
تنوين الصرف ساقط فيهما لاجل اللام والاضافة لا تشبه الفعل
فلا اثر لمنع الصرف فيهما **وزيادة الالف والنون للمضارعيتين**
اي المشابهتين **الف التانيث الممدودة** وكذا المقصورة وانما شابهها
ما ذكر لانها في بناء **الخص المذكر كما ان الف التانيث الممدودة و**
المقصورة في بناء **الخص المؤنث** ولا يلائمها التانيث التي للتا
نيث كما لا تلحق الف التانيث فكانا سببا لمنع الصرف فان قيل حيث

اشبهها الف الثانيث هلا استأثرهما المنع من غير احياهما الى علة اخري تنضم
اليهما كما استأثرت الف الثانيث بالمنع قلنا انما لم يستأثر بالمنع لنقصان
المشبه وانحطاط رتبته عن المشبه به وذلك اي ما اجتمع فيه العلية والالف
والنون المزيديتان **كعمران** وعفان وحيان وعثمان وعطفان اسم لليلة
واصهان اسم لليلة **فان فيه** اي عمران وكلتا ما عطف عليه **العلية**
الشخصية وجار قبان فيه العلية الجنسية فانه علم لنفس دويرة اصغر
من الخففسا على قدر الدينار مرتفعة الظهر ولها ستة ارجل تقول في الاما
السدي **وهي** اي العلية **فرع التكبير** وهي علة ترجع الى المعنى دايم وفيه
الزيادة للالف والنون **وهي** اي تلك الزيادة **فرع المزيدي عليه**
وهي علة ترجع الى اللفظ بخلاف غير المزيدين نحو طحان وبيان بفتح التا
وهو بايع التين وبكسر هانفت تبع الحيري وبضمها سر او ياصغر يستر
الغور فقط مسمى بذلك فان الاول من الطن والثاني اي مفتوح التا
من التين وهو اطعام الدابة التين وما احتمل فيه الزيادة وعدمها حسب
الاستقناق يجوز فيه التصرف وعلمه فمن ذلك رمان بالضم والفتح
وحسان ودهقان بكسر الدال وضمها وشيطان وبيان اعلا ما منع صرنا
بنا على اخذ الاول من الرم وهو مرمة البيت والثاني من الحسن
وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله والثالث من الدهق وهو
الكس والتقطيع والرابع من السيط وهو الهلاك والخامس من
القب وهو القطع وصرنا بنا على اخذ الاول من الرمن والثاني

من الحسن

من الحسن مصدرا والثالث من الدهقنة والرابع من الشيطنة وهي
البعد مصدر تشيطن اي بعد وعلى هذا الجهور وضعف الاول بوجود
النون وسقوط الالف في تصاريف هذه الكلمة والخامس من القين وهو
الذهاب او الانكماش في الارض وهذا كما تزي يفيد ان الالف والنون
على ثلاثة اقسام اما ان يتمخضا للزيادة او للاتصال او يتردد بينهما
وان المرجح في الزيادة والاتصال الاشتقاق وح يشكك جعل عفان
وحيان من القسم الاول مع انه يجوز ان يكون الاول من القسم الثالث
اذ يجوز ان يكون من العفن وهو البلاء فيكون مصروفا وان يكون من العفة
وهو الكف عن المحارم فيكون ممنوعا من الصرف ومن ثم قال بعض الملوك
لشخص يسمى عفانا عفان ينصرف او لا فاجابه بانه ان اعتني به الملك
لا ينصرف والا انصرف اشار الى ما ذكر وهو انه ان اخذ من العفة لم ينصرف
وان اخذ من العفن انصرف ويجوز ان يكون الثاني من الحياة فيكون
ممنوعا من الصرف وان يكون من الحين الذي هو الموت فيكون مصروفا
ومن ثم لما سأل بعض الملوك الشيخ ابا حيان عن حيان هل ينصرف
او لا فاجابه بقوله ان احياه الملك لم ينصرف وان اماته انصرف
اشار الى ما ذكر وكذا يشكك جعل طحان وبيان من القسم الثاني مع انه
يجوز ان يكونا من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون الاول من الطح
وهو الانبساط والثاني من الت وهو الخسران وكذا يشكك جعل رمان
من القسم الثاني بقول الشيخ ابي حيان اذا جات النون بعد الالف

فيما لا يعرف له اشتقاق وفيه الشيطان المتقدمان اي وهما ان يكون قبل
 الالف ثلاثة احرف وان لا تكون على وزن جنان قضيتا بالزيادة جملا على الأكثر
 فن ذلك زمان اذا سميت به اي كاذب اليه الخليل وسيبويه قال وذهب
 الاخفش الى صرفه وحكي ارض رمنه اذا انتبت الرمان فالنون اصلية
 واذا انتبت هذا وجب ان يصرف ولو حفظ الخليل وسيبويه ذلك لقضيا
 باصالة النون لوضوح الاشتقاق انتهى ونقل عن الاخفش انه على
 صرف زمان باكثرية فعال في النبات نحو حماض وعناب وجمادى ثم الحكم
 على حسان بانه من القسم الثالث مخصوص بغير الصحابي الشاعر المشهور
 فقد قال الشيخ ابن حيان حسان اسم الشاعر ما خوذ من الحسن يدل على
 ذلك منع صرفه على السنة الرواة وفي شعره اي ولو كان من محل الوجهين
 لسمع صرفه ولم يسمع فلا يقال منع صرفه هو احد الوجهين الجائزين فلا
 دلالة فيه على الزيادة انتهى وهذا يفيد ان ما فيه الالف والنون ان
 سمع منع صرفه فقط اقتصر عليه ولا يجوز لنا صرفه وان كان
 الاشتقاق يقتضي ذلك وما سمع صرفه فقط لا يجوز لنا صرفه وان
 اقتضى الاشتقاق ذلك نحو طحان وبيان وح لا يرجع الى الاشتقاق
 الا فيما لا يدري حاله بان لم يسمع فيه الصرف ولا عدمه وهذا القسم
 لو امكن فيه اشتقاقان في احدهما تكون النون زائدة وفي الاخر تكون
 النون اصلية جاز الصرف وعدمه ليظهر وجه كل منهما فعليك بهذا
 التحرير فان هذا المحل ما اشكل على الكثير فاني قد لولدت

من النون

من النون الزائدة اما لمنع الصرف اعطى اللبدل حكم البدل منه وذلك نحو اصيلا
 مسمي به اصله اصيلا ان تصغير اصلا ان ولو ابدلت النون من حرف اصلي صرف
 نحو حضان وهو الحفا مسمي به اصله حفا ابدلت همزة نونا ذكر المص في
 التصريح وفي كلام بعضهم ولو صغر ما فيه الالف والنون فان بقيت الف
 بقي على منع صرفه نحو عثمان والابان قلبت يا صرف نحو سليطين في سلطان
 علما فان قيل هلا منع سليطين من الصرف نظر الاصله لان ياء بدل من الالف
 كما منع اصيلا من الصرف مع ابدال نونه لاما نظر لاصله اجيب بان التصغير
 صيغة مستقلة مستأنفة بخلاف الابدال كما قال او اجتمع فيه **العلمية والتر**
كيب المزجي الذي لم يختم بويه وقد علمت من كلام المص فيما سبق
 حقيقة المركب المزجي من انه كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة تا التانيث
 مما قبلها **كعب عليك فان فيه العلمية** لانه علم على بلدة مركب من بعل اسم
 صنم وبك اسم صاحب تلك البلدة جعل اسم واحد اما المختوم بويه مثل
 سيبويه فكذلك بنا على القول باعرابه هذا الاعراب وهو راي من جرح
 كما تقدم ولعل المص انما اطلق المركب المزجي لياي على القولين **وهي اي**
 العلمية علمت انها علمة فرعية لانها **فرع التنكير** وانها راجعة دائما
 الى المعنى **والتركيب وهو علمة فرعية** لانه **فرع الافراد** وهي علمة
 ترجع الى اللفظ او اجتمع فيه **العلمية والتانيث لفظا ومعنى** اي يكون
 موثقا من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فان يكون علما موثقا
 واما من جهة اللفظ فان تلحقه علامة التانيث وهي تازايدة في اخر

الاسم تقلب في الوقف ها بخلاف ثابت واخت فانها وان كانت للتانيث
 كما علمت الا انها لا تقلب في الوقف ها لانها خرجت عن طريقة التانيث
 بكون ما قبلها صحيحا حتى لذلك ادعى سيبويه في احد قوليه انها ليست
 للتانيث كما تقدم **اول لفظا لا معني** اي يكون مونثا من جهة اللفظ بان
 تلحقه التا المذكورة لا من جهة المعني بان لا يكون علما للمونث **او** يكون مونثا
معني اي من جهة المعني بان يكون علما للمونث **لا لفظا** اي لا من جهة
 اللفظ بان لا تلحقه التا المذكورة **فالاول** اي المونث لفظا ومعني **كقائمة**
 وعابشة **لا امرأة والثاني** اي المونث لفظا لا معني **كلمة لرجل** من
 اعلام الاشخاص واسماء ودوله ونعاله من اعلام الاجناس ومناجعة
 احد ايام الاسبوع لان ايامه من اعلام الاجناس **والثالث** اي المونث معني
لا لفظا نحو زينب وسعاد وسالم **لا امرأة** وهو كما علمت **تانيث معنوي**
 لا لفظي لان مسماها مونث ولم تلحقه التا المذكورة فعلم ان التانيث في الاول
 والثاني ظاهرة وفي الثالث مقدرة فعلم ان التانيث اللفظي اسم لما علمته
 ظاهرة والمعنوي لما علمته مقدرة وبهذا يندفع ما عساه يقال او قيل يلزم
 على كلامه ان يكون الفرعيتان في هذا الثالث راجعتين الي المعني فيخالف
 ما شرطه اولاً من رجوع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعني وحاصل
 الدخ ان التانيث مطلقا اي ملفوظا بعلامته او مقدرة علامته امر
 يرجع الى اللفظ لان المقدر كالمملوظ لكن لضعفه واخطا طريقته
 عن الملفوظ اشترط الرجوع تانيثه منع الصرف احد امور اربعة

كما شبه على ذلك المصم بقوله **شرط تحتم منع** اي المونث المعنوي المذكور
الصرف وجود شرط واحد من شروط اربعة حتى يصير به العلامة
 كلها موجودة في اللفظ اما **الزيادة على الثلاثة** كما مثلاً اي كمثلنا المذكور
 وهو زينب فانه زايد على ثلاثة احرف ليكون الزايد قابلاً مقام التلطف
 بعلامة التانيث وانما اشترطوا الزيادة على ذلك لان التانيث انما
 ثلاثة واما خوفاً فمحذوف اللام كما علمت قال بعضهم وحيث كانت
 زايدة على الثلاث لا يشترط في مسماها ان يكون مونثا اي كما فعل المصم
 بل ولو كان مذكراً كنسب لرجل لانه لما قام الحرف الرابع مقام وجود
 الثاني اللفظ صارت كلها موجودة في اللفظ كفي في حجة لرجل قال
 ومعني كون التانيث معنوياً حينئذ مع ان المسمى مذكراً كون اللفظ
 المجرد من علامة التانيث مستعلاً في الاصل للمونث انتهى ومقتضى
 هذا ان ما ليس مستعلاً في الاصل للمونث لا يتحتم منع صرفه كالم لرجل
او اما تحرك الوسط اي وان لم يكن زايداً على الثلاثة فلا بد ان
 يكون محرك الوسط **كسقر** لجهنم وقدم لامرأة لقيام تحرك الوسط
 مقام الحرف الزايد على الثلاث المقام مقام التلطف بتا التانيث
 وذكر الشيخ ابراهيم ما حاصله مع الايضاح ان الدليل على ان حركة
 الوسط هنا منزلة منزلة الحرف الرابع انهم نزلوها في باب النسب منزلة
 الحرف الخامس الراجب الحذف ليا النسب فانهم قالوا في النسب الى خزا
 بالف التانيث رابعة وهي صفة من الجوز ضرب من السير حمزي اي

وم
 على ان المونث المعنوي اذا كان
 رتبة عا يتحتم منع صرفه وان سمي
 به مذكر

قالوا هذا حمار يجري بفتح الجيم والميم مع الزاي اي سريع السير فحذفوا الف
 التانيث مع انها رابعة والمقصود بحباري مما الف التانيث فيه خامسة في
 ايجاب حذف تلك الالف ولم يلحقوه بما الف التانيث فيه رابعة وهو
 ساكن الوسط مثل جلي في جواز حذف تلك الالف اوقبلها واواحيث قالوا
 جلي وجبلوي انتهى وجوز ابن الباري في هذا اي محرك الوسط الصرف
 وعلمه فلم ينزل الحركة منزلة الحرف الرابع ولا بد وفي الوسيط فان
 جعل كل من سقر وقدم علما لمذكر منع الصرف ايضا عند من منع صرف
 رينب لرجل اي لتزول الحركة منزلة الحرف الرابع وفي كلام شيخ
 المحققين اذا سمي رجل بسقر لا خلاف عندهم في وجوب صرفه
 لعدم تقديره التانيث او اما **العجبة** اي وان لم يكن محرك الوسط
 فلا بد ان يكون **اعجميا كحصى** لان العجمة مع التانيث المعنوي بمثابة
 التانيث اللفظي فالعجمة هنا ليست موثقة لمنع الصرف استقلال بل
 مقبولة لاحدى العلتين وهي التانيث المعنوي المتضمن للعجمة فلا يقال
 سياقي ان العلم لا اعجمي لا يتختم منع صرفه الا اذا كان زائدا على ثلاثة
 احرف او اما **النقل من المذكر الى المؤنث** اي وان لم يكن اعجميا فلا بد ان
 يكون منقولا من المذكر الى المؤنث بان يكون ذلك الاسم يستعمل في
 الاصل لمذكر اي يكثر استعماله فيه **كزيد** علما **لامرأة** لان هذا النقل يلحق
 هذا المؤنث المعنوي بالمؤنث اللفظي للنقل الحاصل به قال الشيخ ابو
 حيان والسبب في ذلك انه خرج من الباب الاخف وهو باب التذكير

الى الباب الاقل وهو التانيث وذهب الجري والمبرد الى جواز الصرف في ذلك و
 وهم ابو الفضل الصفار في ادعائه انه ممنوع الصرف بلا خلاف انتهى ملخصا
فان تخلف شرط اي كل شرط **من هذه الشروط** الاربعة اي لم يوجد شرط
 منها **جاز الصرف وعلمه** وذلك **كزيد** و**زيد** و**جمل** وخويدة لامرأة من الا
 علام الساكنة الوسط وضعا خلافا لقول صاحب البسيط ان يدا تصرف بلا
 خلاف وكذا لو سكن للتخفيف نحو فخذ لامرأة او للاعلان مثل دار صله دور
 تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الف لان عارض التسكين كمتا صله و
 محل جواز الوجهين فيما ذكر ما لم يصغر وتلقه ها التانيث والامنع من
 الصرف اجماعا خو هنته ويديه **في صرفه** اي نحو هنته **نظر الى**
خفة اللفظ بسبب السكوت **وانها** اي خفة اللفظ **قد قامت احدي**
 العلتين **الفرعيتين** فكانه لم يوجد فيه العلة واحدة **ومن لم يصرفه**
نظر الى وجود العلتين الفرعيتين في الجملة ولم ينظر لفقد شرط
 تأثيرها وقال السكون لا يغير كما اوجب اجتماع علتين يمنعان الصرف
واختلف في الاولى منها اي الصرف والمنع منه **فمن سبويه الاولى**
المنع من الصرف وعن ابي علي الفارسي شيخ ابن جني **الاولى الصرف**
 قياسا على ما سياقي في نوح ولوط ونحوها قال ابن هشام الخضر اوي
 لا عرف احدا قال هذا القول قبله وهو غلط جلي انتهى وقال ابن جني
 منع الصرف هو الاكثر في كلامهم وهو القياس وقد **روي بالوجهين قوله لم**
تتلف بفضل مثيرها دعد ولم تنق دعد في العلب فقد جمع

الوسيط

بين الصرف وعدمه حيث صرف الاول ومنح الثاني والمعنى ان دعه هذه
ليست من بينات الاعيان لانها لم تتلف بالميزان الذي له فضل وزيادة ولم
تسرب في الاقداح المتخذة من الخشب كما هو شأن الاعيان واعترض بعض
الشيوخ على المص بان عبارته تقتضي ان سيبويه يجوز الوجهين ويرى المنع
اولي وليس كذلك ففي الرضي ما نصه الزجاج وسيبويه والمبرد جزوا بامتناعه
وغيرهم خير لغوات التارة مسند حرف التانيث انتهى واقول ما قاله المص
هو ما قاله الشيخ ابو حيان ونصه وهذا اي جواز الوجهين وكون الاجود للمنع
ما ذهب اليه سيبويه وابو الحسن المبرد والزجاج والرماني والجماعة وزعم
ابو علي ان الصرف افصح وغلط في ذلك انتهى **فأيد** مصر للبلدة
كهندجوز في الوجهان الا ان ثبت انه اعجمي او منقول من المذكر الى البقعة
فينتقن المنع **واجماع فيه العلمية ووزن الفعل** اي ان يكون على وزن يعد
من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غاليا فيه او اولي به وعلى الاول
والاخير اقتصر المص تبعا لما في شرح القطر لمصنفه حيث قال **وشرط**
الوزن اختصاصه بالفعل بخلاف ما يختص بالاسم او يغلب في الاسم
او يكون فيها على حد سواء فلا يمنع الصرف فالوزن مطلقا خمسة اقسام
فن الوزن المختص بالفعل فقل بفتح الفاء والعين مكررة من صيغ الماضي
خو فرج ففي الاسم العربي **كشمر على القدر** وخضم بالمجتمين لرجل
وعشر لواء بالعقيق وبذر بماء من مياه العرب وفي الاسم المعرب
خو بفتح الناء والعين لصبح معروف وهو العندم وشكر لمدينة

بيت المقدس ومن الوزن المختص بالفعل فعل بضم الفاء وكسر العين من
صيغ الماضي المبني للجهول نحو ضرب وقد جاء في الاسم نحو دويل لدويبه
ومن الوزن المختص بالفعل استعمل من صيغ الماضي نحو استخرج وقد
جاء في الاسم المعرب نحو استبرق لكنه جاء في القرآن مصر وفا وقد ذكر
الشيخ ابن مالك في شرح الكافية من الاوزان المختصة بالفعل جملة لكنه
لم يذكر اسماء جات على تلك الاوزان فلذلك لم نتعرض لها وذكرنا ان
الاوزان الغالبة في الفعل فعل بكسر الهمزة والعين من صيغ الامر نحو
اضرب من ضرب وقد جاء في الاسم نحو ائتم بكسر الهمزة والميم حجر
الكحل وان من ذلك افعل بضم الهمزة والعين من صيغ الامر نحو اكتب وقد
جاء في الاسم نحو ائتم موضع وان من ذلك افعل بكسر الهمزة وفتح العين
من صيغ الامر نحو اذهب من ذهب وقد جاء في الاسم نحو اصبع وذكرنا
ان الاولى بالفعل المبدوء بزيادة تدل دائما على معني في الفعل ولا تدل
على معني في الاسم كذلك فان هذا الوزن بسبب ذلك صار بالفعل به
اولي فالوزن المانع ثلاثة اقسام وزن مختص بالفعل ووزن غالب فيه
ووزن اولي به وبعض النحاة ادخل الثاني في الثالث اي اراد بالوزن الاول
بالفعل ما يشتمل الغالب والمص كما علمت لم يتعرض للغالب ولم يشتمل له بل
اقتصر على الاول وعلى امثله حيث قال عطفا على اختصاصه بالفعل
او افتتاحه اي او يكون الاسم مفتحا **بزيادة هي بالفعل اولي**
منها بالاسم **لكنها تدل** دائما في الفعل على معني **ولا تدل** كذلك

من كتب

على معني في الاسم بل قد تدل وقد لا تدل كالحرف المضارعة وهي حروف انيت
 كاحد من الاعلام الشخصية وبنات ابر و ابن اوي من الاعلام الجنسية
 الاول علم الجنس من ضرب الكماه ردي قيل هو اولها والثاني علم الجنس
 حيوان معروف كرمه الراجح صياحه يشبه صياح الصبيان لا يقال وزن
 الفعل في ذلك انما هو في المضاف اليه والعلم هو مجموع المضاف والمضاف
 اليه والعلم هو مجموع المضاف لاننا نقول ذكر البدر الدماميني ان الاعلام
 الجنسية الاضافية يجري على جنسها الثاني حكمه ما لو كان علما وحده ويشكر
 علمين الاول لنبينا والثاني لروح عليهما الصلاة والسلام وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين ونفعل وتفعل بالنون والمثا المشابه فوق علمين فان
 الحرة واليا لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على معني دايما وهو
 تكلم المتكلم وحده غير معطر نفسه بالنسبة للمنة وغيبة الغائب بالنسبة
 لليا وكذا النون والتا لا يدلان على معني في الاسم ويدلان على معني الفعل
 وهو تكلم المتكلم مع غيره او المعطر نفسه بالنسبة للنون وخطاب المخاطب
 بالنسبة للتا وكذا غيبة الغائب والمخاطبين والغائبين فان قيل لم لم
 يعتبر المصم الوزن الغالب في الفعل مانعا للصرف قلنا تبع في ذلك الحال بن
 هشام في شرح القطر كما علمت وهو تابع في ذلك لابن الحاجب وقال
 شارح كلامه شيخ المحققين الحامل لابن الحاجب على عدم اعتبار الغلبة
 في الافعال ان الغلبة لو كانت معتبرة لا تمتنع صرف حاتم علما لا يري ان
 فاعل في الافعال اغلب مع انه مصروف اتفاقا والانصاف ان الغلبة

الظاهرية
 الغائبة

في الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين اي الاسم والفعل
 لا يمكن الحكم به الا بعد الاطالة بجميع اوزانها وهو اما متعذر او متعسر لاسيما
 على المبتدي فلا يصح ان تجعل الغلبة شرطا لوزن الفعل انتهى وفيه ان هذا
 ياتي في الوزن المختص والاعتماد في مثل ذلك انما هو على نقل الامة واجتمع فيه
 العلمية والعدل الذي هو فرع المعدول عنه وهو اخراج الاسم عن صيغة
 الاصلية ولو بحسب الفرض والتقدير فهو قسمان عدل عن اصل محقق
 وعدل عن اصل مقدر مفروض الوجود فالاول مكان الدليل عليه غير
 منع صرف ذلك الاسم والثاني مكان الحامل عليه هو منع صرف ذلك الاسم
 اي لم يصير اليه الوجود الاسم غير منصرف ولم يوجد فيه الاعلة واحدة
 وهذا الثاني هو المراد هنا ومن ثم قيد المصم العدل بقوله التقدير
 كعمر وسحرار يديه يوم معين فانها معدولان عن اصل مقدر مفروض
 فانه اي عمر معدول عن عامر العلم المنقول عن الصفة للاختصار
 وقيل خوف الالتباس اي التباس عامر العلم بعامر الصفة كانه
 قصدوا ان يسموا بعامر فخافوا ان يلتبس عامر العلم بعامر الصفة
 فهدلوا عنه الى عمر فان هذه الصيغة اعني فعل قد كثر فيها العدل
 الحقيقي كعند وفسق فانها معدولان عن غادر وفاسق فان ورد
 فعل علما ممنوعا من الصرف علمنا انه معدول او مصروف فاختاروا علما
 انه غير معدول وسحر معدول عن السحر لانه نكرة فكان قياسه
 ان يعرف بالطريق التي يعرف بها التكرات وذلك بدخول الالف واللام

فعدلوا عن ذلك واكتفوا بأرادة التعيين به وإنما فرضوا هذا التقدير حفظا
للقاعدة التي استوها وهي وجود علتين فرعيتين ترجع احدهما الى اللفظ
والاخرى الى المعنى فانهم لما وجدوا هذين الاسمين ممنوعين من الصرف ولا
مقتضي لهما في الالة واحدة لم تقدم مقام العلتين العلمية وذلك خاتم
لقاعدة تم قدرها لهما علة اخرى وهي العدل ومن ثم لم يعدل الى هذا
العدل الا اذا لم يوجد سبب غير يمكن اعتباره ولذلك رجع بعضهم ان
المانع لصرف الاعلام الموثقة التي جاءت على وزن فعال وليس اخرها
مخرجها عند عمرو بن يحيى القليلين يمنع صرف ذلك العلمية والتائيت
المعنوي كما قال المبردا العدل عن حازمه كما ذهب اليه سيبويه فلو تكر هذا
العلم اي عمرو ومثله سحر اي اريد بها غير معني صرف لقوات التعيين
او صغر ذلك العلم الذي هو عمرو صرف لعدم بقا موجب العدل والحاصل
ان اسما المشهور كما سما الايلام من قبيل اسما الاجناس في الاعلام جنسية وقد
علمت ان العلم الجنسي كالعلم الشخصي في منع الصرف فما وجد منها مع العلمية
علة اخرى كان ممنوعا من الصرف كسبحان ومضان او يوجد منه علة تقوم
مقام العلتين كالف التائيت المقصورة كجادي وما لم يوجد منه ذلك منها
ما سمع منه منع صرف في كلام العرب ومنها ما لم يسمع منه ذلك في الاول
صفر ورجب فانها سمع ممنوعين من الصرف ولم يوجد فيهما الا العلمية
فيحتاج الى تقدير العدل فيهما عن الصرف وعن الراجح كما تقدم في
سحر ومن الثاني محرم وبيع وشوال وذو القعدة وذو الحجة وفي

منصرفه

منصرفه ودخول ال على محرم للمح الاصل كالحسن والحسين
لا يقال هلا اعتبر العدل في شوال لانا نقول قد علمت اننا
نعتبر العدل فيما سمع ممنوعا من الصرف وليس فيه الالة
واحدة وهذا سمع بصروفا **ان** اجتمع فيه **العلمية والحجة**
التي هي فرع العربية بان يكون الاسم من اوضاع الحمد وهم
ما عد العرب قال ابن هشام الخضر اوى كل كلام ليس تحت
فروعهم ثم ان هذا الاسم اما ان تستعمله الحمد علما ثم تستعمله
العرب لذلك او تستعمله الحمد غير علم بان يكون عند هذا
من اسما الاجناس ثم تستعمله العرب في اول استعمالها له
علما فالاول ممنوع الصرف اتفاقا والثاني على الاصح وقيل
يجب صرفه وعليه جري الحال **هشام** في شرح الفطرون لم
تستعمل العرب في اول احواله علما في صرف اتفاقا وما يوافق ما شرح في
القطر قول المص **وشروط الحجة** المنظمة للعلمية **كون علمية**
ثابتة في اللغة **الاجمية والزيادة** في الحروف **على الثلاثة** غير يا
التصغير **كابرهم** فانه علم في اللغة الاجمية ايضا وهو زايد على
الثلاثة احرف **بخلاف** ما ليس بعلم في اللغة الاجمية بل اسم جنس
سوا استعمال علما في اللغة العربية في اول احواله او لا فالاول نحو
قالون فانه في اللغة الرومية من اسما الاجناس اسم جنس للجنيد
استعمله العرب في اول احواله علما ومن ثم سمي به نافع راوية عيسى

لجودة قراته والثاني نحو **فيرة** والجم **فالهامة** اسما الاجناس العجمية
ولم تستعملها العرب في اول احوالها عليهم **فاذا** فرض انهما **جعلوا** عليهما
لذكرين فانهما لا يمنعان الصرف بل هما **مصرفان** **لفقد الشرط** وهو
العلمية في اللغة العجمية وسكت المص عن التمثيل للاول من القسمين
الخارجين من كلامه **وختلاف** ما لم تزد حروفه على ثلاثة نحو **نوع ولوط**
وشيت وشتر علم لقلعة تاران **فانها** اي هذه الاسما العجمية
مصرفون **لفقد الشرط الثاني** وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم
مبناه على الطول بخلاف كلام العرب **وقيل** **الثاني الساكن الوسط**
من ذلك نحو نوح **يجوز فيه الصرف** **وعلمه** قال الجمل ابن هشام في
شرح القطر ومن زعم من النحويين ان هذا النوع اي نوح ونحوه يجوز
فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب **وقيل** **المتحرك الوسط** من ذلك نحو
شتر يحتم المنع قياسا على ما تقدم في ساكن الوسط ومحركة الموش
المعوي كند وسقر وعلى الاول يفرق بان التانيث المعوي اقوى من
العجمة لانه علامة مقدرة بخلاف العجمة وختلاف ما كان على اربعة
احرف واربعا يا تصغير فجعة لا تمنع الصرف فاطلاق المص
في الزيادة ليس بجيد الا ان يقال قرينة التمثيل تدفع ذلك قالوا
وتعرف العجمة بنقل الائمة وخروج الاسم عن اوزان الاسما العربية
او يجتمع فيه الجيم مع الصاد كصالحان او مع القاف كجنيق
او مع الكاف نحو اسكرجة او يجتمع فيه النون والراء نحو زجس

اوحي

اوحي الاسم في كلامهم غير منصرف ولم يكن فيماد علم تقدير العدل مع
العلمية نحو ابليس **فاية** قالوا اسما الانبيا كلها العجمية الا
اربعة محروصا وشعيب اتفاقا وهود على الاصح وقيل ادم بدل هود
في عربية منصرفه لكن ذكر المص ان هارون غير منصرف للعلمية
وشبه العجمة ولا يخفى ان اسما الانبيا العجمية غير منصرف الا الثلاثة
لوط ونوح وشيت وقد جمع بعضهم ما ينصرف من اسما الانبيا العجمية او
عين في قوله **تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا** وهودا ولوطا ثم شيتا محمدا
قالوا واسما الملائكة كلها العجمية الا اربعة منكرونيكس وضوان ومالك
واما عزيز ولود فن لم يصرفهما نظرا الى انهما العجميان ومن صرفهما نظرا الى
انهما عربيان وقد ذكر الخليل السيوطي ان ثود اسم عربي نص عليه ائمة اللغة
منهم الجوهري في صحاحه ولذا نص اهل التاريخ قاطبة على ان قبيلة ثود
من العرب لا من العجم فليس فيه حسيذ الا العلمية ان اعتبر اسما للحيوان
اعتبر للقبيلة منع من الصرف للتانيث مع العلمية هذا ما يتعلق بالنوع
الاول وهو ما يمنع مع العلمية **والنوع الثاني مانع** اي صرفه مع
الوصفية **وهو ما اشترنا اليه بقولنا او** اي او ما اجتمع فيه **الوصف**
الذي هو فرع الموصوف والوصف هنا ما وضع لذات مبهمة وحال من
احوالها معين هو المقصود بالوضع فيصع الملامة على كل من انصف
بتلك الحال **والعدل** الذي هو فرع المعدول عنه **الحقيقي** اي المعدول عنه
اصل محقق ثابت يدل عليه غير منع صرف ذلك الوصف وذلك **كالحرف**

اي وبعضهم ذكر هود وذكر
اسما عيل بدل ادم ومنه ان
هذا يقتضي ان احمد العجمي
ويشكر كذا كذا فلا جعلوا
منع الصرف في ينكر للعلمية
والعجمة ومثله احمد منه
فاية
كل الانبيا من بني اسرائيل الا
عشرة نوح وهود وصالح وشعيب
ولوط و ابراهيم واسماعيل
يعقوب ومحمد صلى الله عليه وسلم
وكان بين نوح و ابراهيم
الانبياء و ابراهيم و بين
بين موسى وعيسى و بين
وقيل عناية وحسن وقيل
وتون وقيل و ابراهيم وقيل
ان عناية و بين وقيل
بينها اربعة انبيا كذا
بني اسرائيل و واحدة العرب
وهو خالد بن سنان هو منه

بضم الهزة جمع اخري مونت اخر بفتح الهزة والخا والمد بمعنى غير وهذا هو المراد بقول المص تبعاً للتسهيل **مقابل اخرين** نحو اخر من قوله **تعالى** **نحو من ايام اخر فانه** اي اخر صفة لا يام وهي معدولة عن **اخر بفتح الهزة والخا** والمد بمعنى غير الذي هو مذكر مفرد هان فان القياس الوصف به اي باخر لانه في الاصل اما فاعل تفضيل اصله اخر **بضم الهزة** مفتوحة فساكنة ثم بدلت الساكنة الفاء تخفيفاً بمعنى اسند تاخر **اخر** فاعل الى معني غير واما مشابهة في الصيغة والوصفية وان معناه لا يقوم الا باثنين ولا يستعمل في الايتدا ومن المعلوم ان **قياس افعل التفضيل اذا كان مجرداً من ال والاضافة** الى معرفة يجب ان يكون مفرداً مذكراً ولو كان موصوفاً وهو المفصل **مثنى او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً** فنقول زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو نحو اخر هذا ان يكون كذلك اي مفرداً مذكراً نظراً لاصله او مشابهة فيقال مريت بزيد ورجل او امرأة او رجلين او امرأتين او رجال او نساء اخر ولم تلتزم العرب ذلك كما التزمته في افعل التفضيل بل قالوا برجل اخر وامرأة اخري ورجلين اخريين وامراتين اخريتين ورجال اخريين ونساء اخر قال تعالى فاخراهم يقومان مقامهما واخرون مرجون لامر الله فغدة من ايام اخر فعلم ان اخر بضم الهزة معدولة عن اخر بفتحها وقيل اخر معدولة عن الاخر مفرداً وبال لان القاعدة ان فاعلي مونت افعل الذي هو الاصل او المشابهة له لا تستعمل هي

وجمها



وجمها الا بالالف واللام كالكبري والصغري والكبر والصغر ولا يجوز ان تقول كبري ولا صغري ولا كبر ولا صغر فكان القياس ان يقول الاخر ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل التيميون بامس عن الامس وكما عدل جميع العرب بسحر عن السحر قال الشيخ ابو حيان جرت عادة النحاة ان يقولوا في اخر انها معدولة عن الالف واللام يعنون انها حكمها بحكم ما فيه الالف واللام من افعل التفضيل من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث كمن كان ينبغي ان تستعمل بالالف واللام كفاعل التفضيل الذي هو الاصل المشابه لهذا لكنهم عدلوا بها عن ذلك واستعملوها بغير الالف واللام قال والاف كيف يقال انها معدولة عما فيه الالف واللام وهي نكرة والذي فيه الالف واللام معرفة انتهى وقيل معدولة عن اخريات لان اخر الذي هو المذكر قد جمع بالواو والنون نحو اخري التي هي المؤنث تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بالواو والنون يجمع مؤنثه قياساً مطبوعاً بالالف والتا كما تقدم هذا ما يتعلق باخر جمع اخري مونت اخر بفتح الخا بمعنى غير الذي اراده المص بمقابل اخرين واما اخر جمع اخري مونت اخر بكسر الخا بمعنى متأخر الذي احتج به ما ذكره عنده فصرف لا نقا العدل فيه لانه ليس منقولاً عن افعل التفضيل ولا مشابهاً له فقد علم ان اخري كما يكون انثى اخر بالفتح بمعنى غير يكون انثى اخر بالكسرة بمعنى متأخر وان جمعا اخر فكل من اخري واخر مستر كذا والفرق بين اخري مونت اخر بالفتح وبين اخري مونت اخر

بالكسر ان تقابل الاولى فلا يقال هذا ولي وهذه اخري بمعنى غير ولا
تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من صنف واحد فتقول جاتي
امراة واخري واخري وهذه تقابل الاولى فتقول هذه اولي وهذه اخري
بمعنى متاخرة وتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد
فلا تقبل هذه اولي وهذه اخري واخري بمعنى متاخرم فعليك بتلخيص
لايق بالمقام واف بالمرام ومختصر زلت في مطولة اقدام الافهام
فقد قال جمال الاسلام ابن هشام وكثير غلط في المسئلة من الاعلام
فان قيل كيف وصفت الايام بوصف جمع الموث وهو اخر والمعتبر في
الجمع بالنسبة للتذكير والثاني حال مفردة ومفرد ايام يوم ويوم
غير موث اجيب بانه لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجري الموث
للتناسب بين ما لا يعقل وبين الموث لان الالف ناقصات عقل
فوصف جمع الموث او اجتمع فيه الوصف **وزيادة الالف والنون**
اي الالف والنون الزايدتان وذلك يكون في فعلا ن الذي لا يقبل موث
التابل كان له موث على فعلا او لا موث له مطلقا اي لا على فعلي ولا
على فعلا ن فالاول **كسكران فان موثه سكري** لا سكرانة وفلان
من الدامة فان موثه ندما لا ندمانة خلا فالبعض بني اسد قالوا
في الموث سكرانة وندمانة وهذا القسم يمنع من الصرف اتفاقا
والثاني كرمح لكثير الرمة ولحيان لعظيم الحية فانه لا موث لهما
اصلا لا على فعلي ولا على فعلا ن وهذا القسم يمنع من الصرف على الاصح

لحاق له بما موثه على فعلي ومقابله يصرفه الحاقا له بما موثه على فعلا ن
عوندان من المدامة على الشراب فان موثه ندمانة كما سيصرح به
فعلي الاصح يكون الشرط في منع الصرف اتفاقا فعلا ن وعلى مقابله يكون
الشرط وجود فعلي فان قيل لمكان الحاق فعلا ن الذي لا موث له
بفعلا ن الذي موثه فعلي لا بفعلا ن الذي موثه فعلا ن اجيب
بان فعلا ن الذي موثه فعلي هو الاصل الكثير فقد قال الشيخ ابن مالك
كل وصف على فعلا ن موثه فعلي لا فعلا ن الا اثني عشرة لفظة
باني موثها على فعلا ن لا على فعلي حيث قال اجن فعلي لفعلا ن
اذ استثنيت حبلانا ودخانا وسخانا وسيفانا وصحيانا
وصحوانا وعلانا وقسوانا ومصانا وموتان وندمانا واتبين
نصرانا قال المرادي رحمه الله وندمين فخصانا على ثقة واليانا
فجملة ذلك اربع عشرة لفظة واللاحق بالاكتر اولي ومنهم اجمعوا
على منع صرف افعال الذي لا موث له نحو اكرم لعظيم الكرم واد لعظيم
الادرة الحقا قاله موثه على فعلي كما سياتي ثم لا يخفى ان الحبلان
كبير البطن والدخان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار
والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصحوا
البعير اليابس الظهر والعلا الكثير السنان والقسوان الرقيق
الساقين والحسان المليم والموتان البليد الميت القلب والندمان
المدامة على الشراب والنصران واحد النصراني والخصان ضامر

البطن والاليان كبير الالية فزيادة الالف والنون مشتركة في المنع
 بني العلم والصفة الا ان بينهما فرقا اشار اليه المص بقوله
ولا تكون الزيادة اي زيادة الالف والنون **المانعة مع الوصف**
الا في فعلان بالفتح اي فتح الف خاصة **بخلاف الزيادة** المذكورة
المانعة مع العلمية فانها تكون بالفتح كعقار وبالكسر كعمران
 وبالنضم كعثمان كما تقدم **واجمع فيه الوصف ووزن الفعل** الذي
 هو فرع وزن الاسم **وهو افعل** الذي لا يقبل موثته التاكثا
 سبصر به المص بان كان له موث علي فعلا او لا موث له بالكثية
 فالاول **كاحي فان موثه محمل** والثاني كاحمر لعظيم الكثرة واداء
 لعظيم الاداء فوزن الفعل مشترك في منع الصرف بين العلم والصفة
 الا ان بينهما فرقا اشار اليه المص بقوله **ولا يكون الوزن** اي وزن
 الفعل **المانع مع الصفة الا في افعل خاصة** فان صغر صرف لزوال
 صيغة افعل **بخلاف الوزن** اي وزن الفعل **المانع مع العلمية** فانه
 يكون في افعل نحو احد فان صغر كحميد صرف لزوال صيغة افعل
 وفي يفعل نحو يسكن الي غير ذلك كما تقدم **ويشترط لتأثير الصفة** في
 منع الصرف مع الزيادة ومع الوزن **امران** احدهما كونها اصلية
 بان تكون موضوعة للمعني الوصفية ابتداء وان غلبت عليها الاسمية
 بان صارت لا تنفقر الى موصوف تتباعد **فوجب** منع الصرف
 في نحو اسود وارقم وادهم لان وصفيتها اصلية لان الاول في

الاصل

الاصل لكل مصف بالسواد ثم صار مختصا بالحية اما مطلقا او العظيمة
 او السواد على الخلاف في ذلك والثاني في الاصل لكل ما فيه بياض
 وسواد ثم صار مختصا بذكر الحيات مطلقا او ما فيه بياض وسواد
 كانه رقم اي نقش والثالث في الاصل لكل ما فيه دهمه ثم صار مختصا
 بالقيد **ويجب الصرف في صفوان من قولك هذا قلب صفوان**
 اي **معني قاس** لان الوصفية فيه عارضة فان صفوان في الاصل
 اسم للمجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه
 ولا اعتداد بالوصفية العارضة **ويجب** الصرف في ارب من
 قولك **هذا رجل ارب** **معني دليل ضعيف** القلب لان الوصفية
 فيه عارضة فان ارب في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف
 يكون عاما ذكر واما انثى وصف به الرجل لضعفه ولا اعتداد
 بالوصفية العارضة وذكر ابن الحاجب انهما وضعف عارضة
 وغلبت عليه الاسمية اجدل للمصقر واخيل للطير قال ومنع
 صرفهما قوم ضعفا لئلا هو الوصفية اي انها اصلية وعروض
 الاسمية وان اخيل في الاصل لكل ما فيه خيلان ثم صار مختصا
 بالطائر المخصوص وان اجدل في الاصل لكل ما فيه قود لان الجدل
 القود ثم صار مختصا بالطائر المخصوص هذا وقد قال شيخ
 المحققين انا الى ان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
 غير معتد به في منع الصرف انتهى **الثاني** اي من الامرين **عدم**

قوله اي الصفة مع الزيادة او مع وزن الفعل **التا** اي **التا** فيث
 اذا استعملت في الموث **فيجب صرف كل من ندمان** الماخوذ من المنادمة
 على الشراب وفعله نادم والاسم النديم **ومن ارسل** وهو الذي لا امراة
 له **لقولهم** في موث الاول **ندمانه** بخلاف ندمان من النذر فان
 موثته ندمان كما تقدم وفعله ندم والاسم النادم **وفي** موث الثاني
ارسله اي لا زوج لها او فقير بخلاف ارسل من قولهم عامر ارسل اي
 قليل المطر فان موثته رمل يقال سنة رملية فقد علمت ان هذا
 القسم لا يمنع من الصرف الا ان اجتمع فيه علتان فرعيتان ترجع احدهما
 الى المعنى والاخرى الى اللفظ من هذه العلل المذكورة بان تكون احد
 العلتين الراجعة للمعنى احد امرين اما العلمية او الوصفية والعللة
 الاخرى الراجعة للفظ اما زيادة الالف والنون مع العلمية او الوصفية
 واما العدل كذلك واما وزن الفعل كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع
 العلمية وتمنع مع الوصفية على ما تقدم من انها فيها مختلفة واما
 العجمة مع العلمية وذكر جمع ان شبه العجمة يمنع من الصرف وقد قدما
 عن المص في هارون واما التركيب كذلك واما التانيث بغير
 الالف كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية ولا تمنع مع الصفة و
 ما عدا هذه العلل لا يمنع الصرف ولذلك صرف نحو صيغة وقاية
 مع ان فيها عللة راجعة الى المعنى وهي الصفة وعللة راجعة الى
 اللفظ وهي في الاول العجمة وفي الثاني التانيث بغير الالف

لما علمت ان العجمة لا تمنع الاسم العلمية وكذلك التانيث بغير الالف ثم محل جر الاسم
 الذي لا ينصرف بالفتحة اذ لم يضاف ولم يقع بعد ال معرفة او موصولة
 او ملح الصفة او زائدة والاجر بالكسرة على الاصل احياء كل من الاضافة
 وال مقام التنوين فكما يوجد الجر بالكسرة مع التنوين يوجد مع ما قام
 مقامه وهل هو حينئذ غير منصرف مطلقا او منصرف كذلك او
 يفضل بين ان نزول منه احد العلتين بسبب الاضافة او ان يكون
 منصرفا نحو احدكم والنفان واليزيد لنزول العلمية او لنزول
 فيكون غير منصرف نحو افضلكم والافضل لعدم زوال الوصفية
 ذهب الى كل ذاهب واشتهر اختيار الثالث ومن ثم لما سال
 بعض الامراء شخصا يسمى احمد هل ينصرف احد او لا فاجابه
 بقوله ان اضافة الامير انصرف والا فلا ووجه الاول بعدم وجود
 التنوين فيه لان الصرف هو التنوين عند المحققين كما تقدم وفيه
 انه عند المحققين متى سقط التنوين يتبعه في السقوط الجر با
 لكسرة فلا يوجد الجر بالكسرة ثوبه كما تقدم وجواب هذا يعلم مما
 وجهنا به وجود الجر بالكسرة في هذا الاسم وفيه ايضا ان الاسم
 الذي لا ينصرف هو الذي يسقط تنوينه لمشايرته للفعل بوجود
 علتين او عللة تقوم مقامهما لا مطلقا وما زالت منه احدي
 العلتين بسبب ال والاضافة زال منه شبه الفعل بزوال ذلك
 وسقوط تنوينه انما هو لال او الاضافة ويقال على الثاني

مطلب
 ١٥ ان الاسم الذي لا ينصرف اذا اضيف
 الرفع بعد ال فيه تلوته من اذهب

كيف يقال يصرف ما فيه شبه الفعل وهو ما لم تنزل منه احدى العليتين
بسبب ال او الاضافة الا ان يقال هذا الشبه ضعف بما عارضه ما هو من
خصايص الاسماء فترت جهة الاسمية فبعد عن شبه الفعل فكان ليس
فيه الالة واحدة فكان من حقه ان يجر بالكسرة مع التنوين لكن منع من
التنوين مانع وهو علم بجامعة التنوين لال او الاضافة لقيامها مقامه
وقد يقال على الثالث كيف يمنع صرف ما اضيف او دخلت عليه ال
ولم تنزل منه احدى العليتين مع ضعف الشبه بما عارضه ما هو من
خصايص الاسماء ويجاب بان نظر في ذلك لجر وجر العليتين ولم
يعتد بما عارض ومن هذا التقدير يعلم ما في قول بعضهم اذا اضيف
ما لا ينصرف وحده لعدم وجوده فيه وينصرف ان قلنا انصرف هو
التنوين مع الجر بالكسرة لان هذا لم يخل عنها انتهى ثم شرع يتكلم على
العلامة السابقة من العلامات الفروع التي تتم بها بقوله **المحذوف**
الحرف يكون علامة للجر **نيابة عن السكون** الذي هو حذف الحركة
في موضعين الموضع الاول منها يتحقق **في الفعل المضارع للفعل**
الاخر اي الذي اعلى اخره اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد علمت
ولا بد ان يكون حرف العلة اصلها كما اشار الي ذلك بقوله **اصالة** اي
لا يكون بدلا من هزقة **وهو** اي الفعل المضارع المعقل **الاخر كل فعل**
مضارع في اخره اي اخره **الف** ليست بدلا من هزقة **خوخشي**
اي يخشي ونحوه **او وار** كذلك **خوخيزوا** كذلك **خوخيزوا**

وذلك

وذلك **خوخيزوا** **خوخيزوا** ولم يرم نكل منها اي هذه الامثلة **جازم**
ومحزوم وعلامة جزمه حذف اخره ثم فصل هذا المجل بقوله **فالمحذوف**
من تحت الالف نيابة عن السكون **والفتحة قبلها دليل عليها**
وانما كانت الفتحة دليلا على الالف **لان الفتحة تجانس الالف** لانها تنسا
عنها عند اشباعها **والمحذوف من غير الواو** نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل عليها وانما كانت الضمة دليلا على الواو **لان**
الضمة تجانس الواو لانها تنسا عنها عند اشباعها **والمحذوف من**
يرم اليها نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وانما كانت
الكسرة دليلا على الياء **لان الكسرة تجانس الياء** لانها تنسا عنها عند اشباعها
هذا اي القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون **هو القول**
المشهور بين الجمهور وهو من محل الاصل على الفرع لان الحروف اصول
والحركات زوايد فهي فرع فحمل حذف الاصل على حذف الفرع وفيه ان
الجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع او علامته انما هو مقدم
على تلك الاحرف للتقدم في الالف وللثقل في غيرها كما علمت مما سبق
ان الفعل المضارع المعقل يقدم فيه الاعراب او ما هو علامته للتقدم
او للثقل واجيب بان هذه الاحرف شابهت لضعفها بالسكون للحركة
وهي هنا الضمة فصارت بمثابة فلما دخل الجازم ولم يجد تلك
الضمة ظاهرة حتى يتسلط عليها بالحذف بل مقدم ولا معنى
لتسلطه على امر مفروض مقدم وجوده ووجد هذه الاحرف

المشابهة لتلك الحركة حذفها عوضا عن تلك الحركة كالتوا المسهل الذي
يجد فصلة ياخذها ويربها اخذ من قوي البدن ودعوى ان الجازم
لا يحذف الرفع او ما هو علامته غير مسموعة اذ ليس من اللازم
تفريع الجزم على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان
نقله الجلال السيوطي في سلسلة الذهب عن تعلية ابن الخاس
واقعه مبني على القول الضعيف الذي قد مضى عن ابن السراج
ومن تبعه وهو ان الفعل المضارع المقتل الاخر لا يقدر في الاعراب
كما يقدر في الاسم لان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقدير فيه
اي وكما انه ليس معربا ليس مبني لعدم مقتضيه فهو واسطة بين
المعرب والمبني كما تقدم فلما دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة
ولا مقدرة يحذف الحرف لما تقدم على ان ذلك ان توقف في
بناء ذلك على ما ذكر انه يلزم ان يكون الفعل المضارع المعتل
عند ابن السراج ومن تبعه واسطة في حالي الرفع والنصب
معرب في حالة الجزم ومقابل المشهور ما ذهب اليه **سيبويه**
فانه ذهب الى ان الجازم لم يحذف هذه الاحرف بل **حذف الحركة**
وهي الضمة المقدرة على تلك الاحرف للمعذرة او للتثقل **والتي**
بها كما يحذف الحركة الظاهرة ويكتفى بها ثم بعد حذفها
لما صارت صورة الفعل المضارع **المجزوم** والفعل المضارع
الرفع واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الى ان عامل المجزوم

لفظي

لفظي وعامل المرفوع معنوي لانه قد يظن حذف العامل فحينئذ
فرقا بينهما فيزول المجزوم عن المرفوع **يحذف حرف العلة** يعني
الالف والواو والياء منه **فحرف العلة** على هذا القول **يحذف عند الجازم**
بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور **لا به**
اي الجازم وفيه انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة
الوجود كما تقدم الا ان يقال معناه عند هذا القابل عدم اعتبارها
والنظر اليها وفي كون الحذف للفرق بين الرفع والمجزوم لعدم
النظر الى العامل انهم لو اعدوا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب
والمرفوع في نحو يجشي بل وفي نحو يدعو ويرمي لانه قد يظن عن
حركة الاخر او في حالة الوقت ويقابل المشهور ايضا ما ذهب
اليه بعضهم من حذف الحركة المقدرة وعدم حذف هذه الاحرف
فان **من العرب** كما قال الشيخ ابن مالك **من يجري** هذا الفعل
المضارع **المعتل** الاخر **يجري** الفعل المضارع **الصحيح** الاخر
فيحذف الحركة التي هي الضمة المقدرة للجازم **ولا يحذف حرف العلة**
المذكور ولا نظر لكون صورة المجزوم تصير كصورة المرفوع كما ان
صورة المرفوع والمنصوب واحدة **فتقول** على هذه اللغة
لم يجش ولم يفر ولم يري بابتداء الف في الاول **والواو** في الثاني
والياء في الثالث **وعلى ذلك جاقوله** اي الشاعر وهو روية
اذ **البحر** غنضت فظني **ولا تخطا** ها **ولا تخطي** فقد اثبت مع الجازم

الالف من ترضاها **وقوله** اي الشاعر **هجو زباني ثوجيت معتبرا**
كانك لم تهجو ولم تدع كذا في النسخ التي وقفت عليها ونقصه
 الثاني لا يستقيم والذي في كلام غيره من هجو زباني لم تهجو ولم تدع
 فقد اثبت الواو من تهجو مع الجازم وهذا انكار عليه في هجو ثم اعتذار
 عنه لان هجو صار لازم فيه لا اعتذار عنه واعتذاره لا شكر عليه لسبق
 هجو فكان الاولى به ان يستمر على حالة واحدة اي وهي ترك الكبح
وقوله اي الشاعر وهو قيس بن زهير العبسي **الرياءتيك والانبيا**
تني اي تزيد **بالافت لبني زياد** فقد اثبت الياء من ياءتيك
 مع الجازم وهذا افتخار من قيس حيث اغار على ابل الربيع واخوته
 اولاد زياد وناهيك بهم قوة وشجاعة كانه يقول جاك ولا بد ما لاقته
 لبون بني زياد والافكار بذلك تني وتزيد وهذه اللغة ادعي بعضهم
 انها جاءت على لغة من يظهر الضمة على الواو وعلى الياء من العرب
 اي وقد تقدم انه ضرورة وفيه انه لو كان كذلك لكان اثبات الالف
 لا وجه له لان الضمة لا تظهر عليها ورد بان قائل ذلك لا يثبت الالف
 بل يحذفها وهو اختيار ابن عصفور وله ان يجيب عن اثباتها
 هنا بان لاف قوله ولا ترضاها ليست ناهية بل نافية والواو للحال
 والتقدير طلقها حال كونك غير مترضى عنها **وعلي** ما ذكره المصنف
 من ان هذه الاحرف تحذف للجازم التي هي **اللغة المشهورة**
 وايضا ما ذهب اليه سيبويه **يحمل امثال ذلك** اي ذلك

وامثاله

وامثاله **على الضرورة** وليس بلفظة كما يقوله الشيخ ابن مالك حتى
 يجوز عنده على قلة في السعة شعرا ونثرا والسكون مقدر على
 كل من الالف والواو والياء ولا ينظر للسكون الحاصل فيها لانه
 اصلي فان قيل يدل له قوله تعالى لا تخف درك ولا تخشى باثبات
 الالف وقراءة قبل ان من يتقي ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر
 اجيب بان الالف في يخشى للاطلاق ومن موصولة لا شرطية وتساكن
 المرامن يصبر للتخفيف وانما ادعي الشيخ ابن مالك ان هذه لغة لا ضرورة
 لانه يرى ان الضرورة ما لامندوحة للشاعر عنه والشاعر ممكن
 في الاول من ان يقول ولا ترضاها بحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني ويقول في الثاني الم ياتك بحذف
 ايضا وفي الثالث لم تهج غاية الامر ان الاول يكون خبنا والثاني
 نقصا والثالث طيا وهو جائز في باب الزخاف على ما تقر فيه
 فالشاعر اثبت كلاما من الالف والواو والياء اختيارا لا ضرورة او
 يحمل ذلك على ان احرف العلة فيه محذوفة للجازم وهذه الاحرف
 حروف اشباع تولدت من الحركات التي قبلها هذا كله اذا كان
 حرف العلة اصليا **فان كان حرف العلة غير اصلي بان كان**
بلا من هذه مفتوح ما قبلها **كيقرا** مضارع قرا او مكسور ما قبلها
كيقري مضارع اقراء او مضوم ما قبلها **كيقرو** مضارع
 وضاء فالأكثر على عدم الحذف مطلقا وبعضهم بين ان يكون
 الابدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه وبين ان يكون

اي في قراءة حمزة

في الاول من ان يقول ولا ترضاها بحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني ويقول في الثاني الم ياتك بحذف
 ايضا وفي الثالث لم تهج غاية الامر ان الاول يكون خبنا والثاني

فصل

قبل دخول الجازم فتجوز الحذف وعدمه وعلى التفصيل اقتصر المص حيث
 قال **ثم دخل الجازم** اي بعد الابدال وهو حينئذ من الابدال
 الشاذ لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لتعاضدها
 عن الابدال بالحركة **جاز حذف حرف العلة** المذكور و**جاز تركه**
 وانما حذف على الوجه الاول **بنا** اي لاجل البناء **على الاعتدال بالابدال**
 العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصل في فعله معاملة
 من الحذف للجازم وانما ترك على الوجه الثاني ولم يحذف بنا على عدمه
 اي عدم الاعتدال بالابدال العارض وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل
 منزلة الحرف الاصل لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصل او ما
 نزل منزلته وعلى هذا التفصيل فعدم الحذف هو الاكثر في كلامهم
 وحينئذ يكون الجزم يسكون مقدر على الحرف المذكور فان كان
 الابدال بعد دخول الجازم لم يجز حذف ذلك الحرف المبدل قولا
 واحدا لان الجازم قد استوفى مقتضاه من حذف علامة الرفع
 وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم ابدلت تلك الهمزة الساكنة
 الفا او واو او يا وهو ابدال قياسي لان ابدال الهمزة الساكنة
 من جنس حركة ما قبلها قياسي لعدم تعاضدها عن الابدال
 ثم اشار الى الموضع الثاني من موضعي الحذف بقوله **والموضع**
الثاني من موضعي الحذف يتحقق في **الافعال الخمسة** المتقد-
 مة **وتقدم** ما يعلم منه **انها كل فعل مضارع اتصل به الف**

على ان ابدال الهمزة على
 المضارع ان كان بعد دخول الجازم
 فلا يجوز حذفه

اشين

اشين ضميرا او غير ضمير او **واو** جمع كذلك **اويا** الموشة
 المخاطبة ولا يكون الا ضميرا **خو** لم يفعلوا **و لم تفعلوا** و **لم**
يفعلوا و **لم تفعلوا** و **لم تفعلوا** هذه الافعال الخمسة مجزومة
 وعلامة جزمها حذف النون **هذا هو القول المشهور** بين
 الجمهور بنا على ما هو المشهور من ان رفع هذه الافعال الخمسة بالنون
 الثابتة كما تقدم والجازم انما حذف الرفع او علامة **واما على**
 مقابل المشهور اي **القول بان اعرابها** اي رفعها ونصبها ليس
 بالنون وجودا وعدمها بل **بجركات مقدرة** اي وهي الضمة والفتحة
على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لتلك
 الحروف المتصلة بها التي هي الالف والواو والياء **فالجازم** لم يحذف
 النون لانها ليست حينئذ علامة للرفع بل **حذف الحركة المقدرة**
 التي هي علامة الرفع **والتي بها** لما صارت صورة المرفوع
 والمجزوم واحدة **حذفت النون عند الجازم** اي بعد استقراره
 ووجوده للفرق بين صورتين المرفوع والمجزوم **لايه** اي بالجازم
 لانه استوفى مقتضاه **كما تقدم** في الفعل المضارع المعقل وتقدم
 فيه ما ياتي نظيره هنا ومنه انه يجوز على هذا القول ان الجازم
 يحذف هذه النون وان لم يكن رفعها ولا علامة عليه لان هذه
 النون تشبه حرف العلة من جهة الخفاء والفتحة المشبهة لتلك
 الحركة فهي مشبهة للحركة بواسطة فتعامل معاملتها لانه لا معنى

المحذف العامل حركة مقدرة مفروضة الوجود وليس من اللازم ان
 الجازم انما يحذف علامة الرفع او نفسه **وحذف النون** كما يكون
 علامة لجزم هذه الافعال على القول المشهور **يكون علامة لنصبها**
اي تلك الافعال الخمسة المتقدم ذكرها على القول المذكور **ايضا**
 هو كما يأتي عند الكلام على الجمل مصلداً اقضى بالمد اذ اعاد وهو من
 المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا
 لجريانه مجري المثل ولا يستعمل الا بين شيين بينهما توافق وتلك
 الافعال **نحو لن تفعلوا ولن يفعلوا بالتا فوقية** في الاول
واليا التحتية في الثاني **ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتا**
الفوقية في الاول **واليا التحتية** في الثاني **ولن تفعلوا**
بالتا فوقية لا غير **هذه** اي الافعال المذكورة منصوبة بل
وعلمة نصيبها كلها **حذف النون** بياضة **عن الفتحة** على
 القول المشهور بين الجمهور فالنصب في هذه الافعال محذوف
 النون محمول على الجزم بها كما جعل النصب على الجر بالياء في الاسماء اي
 المثني وجمع المذكر السالم بجامع الاختصاص بين الجر والجرم وان
 صيغة تفعلان وتفعلون تشبه صيغة الزيدان والزبدون
وعلى مقابلة قيل انها منصوبة بحركة اي فتحة **مقدرة**
على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
وحذف النون للفرق بين صورتين **الرفوع والمنصوب** كما

تقدم

تقدم في الفعل في الرفع والمجزوء وفيه انهم فرقوا بين الرفع
 والمنصوب هنا ولم يفرقوا بينهما في الفعل ثم اشار المص الى
 حاصل ما تقدم جريا على عادة المتقدمين السالكين سبيل
 التمرين لتقوية افكار المتعلمين من المستدئين بقوله **والحاصل**
ما تقدم ان المعربات من الاسماء والافعال ثمان **لثالثها**
قسم يعرب اي صالح للاعراب **بالحركات الثلاثة** كان الاولى
 ان يقولوا والسكون وان كانت العبارة لا تخرجه اذ يمكن ادخاله
 في كلامه بان يقال مراده بالحركة وجود او عدم ما على ما تقدم
 ببيان احد تلك الحركات الثلاث **الضمة** وثانيها **الفتحة** وثالثها
الكسرة **وقسم يعرب** اي صالح للاعراب **بالحروف الاربعة**
 وعلى قياس ما سبق كان الاولى ان يقولوا **والحذف** وان كانت العبارة
 لا تخرجه اذ يمكن دخوله في كلامه بان يقال مراده بالحرف وجودا
 او عدم ما احد تلك الحروف الاربعة **الف** وثانيها **الواو** وثالثها
الياء **رابعا النون** **والذي يعرب بالحركات الثلاثة**
 اي يحذفها لا بكل منها كما هو واضح حاله كون ذلك القسم **من الاسماء**
والافعال اربعة اشياء الاول منها **الاسم المفرد مذكرا كان او**
مؤنثا منصوبا او غير منصوب وقد علمتها معرفة كانت
او نكرة جامعا كان او مشتقا مبنوعا كان او تابعا وستعلم
 ذلك في باب النعت نحو زيد بن زينب ورجل وامراة وضارب

بمعنى ما قبله
بمعنى ما بعده
بمعنى ما قبله
بمعنى ما بعده
بمعنى ما قبله
بمعنى ما بعده
بمعنى ما قبله
بمعنى ما بعده
بمعنى ما قبله
بمعنى ما بعده

وضارئة فالاسم المفرد يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وب
ثنتين منها في حالة اخرى **والثاني** منها **جمع التكسير** كذلك اي مذكر
كان او مؤنثا منصرفا كان او غير منصرف معرفة كان او نكرة جامدا
كان او مشتقا متبوعا كان او تابعا نحو الرجال والاساري والنفود
ومساجد وضوارب فجمع التكسير يعرب بالحركات الثلاث في حالة
وباشئين منها في اخرى **لا** انه يستثنى **ما حمل** منه اي من هذا الجمع
على جمع المذكر السالم فاعرب باعرابه **كسنيين** وبابه ونحو سنيين
فانه اي ما حمل **يعرف بالحروف** التي هي الواو في حالة الرفع والياء
في حالتي النصب والجرا بالحركات ولم يذكر المص هذا المحمول فيما
تقدم **والثالث** منها **جمع المؤنث السالم وما حمل عليه** مما ليس
جمعا فاعرب باعرابه نحو لالت ولم يذكر المص ايضا فيما تقدم
فجمع المؤنث السالم وما لحق به يعرب بجنس الحركات الثلاث
فانه لا يعرب الا بجر كتيين منها **والرابع** منها **الفعل المضارع** سواء
كان صحيح الاخر او معتل اذ **لم يتصل به نون الاناث ولم يتا**
شعر نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنتين ولا واو جماعة
ولا ياء مؤنثة مخاطبة فالفعل المضارع يعرب بجنس الحركات الثلاث
فانه لا يعرب الا بجر كتيين منها وبعدم الحركة الذي هو السكون
وضابط هذه الاشياء الاربعة التي تعرب بالحركات ان
يقال ما كانت الضمة علامة لرفعها فكل ما كانت الضمة

علامة

علامة لرفعها يعرب بالحركات وهذا لا ينافي انه يعرب بغيرها فلا
يردان الفعل المضارع المعتل الضمة علامة لرفعها ويجزم بحذف اخره
لا بحذف الضمة على المشهور ولم يقل في هذا القسم وتفصيل هذه
الاربعة المعربة بالحركات كما قال نظير ذلك في القسم الثاني الذي
اشار اليه بقوله **والقسم الثاني الذي يعرب بالحروف الاربعة**
اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حال كونه من الاسماء والافعال
اربعة اشياء ايضا اي كما ان المعرب بالحركات كذلك او كما ان
الحروف كذلك **الاول** منها **المثنى وما لحق به** وحمل عليه ما ليس
مثنى حقيقة فاعرب باعرابه نحو كلا وكلتا مضافين للمضمر و
اشنان واشتاتان اذ لم يضافا او اضيفا الى ظاهر او الى ضمير
غير المثنى ولم يذكر المص هذا الملقب فيما تقدم **والثاني** منها **جمع**
المذكر السالم وما لحق به وحمل عليه مما ليس بجمع تصحيح لمذكر
حقيقة وهو اربعة انواع اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمع تصحيح
غير حقيقي اي لم يستوف الشروط المعبرة في كل ما يجمع هذا
لجمع قياسا مطردا وجمع تكسير وما جعل علما من الجمع المذكور او
من الملقب به ولم يذكر المص هذا الملقب فيما تقدم **والثالث** منها
الاسماء الستة المعجلة المفردة المكبرة للقصة لغيرها
المتكلم **والرابع** منها **الافعال الخمسة على المشهور في جميع**
ذلك المذكور من المثنى وما بعده كما صرح بذلك فيما تقدم

اول

الضمة في موضعين أحدهما في جمع المذكر السالم وما التثنية
 وثانيهما في الأسماء الستة كما علمت وإنما تنصب بالالف
 ظاهرة أو مقدرة فالظاهرة نحو قولك **رايت أباك**
وأخاك وحماك وفاك وهناك وذامال فهذه
 الأسماء الستة منصوبة على المفعولية وعلامة نصبها الف
 الظاهرة نيابة عن الفتحة والمقدرة نحو رايت أبا الحسن **والألف**
تتوب عن الفتحة في الأسماء الستة خاصة وإنما
 تخفف بالياء ظاهرة أو مقدرة فالظاهرة نحو قولك **مررت**
بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك وفي مال فهذه
 الأسماء الستة منصوبة وعلامة خفضها الياء الظاهرة نيابة
 عن الكسرة والمقدرة نحو مررت بأبي الحسن **والياء تتوب عن**
الكسرة في ثلاثة مواضع أحدها في التشبيه في جمع المذكر
السالم أي المثنى وما التثنية وثانيها في الأسماء الستة كما
 علمت ذلك **وان الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون أي بالنون**
 الثابتة لفظا أو تقديرًا فاللفظ نحو قولك **تفعلان وتفعلان**
بالفوقية في الأول والتخية في الثاني وتفعلون وتفعلون
بالفوقية والتخية كذلك وتفعلين بالفوقية لا غير فهذه
 الأفعال الخمسة مرفوعة لتجدها عن الناصب والجازم
 وعلامة رفعها ثبوت النون أي النون الثابتة لفظا والثابتة

أي المثنى وما التثنية

لا يخلو هذا الكلام من سهو
 الخريد من ألفاظها إذا لم
 أن يحذف قولها أي الحذف والتأني
 بتفسير القول المفسر في التثنية وجمع
 المذكرات ثم قد فيها ما ذكره بقوله
 وثانيها هو الثالث في كلام المصنف

تقديرًا

تقديرًا نحو تفعلون وتفعلون وتفعلين كما تقدم وإنما يحذف النون
 النون نحو قولك **لم تفعلوا ولم تفعلوا بالفوقية في الأول والتخية**
في الثاني ولم تفعلوا ولم تفعلوا بالفوقية والتخية كذلك ولم تفعلوا
بالفوقية لا غير فهذه أي الأفعال الخمسة مذكورة صراحة وعلامة
جزمها حذف النون وحذف النون يتوب عن السكون في الأفعال
الخمس خاصة وإنما تنصب بحذف النون نحو قولك
لم تفعلوا ولم تفعلوا بالفوقية في الأول والتخية في الثاني ولم
تفعلوا ولم تفعلوا بالفوقية والتخية كذلك ولم تفعلوا
بالفوقية لا غير فهذه الأفعال الخمسة المذكورة منصوبة بـ
وعلامة نصبها حذف النون حملوا النصب فيها على الجزم كما
 حملوا النصب على الجر المشترك على المختص **وحذف النون**
يتوب عن الفتحة في الأفعال الخمسة خاصة ولما ذكر المصنف
 في صدر المقدمة علامة الفعل من حيث هو ثم قسمه إلى ماض
 ومضارع وإمر وذكر علامة كل وما يعبر منه حد كل وذكر المرب
 والمبني منه وما يبني عليه على وجه الإجمال شرع في بيان ذلك
 أي في بيان علامة كل من تلك الأنواع وحكمه من الأعراب والبنا
 على وجه التفصيل فقال **علامات الأفعال الخمسة ما حال**
كونها على وجه التفصيل الآتي في كل واحد منها هذه ترجمة
 ويوجد في بعض النسخ باب علامات الأفعال الخمسة **علامة الفعل**

حمله

لعله

الماضي التي يميز بها عن قسميه **ان يقبل** اي قبوله **قال التانيث**
اي الدالة على تانيث المسند اليه ذلك الفعل او فردة المقصود منه
السائلة بحسب الوضع فلا يخرج عن كونه للتانيث ما حرك
لعارض في ضربتها وقالت امرأة العزيز وقالت امية بالفعل
كما تقدم فالسائلة وضعا **قامت** وقعدت **هتد** وتباركت
اسما الله كما تقدم وقد ذكرنا فيما سبق ما خرج بقيد السكون
فلا حاجة الى اعادته وتفسيرنا تا التانيث بالدالة على تانيث
المسند اولها من قوله **وقد ل على تانيث فاعل فلان الفعل الذي**
لحقته واتصلت به لقصوره ولا نه ان اريد بالفاعل ما يشمل
نايبه واسم كان لا يصدق بمحو نعمت وببست المرأة هتدا
ليست في ذلك لتانيث الفاعل الذي هو الجنس بل لتانيث فردة
المقصود منه بالحكم الذي هو لخصوص بالمدح او الذم وهو هتد
في المثال المذكور وانما ميزوا بين الفاعل المذكور والموت بهتد
التا الدالة على تانيث الفاعل مع ان كلا من المذكور والموت
ميز عن الآخر **لان الاسم المذكور** اي الذي اشتهر استعماله في
المذكر **قد يستعمل في الموت وعكسه** اي الاسم الموت اي
الذي اشتهر استعماله في الموت قد يستعمل في المذكر فالاول
كن يد لامرأة والثاني كهندي لرجل ولان المذكور والموت
قد يشتركان في بعض الالفاظ كربعة **فيحتاج فعل الموت**

فصل في تحقيق لطيف

حينئذ **الى التميز بالتا** المذكورة فان قيل علم ان المعنى الذي
يجي بالتا لاجله وهو التانيث يعني في الفاعل لاني الفعل فاما بالمخت
الفعل اجيب بان الغرض من ذلك الدلالة على تانيث ما ذكر من اول
الامر واختار المصنوع التانيث على تا الفاعل لان تا التانيث تعرف
فعلية فغير وبس لانها فيهما ليست تا الفاعل بل لتانيث فردة
فاعلهما المقصود بالحكم كما علمت **وحكم** اي الفعل الماضي البناء اتفاقا
كما قدمه **وان يفتح اخر** اي يبني على الفتح لفظا او تقديرا
للتخفيف على لخصوص الفتح واما على بناءه على الحركة فقد
قدمها عند الكلام على تقسيم الفعل الى معرب ومبني وعبارته
وكان حقه اي الماضي ان يبني على السكون لانه في البناء والنما
بني على حركة لمشابهة الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبر
وحالا وكانت تلك الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل انتهى
ملخصا ويكون مبني على الفتح **سواء كان ثلاثيا مجردا نحو**
ضرب وهرب ام رباعيا مجردا نحو **دحرج ودحرج** اي
لان بعد صعوبة ام خماسيا نحو **انطلق وانطلق** بزيادة
الهمزة والنون ام سداسيا نحو **استخرج واستخرج** بزيادة
الثلاثة الاول ومحل بنا آخره على الفتح لفظا **ما لم يتصل به**
ضمير مفعول متحرك والامر يبني على الفتح لفظا بل تقديرا **فانه**
يسكن لفظا للتخفيف كراهة نوال الى اربع متحركات فيما هو

الاصل

نشر

كاللمة الواحدة ثم حمل عليه نحو أكرمت واستخرجت والخوف التباس
 الفاعل بالمفعول في بعض الأحوال إلى آخر ما قدمناه **ولا فرق في**
الضمير المرفوع المتحرك بين المتكلم وحده أو مع غيره أو للعظم
نفسه والمفرد المذكر المخاطب والمفرد المؤنثة المخاطبة ومثنا
ها أي المخاطبين والمخاطبتين ومجموعهما وجمع الغايات فالمتكلم
 وحده **نحو ضربت بضم التاء** وطرده الباب في نحو استخرجت
 والمتكلم ومعه غيره أو العظم نفسه **نحو ضربنا بسكون الواو**
 والمفرد المخاطب **نحو ضربت بفتح التاء والمفردة المخاطبة** **نحو ضربت**
بكسرهما ومثنى المخاطب والمخاطبة **نحو ضربتما وجمع المخاطبين**
نحو ضربتم وجمع المخاطبات **نحو ضربتن وجمع الغايات**
نحو ضربن أو ما لم يتصل به واو الجماعة الذكور والألم
 يبني على الفتح لفظا بل تقديرا **فانه يضم لفظا لمناسبة**
الواو **نحو ضربوا وأما غزوا وهو بفتح الزاي والميم**
 دون ضمهما مع اتصالهما بواو الجماعة الذكور **فاصله أي كل من**
غزوا أو هو غزوا أو بواو بن الأولى لام الكلمة والثانية واو
الجماعة وميوا بياهي لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت
الضمة على الواو في غزوا وعلى الياء في رميوا فحذفت
فاللقا ساكنان الواو التي هي لام الكلمة والواو التي هي واو
الجماعة في الأول واليا مع واو الجماعة في الثاني فحذفت

الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل واو الجماعة فيهما مفتوحا
على حاله قبل الحذف ليدل الفتح على تلك اللام المحذوفة قبل واو بن
 هذا الاعلال ان يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فلبت
 الفافا لقتا ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين فقد
 علمت من هذا التقرير ان التقييد الواقع في كلام المصنف في قوله
 ما لم يتصل به ضمير رفع الخ للفتح لفظا لا مطلقا وقد قدمنا
 مثل ذلك وما لو زيد ذلك زيادة على ما قدمناه قوله هنا فانه
 يسكن ولم يقل يبني على السكون وقوله فانه يضم لمناسبة الواو
وعلمة الفعل المضارع أي المميز له عن قسيمه زيادة
على ما قدمه وهي السين ان يقبل أي قبله لم يخرجه يضرب
ولم يسمع وعلمه ان يكون معربا أي قبله رفعاً ونصباً
وجزها كما قدمه ما لم يتصل به نون النسوة أي الموضوعة
 لهن وان استعملت في غيرهن من الذكور ضميراً أو علامة
 كما قدمناه فان اتصلت به **فانه لا يعرب بل يبني على**
السكون **نحو النسوة يضربن والنسوة يعفون** قال
 الله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح
 وقد الغز بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله
 وما نونان يتفقان لفظاً ويختلفان تقديراً وحكاماً
 وجوز القاضي البيضاوي ان تكون الواو في يعفون واو

الجماعة لا لام الكلمة والنون نون الرفع لا نون الاناث ولم تحذف
لان ان ماملة وفيه ان هذا لا يحسن من جهة اللفظ مع ظهور
النصب في العطف الذي هو يعضو فممن بما يحسن على قراءة
يعضو بسكون الواو واما من جهة المعنى فلا يناسب مذهب
في المسئلة ونحو يرجع من قول الشاعر .
يمرون بالذ هنا خفا فاعيا بهم . ويرجع من دارين بحر الحقايب .
فان هذه النون في يرجع نون الاناث استعملت في جماعة
الذكر ضمير الانا فاعل ونحو يعصرون من قول الآخر .
يعصرون السليط اقاربهم . فانها نون الاناث استعملت في
جماعة الذكر علامة بنا على ان اقاربه فاعل يعصرون
ومما يبني على السكون لاتصاله بنون الاناث قولك هل تضرونا
يا هذات بالالف للفصل بين نون الاناث التي هي الاولى
ونون التوكيد التي هي الثانية قصد للتخفيف ومن ثم
سميت هذه الالف بالالف الفاصلة والجمال ابن هشام
جعل هذه الصورة مستثناة من نون التوكيد المباشرة
ظنا منه ان المقتضي للبناء في ذلك نون التوكيد وقد علمت
ان المقتضي له نون الاناث وانما يبني مع نون الاناث
لضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل
الا بالفعل فرجع الى اصله الاصيل الذي هو البناء وفيه

ان مقتضاء البناء اذا اتصل به السين او سوف او لم لا نها
لا تتصل الا بالفعل وحمل له **علي** الماضي المتصل بها
كضرب **ان المضارع فرع الماضي** ومن ثم قدم الماضي
عليه وانما كان المضارع فرعا عن الماضي لانه مع زيادة حرف
المضارعة وفيه انه ان كان تعليلا لاصل بنا المضارع
اقتضي ان الماضي انما يبني لاتصاله بالنون المذكورة لان شرط الجامع
الذي هو وجه الشبه ان يكون هو السبب والعلة للحكم وليس
كذلك لان الماضي مبني وان لم تتصل به النون المذكورة وان
كان تعليلا للبناء على خصوص السكون فهو غير محتاج اليه
لانه الاصل وايضا لا ياتي الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير
الرفع المتحرك مبني على السكون لا على الفتح المقدر وليس
كذلك كما علمت وقد يجاب باختيار الاول ويكون هذا من
الالحاق بسبب المشابهة على طريق قياس الشبه نظير
ما قدمناه في الكلام على بنا الاسم لشبه الحرف فان قيل
وتعليل بنا المضارع غير محتاج اليه لان البناء هو الاصل
في الفعل اجيب بان الاعراب صار اصلا في المضارع كما
تقدم فعمل بناوه هذا وذهب جمع منهم السهيلي وابن
طلحة الى انه مع نون الاناث معرب فقد يراد منع من
ظهوره سكون اخره لاجل النون قال ابن طلحة هذا هو الحق

وقد يفرق بين نون الاناث وبين
السين وما عطف عليها بان نون
الاناث كجزء من الفعل لانها ضمير الفاعل
فكان الاتصال فيها اشد على انه قد
شاع بينهم تسمية ما عطف اليتي
من اخره اتصالا وما لحقه من اوله
دخولا فيقال في مشار السني وسوف
ولم داخل على الفعل ولا يقال
انها متصلة به فليتامر

وذهب الأكثرين القائلين بالبناء في ذلك خطأ **او ما لم يتباشروا**
 اي المضارع لفظا وتقدير **انون التوكيد** فان باشرته كذلك
فانه لا يكون معربا **يكون مبنيا** لتركيبه مع النون المذكورة
 تركيب خمسة عشر ومن ثم يبنى **على الفتح لتقل التركيب ولا**
فرق في ذلك اي في نون التوكيد **بين الثقيلة** وهي المشددة
والخفيفة وهي الساكنة فالاول **خو ليس جنة** وليقولن
 بفتح اللام من قوله تعالى في سورة الروم ولين جنة بابية
 ليقولن الذين كفروا ان انتم الامبطلون واما قول الجلال
 المحلي ان ذلك معرب حذف منه نون الرفع لتوالي النونات
 وواو الجماعة لا لقا الساكنين اي لا لقاها ساكنة مع النون
 المدغمة ففيه نظر لانه على توهم ضم اللام قد دل الضمة على
 تلك الواو المحذوفة ولم يقرأ بذلك احد فيما علمت فسيحان
 المنزه عن السهو والغفلة **والثاني خو ليكونا** فان قيل اذا
 اتصلت النون بالمضارع هلا اعرب وكان اعرابه على تلك
 النون كما ان الاسم اذا اتصل به التثنية اعرب على ما قبله
 اجيب بانه حوفظ على الاعراب في الاسم لانه متاصل فيه
 بخلاف الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال كإفاده
 شيخ المحققين **فان لم يتباشروا** كذلك اي في اللفظ والتقدير
 فان فصل بينهما فاصل في اللفظ او في التقدير **كان معربا**

على التثنية على سر موقع للجلال
 في تفسيره

على الاصح تقديرا او لفظا فالاول اي ما فصل بينهما فاصل
 في اللفظ وهو معرب تقدير **خو ليتلوت** ولتتلوان ولتبلين
 فقد تقدم في كلامه ان هذا من المعرب تقدير فله فيه الرفع
 بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وما فصل بينهما فاصل في
 اللفظ وهو معرب لفظا قوله تعالى **ولا تتبعان فلما ترين**
بتشديد النون فيهن فقد قد منا ان هذا من المعرب لفظا
 جزم بحذف النون فالنون محذوفة فيه للجازم لتوالي الامثال
 كما توهجه بعضهم فواو الجماعة في الاول والف الاثنين في الثاني
 ويا المونثة فيما بعده فاصلة في اللفظ بين الفعل ونون التوكيد
 فلم يمكن التركيب والثاني اي ما فصل بينهما فاصل في التقدير
 وهو معرب لفظا **خو قوله تعالى** ولا يصدنك فقد قد منا
 انه من المعرب لفظا جزم بحذف النون وان واو الجماعة محذوفة
 لا لقا الساكنين في وان لم تكن فاصلة بين الفعل والنون
 لفظا هي فاصلة تقدير فلم يمكن التركيب ومقابل الاصح
 انه معرب مطلقا اي تقدير فيما باشرته النون منع من
 ظهوره فتح اخره لاجل النون وقيل ما اتصلت به النون
 مطلقا لا معرب ولا مبني فهو واسطة كما قد مناه **وعلامته**
 فعل الاسر المميز له عن قسميه **ان يقبل** اي قبول **يا المونثة**
المخاطبة وان يدل بالوضع **على الطلب** بصيغة وان

استعملت في نحو الاباحة **خو قومي** امر المونثة المخاطبة فانه فعل
امر لدلالة الله على الطلب بالصيغة وضعا وقوله يا المونثة المخاطبة
فعلامة الامر مركبة من مجموع الامرين **فان** لم يوجد بان **دل اللفظ**
اي لفظ الفعل وضعا **على الطلب بالصيغة** كما قيد بذلك في
علامات الفعل **ولم يقبل بالمخاطبة** فليس فعل امر بل هو **اسمر**
فعل امر غرضه او مصدر غرضه بازيدا **وان قبل** اي
لفظ الفعل **اليا** اي يا المخاطبة **ولم تدل على الطلب** بصيغة وضعا
فليس فعل امر بل هو **فعل مضارع غرضه** **تقومين** خبر او غرضه **تقومين**
مخسن اليك بالجزم ونحو لينفق ذو سعة من سعته فان الاول
لادلالة له على الطلب والثاني وان دل على الطلب بصيغة لكن
لا بالوضع والثالث وان دل على الطلب لكن لا بصيغة بل باللام
وقد قدم هذا الثالث **وحكمه ان يبيني على السكون** لفظا او تقديرا
ولا يكون كذلك الا **ان كان صحيح الآخر** ولم يباشره نون التوكيد
ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يامونثة مخاطبة
وان لم تتصل به نون النسوة ومعنى كونه صحيح الآخر ان يكون
آخر حرفا صحيحا وهو اي صحيح الآخر **ما ليس في آخره الف**
او واو او يا التي هي حروف العلة كما علمت **خو** قولك للمفرد
المذكر **اضرب** واضرب الرجل ولجمع الاناث اضربن فان
باشره نون التوكيد يبيني على الفتح لا على السكون نحو اضربن

او يبيني علي نايب السكون وهو حذف الآخر اصالة او ما
نزل منزلة الآخر ولا يحذف آخر اصالة الا **ان كان معتلا**
الآخر اي آخر حرف علة ولم يتصل به نون النسوة ولم يباشره
نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يامونثة
مخاطبة وهو اي معتلا الآخر **ما آخره الف او واو او يا** لما علمت ان
هذه حروف العلة وقد تقدم في كلامه ان هذه الاحرف لا يتعين
حذفها للجزم في المضارع الا اذا كانت اصلية بان لم تكون بدلا
من همزة ولا جاز حذفها وتركها وياتي نظير هذا فالاول اي
ما آخره اصالة الف ليست بدلا من همزة **خو اخش و**
الثاني اي ما آخره واو ليست بدلا من همزة **خو اغز و**
الثالث اي ما آخره اصالة يا ليست بدلا من همزة **خو ارم فاخش**
فعل امر **مبني على حذف الالف** والفتحة قبلها دليل عليها **واغز**
فعل امر **مبني على حذف الواو** والضمه قبلها دليل عليها **وارم**
فعل امر **مبني على حذف اليا** والكسرة قبلها دليل عليها نيابة
عن السكون كما ذكر المصنف فيما سبق ومن ذلك قولك للمفرد
المذكر لشيء اي كن والياء وق الشيء اي صفه وع الشيء
اي احفظه ويزيد اي ادفع دينه واره بها السكت مع
الهمزة يعني عذ بالخير فكل من ل وما عطف عليه فعل امر
مبني على حذف اليا نيابة عن السكون فان امرت انسانا

مطلوب
ان فعل الامر قد حذف
اصرفه جميعها ولا يبقى منه الا حرف
واحدة

بان يقول هذه الصيغة الاخيرة اعني الهمزة جاز لك ان
تقول له قل جذف تلك الهمزة التي هي فعل الامر ونقل حر
كتها التي هي الكسرة للامر قل وهذا يعلم ان فعل الامر
يدخله الحذف حتى يبقى على حرف واحد او يبقى منه حركة
ولا يخفى ان الهمزة المذكورة عين الكلمة لان ماضيه واي
فعل ومضارع يوي يفعل والواو وفا الكلمة والهمزة
عينها والياء لامها حذفت الواو التي هي فا الكلمة لوقوعها بين
يا مفتوحة وكسرة فصارت يي حذفت حرف المضارعة و
حذفت الياء التي هي لام الكلمة ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الي حرف قبلها فالحركة هنا التي هي الكسرة حركة الهمزة
وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله . . .
• حاجيتكم نخاتنا المصرية • اولي الذكي والعلم والطمية •
• ما كلمات اربع غوسية • • جمع في حرفين للاهمية •
والغز بقوله • في اي قول يا نخاة المدة • حركة قامت مقام الجملة •
وهذه الحروف الثلاثة كما علمت **لواخر للفعل اصالة** وليست بدلا من
همزة ولم تتصل بها نون النسوة ولم تباشرها نون التوكيد ولم يتصل
بها الف اثنين والواو الجماعة ولا يامونته مخاطبة فان كان بدلا من
هذه نحو افر بكسر الهمزة وفتح الراء وفتح الهمزة وكسر الراء جاز حذف
الالف في الاول والياء في الثاني بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتبديل

ذلك مختصرا

ذلك

ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك وان
انصلت به النسوة يبنى على السكون لا على حذف الآخر نحو اخشين واغزون
وارمين وان انصلت به الف الاثنين او الواو الجماعة او ياء المونثة المخاطبة
يبنى على حذف النون كما سيصرح به والنون في ذلك ليست اخرا كما شبه عليه
بقوله **حذف النون في الافعال الخمسة** واول من في الافعال الاليت
فانها ليست في ذلك **لغز للفعل اصالة** لوجود الفاصل بينهما
وبين الفعل من الف الاثنين وواو الجماعة ويا المونثة المخاطبة لكنها
منزلة منزلة الآخر ثم اشار الى ما يبنى على نايب السكون وهو حذف
ما نزل منزلة الآخر بقوله **او يبنى على حذف النون** ولا يكون كذلك
الا ان كان الفعل **من الالف الاثنين** سواء كان صحيح الاخرام
معته **نحو اضربا واغزوا او او جمع** كذلك **نحو اضربوا**
واغزوا او يا مخاطبة كذلك **نحو اضربي واغزوي فاضربا**
وما عطف عليه فعل امر مبني على حذف النون نيابة عن السكون
فلو اكد بنون التوكيد الثقيلة وانصلت به واو الجماعة او ياء المونثة
المخاطبة صحيحا كان او معطلا فذلك يبنى على حذف النون وتحذف
منه تلك الواو والياء الخوف النقا الساكنين وانما حذف الالف
ما قبلها عليها نحو قولن وقولن واغزن واغزن وهذا من المواطن
التي يطرد فيها حذف الفاعل كما تقدم في المضارع المجزوم ومن
هنا تعلم انك اذا امرت المونثة المخاطبة بان تعد بالخير تقول لها

وان باشرته نون التاكيد يبنى على
الفتح لا حذف هذا الاخر نحو اخشين
واغزون وارمين

اي بالهزة مع اليا وحذف النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت اليا
وقلت ان يلهند اي عدى بالخير ومنه قول القائل ملغزا ان هند
المليحة الحسناء برفع هند والمليحة ونصب الحسناء فان فعل امر
للمؤنثة المخاطبة موكدا بالنون الثقيلة وفاعل محذوف وهو يا
المؤنثة وهند منادى حذفت منه حرف النون والمليحة بالرفع نفت
تابع على اللفظ والحسناء بالنصب تابع على المحل واما ما اتصل به
الف الاثنين اذ اكد بالنون المذكورة نحو اضربان واغزوان فلا
تحذف الالف خوف الفتا الساكنين خوف الالباس فاعفروا التقا
الساكنين على غير حده وكسروا النون تشبيها لها بنون المثني لما
قدمناه فيما يقدر اعرابه من الافعال ثم اشار الى ما يضيظ الهمال
التي ذكرها لنا الامر بقوله **وضابط ذلك اي ما تقدم من احوال بنا الامر**
ان الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه
يجزم بالسكون بان كان صحيح الآخر ولم يتأثره نون التوكيد
ولم يتصل به الف الاثنين ولا واو جماعة ولا يا مؤنثة مخاطبة
فالامر كذلك اي مبني على السكون وان كان مضارعه
يجزم بحذف اخره بان كان معتل الآخر ولم يتصل به
نون النسوة ولم يتأثره نون التوكيد ولم يتصل به الف الاثنين
ولا واو جماعة ولا يا مؤنثة مخاطبة **فالامر كذلك اي مبني**
على حذف الآخر وان كان مضارعه يجزم بحذف النون بان اتصل به

تمامه
قل ان اضربت الحروف

الف

الف الاثنين او واو جماعة او يا مخاطبة **فالامر كذلك اي مبني**
على حذف النون ونسب هذا الضابط للقصور لانه لا يشمل امر
جمع المؤنث فانه كما علم مبني على السكون ومضارعه ليس مجزوما
بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر الموكد بالنون فانه كما علم مبني على
الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح فالاولى ان يقال في الضابط
الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجزم ثم شرع
يتكلم على المرفوعات فقال **المرفوعات من الاسماء اي الاسماء المرفوعات**
بلايا لانها العدة والمرفوعات جمع مرفوع لامر فوعده لقوله **سبعة**
لانريد عليها بالنسبة لما ذكر في هذا الكتاب **الاول منها الفاعل**
والثاني نايبه والثالث والرابع المبني وخبره والخامس اسم
كان واخواتها اي نظايرها في العمل شبه النظاير بالاخوات لما
بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق لفظ المشبهة وبه الاخوات
على المشبه وهو النظاير وتسمى هذه الاستعارة تصريحا وكان
واخواتها ثلاثة عشر فعلا سياقي بيانها وليس المراد باخواتها
كل ما يعمل عملها اي ما يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يشمل ذلك مرفوع
افعال المقاربة وما ولالات وان المشبهات بليس لان المص لم
يتكلم فيما سياتي على مرفوع ما ذكر وكان المناسب انه يذكر اسم كان
واخواتها كما ذكر خبر ذلك في المنصوبات وان يذكر اسم ما المجازية
لانه ذكر منصوبات في المنصوبات **والسادس خبره واخواتها**

اي نظايرها في العمل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وليس المراد
 باخواتها كل ما يعمل عملها اي ينصب الاسم ويرفع الخبر حتى يشمل
 مرفوع لا النافية للجنس لانه لم يتكلم فيا سياتي على مرفوعها
 وكان المناسب ان يذكرها كما ذكر منصوبها في المنصوبات
 وكان المناسب ايضا ان لا يقيد المرفوعات بالاسماء ويذكر
 الفعل المضارع المرفوع كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات
والسابع تابع المرفوع وهو اربعة اشياء وهي في الحقيقة
 خمسة **نعت وتوكيد وعطف** اي بيان ونسق **وبلدا وانما**
قدم الفاعل على المبتدا لانه اصل المرفوعات عند الجمهور اي
 الكثير او الاشراف الاقوى لان عامله لفظي وعامل المبتدا معنوي
 واللفظي اشرف واقوى وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه صدر
 به في الكلام ولا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر بخلاف
 الفاعل اذا تقدم ولا نه عامل معمول والفاعل معمول ليس
 غير وقيل كل اصل براسه واليه جنح شيخ المحققين قال
 الجلال السيوطي وهو المختار قال النجاشي البوحيان وهذا
 الخلاف لا يجدى فايده **ثم نايبه** اي نايب الفاعل **لانه**
يخطئه عند حذفه **ثم المبتدا وخبره** لان المبتدا فاعل معنى
لكونه مبتدا اليه الخبر والخبر كجزية لانه
مسند كما ان الفاعل مسند اليه الفعل او شبهه وفيه

ان هذا لا يشمل المبتدا الذي له فاعل يعني عن الخبر الا ان يقال
 ذلك لانه يتعرض له المص لقلته **ثم اسم كان واخواتها لانه**
مبتدا في الاصل اي لولا كان واخواتها لا عرب مبتدا وهذا
 يندفع ما عساه يقال اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا
 ومن ثم سماه س فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا لانه
 لما كان يعرب مبتدا لولا كان لافاعلا كان المبتدا اسبق منه
 في الوجود **ثم خبره واخواتها لانه خبر في الاصل** اي كان يعرب
 خبرا لولا ان والخبر موخر عن المبتدا **ثم التابع لانه موخر عن**
المتبوع واذا اجتمعت التوابع الاربع يعني النعت والتوكيد
 والبدل والعطف اي عطف البيان وعطف النسق **قدم** منها
النعت لانه منزلة الجزم من متبوعه لان الغرض الاصل من
 تعريف المتبوع بايضاحه او تخصيصه وعاملها واحد **ثم التوكيد**
 لان الغرض منه التقوية **ثم البدل** لانه وان كان عبي البدل منه
 الا ان عامله غير عامل الاول **ثم عطف البيانات** لانه تابع بغير
 واسطة **ثم عطف النسق** لانه تابع بواسطة والحق فيه وفي التابع يتم
 للمساكنه وفيه ان عطف البيان ينبغي تقديمه على التوكيد وعليه
 جرى في التسهيل لانه جار مجرى النعت في الايضاح والتخصيص
 بل قدمه بعضهم على النعت قال لانه اشبه في التبيين من النعت
 اذ لا يكون لغير ما ذكر والنعت يكون لغيره فيكون مدح او ذم الى غير

ذلك الا ان يقال اخر لتسمية عطفاً فقد شارك المؤخر في الاسم
فليتأمل فعلى رأى المصنف يقال الرجل الفاضل نفسه الخوك ابو بكر وزيد
ولها اي هذه المرفوعات السبعة **ابواب** سبعة **تذكر فيها** لكل واحد
منها باب يذكر فيه **الباب الاول** من تلك الابواب السبعة **باب**
الفاعل وهو اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحاً **الاسم**
الصريح **او المولود** من الحرف المصدري والفعل **المستند اليه** باعتبار
مدلوله **فعل** اصطلاحاً باعتبار مدلوله تام متصرف او جامد
متعد **او لازم** او شبهه اي الفعل **وهو اسم الفاعل** وهو ما اخذ من
مصدر فعل لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى حدوث
ذلك الحدث وتجده **وامثلة المبالغة** ومثال المبالغة ما حوله من
صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى صيغة فعال او مفعال او فاعول او فاعيل
او فعل للمبالغة والتكثير **والصفة المشبهة** باسم الفاعل وهي ما اخذت
من فعل لازم لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى
ثبوت ذلك الحدث واستمراره **واسم الفاعل** وهو ما اخذ من فعل
ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون او عيب
وترك الكلام على المصدر واسمه واسم الفعل والظرف وعديله **مقدم**
اي ذلك الفعل او شبهه **عليه اي على الفاعل** اي على ذلك الاسم المسمى
بالفاعل اختياراً واسناداً ما ذكر اما ان يكون **على جهة قياسية**
اي قيام الفعل او شبهه اي قيام مدلوله به **او وقوع** اي وقوع

ذكر

ذلك الفعل او شبهه اي وقوع مدلوله **سنة** اي من ذلك الاسم اي من مدلوله
فعلم ان الفاعل قسمان اسم مستند اليه فعل اصطلاحاً او ماني معناه على
جهة قيام مدلوله ذلك وماني معناه مدلول ذلك الاسم واسم اسند اليه
ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك من مدلول ذلك الاسم وقد اشار الى
ما يتضمن الاول بقوله **فالاول وهو اسناد الفعل** الذي هو الاصل **الى**
الفاعل على جهة طريقة قيامه **به** اي مكان فيه اسناد الفعل الى
الاسم المسمى بالفاعل على جهة قيام مدلوله مدلول ذلك الاسم **عن علم**
زيد فان العلم الذي هو مدلول الفعل المستند الذي هو علم
قايده **زيد** الذي هو الاسم المسمى بالفاعل المستند اليه اي لمدلوله
اي المتبني به اي بذلك العلم الذي هو مدلول الفعل المستند
وليس واقعا من مدلول ذلك الاسم لانه من الكيفيات النفسانية
واشار الى ما يتضمن الثاني بقوله **والثاني وهو اسناد الفعل**
الى الفاعل على جهة وقوعه **سنة** اي مكان فيه اسناد الفعل الى
الاسم المسمى بالفاعل على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم
عن قيام زيد **فان القيام** الذي هو مدلول الفعل المستند الذي
هو قيام **وقوعه** **زيد** الذي هو اسم المسمى بالفاعل **اي الحدث**
واوجه وقد وقع الاتفاق كما في شرح المقاصد على ان الفعل يستند
حقيقة للعبد وان كان مخلوقاً له ولا قدر ولا تأثير للعبد فيه
والمراد ما اسند اليه الفعل بالاصالة لا مطلقاً حتى يشمل مكاناً بالنبعية

كالفت ان سلم ان الفعل مسند اليه وكعطف الشق ان الاصل
هي المتبادر ويجب حمل التعاريف على ما هو المتبادر وخرج بتام
الناقص خوكان واخراتها فان ما اسند اليه لا يسمى فاعلا عند
الجمهور كما سيأتي وخرج بقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فلا
يجوز جعله فاعلا وذلك الفعل مسند اليه خلافا للكوفيين بل يكون
مبتدا لا غير وذلك الفعل مسند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود
على زيد وفي نحو وان احد من المشركين استجارك يكون
فاعلا لا غير لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وفي نحو
ابشر بهدونا يجوز ان يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور
وان يكون مبتدا والارجح كونه فاعلا وفي نحو انتم تخلصونه
يجوز الامر ان ايضا والارجح كونه مبتدا وخرج بقوله او وقوعه
منه نايب الفاعل ان الفعل قائم به واخرجه به شارح كلامه
شيخ المحققين حيث ذكر ان المراد بذلك ان يكون على طريقة
قيامه به وشكك في ذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم بمصدره
بالفاعل ان لا تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ونحوها فكل
ما اسند اليه الفعل على هذا المنزلة فاعل عند النحاة وان
لم يكن الفعل اي المصدر قائما به على الحقيقة قال فقوله
على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسمى فاعلا انتهى
اي لتغير صيغة الفعل له ثم اشار المصنف الى ما يستفاد من تكرار

واقترابنا الخايب على قوله
على جهة قيامه به واورد عليه
نايب الفاعل

المثال

المثال زيادة على ما تقدم بقوله **وعلم زيد** **الثالث**
وهو علم زيد وقام زيد **ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون**
حقيقة لغة واصطلاحاً فقط **كالمثال الثاني** وهو قام زيد
لان زيد فعل القيام واوجهه والفاعل لغة هو من فعل الفعل و
اوجهه كما علمت **ومجاز** اي لغة وان كان حقيقة اصطلاحاً **كالمثال**
الاول وهو علم زيد لان زيد لم يفعل العلم ولم يوجهه فلا ينفى
ان زيدا من علم علم زيد فاعل حقيقى اصطلاحاً اذا الفاعل اصطلاحاً
لا يجب ان يوجد الفعل بل يكون وصفه وقايمه فبين المصنف الفاعل
في الحقيقة للصيغة والفاعل في الحقيقة الاصطلاحية وح لا يعترض
عليه بانه حيث كان هذا من الفاعل المجازي لا يصح صدق التعريف عليه
ويفسد التمثيل به لان التعريف لبيان حقيقة المعرف دون اطلاقه
المجازية ثم اخذ يمثّل لما يشبه الفعل فقال **ومثال اسم الفاعل**
مختلف قالوا انه فاعل يختلف لا عماده على الموصوف المحذوف اي
صنف **ومثال ما يفيد المبالغة نحو اضرب** بتشديد المعين
زيد وامضرب زيد واضروب زيد بكثرة واضرب زيد واضرب زيد
بقلة والثاني من هذا القسم اقل من الاول فزيد فاعل بما ذكر
ومثال الصفة المشبهة **زيد حسن وجهه** فوجهه فاعل بحسن
ومثال اسم التفضيل **ما رايت رجلاً احسن من حسنه**
الكل منه في عين زيد فالكل فاعل باحسن واسم التفضيل

لا اصطلاحاً

لا يرفع الظاهر الا في نحو هذا المثال وقد اشتهرت هذه المسئلة بمسئلة
الكحل وقد افردها الامام الكافي بالتأليف وسبقه الى ذلك الكرماني
شارح البخاري وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لا اسم جنس
مسبوق ذلك الاسم بفي او شبهه ويكون الاسم الظاهر المرفوع
اجزيا لاسميا اي مفضلا على نفسه باعتبارين والغالب ان يكون في
ضميريه اولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في
المثال المذكور وتقديره ما رايت رجلا احسن الكحل حال كون ذلك الكحل
في عين ذلك الرجل من ذلك الكحل حال كونه في عين زيد قال بعضهم
ولا يقع مثل هذا المثال في القرآن ومثال المصدر قول القائل
الا ان ظلم نفسه المرءين فالمرء فاعل بظلم ومثال اسم المصدر
عجبت من عطا الدنيا زيد فزيد فاعل بعطا ومثال اسم الفعل
هي هات العقيق فالعقيق فاعل بهيهات ومثال الظرف من عنده
علم الكتاب فعلم فاعل بعند ومثال الجرور في الله شك فشكل
فاعل باقي الله شك وهذه كلها امثلة الاسم الصريح **ومثال الاسم**
المؤول انا انزلنا من قوله تعالى **اولم يكن لهم انا انزلنا** وان تخشع قلوبهم
وما ذهب الليالي من قوله الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
فان كلا من انزلنا وان تخشع وما ذهب الليالي فاعل بالفعل
قبله محذوف **اي** لانه اسم في الاول تاويله تقديم في الاول **انزلنا**
وفي الثاني خشوع قلوبهم وفي الثالث ذهاب الليالي فعلم ان
الحرف

الحرف المصدر السابق هنا هو ان وان المحذوفة والمستردة ومادون لوكي
ولا يوجد فاعل ما اول من غير ساك تسكا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسيجننه اي سجنه بفتح السين ورد بانه يجوز ان
يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه عايلا على المصدر المفهوم منه وهو
البدا ويؤيد ذلك انه جامص حايه في قول القائل بدالي من تلك
القلوص بدأ **وهو اي الفاعل** اعم من ان يكون اسما صريحا او
مؤولا واذا كان اسما صريحا اي غير مؤول فهو صادق **على قسمين**
ظاهر ومضمّر بالجر على البدلية بدل مفصل من يحمل او بالرفع على
الحكمة لمبتدأ محذوف والنصب بفعل محذوف وهو بعيد ان لم يكن
منوعا وترك قسما ثالثا وهو اليهم وقد يراد بالظاهر ماعدا المضمّر
فدشمه ولا يضر علم التمثيل **فالقسم الظاهر اقسام ثمانية**
لانه اما ان يكون مفردا او مثني او مجموعا وكل واحد امل للمذكور او
للمؤنث ولجمع اما تصحيحا او تكسيرا **الاول** منها **الاسم المفرد المقابل**
للتثنية اي المثني **والجمع** تصحيحا وتكسيرا وهو لمذكر **مخوجا**
زيد ويحي عمر **فما فعل ماض** ويحي فعل مضارع **وزيد فاعل**
فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **والثاني** منها **مثني للمذكر**
مخوجا **الذي يدلان** ويحي الذي يدلان **فالزبدان** مثني زيد فاعل فهو
مرفوع وعلامة رفعه الضمة **والثالث** منها **جمع للمذكر**
المساخر من التغير **رفع الاسم صفة لجمع** ويجوز جره صفة لمذكر

مطلوب
في ان ال في قوله مع الذكر
ال في الاولي ان يجعل صفة للذكر
لا للجمع

بل هو اول لان المتصف بالسلامة حقيقة انما هو المفرد واتصاف
الجمع بذلك باعتبار اتصاف المفرد **نحو جاز الزيدون** ويجي الزيدون
فالزيدون جمع زيد تصحيا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ال و
نيابة عن الضمة **والجمع منها جمع التكسير المذكور نحو جاز الرجال** ويجي
الرجال **فالرجال جمع** رجل تكسيرا فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة **والخامس منها المفعول الموث نحو جازت هند** ويجي
هند **فهند فاعل** فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو
مؤنث لدخول التاني في فعلها والسادس منها **مثنى الموث نحو جازت**
الهند ويجي الهندان **فالهندان مثنى** هند فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفع كالف نيابة عن الضمة **مؤنث لدخول التاني في فعلها والسابع منها**
جمع الموث السالم من التثنية نحو جازت الهندات ويجي الهندات
فالهندات جمع هند جمع سلامة فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وهو مؤنث لدخول التاني في فعله **والثاني وهو تاء الجمع**
التكسير الموث نحو جازت الهندات ويجي الهندات **فالهندات جمع** هند
تاكسيرا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مؤنث لدخول
التاني في فعله ولو ضم المضارع لماضي في التثنية كما فعلنا لكان اولي ليكون
فيه الاستعارة بان كلا من الفعل الماضي والمضارع يرفع الاسم الظاهر
دون غيرها وهو فعل الامر ثم لا يخفى ان من الماضي ما لا يرفع الاسم
الظاهر وهو فاعل في العجب نحو ما احسن زيد فان فاعل احسن

ضمير

ضمير مستتر وجوبا يعود الى ما وما خلا وما علا وحاشا نحو قام القوم
ما خلا زيدا وما علا عمرو والمفهوم من الكلية السابقة عند البصريين
او على المصدر المفهوم من الفعل عند الكوفيين كما سيأتي وهذا قد يستفاد
من قول المحم نخوجاز زيد وهذه التي ذكرها المحم امثلة الفعل المسند
الى الاسم الظاهر واما امثلة ما يشبهه فقد تقدمت لا يقال وقد
قدم المحم على ما ذكر مثالين من امثلة الفعل لاننا نقول اننا قد مرنا ايضا
للتعريف **فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات**
والزيدون والهندون مفرداتهما اعلام تخصية ويجي زيد
وهند والاعلام تدل على الوحدة لان العلم ما وضع لمعين اشياء اول غيره
كما سيأتي **واذا اراد عليها اي تلك الاعلام ما يدل على التثنية والجمع**
اي ما تكون به مثناة او مجموعة **دل** كل منها على **على التثنية والوحدة**
والمثنية متضادان فلا يجتمعان فكيف جاز تثنية العلم وجمعه
قلت في الجواب عن هذا السؤال **اذا اريد تثنية العلم الشخصي او**
جمعه قصد تكثير اي يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم فيحصل مجردا
عن الشخصات فيصير كاي اسم الاجناس كرجل فتزول من الوحدة
كما تقدم **بدليل جازت جازت ال عليه** اي على ما شئت وجمع
اي المثنى وجمع فقول الزيدان والزيدون **والحاد خلت عليه**
عمافاته من تعريف العلمية اي من التعيين المستفاد من العلمية وفيه
ان العلم اذا انكر تزول منه الوحدة المعينة لا الوحدة المتأينة

بعد
نزال تلك الوحدة

التي تدل عليها النكبة فالزاييل بالتثنية والجمعية انما هو الوحدة المعينة
 له الوحدة الشائعة والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالتكثير وان سوغ
 التثنية واجمع فتعد الوحدة المعينة الا انه لا يمنع الوحدة مطلقا كما علمت
 فالسؤال والخلاف في الجواب منع السؤال من اصله بان الدال على الوحدة ليس
 هو الدال على التعدد لان الدال على الوحدة المفرد والدال على التعدد هو المثنى
 والجمع وهما غيران **والقسم الثاني المضمرة** ويقال له الضمير وقدم بيان
 وجه التسمية بذلك **وان اي المضمرة مادل** وضعا كما هو المتبادر **على**
شخص متكلم او شخص مخاطب اي يوجه اليه الخطاب ولو مفرد
 الوجود كما علمت ان الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخاطب بالفعل
 بل يكفي ان ينزل المعدوم منزلة الموجود فيقع الخطاب بعد التنزيل
 فالجواز في التنزيل لا في الخطاب **او شخص غائب** يحكى به عنه باعتبار
 تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فقد علمت ان الضمير موضوع لجزئيات
 هذه المفاهيم الكلية التي هي متكلم ومخاطب وغائب استحضرت تلك
 لجزئيات الغير المتناهية بلا حطة تلك المفاهيم فواي تلك الضماير
 جزئيات وضعا واستعمالا لان تلك الضماير موضوعات لهذه المفاهيم
 نفسها لتستعمل في جزئياتها فتكون كليات وضعا جزئيات استعمالا
 مثلا لفظ انا موضوع لكل فرد متخص يصدق عليه مفهوم متكلم على
 الاول وموضوع لذلك المفهوم نفسه لكن يستعمل في فرد متخص من تلك
 الافراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم على الثاني وهذا تقريب للكلام

مطلوب وضع الضمير

على هذا البحث البعيد المرام الذي تراجعت عليه افهام الاعلام ويقال
 بثل ذلك في اسم الاشارة كما سيأتي الاشارة اليه وخرج بوضع مادل على شخص
 متكلم او شخص غائب او بالوضع نحو زيد في قول من اسمه زيد زيد يضرب
 وقولك لحي اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل
 كذا فان زيدا في الاول دل على شخص متكلم الخ لكن لا بالوضع فانت
 الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغة ابا اعتبار تقدم الذكر وعز
 قيل يا عليم كلام نظرا الى اصل المنادى قبل المنادى او لان من اسمه زيد
 يقول زيد يضرب وبدا المص بالمتكلم لتقدمه على المخاطب بالطبع
 لانه مفيد والمخاطب مستفيد ولا يتحقق وصف المخاطب بالمخاطب
 الا بعد تحقق وصف المتكلم بالتكلم ولتقدمه على الغائب بالشرف
 ثم تنى بالمخاطب لانه اشرف من الغائب باعتبار ان الخطاب لا يصل
 اليه بعد صدوره عن المتكلم متعلقا ببيان الغائب فقد لوحظ واعتبر
 حال الغائب قبل وصول الخطاب للمخاطب فهو مقدم على الخطاب بهذا
 الاعتبار **وان اي المضمرة قسمان مستتر وبارز وكل منهما يقع فاعلا**
والبارز قسمان متصل ومنفصل وسياقي تعريفهما في كلامه في باب
 المفعول به وهو ان المتصل مالا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار
 والمنفصل ما يتقدم على عامله او يلي الا في الاختيار وفيه كلام ياتي
 ايضا والمستتر لا يتصف بالتصال ولا بانفصال لكن بعضهم وصفه
 بالاتصال وعليه جرى المص هنا حيث اقتصر في التمثيل على المتصل

او شخص مخاطب

لنوعية الخطاب وان كان
 سوطا من الغائب

وادخل فيه المستخرجون اذ ذكر ان الضمير اي المتصل بقريضة التمثيل
اثني عشر نوعا وكان القياس ان يكون اربعة عشر نوعا لما استعمل فذكر
 منها في البارز فقط **اثنان للتكلم** احدهما له وحده غير معظم نفسه وهو
الكرمت بضم التاء ضمها للمتكلم لان الضم اقوى الحركات والمتكلم متقدم
 فاخذت تانيهما له مع غيره واحدا واكثر او معظما نفسه وهو **الكرمتا**
بسكون الميم هو من المشترك بين الواحد والمعظم نفسه وبين جماعة الذكور
 والاناث وانما فعلوا ذلك لقلّة الالتباس فيه ومنها كذلك اي البارز فقط
خمس للمخاطب احدها **الكرمت** بفتح التاء للذكر المفرد ان الضم لا يمكن
 والفتح راجع على الكسر لخنفة والمذكر مقدم على المؤنث فاخذت اولان
 خطاب الذكر اكثر فالتخفيف به اليق **وثانيها الكرميت بكسرها** اي
 التاني **للمؤنث** المفرد لانه لم يبق غير الكسرة ولم يبق غير المخاطبة فاعطيتها
 ولان الياء تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فاسب
 اعطاها لها وحكى كرميت بيا بعد الكسرة وثالثها **الكرمتا** وهو
للمثنى مطلقا اي **مذكران او مؤنثان** ولم يفرقوا بين المخاطبين
 والمخاطبتين في ذلك اتكالا على قرينة الخطاب فانه يعلم من الخطاب
 حال المخاطب من ذكر او مؤنث ولم يقولوا على ذلك في المفرد لكثرته
 فاحسب له قيل فزادوا الميم لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع
 الفتحة للاطلاق وليتميز المخاطب المثنى عن الغائب بذلك وفيه
 ان المخاطبتين متميزان عن الغائبتين بوجود التاني المشابهة فوق في

الاول دون الثاني وكذا التمييز بزيادة الميم حصل بين المخاطبتين
 والغائبتين ورايها **الكرمت** وهو **جمع الذكور** وخامسها **الكرمت**
 وهو **جمع الاناث** فرقا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص
 لجمع المذكر بالميم لمشاهاة للواو التي تكون علامة له في الغيبة كما
 سياتي بجامع ان كلا شقوي ومن ثم ضم ما قبلها وقيل اصله
 الكرمتموا بواو الالة على جماعة الذكور المخاطبين بدليل عودها
 اذا القيا ضمير نحو الكرمتموه واختصاص الجمع المؤنث بالنون كما خص بها
 في جمع الغائبة كما سياتي وسدده والنون هنا لانه قالوا اصله الكرمتم
 بزيادة ميم فادغموا الميم في النون ادغاما واجبا ولذلك ضموا ما قبل
 النون وليس المضمرة الكرمت بضم التاء بجملة وكذا ما عطف عليه من
 الكرمت بفتحةا وما بعده كما قد يتوهم بل هو **التا** فقط **في الجميع** اي
 جميع ما ذكر وهو **الفاعل** وحركت خوف اللبس بتا التانيث
 ولم يعكس لان تا التانيث حرف وهو اولي بالسكون **وهو اسم**
 لما تقدم **مبني** للشيء الوضعي على الراجح كما تقدم **محل رفع** على
 المبالغة او على حذف مضاف اي اعراب محل رفع **لا يظهر فيه**
اعراب ولا تكون هذه الا في محل رفع وليس المضمرة كرمنا بجملة
 بل تا فقط وهي فاعل وهي اسم مبني محل رفع كما هنا وتكون في محل
 نصب كما سياتي في المفعول به وتكون في محل جر نحو ربنا اللطيف بنا
 وليس لنا ضمير متصل متحد المعنى يقع في هذه الحال الثلاثة الا

في المشي والميم في جمع الذكور والنون في جمع الاناث **ادخل لها في الفاعلية**
 وانما الفرض بها تبيين من هي له فالفرض من الالف الدلالة على المشية وزيدت
 قبلها الميم لما تقدم ومن الميم الدلالة على جمع الذكور ومن النون الدلالة
 على جمع الاناث **ومنها** لكن لا يقيد كونها كذلك اي في البارز فقط بل منه
 ومن المستتر **عسة للغايب** احدها من المستتر **اكرم** اي المستتر
 فيه جواز او مثله يكرم بالياء المشاة تحت المفرد المذكور خوزيد اكرم ويكرم
ففي اكرم ويكرم **ضمير مستتر** جوازا هو الفاعل **تقديره هو**
 وثانيها من ذلك **اكرمت بسكون التاء** اي المستتر فيه جوازا ومثله تكرم بالتاء
 المشاة فرق للمفردة نحو هذ اكرمت وتكرم **ففي اكرمت** وتكرم **ضمير**
مستتر جوازا هو الفاعل **تقديره هي** والتاء في اكرمت حرف تانيث اجماعا
 وخرقه بعضهم فادعى اسمية هذه التاء وانها هي الفاعل وعليه لو جاب عنها
 اسم ظاهر نحو اكرمت هند كان ذلك الاسم الظاهر بدلا من تلك التاء او مبتدأ
 والحجة قبله خبره وبالثبوت التام **الكرما** للمثنى مطلقا مذكرا كان او مؤنثا
 نحو الزيدان والهندان اكرما ولم يفرقوا بينهما وزعموا فوافقوا في الموت
 اكرما بما قبل الالف ورابعها من ذلك **الكرما** لجمع الذكور نحو الزيدوا اكرما
 ورسوما بعد هذه الواو اي المتطرفة المتصلة بفعل ماض ومثله لاسر
 كتموا والمضارع كيقوموا الفاعل قايمنها وبين واو العطف فيما لا
 تتصل به الواو من الافعال نحو جادوا وسادوا نحو الحقا به ما اتصل به

صوابه والمضايغ المحرّوم
كلّم يقوموا بحمايتكم يادني ناسر

والله

الواو من الافعال نحو اكلوا وشربوا الخ لا تلتبس بواو العطف لاتصالها و
انفصال واو العطف طردا للمباب ومن ثم سمي في القاموس هذه الالف بالفارقة
وخامسها من ذلك **الكرمن** لجمع الازناث فليس الضمير اكرم وما عطف عليه بل
هو المستتر في اكرم وفي اكرمت كما علمت والبارزة في اكرما واكرمو واكرمن
الذي هو الالف والواو والنون **والالف في اكرما والواو في اكرمو والنون**
في اكرمن **هي الفاعل** فقط وهي اسم مبنى **محل رفع** فيه ما تقدم
لا يقرر فيه اعراب ولا تكون هذه الالف والواو والنون الا في محل رفع
فعلم انه لا يستتر في فعل الغايب ضمير التثنية ولجمع وذهب المازني
الى ان الفاعل في اكرما واكرمو واكرمن ضمير مستتر وان الالف والواو
والنون علامات كذا التانيث وعليه فكل ضمير التثنية والجمع هـ
مستتر في فعل الغايب ووافق الاخفش المازني في الواو والنون الالف
والنون على ما هو ظاهر صنيع المفتي وانما خصوص جمع المذكر الغايب
بالواو وجمع المؤنث الغايب بالنون للتمييز بينهما ولم يعكسوا لان
الواو في الضماير المتصلة تتقدم النون والمذكر مقدم وقابلوا بين
الواو والنون لما بينهما من المشابهة هذا وقد قال الشيخ ابو حيان الذي
اذهب اليه ان هذه التعايل لا يحتاج اليها انها تعايل وضعيات
والوضعيات ينبغي ان لا تعقل انتهى ويوافقه قول المحقق هذه
التعايل مناسبات ذكرها اي بعد الوقوع قال والاف الخاكمة
بذلك الواضع انتهى وقد قدمنا الكلام في نظير هذا ثم ان حذف

قف
على ان المارني قابل بان الفاعل
مشتري في اكر ما و اكر ما و اكر سن

العالم هنا ساين لانه في مقام التعداد ثم الحكم على الضمير المستتر
 بانه متصل الذي اقتضاه كلام المص وصرح به غيره كابن هشام في
 التوضيح وابن مالك في الخلاصة في هذا الباب مخالف لقول ابن هشام
 في بعض تعاليفه الحق ان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ
 انتهى الالفاظ الحقيقية فلا ينافي ما تقدم من ان الضمير المستتر
 الفاظ اصطلاحا وفي كلام الحق المتصل بحسب اللغة لا يطلق
 الا على البارز لان الحس يكذب بالاتصال شئ في ضرب من زيد
 ضرب بل القول بالاتصال اى القول بوصف المحترق بالانفصال
 اصطلاح خوي ولا مشاحة فيه انتهى وقد علمت ان
 الضمير البارز المنفصل يقع فاعلا وهو اثني عشر نوعا
 ايضا اثنان للمتكلم احدها له وحده غير معطوف نفسه وهو
 ان يغير الف من حقوقك ما قام الا انا بالالف الزائدة وانها
 له مع غيره او معطوف نفسه وهو نحن من قولك ما قام الا نحن
 وذكر بعضهم ان اصله نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت
 حركت الحاء الى النون واسكنت الحاء وخمس منها للخطاب احدها
 المفرد المذكور وهو ان من قولك ما قام الا انت بفتح التاء وثانيها
 للمفردة الموصلة وهو ان من قولك ما قام الا انت بكسر التاء
 وثالثها للمثنى مطلقا وهو ان من قولك الا انتما ورابعها
 جمع المذكور وهو ان من قولك ما قام الا انتم وخامسها

جمع

جمع الاناث وهو ان من قولك ما قام الا انتم فعلم ان الضمير في ان
 هو ان زيدت عليها الالف لبيان الحركة وذهب الكوفيون الى ان
 الضمير بالجملة فالالف اصلية واخاها النون ابن مالك وفيه انت وفرد
 هو ان فقط زيدت عليه التاء وهي حرف خطاب تصرف فيها كالاسمية
 ففتحت للمذكر وكسرت للمؤنث ووصل بها ميم والفتحة المثنى وميم
 فقط في جمع المذكر وفرد مسندة في الاناث وذهب الفر الى ان
 الضمير في انت هو المجموع وذهب ابن كيسان الى ان الضمير هو التاء
 والظاهر ان مثل انت عند هاء فرد وعد وخمسة منها للغياب احدها
 للمفرد المذكور وهو هو من قولك ما قام الا هو وتشد يد واول لغة
 وثانيها للمفردة الموصلة المفاصلة وهي هي من قولك ما قام الا
 هي وذهب الكوفيون الى ان الضمير في ذلك هو الالف فقط والواو
 في الاول والياء في الثاني زيدتا للاسباع وثالثها للمثنى مطلقا
 وهو الهاء من هاء في قولك ما قام الا هما ورابعها لجمع المذكور وهو
 الهاء من هم في قولك ما قام الا هم وخامسها لجمع المؤنث وهو
 الهاء من هن في قولك ما قام الا هن فعلم ان الضمير في هما
 وهم وهن الالف فقط زيدت عليها الميم والالف في الاول والميم
 في الثاني والثون المسندة في الثالث وحكى عن الفارسي
 في هاء وهم ان الضمير هو المجموع والظاهر ان مثلها هن والا
 فما الفرق **الباب الثاني من المفعولات باب نايب الفاعل**

وهو على صفة العلم
 وان كان في شدة بنيتي بها

هذه عبارة الشيخ ابن مالك عدل اليها عن قول القدماء من النخلة
 المفعول الذي لم يسم فاعله لما فيه من المصوب والصدق على
 ما ليس مراداً اذ لا يستلزم نايب الفاعل اذ كان غير مفعول به
 وانه يقال للمفعول الثاني من نحو اعطى زيد درهماً مفعول
 فعل لم يسم فاعله وان اجيب عن الاول بان الفعل عند
 القدماء اذا اسند لغیر المفعول به لا يكون اسناداً حقيقياً لانه على خلاف
 الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه
 شريك الفاعل واولى منه ان المفعول الذي لم يسم فاعله صار
 علماً بالعلية على كل ما ناب عن الفاعل وعز الثاني بان الكلام في
 المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى منصوب **ونائب الفاعل اي**
 ما يطلق عليه هذا اللفظ **هو كل اسم صريح او موصول حذف**
اي ترك فاعله اي فاعله عامله لفظاً وتقديراً **لغرض من الاعراض**
 المبينة في المعاني التي منها العلم والجهل به او عدم تعلق الغرض بذكره
 او الحذف منه او عليه او صوته عن لسانك او صوت لسانك عنه
 قال ابن الضابع بحجة نهمة قولهم اي النخلة يحذف الفاعل
 لكذا وكذا هذان من القول نازع عن الحق جملة اذ لا فرق
 بين طلب العلة لذلك وطلبها فيما بين الفعل للمفاعل انتهى
 وفيه ان هذا جاعل على خلاف الاصل على ما ستعلم ولعله نظر
 الى ان هذا من الرصعيات وهي لا تعلل وقد علمت ما فيه

وفي

وفي كلام بعضهم انه من اسباب الاختصار لانه يدل على الفاعل باعطائه
 حله وعلى المفعول بوضعه **واقتم هو اي** ذلك الاسم الذي حذف فا
 عامله لفظاً وتقديراً الذي يقال له **نائب المثل مقام اي** مقام
الفاعل في احكامه المختصة به ومنها الرفع بالمسند لا بالسناد واما
 مجاز من نصبه ورفع المفعول عند من اللبس كقولهم خرق الثوب
 المسار وكسر الزجاج الحجر رفع الحجر الاول ونصب الثاني فهو ساذ
 وهو من باب القلب وهو من ملح كلامهم وادعى ابن الطراوة انه
 مقبوس وايد بقراءة ابن كثير فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب
 ادم ورفع كلمات ونظر فيه المص بامكان حله على الاصل لانه من
 تلقى شيئاً فقد تلقاه الاخر انتهى وفيه ان هذا واضح فيما ينسب
 اليه التلقي عادة وخرج باقيم مقام المفعول الثاني في نحو
 اعطى زيد درهماً لانه لم يقم مقام الفاعل **وغير عامله اي** عامل
 ذلك الاسم **الى الصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه** لفظاً او تقديراً في
 الفعل الماضي من الثلاثي المجرد المتصرف ولو ناقصاً **او الصيغة**
بفعل بضم اوله وفتح ما قبل اخره كذلك في الفعل المضارع
 مما ذكر **او الى الصيغة مفعول في الاسم اي** اسم الفاعل من الثلاثي
 المجرد وتغييره بالتغيير يرشد الى ان الاصل اسناد العامل الى الفاعل
 عدل عنه واسند الى غيره على خلاف الاصل وهو ما ذهب اليه
 البصريون وذهب الكوفيون الى ان اسناد العامل لغیر الفاعل

فص
 على ان نايب الفاعل مرفوع
 بالمسند لا بالسناد

الاصيلة ايضاً ثم ان قوله وغير عامل الخ غير محتاج اليه في التعريف بل يوجب قصوراً فيه لان التغيير المذكور خاص بالعامل التلافي

صورة اصلية ايضاً ثم ان قوله وغير عامل الخ غير محتاج اليه في التعريف بل يوجب قصوراً فيه لان التغيير المذكور خاص بالعامل التلافي
المجرد لانه الاصل ومن ثم قال **فان كان عاملاً** اي نايب الفاعل **فعلاً**
ماضياً تلياً صحيح العجز مجرداً ولو مضاعفاً **ضم اوله وكسر ما قبل**
اخره اي يجب ان يكون اوله مضموماً وما قبل اخره مكسوراً
تحقيقاً اي محققاً ملفوظاً به وذلك **نحو ضربك بالامل** كما علم اسناد
العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال **ضرب عمة زيداً** فعدل عن ذلك
وحذف اي ترك **الفاعل** **واي عمراً** **واقيم المفعول** **واي زيداً مقام**
الفاعل الذي هو عمرو في احكامه المختصة به **فصار** ذلك المفعول
مرفوعاً بعد ان كان منصوباً **صار عمة** يعتمد عليه الكلام بدون **بعد**
ان كان فضلة يستغنى عنه الكلام ويتم بدون **صار متصلاً**
بالفعل مثلاً بعد ان كان منفصلاً عنه بالفاعل اي الاصل فيه ذلك
وامتنع اي صار صمتاً **فقد يمدح على الفعل بعد ان كان جازماً** **القديم**
عليه اي الفعل **وانت الفعل** وجوباً وجوازاً **للتانيته ان كان**
مؤنثاً فوجباً نحو ضربت امرأة وجوازاً نحو غابت الشمس واخضرت
للقاضي امرأة **وغير عاملاً** اي صار مغيراً **عن صيغة الاصلية** اي التي
كان الاصل ان يجي عليها على ما تقدم وتغييره **بضم اوله وكسر ما قبل**
اخره تحقيقاً **القديم** اي مقدراً اي غير ملفوظ به وذلك **نحو كيل الطعام**
فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مقدراً لا ملفوظ به **والاصل** في هذه

ولا يتم بدون

الصيغة

الصيغة **كيل بضم الكاف وكسر اليا** **فانقلبت** **الكسرة على اليا**
فانقلبت منها الى الكاف بعد حذف حركتها ولم تحذف اليا
لناسبة حركتها ما قبلها **فصار كيل بكسر الكاف وسكون اليا**
فكسر اليا وضم الكاف **مقدراً** وقد يكون ضم اوله تحقيقاً وكسر ما قبل
اخره تقديراً وذلك **نحو شد الحزام** من التلافي المضاعف **والاصل**
في هذه الصيغة **شدة** بدالين **اد غير احد المتلين في الاخر فكسر**
اولهما اي المتلين الذي هو ما قبل الاخر **مقدراً** والسرة في ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر تميز صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة
العامل المبني للفاعل ولم يقتضوا على ضم الاول لئلا يلبس مجهول
الماضي بمجهول المضارع حالة الوقف في نحو اكرم اذ يقال فيه
حينئذ اكرم فلا يقال بمجهول المضارع مرفوع ومجهول الماضي مبني
على الفتح ولم يقتضوا على كسر ما قبل الاخر لئلا يلبس بالكلام
في نحو علم بفتح الفاء والعين المستدرة اذ يقال فيدح علم بكسر
العين المستدرة وذلك حالة الوقف فلا يقال الماضي مبني
على الفتح والامر على السكون وانما اختاروا المبني للمفعول هذا
الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكون المبني للمفعول اقل
استعمالاً من المبني للفاعل واختاروا هذا الوزن دون
بقية الاوزان لانه ليس من اوزان الاسم لا يقال ولو كسر
الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لانه ليس من اوزان

الاسم ايضا لاننا نقول فعمل لكن الخروج من الضمة للكسرة او لفتح العكس
 لانه طلب خفة بعد ثقل ثم ان هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشائع
 فلا يراد بغيره في الينا ولو رددوا بكسر الراء كما في بديها بنقل كسرة العين
 الى الفاعلة على معقل العين كمال وبيع حيث يقال قيل وبيع لنزول
 ولو قال المصاويل متحرك منه لشملى نحو استخراج المال واكتسب الشا
 فان اولها واولها وما بعد الهزة مضمومة لان هزة الوصل لا يعتد بها
 وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك كما تبع في ضم الاول ثاني
 الفعل المبدوء بتا المطاوعة نحو تعلم الخط وتكسر الحطب ثم ان محل
 قولهم وكسر ما قبل اخره اذا لم يكن مكسورا ولا بقى على كسره نحو شرب
 الماء لانه لا معنى لكسر المكسور ولا حاجة الى تكلف ادعائهم ان تلك
 الكسرة كما جئت الشيخ ابو حيان فقال لو قيل انها اي كسرة شرب الماء
 زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجهها انتهى وقد قلنا ما فيه وفي قولنا
 هنا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مكسورا اشار الى
 ذلك وخرج بقولنا المتصرف الجارم فلا يبنى للمفعول نحو صبي وليس
 ودخل في قولنا ولو ناقضا كان واخواتها فانها ببنى للمفعول عند الجمهور
 وعليه لا يقام خبرها مقام اسمها خلافا للفرس وبقا في كلام المص
 الترخي للمسئلة في باب كان وسنوضحها ثم هذا اذا كان عامل نايب الفاعل
 فعلا ماضيا الى ما تقدم **واما ان كان عامل** فعلا ماضيا معقل العين
 جاز كسر اوله وضمه نحو قال وبيع وح ثقل الالف في الاول ياء في

ضم

الثاني

الثاني واوله كان عامله فعلا **مضارع** **ما قبل اخره** وفتح ما قبل اخره
 اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح
 في المضارع لا ثقل من الماضي لزيادته عليه في اللفظ والمعنى **تحقيقا**
 اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو **يضرب** **زيد** **فيضرب** من يضرب
زيد فعل **مضارع** **مبني للمفعول** بضم اوله وفتح ما قبل اخره تحقيا
وزيد نايب **فاعله** او **تقدير** اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك نحو
يباع **العبد** فباع فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره
تقدير **والاصل** **يبيع** بضم اوله وفتح ما قبل اخره فنقلت فتحة الياء
 الى ما قبلها فنقلت الياء الفاعلة كرها في الاصل اي قبل النقل وانما
ما قبلها **بعد النقل** **فتحة الياء** التي هي قبل اخره **مقدرا** للملفوظ به
 ونحو **يسئل** **الجبل** فيسئل الجبل فعل مضارع مبني للمفعول بضم وفتح
 ما قبل اخره **تقدير** **والاصل** **يسئل** **الجبل** **بدالي** **ادعوا** **احد المتكلمين**
في الاخر **فتحة اولها** الذي هو ما قبل الاخر **مقدرا** وفي التمثيل
 بالمتكلمين المذكورين اشارة الى انه لا فرق في المقدرين ان يكون
 للاعمال اول الادغام ثم ان محل قولهم وفتح ما قبل اخره اذا لم يكن الاخر
 مفتوحا والابقى على فتحه نحو يعلم ويدرج لانه لا معنى لفتح المفتوح
 وبذلك صرح المحقق وفي قولنا يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل
 اخره مفتوحا اشارة الى ذلك وقد قلنا ان الشيخ ابا حيان وافق
 على هذا في طلب منه الفرق بين الماضي والمضارع هذا ان كان

عامله فعلا ماضيا او فعلا مضارعاً وما ان كان عامله اسم فاعل
جيب به اي باسم الفاعل على صيغة اسم المفعول تحقيقاً لمضروب
زيد مضروب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل كما
 علمت اسناد العامل للمفاعل فكان الاصل ان يقال في المثال المذكور
ضارب عمرو زيد الحذف الفاعل وهو عمرو وجولت
 صيغة اسم الفاعل وهو ضارب الى صيغة اسم المفعول وهو
 مضروب تحقيقاً او جيب به اي اسم الفاعل على صيغة اسم المفعول
تقدير اي اعتباراً **أقتل** بمعنى مقتول **وعمر** نائب الفاعل
 والاصل في هذا المثال قاتل زيد عمرو والحذف الفاعل الذي هو
 زيد وجولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول تقدير
فصيحة مفعول مقادير واقتصار على اسم الفاعل مما يلحق بالفعل
 وعمل عمله بما يشتر بان غيره مما الحق به لا يبنى للمفعول وفي
 كلام اي حيان ولا يرتفع المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل
 واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف انتهى وفي كلام
 بعضهم وان كان العامل مصدراً لم يغير عن حاله نحو شرع
 في تقسيم نائب الفاعل الى قسمين كما فعل في الفاعل فقال
ونائب الفاعل يكون **على قسمين ظاهرهما** **مكتبا** ببعض انواعه
 وهو المفرد فيما تقدم **ومضمرة** متصل ومنفصل والاول بارز
 ومستتر على ما تقدم والثاني لا يكون الا بارز او كل منهما يقع نائباً لفاعل

هذا هو الراجح في التفسير
 وهو الراجح في التفسير
 وهو الراجح في التفسير

كما يقع فاعلاً كما علمت وعلى القسم الاول اقتصر المص كما اقتصر عليه
 في الفاعل حيث قال نحو **أكرمت** بضم التا **للتكلم** وحده اي
 مفرداً غير معطوف نفسه و**أكرمت** **للتكلم** **ومعه** **مشارك** له في
 مدلول الفعل الذي اتصل به نا او المعطوف نفسه حقيقة او ادعاه
أكرمت بفتح التا للمخاطب و**أكرمت** بكسر التا للمخاطبة و**أكرمت** للمثنى
 المخاطب مطلقاً اي مذكراً كان او مؤنثاً و**أكرمت** لجمع الذكور والمثنى
 لجمع الاناث و**أكرمت** للمفرد المذكر الغائب و**أكرمت** لمكون التا للمفردة
 الغائبة و**أكرمت** للمثنى الغائبة مطلقاً اي مذكراً كان او مؤنثاً و**أكرمت** لما قبل
 لمثنى المؤنث **أكرمت** لما قبل الالف كما تقدم في الفاعل و**أكرمت** لجمع المذكر
 الغائب و**أكرمت** لجمع المؤنث الغائب والفعل في جميع هذه الامثلة
 مضموم الاول وهو المنع مكسور ما قبل الآخر وهو الالف لانه فعل
 ماض مبني للمفعول ولذلك يقال في جميع اي في كل فرد منها انه **فعل**
ماضي مبني لما لم يسم فاعله والمضمر البارز الذي هو التا في **أكرمت**
 و**أكرمت** و**أكرمت** في **أكرمت** مفتوحة ومكسورة وفي **أكرمت** و**أكرمت**
 وفي **أكرمت** والمستتر جوازاً في **أكرمت** و**أكرمت** والبارز وهو الالف
 في **أكرمت** والواو في **أكرمت** والنون في **أكرمت** **نائب الفاعل** **وبواسم**
مبني لما تقدم عليه رفع لا يظهر فيه **اعراب** وقد مثلنا للمضمر المنفصل
 في الفاعل وياتي نظيره هنا فلاحظوا للتكثير هنا لعله بالمقايضة
 وفي حذف العاطف من هذه الامثلة ما علم فيما سبق واقتصاره

في التمثيل على المفعول به لما انه الاصل كما سبق والذي ينوب عنه عند
فقدته ثلاثة اشياء مذكورة هي وشروطها وما الاولى بالنيابة منها اذا
اجتمعت في المطولات **الباب الثالث والاربع في الفروع باب المبتدا**
وباب الخبر ولم يذكر ما يقوم مقام الخبر وجمع المبتدا والخبر في باب
لتنال منهما غالبا ومن غير الغالب وجود مبتدا لا خبر له اي ولا يقوم
مقام الخبر كما ستعلم **المبتدا هو الاسم الصريح او المول المجرد عن**
جنس العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها للاسناد اي الذي يجر
به مجرء الاصل اسناد غير اليه اي واسناده الى غيره غالبا وعلى مثال
الاول اقتصر المصنف **فخرج** بالاسم الفاعل والخرف فلا يقع كل منهما
مبتدا على ما تقدم وبالحجود عن العوامل اللفظية **الفعل حقيقة**
اي اصطلاحا **خو قام زيد** واذا السما انتقلت **والفعل مجاز**
اي غير مصطلح عليه وهو اسم كان واخواتها ونايب الفاعل
كان زيد قائما وخو ضرب زيد لعدم التجرد عن العامل
المفطحي **لان عاملها** اي الفاعل الحقيقي والمجازي **لفظي**
وهو الفعل الذي هو قام وانتقلت وكان وضرب لان المراد
باللفظي غير المعنوي فيشمل المقدر ولا يضرب لعدم تمثيل المص له
وجرح بالاسناد **الاعداد المسروقة خو واحد اثنان ثلاثة فاتها**
وان تجردت عن العوامل اللفظية لكون لا اسناد فيها
اي لا اليها ولا لها لان الظاهر من حال العاد انه لا يضم مبتدا ولا

لعله ولا ما يتقدم

وبان
وخرج

خبرا

خبرا لها قال في التصريح واثبات الالف في اثنان ما استحتم
الشي في اول احوالها انتهى وفي كون الرفع اول احوال الاسم نظر
والاولى ان يقال لان الرفع اشرف احواله على انه يلزم على كونه
مرفوعا ان يكون معربا والغرض عدمه ودخل في قولنا واسناده
الى غيره قائم في خوا قديم الزيدان فانه مبتدا والزيدان فاعل
قام مقام الخبر وخرج بقولنا غالبا خو قولنا اقل رجل يقول
ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له ولا فاعل يسد مسد الخبر لا ثابتا
ولا محذوفا لانهم اجروا مجرى قل رجل يقول ذلك فجملة يقول
نعت لرجل **ودخل** بقوله غير الزائدة **خو حبسك درهم** وناهيك
يزيد وهل من خالق غير الله ورب رجل عالم الحقيقة وبقولنا
وشبهها لعل اي المعوار منك قريب فان المحرور مما ذكر مبتدا
في محل رفع وما بعده خبر **حبسك مبتدا** في محل رفع **ودرههم خبر**
ونقل الجلال السيوطي ان الكافي في اختيار ان حبسك خبر
مقدم ودرهم مبتدا مخرج قال لان الاخبار عن الدرهم بانه
كافي لا عن الكافي بانه درهم قال ومقالة شيخنا هو الصواب
انتهى وخبر ان هذا لا يلزم ان يجوز ان يكون المقصد الاخبار
عن الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كفايته
مع جهله بقدرها يعني الكافي ويسال عن المقدر فيقال له
حبسك درهم اذا قصدك ليس الاخبار عن الكافي

فصل
علم انه المبتدا قد لا يكون له خبر ثابت
فكامله

قد لا يرفع
والظاهر ان يقول مرفوع
بضمه مقدرة

بأنه رهم فان قيل كيف يعرب نحو حسبك مبتدأ مع انه غير مجرد عن
العوامل اللفظية قلنا اشار المص لهذا السؤال والجواب عنه بقوله
ولا يقع في ذلك اي في جعل نحو حسبك مبتدأ **لانه مجرد عن العوامل**
زائدة الا انه له عدم التجرد عن العوامل **لان الحرف الزايد**
وجوده كالا وجود فهو مجرد عن العوامل حكما وفيه ان قد يقال
هذا السؤال لا يحسن الا اذا سكنت عن قوله غير الزائدة الذي اتي
به لادخال ما ذكر المتوهم خروجه لو سكنت عن ذلك لصيد فيقال
لا يخرج لانه مجرد عن العوامل اللفظية لان المراد منها عند الإطلاق
الاصولية والزائدة وجودها كلا وجود ولا يخفى ان تعريف المص
يصرف على نحو هيئات العقيق ونزال واوه فانه اسم مجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد لانه مسند الى فاعله الظاهر في الاول والمستتر
فيما بعده فكان ينبغي ان يزيد قوله خبر عنه ورح يزيد قوله او وصف
او ما في معناه رافع لمكتفي به عن الخبر غالبا لم علم **والخبر هو الاسم**
الصريح او المورول حقيقة او حكما **المسند الى المبتدأ** يخرج عامل
الفاعل الحقيقي او المجازي اذا كان غير اسم وكذا اذا كان اسما فلا
يسمى خبرا **فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ** وخروج فاعل الفعل
وفاعل اسم الفعل وفاعل نحو الوصف الواقع مبتدأ لانه ليس مسندا
الى المبتدأ بل الفعل واسم الفعل والوصف المبتدأ هي المسندة الى
ذلك **الفاعل مثال المبتدأ** الصريح المسند اليه غيره **ومثال الخبر**

الذي

في فاعله ومثال المبتدأ

الذي هو الاسم المسند الى المبتدأ المورول وان تصوموا خير لكم **فزيد**
مبتدأ الاسم صريح وكذا ان تصوموا مبتدأ لانه اسم مورول فكل
واحد منها مجرد عن العوامل اللفظية **للاسناد وقايم** في الاول
وخبر في الثاني **خبر لانه** اسم **مسند الى المبتدأ** ومثال المبتدأ
المسند الى غيره نحو قايم الزيدان فان قايم مبتدأ لاعقاده والزيدان
فاعل سد مسد الخبر لا خبر كما علمت فالمبتدأ ثلاثة اقسام مبتدأ له
خبر ومبتدأ لا خبر له بل له فاعل يسد مسد الخبر ومبتدأ لا خبر
له ولا فاعل يسد مسد الخبر **والمبتدأ اقسام اربعة ظاهرة ومضمرة**
كما تقدم نظيره **في الفاعل وقايم** واذا اردت معرفة كل منهما
فالمبتدأ **الظاهر اقسام ثمانية** لان الظاهر كما علمت مفرد ومتن
ومجموع وكل واحد مذكر ومثني والجمع تصحيح وتكسير كما تقدم
في الفاعل **فالاول** من تلك الاقسام **التمائية** **مفرد** اي ليس
متن ولا مجموع **عامة** صريح **خبر** **زيد** من قولك الزيدان
يقومان **والثالث** منها **جمع مذكر مكسر نحو الزيدون** من قولك الزيدون
قيام **والرابع** منها **جمع مذكر سالم نحو الزيدون** من قولك الزيدون
قايمون **والخامس** منها **مفرد مؤنث نحو هند** من قولك هند
قايمت **والسادس** منها **متن مؤنث نحو الهندان** من قولك
الهندان قايمان **والسابع** منها **جمع مكسر مؤنث نحو الهندون**
من قولك الهندون قيام **والثامن** منها **جمع مؤنث سالم نحو الهندات**

في فاعله ومثال المبتدأ
من قولك الزيدان
من قولك الزيدون
من قولك الهندان
من قولك الهندون
من قولك الهندات

من قولك **الابتدات قايما** والمبتدأ في ذلك كله معرب لفظا
والخبر أي خبر المبتدأ في ذلك كله **مطابقا لمبتدأه في التذكير**
 والثاني **والأفراد والتنشئة** **والجمع تكسيرا وتصحيحا** وذلك
 واجب وكل من قاير وقايمان وقايعون محتمل لصير المبتدأ والالف
 علامة التنشئة والوار علامة الجمع كما في الزيدان والزيدون
وأفراد أقسام الظاهر المذكورة كثيرة جدا مصدر جدي كثيرة
 بليغ لا يطمع في استيعابها **وفيما ذكرناه منها كلمة** سيما المذكور
فان الزكي وهو سريع الفطنة **يدرك بالمثال** وهو جزى
 يذكر أيضا القاعدة **الواحد ما لا يدركه الغنى** وهو من لا
 فطنة له **بال شاهد** وهو جزى يذكر لاثبات القاعدة فلا
 يكون إلا من كلام الله تعالى أو من كلام رسول الله أو من كلام
 من يوثق بحريته من كان قبل بعثته وفي زمنه صلى الله عليه وسلم
 وبعد إلى ان هددت الألسن من مسلم وكافر تلفت الأيمة
 سقره ونثره بالقبول من حر وعبد ودكر وانكى كبير وصغير
 ومن ذلك مصنفات إمامنا الشافعي رضي الله عنه فعن الإمام
 أحمد ابن حنبل رضي الله عنه كلام الشافعي في اللغة محبة والمراد
 بكلام الله كما ورد أنه قرى به ولو شاذ أخالفا للمقياس فقد
 أطبق الخاء على الاحتجاج بالقراءة الشاذة قال الجلال السيوطي
 لا أعرف في خلاف بين الخاء والمراد بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم

كلما اضيف اليه غير موضوع لأن الأصل فيما اضيف اليه أنه لفظ الرسول
 حتى يثبت ما يخالفه ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعاجم ولو
 لدي من الرواة لجواز الرواية بالمعنى ولهذا ترى القصة الواحدة
 مروية على وجهين في عبارات مختلفة لانا لا نقطع بان الرسول لم يلفظ
 بتلك الأوجز فسقط ما اطال به الشيخ أبو حيان من الاعتراض على
 الشيخ ابن مالك في استدلاله بالأحاديث ومنه لم أر احدا من المتقدمين
 ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة أي الاستدلال بالأحاديث
 على اثبات القواعد العربية لأن خاة البصريين كالحليل وسيبويه
 ولا من خاة الكوفيين كالكسائي وأخرا ولا من تابعهم كخاة بغداد
 والأندلس اذ لو وثقوا بذلك لفظ الرسول لجرى مجرى القرآن في الاستدلال
 به على اثبات القواعد قال وقد قال لنا قاضي القضاة
 بدر الدين بن جماعة وكان من اخذ عن ابن مالك قلت له يعني ابن مالك
 هذا الحديث من رواية الأعاجم ووقع فيه من روايته ما يعلم منه
 انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشئ انتهى قلت وقد علمت
 جوابه مما قدمناه وقد سبق ابن مالك إلى هذا ابن خروف وقد
 اعترضه شيخ أبي حيان الأستاذ أبو الحسن بن الضايغ بلحجة
 فمهمة حيث قال بتجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندى
 في ترك الآية كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة
 بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وعلى صريح النقل عن

فما جاز الاستدلال بالأحاديث النبوية
 على اثبات القواعد العربية وعلى
 اعتراض أبي حيان على ابن مالك بذلك

العرب ولو لا تصريح العلام الجوز النفل بالمعنى في الحديث لكان الاولى
في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لان اذ وضع
العرب واين خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه
الاستظهار فحس وان كان يرى ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه
استدراكه فليس كما رأى ولا يقيده الاسم الموول بان يكون فيه
السالك ظاهرا كما تقدم بل يجوز ان يكون مقفلا نحو تسمع بالمعدي
خير من ان تراه لان التقدير ان تسمع وسهل حذفها ظهورها في ان
سائر تراه بل يجوز ان يكون هو ولا بد من سالك وذلك مطرد في باب
رفع علان النسخ يتبع مبتدأ

التسوية ومن ثم لم تقدر فيه ان نحو سوا عليهم انذارهم ام لم
تذرههم والتقدير سماعك وانذارك وعدمه سوا عليهم هذا
ما يتعلق بالمبتدأ الظاهر **والمبتدأ المضمرة** ولا يكون الا منفصلا
اقسام وهي اثني عشر اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة
للمغايب **الاول** من تلك الاقسام ما هو **للمتكلم وحده** وهو انما
بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين تنبت
وقفا وتحذف وصلا **نحو انا قائم** وذهب بعضهم الى عدم
الاثبات بالالف وتسكين النون نحو ان فعلت **والثاني** منها
ما هو **للمتكلم ومع غيره او المعظم نفسه** وهو نحو **نحو نحن**
قائمون **والثالث** منها ما هو **للمخاطب المذكور** وهو ان زيادة التا
المفتوحة **نحو انت قائم** **والرابع** منها ما هو **للمخاطبة الموصلة**

وهو

وهو ان زيادة التا المكسورة **نحو انت قائم** وذهب بعض
الكوفيين الى اصالته التا فيهما **والخامس** منها **مثنى** اي ما هو لمثنى
المخاطب مطلقا اي **مذكرا** كان **او مؤنثا** وهو ان زيادة التا
والميم والالف حالة كونه **لمثنى الموث** **والسادس** منها **جمع**
المذكر اي ما هو لجمع **المذكر المخاطب** وهو زيادة التا والميم **نحو**
انتم قائمون **والسابع** منها **جمع الاناث** اي ما هو لجمع الاناث
المخاطبات وهو ان زيادة التا والميم **نحو انتن قائمات** **والثامن**
منها **المفرد** اي ما هو للمفرد **الغايب** وهو جملة هو عند البصريين
والا واحد عند الكوفيين **نحو هو قائم** **والتاسع** منها **المفردة**
اي ما هو للمفردة **الغائبة** وهو جملة هي او الواحدة **نحو هي قائمة**
والعاشر منها **مثنى** اي ما هو لمثنى **الغايب مطلقا** اي
مذكرا كان **او مؤنثا** وهو ان زيادة الميم والالف **نحوها قائمان**
حالة كونه **لمثنى المذكر** او زيادة الميم والالف **نحوها قائمتان**
حالة كونه **لمثنى الموث** **والحادي عشر** منها **جمع** اي ما هو
لجمع **المذكر من الغائبين** وهو زيادة الميم **نحوهم قائمون**
والثاني عشر منها **جمع** اي ما هو لجمع **الاناث الغائبات**
وهو ان زيادة النون المشددة **نحو من قائمات** وحيث كان المبتدأ
فيما ذكر ضميرا **فالابتداء في ذلك كله مبني لما تقدم لا يظهر**
فيه اعراب محله رفع والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدأه في التذكير

نحو انتما قائمان حاله كونه
لمثنى المذكر وانما قائمتان
بزيادة التا والميم والالف

والثاني والافراد والتاسية والجمع ولم يحفظ مثل خرقايم **وكما ان**
 المبتدأ قسمان كذلك الخبر **قسمان** لكن **مفرد وغير مفرد** ولما كان
 المفرد مختلفا باختلاف الابواب قال **فالمفرد هنا** اي في باب خبر
 المبتدأ ما ليس بجملة **ولا شبهها** اي الجملة **ولو كان متنى او مجموعا**
لذكر او موت كما تقدم في الامثلة المذكورة **فالخبر فيها** اي في تلك
 الامثلة **كلها مفرد لانه ليس بجملة ولا شبهها** فكل من المتنى
 والمجموع مفرد في هذا الباب وغير مفرد في باب الاعراب اذ المفرد فيه
 كما علم ما ليس متنى ولا مجموعا ويجوز تعدد هذا الخبر بخبر زيد
 عالم منطلق وقيل لا يجوز فيجب العطف في غير الاول **وغير**
المفرد هنا اربعة اشياء **الشي الاول** الجملة الاسمية **وهي اي**
 الجملة الاسمية مطلقا **ما صدرت باسم** ملفوظ به او مقدر مستدالية
 او مستدوسيات في تحت الجملة لهذا من زيد بيان فالاسم الملفوظ
 به المستداليه **خبر زيد** اي **قاييم** **زيد** مبتدأ اول **واليوم** مبتدأ ثاني
وقاييم خبر المبتدأ الثاني وهو يوم والمبتدأ الثاني **وخبر** وهو يوم
 قاييم جملة اسمية لتصلدها باسم في موضع رفع خبر المبتدأ الاول
وهو زيد والجملة مطلقا اسمية كانت او فعلية اذ وقعت خبرا
 عن المبتدأ **وكانت غير المبتدأ في المعنى** بان لا تكون خبرا عن
 ضمير الشأن او ضمير القصة ولا عن مفرد مدلوله للجملة كالنطق
 والحديث والكلام والقول **فلا بد فيها من رابط** يربطها بالمبتدأ

لأنها

لأنها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزء كلام فلا بد من شيء يدل على ذلك
 والدال على ذلك يقال له رابط ولما كان المطرد منها الضمير دون اسم الإشارة
 كما في قوله تعالى ولباس المقوى ذلك خبر واعادة المبتدأ بعناه دون لفظه
 كما في قوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضع
 اجر المصلحين لان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب واقاموا
 الصلاة في المعنى فالذين مبتدأ وجملة انا لانضع اجر المصلحين خبر
 او بلفظه ومعناه كما في قوله تعالى الحاقة ما الحاقة او استمال الجملة
 على اسم عام يشمله كما في قوله كذا زيد نعم الرجل اقتصصر عليه المصنف هنا
 في التمثيل حيث قال **والرابط هنا** اي في المثال المذكور **بين المبتدأ**
الاول وهو زيد **وخبر** وهو جملة ابو قاييم **الهائم اليوم** **على**
زيد الذي هو المبتدأ الاول فقد ربطت بينه وبين الجملة **التي** **الثاني**
 من تلك الاشياء الاربعة **الجملة الفعلية وهي** اي الجملة الفعلية مطلقا
ما صدرت بفعل ملفوظ به او مقدر **فاول** **خبر زيد** **فعل** **خبر زيد**
مبتدأ **والجملة بعده وهي فعل** **خبر** **فعل** **فاعل** **فجملة فعلية**
 لتصلدها بفعل وهي **خبر زيد** الذي هو المبتدأ **والرابط بينهما**
اي بين زيد وخبر الذي هو جملة **الهائم اليوم** وانما كانت رابطة
 لأنها عايد على زيد وكما ربط الضمير المذكور بربط محذوف في

مواضع مخصوصة منها وكل وعدا منه الحسن فان كانت الجملة عين
 المبتدأ في المعنى بان كان خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله احد ما نقص في الضمير العائد على المبتدأ

قوله تعالى ولباس المقوى ذلك خبر واعادة المبتدأ بعناه دون لفظه
 كما في قوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضع
 اجر المصلحين لان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب واقاموا
 الصلاة في المعنى فالذين مبتدأ وجملة انا لانضع اجر المصلحين خبر
 او بلفظه ومعناه كما في قوله تعالى الحاقة ما الحاقة او استمال الجملة
 على اسم عام يشمله كما في قوله كذا زيد نعم الرجل اقتصصر عليه المصنف هنا

اوضحير القصة خوفاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا او كانت
 خبرا عن معنى المفرد المذكور نحو نطقى اى منطوقى الله حسبي
 لم يرجع الى رابط ضمير او غيره مما تقدم وفيه ان هذا الثاني ليس من
 الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ وانما لم يكن اسم الاشارة
 مطردا في الربط لتخلفه في حقوقك زيد قام هذا وكذا اعادة
 المبتدا بمعناه لانه منع التمثيل بالاية المتقدمة من وجود غيرها
 انه يجوز ان يكون مما اشتملت فيه الجملة على اسم عام يشمله وكذا
 اعادة المبتدا بلفظه ومعناه لانه خاص بموضعين احدهما قصد
 التحويل كما تقدم والثاني اما العبيد فذو عبيد وكذا العموم لتخلفه
 في حقوقك زيد مات الناس **الشيء الثالث** من تلك الاشياء الاربعة
الظرف التام وهو كما قال المص ما يفهم مجرد ذكره اى دون ملاحظة
 ما يتعلق هو به انتهى اى متعلقة الخاص وفي كلام ابي حيان التام
 ما يحصل الفائدة مع تعلقه بالكون العام **المكان والزمان** **خو**
عندك **والمثاني** **خو السفر عند** وخرج بالتام غيره فلا يجوز نحو
 زيد اليوم اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقة ولا يفيد مع قولك
 استقر اليوم ويفيد مع قولك جلس اليوم مثله الامور الخاصة
 واذا وقع الظرف التام بعد المبتدا ولم يرفع اسما ظاهرا كانت
 متعلقا بخروف وجوبا ان قدر ذلك المتعلق عاما وجوز ان
 قدر خاصا وتقديره عاما واجب حيث لا ريب على الخصم وجاز ان

وجبت تلك القرينة حيث قدر خاصا او عاما يقال لذلك الظرف
 مستقر بنا على ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامه خلافا لما
 اشتر ان المستقر خاص بالعام فانه مبنى على ان المستقر ما انتقل
 اليه الضمير الذي كان في ذلك العامل المحذوف واستقر فيه بعد حذف
 ذلك العامل لانه لا ينتقل الضمير الا من العامل العام لانه يحذف
 نسيا فينتقل ضميره مع حذفه بخلاف العامل الخاص معناه يراعى
 فلا ينتقل ضميره بل يحذف مع ضميره وسياتي لهذا مزيد بيان في
 الكلام على الظروف والمحذوفات عقب الكلام على الجمل ويجوز هنا
 ان يقدر ذلك المتعلق اسما وان يقدر فعلا واختلف الناس
 في الاول منها واحتج كل لما قاله بما يطول وفي المعنى الحق عندي
 انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وفي كلام
 المحقق الاضاف ان المفهوم من نحو زيد عندك ثابت او مستقر
 لا ثبت واستقر انتهى وفي المعنى ويلزم من قدره فعلا ان
 يقدره هو خيرا ان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا اى
 لفظا فكذا تقديره خوف التباس المبتدا بالفاعل اذا علم ذلك
فزيد في المثال الاول **مبتدا** **وعند ظرف** **مكان متعلق** **محذوف**
وجوبا ان قدر عاما **تقديره مستقر** **ان قدر** اسما **وحسين**
يكون مفعلا **او استقر** **ان قدر** فعلا **وحسين** يكون **جملة**
 لانه فعل وفاعل **وذلك المتعلق المحذوف خبر المبتدا على الاصح**

والظرف معوله منصوب به وقيل الخبر نفى ذلك الظرف وهو
ما اشتهر على السنة المعينة وحسنه يكون الظرف في محل رفع
على الخبرية ومنصوب بذلك المتعلق المحذوف لان كون المتعلق
المحذوف غير منظور اليه عند قائل هذا القول هو بالنسبة لكونه
خبر لا لكونه عاملا في الظرف وقيل الخبر هاهنا معا وحقق بعضهم
ان هذا الخلاف لفظي قال لان المقصود الاخبار بوجود الشيء
في الظرف فن قال انه المحذوف فنظر الى انه هو العامل في الظرف
فاعتبر المقيدون المقيد والمقابل بانه الظرف فنظر الى انه
الظاهر الملقوط به فاعتبر المقيدون المقيد والمقابل بانه
المجموع فنظر الى المقيد والمقيد معا وهذا الثالث اختاره شيخ
المحققين وتبعه الكمال ابن الامام **وقس على ذلك** اي على زيد
عندك في المثال الاول **السفر غدا** في المثال الثاني فيقال فيه
بمثل ما قيل في ذلك الشيء **الرابع** وبه تتم تلك الاشياء الاربعة
المجوز التام واما قول المص **الجار والمجرور** فعلى ضرب من التجوز
وقد بينا ذلك في غير الكلام على بسملة شيخ وذلك المجرور **خو**
الدار في قولك **زيد في الدار** والشام حقوقك **البردي**
الستا واذا وقع المجرور بحرف اصلي اصاله محضة وهو غير
الزائد بزيادة محضة وغير المتببه للزائد بعد المبتدأ كالمثابة
المذكورة في كان متعلقا بمحذوف وحسينه يقال فيه بمثل ما تقدم

الاسلام

في

في الظرف **زيد والبردي** كل منهما مبتدأ في الدار وفي الشتا
جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا ان قد علمنا تقديره
مستقر ان قد راسما **او استقر** ان قد علمنا **وذلك المحذوف**
خبر المبتدأ على الصحيح والجار والمجرور معوله في محل نصب به
فعلى الاول يكون مفعلا وعلى الثاني يكون جملة وقيل الجار
والمجرور هو الخبر وهو ما اشتهر على السنة العربية وعليه
يكون محل الجار والمجرور رفع على الخبرية ويكون محلهما
نصب ايضا بذلك المتعلق المحذوف لانه لا بد للجار والمجرور
من نحو ما ذكر من متعلق يتعلق به لعدم استقلاله لان
هذا المتعلق المحذوف وان حذف عندها هل هذا القول
نسيا غير منظور اليه من جهة كونه خبرا لا من جهة كونه
عاملا في الجار والمجرور ههنا لا عامل له مع ظهور النصب
في عديله وهو عندك وليس الا بذلك المتعلق المحذوف
كما قد مناه ثمر ايت بعض من لقيناه من المشايخ صرح
بذلك اي بان الجار والمجرور محلهما نصب ايضا والحالة
هذه وهو يخالف اظاهر كلام شيخ الاسلام في البسملة
وقد بيناه في الكلام عليها بما وافق ما ذكرناه هنا وقيل
الخبر هو مجموع الجار والمجرور وذلك المحذوف وفي هذا
الخلاف ما تقدم عن تحقيق بعضهم وخبره بالتام **ان** قص

هو في منظور اليه

وكيف يكون الجار والمجرور

فلا يجوز خوزيد بك اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقة
ولا يفيد مع قولك استقر بك ويفيد مع قولك واقك بك
من الامور الخاصة فان قيل على الصحيح من ان المتعلق
المحذوف هو الخبر لا يخرج الطرف والمجرى عن الاخبار بالمفرد
او الجملة فارجح زيادة فايد لانه زيادتها وافرادها بالذكر
وما وجه اضافة التشبيه فيها للجملة دون المفرد مع احتمالها
لكل منهما باعتبار المتعلق قلنا سياتي للمصنف في اواخر الكلام
على الجمل فظير السؤال الاول مع الجواب عند بان فائدة
ذلك مراعاة للخلاف اذ في السكوت عنها اخلال ببعض
الوجوه واما الجواب عن السؤال الثاني فيمكن ان يقال انظر
في ذلك المتعلق الى ما هو الاصل من تقدير الفعل ومن
ثم عدّها من الجمل او نظره في ذلك الى ان الجملة لما
كانت على خلاف الاصل في هذا الباب اضيف التشبه
اليها اولان كلام الجملة والطرف اذا وقع بعد المنكوة
كان صفة او بعد المعرفة كان حالا اولانها يقعان من منع
الجملة في صلة الموصول **الباب الخامس من المرفوعات**
اسم كان واسم انواتها اي نظايرها وتقدم وجه التسمية
بذلك **اعلم وتعلم** **للعمل الصالح** اي خلق فيك القدرة على
ذلك والداعية اليه **ان كان وانواتها** اي نظايرها

نحو

ترفع الاسم اي المبتدأ اي الذي يعرب للمبتدأ لولاها
ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى ادعا
تقدير مضاف محذوف اي خبر اسمها ورفعه الاسم على
التشبيه بالفاعل ونصبها الخبر على التشبيه بالمفعول لانها
شبيهة بفعل متعل لواحده في عمله الطبيعي او هو رفع الاول
ونصب الثاني كضرب زيد عمر او سمي من مرفوعها
المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة ورفعه بان كما لا يسمى عند
منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس ان لا
يسمى مرفوعها بالفاعل فاعلا حقيقة وقال جمهور الكوفيين
لا عمل لها في الاسم وانه باق على رفعه بما كان مرفوعا به قبل
دخولها الذي هو الابتداء وان ذلك المنصوب منصوب
على الحال ورفعه بانها ان يرفع ان يكون ناصبة لرافعة
وهو غير معروف في شيء من الافعال وذهب الفراء منهم الى انها
عاملة في الاسم الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيهها
بالفاعل وان منصوبها منصوب على التشبيه بالحال لانها
شبيهة بفعل قاصر كجاء زيد **اي** اي كان واخواتها
الذي هو القسم الاول من النواسخ من النسخ يعني الازالة
لانها كما علمت تزيل حكم المبتدأ وهو رفعه بالابتداء وحكم
الخبر وهو رفعه بالابتداء وهي **ثلاثة عشر فعلا** منها

ترفع الاسم اي المبتدأ اي الذي يعرب للمبتدأ لولاها
ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى ادعا
تقدير مضاف محذوف اي خبر اسمها ورفعه الاسم على
التشبيه بالفاعل ونصبها الخبر على التشبيه بالمفعول لانها
شبيهة بفعل متعل لواحده في عمله الطبيعي او هو رفع الاول
ونصب الثاني كضرب زيد عمر او سمي من مرفوعها
المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة ورفعه بان كما لا يسمى عند
منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس ان لا
يسمى مرفوعها بالفاعل فاعلا حقيقة وقال جمهور الكوفيين
لا عمل لها في الاسم وانه باق على رفعه بما كان مرفوعا به قبل
دخولها الذي هو الابتداء وان ذلك المنصوب منصوب
على الحال ورفعه بانها ان يرفع ان يكون ناصبة لرافعة
وهو غير معروف في شيء من الافعال وذهب الفراء منهم الى انها
عاملة في الاسم الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيهها
بالفاعل وان منصوبها منصوب على التشبيه بالحال لانها
شبيهة بفعل قاصر كجاء زيد **اي** اي كان واخواتها
الذي هو القسم الاول من النواسخ من النسخ يعني الازالة
لانها كما علمت تزيل حكم المبتدأ وهو رفعه بالابتداء وحكم
الخبر وهو رفعه بالابتداء وهي **ثلاثة عشر فعلا** منها

المنار

۱۷۱

للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان اي لادلالة لها على زمان
 مخصوص بحيث تحمل عليه بل هي محتملة لها لاسير لازمة ولذلك
 تارة تفيد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالماضي وبواقعة
 قول الصالح ليس كلمة نفي وهذا يعلم ان قول الاندلسي
 واحسب ان ليس بين القولين اي قول س وقول غير
 تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد
 بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد به فيه فظهر وعلى قول غير
 س جري المص والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني
عشر منها ما زال وما بقي وما برع وما انفك فسد
 الافعال **الاربعة** موضوعة **للازمة** الخبر اي ملازمة مصدر
 خبرها **الخبر عنه** بذلك الخبر الذي هو اسما **على حسب**
ما يقع فيه الحال نحو ما زال الخبر مجزيا اي استمرت المحبوبة ودامت
 للوجود في سائر الزمان ويقال بثل ذلك في خبر **ما بقي العلم نافعا**
وما برع الجهل مضرا وما انفك الصبر صرا ان هذه
 الافعال الاربعة حايتها متفقة بلا خلاف **والثالث عشر**
 منها وهو تامها **ما دام وهي** موضوعة **لاستمرار الخبر** اي
 لاستمرار مصدر **الخبر عنه** الذي هو اسما التوقيت شي
 ببقاء ولم يثبت مصدر خبرها **اسما نحو لا راحة ما دام الخلق**
موجودا فقد اقتصرت على عدم الراحة ببقاء وجود الخلق **ومنه**

الافعال

اي

الافعال **الثلاثة عشر** تكون **بالنسبة للعلل على ثلاثة اقسام**
القسم الاول ما يعمل العمل المذكور **بلا شرط** **ثانية** **هي** **كان** **الى** **ليس**
 بادخال الغاية **اي كان وليس وما بينهما** وهو امسي واضحي واصبح
 وظل ويات وصار **والقسم الثاني ما يشترط فيه** اي يعمل العمل المذكور
نفي **باي اداة كانت** سواء كانت حرفا نحو ما اولم او ان اولا
 اولن او اسما او فعلا ملفوظا بها او مقدرة **او شبهه** اي النفي
وهو النفي **منه** **الدعاء** **بلا خاصة** **والاستفهام** ولم يذكر
 هذا الثالث في التوضيح وانما كان النفي والاستفهام كذلك لانه
 سوال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب **والثاني** اي القسم الثاني
اوله **احدها زال** ماضى يزال من باب فعل بالكسر يفعل بالفتح
 كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر عند الجمهور لا ماضى يزال يفتح اليا
 من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى
 ما زال ميز وله مصدر وامر فامر زل بكسر الزاي اي بمعنى مزلي
 ميز تقول لاخر زل ضانك عن معزل اي ميز بينهما ومصدره
 الزيل بفتح الزاي بمعنى التمييز ولا ماضى يزول من باب فعل بالفتح
 يفعل بالضم كنعصر ينصر فانه تام بمعنى انتقل وله مصدر وامر
 ايضا فامر زل بضم الزاي بمعنى انتقل تقول لاخر زل عن مكانك
 اي انتقل عنه ومصدر الزوال بمعنى الانتقال **والثاني** **فقي**
 بكسر العين بوزن شرب وبفتحها بوزن اكل ومضارع يفتق

وهي ٤

تشبهين بالنفي لان النفي
 فيه عموم والاستفهام

بفتح العين وزما قبل يفتو بضمها **والثالث** **برج** **والرابع** **الفك** **ولما**
اشترط فيها اي في هذه الافعال الاربع لتقل العمل المذكور **فلك** اي
 تقدم النفي او شبهه **ان معناها النفي وفي اثبات** اي يلزمه الاثبات
 الدائم ومن ثم كانت هذه الافعال مفعلة ملازمة مصدر خبرها اسمها
والقسم الثالث ما يشترط فيه اي لعمل العمل المذكور **تقدم ما**
المصدرة الظرفية ويراد **خاصة** وسياتي بيان معنى كونها مصدرة
 وظرفية ثم اعاد امثلة هذه الافعال الثلاثة عشر لبيان كيفية الاعراب
 فقال **مثال كان مع اسمها** وخبرها قولك **كان زيد قائما فلان**
فعل ماض ناقص **رفع الاسم** وينصب **المفعول** **زيد** **اسمها**
وبرج **رفع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **وقايما** **خبرها**
وهو منصوب **بها** **او علامة** **نصب الفتحة** **الظاهرة** **وسميت** **اي**
كان ناقصة **لافتقارها الى خبر** **يجي** به عوضا عما فاتها واخرها
 من الدلالة على الحدث اذ هي مجرد الزمان المجرد عن الحدث ومن ثم
 قيل لها افعال المقاربة اي ليست افعالا حقيقية لعدم دلالتها على
 الحدث لم تؤكد بالمصدر وهذا اشهر القولين والثاني انها تدل
 على الحدث الالهي وهو الصحيح ولم تكلف نرفعها الذي هو
 اسمها وسيصرح المص بان معنى التمام في هذه الافعال ان تكفي
 بالرفع ولا يحتاج الى المنصوب لدلالتها على الزمان والحدث
 جميعا كغيرها من الافعال الحقيقية **وكذلك** اي ومثل هذا القول في

الاعراب

الاعراب ومعنى النقص في كان القول في بابيتها اي الافعال
 المذكورة **قول امي زيد** **فيتها** **فامسى** **فعل ماض ناقص** **زيد**
اسمها **وهو مرفوع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **وفيتها** **خبرها**
منصوب **بها** **او علامة** **نصب الفتحة** **الظاهرة** **وسميت** **ناقصة**
لافتقارها الى خبر **منصوب** **الى ما تقدم** **واصبح** **عرو** **ورعا**
فامسى **فعل ماض ناقص** **عرو** **اسمها** **وهو مرفوع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **ورعا** **خبرها**
الظاهرة **واضح** **مرفوع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **ورعا** **خبرها**
مرفوع **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **ورعا** **خبرها**
بها **او علامة** **نصب الفتحة** **الظاهرة** **ورعا** **خبرها**
ماضي ناقص **وبكر** **اسمها** **مرفوع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة**
الظاهرة **وساها** **خبرها** **منصوب** **بها** **او علامة** **نصب الفتحة**
الظاهرة **وبات** **الفك** **لايما** **فبات** **فعل ماض ناقص**
واخرك **اسمها** **مرفوع** **بها** **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **ولما**
خبرها **منصوب** **بها** **او علامة** **نصب الفتحة** **الظاهرة** **وصار**
السعر **خبرها** **فصار** **فعل ماض ناقص** **والسعر** **اسمها** **مرفوع**
بها **او علامة** **رفع الضمة** **الظاهرة** **ورخيما** **خبرها** **منصوب**
بها **او علامة** **نصب الفتحة** **الظاهرة** **وليس** **الزمان** **منصوب** **فليس**
فعل ماض ناقص **والزمان** **اسمها** **مرفوع** **بها** **او علامة**
رفع الضمة **الظاهرة** **ومنصوبا** **خبرها** **منصوب** **بها** **او علامة**

وهو منصوب بها وعلامة
 نصب الفتحة

والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي ولا مذهب
 بعض البصريين من ان الفعل مطلقا مشتق من المصدر واسم الفاعل
 واسم المفعول مشتقان من الفعل ولا مذهب بعض اخر منهم من ان
 الفعل الماضي مشتق من المصدر والمضارع مشتق من الماضي والامر
 واسم الفاعل واسم المفعول مشتق من المضارع ثم لا يخفى ان هذه
 الافعال منها ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق قال المصلائي
 وضعت وضع الحروف من حيث لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
 على الاصح قال المصنف نقلا عن ابي حيان لانها لا تكون الا صلة لما
 الظرفية كما علمت ولا يقع صلتها الا الفعل الماضي واما ما جاء من يدرهم
 ودم ودائم ودوام فمن تصرفات دام التامة ومنها ما يتصرف
 تصرفا ناقصا وهو زال ونفى وانفك ورجع فانه لم يستعمل منها
 امر لان من شرط عملها تقدم النفي كما علمت وهو لا يدخل على الامر ولا
 مصدر وفي البهجة المضية انه لم يأت منها وصف ايضا وفيه نظر ومنها
 ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فنه كان **تقول في مضارع كان**
يكون زيد قائما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها
 مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقايا خبرها منصوب بها
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وتقول في الامر منها **قايما**
فان فعل امر ناقص واسم مستتر فبوجوبه في فعل رفعه وقايا خبره
 منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وتقول في اسم الفاعل

منها

منها **كاين زيد قائما كاين اسم فاعل كان الناقصة وزيد**
اسم مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **وقايا خبره**
 منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ولا يخفى ان اسم الفاعل في

هذا التركيب يجوز ان يكون مبتدا عند من لم يشترط الاعتماد على جعل خبره من حيث النسخ ساد مسددا
 خبر من حيث الابتدائية لان به تمام الفائدة ولا يضر كونه منصوبا
 انه ليس خبرا حقيقيا وانما هو ساد مسدود وبها ينزع فيه قولهم وينفي عن
 الخبر مرفوع وصف الا ان يقال هي قضية معلقة وقيل الساد مسدود الخبر
 هو الاسم ورد بان الكلام لا يتم به وسان الساد ان يتم به الكلام وقيل
 الساد هو مجموع الاسم والخبر وفيه ان الجملة ليست مرفوعة وصف وفيه
 ما تقدم وقيل الساد محذوف ورد بان مخالفة للظاهر واذا قلنا
 بجواز تعدد خبر المبتدا وهو الصحيح كما تقدم هل يجوز تعدد خبره من
 الافعال وما يتصرف منها او لا ذكر الشيخ ابو حيان ان الظاهر من
 كلامه لا ونص عليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع
 لانها شبهت كما تقدم بضرب وهو لا يتعدى الى المفعول واحد وما
 شبه به جري مجاز وتقول في اسم المفعول منها **علي راى** قال به
 الجمهور وهو جواز بنا كان الناقصة واخواتها للمفعول **زيد يكون**
قايما او يكون اسم مفعول كان الناقصة **تقول عن اسم الفاعل**
الرافع للاسم الناصب للخبير فاصل يكون قايما
 كاين زيد قايما حول كاين الى مكون وقد علمت وجه الاصل في ذلك

١٥٤
 كذا في نسخة اخرى من كتابنا
 في تفسيره

قوله عند من لم يشترط
 الى هذا التحصيل لانه يجب ان
 يعلق على مذهب من يشترط الاعتناء
 بنحو كاين زيد قايما

سطله
 في عدم جواز تعدد خبره كان
 الناقصة واخواتها

في باب نايب الفاعل وحذف الاسم **وايضا عن الخبر** كما قال الفراء
فان تقع ارتقاء ولا يخفى ان يكون في هذا التركيب مبتدأ بتمام خبره
من حيث النسخ مقام خبره من حيث الابتدائية ولا بدع لانه مرفوع
وصف فيه ان هذا اخبار بالجملة ولا رابط وانهم حصروا نايب الفاعل
في المفعول به والمجرور والمصدر والمظرف وليس هذا واحدا منها الا
ان يقال ذاك فيما ناب عن فاعل اصطلاحا وما ناب عنه ما ذكر ليس
فاعلا اصطلاحا **وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول** وقاله
ابو علي الفارسي واورد عليه تلميذه ابن جني ان س قال في كتابه
كاري ومكون كضارب ومضروب فاجابه بقوله ما كل داء يعالج
الطبيب ولعل سيقول انما قصد ان يبين ان هذا الفعل متصرف
وهو لم يذكر ما يقيم مقام اسمه اذا حذف ولم يذكر الاسم والخبر
لكاين واجاب السيراني بان س اشار الى ان كان اذا بنيت
للمفعول بحذف اسمها ويقام خبره بمصدرها اي المفهوم منها مقامه
وذكر ابن عصفور انه يقام مقام اسمها المحذوف الظرف والمجرور
فقال يكون فيه او عندك وقد صرح بذلك سيبويه في باب
الظرف اي فقد قال المصنف في التصريح واسم المفعول كقول
س في الظرف يكون فيه قاله ابو حيان انتهى وهذا تصريح
يجوز بنا كان الناقصة للمفعول وانه لا يقام خبرها مقام اسمها
بل يقام مقامه اما خبر المصدر المفهوم منها او الظرف او المجرور

وفي كلام بعضهم ان قلنا انها اي كان الناقصة تعمل في الظرف اي بان
قلنا بدلا لهما على الحديث اقيم مقام اسمها والابان قلنا انها لا تعمل
فيه لعدم دلالتها على تعيين ضمير المصدر فعلم ان من يقول ببناء كان
للمفعول لا يقول باقامة خبرها مقام اسمها كما قال المصنف بالفراوح
يجب ان يبقى منصوبا فمقول يكون عندك او في الدار قايما او يكون
قايما وح يكون قايما قايما مقام خبره من حيث الابتدائية ولا يضر كون
منصوبا لما تقدم واختار الشيخ ابو حيان مذهب ابي علي الفارسي حيث
قال والذي نختار مذهب ابي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء
كان واخواتها للمفعول قال اذ لم يسمع شي من عن العرب والقياس
يا بانه فوجب المراجعة انتهى **وتقول في المصدر** من كان **عجبت**
كون زيد قايما فكون مصدر كان الناقصة **وزيد** محمدا به
واما قوله بالاضافة فعلى التسامح وهو منصرف **فان على انه اسم وقايما**
خبر منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمصدر في
قول الشاعر **وكونك اياه عليك حسير** فكون مبتدأ والمضاف اسم
واياه خبره من حيث النسخ ويسير خبره من حيث الابتدائية **وقيل المصدر**
الناقصة فيكون تصرفها ناقضا **وقس على ذلك** اي على ما تصرف
من كان من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول
ما تصرف اي اخذوا اشتق **من اخواتها** المتصرف تصرفا تاما
الذي هو امسى واصبح واضحى وظل ويات وصار فيقال في اعراب

الحديث

والك

المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيها
 ما ذكر او تصرفا ناقصا الذي هو زال وفى وانفك وبرج فيقال في
 اعراب المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها على ما تقدم ما قيل فيها
 فيما ذكر **وكلاهما** اي كان واخواتها **يجوز استعمالها تامدة** فيكفي ترفعها
 ولا يحتاج الى المنصوب كما يجوز استعمالها ناقصة ففتقر الى المنصوب
الا ثلاثة منها وهي **ليس وفى وزال فانها** لا تستعمل تامدة بل
 هي **ملازمة للنقص** وقد علمت معنى النقص وهو احتياجها للنقص
 وعدم اكفائها بالمرفع **ومعنى التمام ان تكفي ترفعها** ويقال له فاعل
 حقيقة **ولا يحتاج الى منصرف** حتى اذا وقع بعدها اعراب حالا اخبرا
وتكون هذه الافعال **افعالا قاصدة** اي لازمة **ومعانيها مختلفة**
فمعنى كان ح وجد نحو كان الله ولا شئ معه ونحو اذا كان الشئ
 وقيل هي فيه **معنى حضر ومعنى ظل** زيد **اقام نهارا ومعنى بات**
 زيد **اقام ليلا ومعنى اصبح** زيد **واضح** زيد **وامسى** زيد
دخل في وقت الصباح والضحى قال الله تعالى فسبحان الله
 حين تسوبن وحين تصبحون اي تدخلون في وقت المساء والصباح
ومعنى برج زيد وانفك زيد الفصل وتستعمل برج بمعنى ظهر
 ومن برج الخفا اي ظهر ومعنى صار جمع نحو الا الى الله تصير
 الامور اي ترجع وتلحق انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل **و**
 معنى **دام افي** ومنه خالدين فيها مادامت السموات والارض

اي جفت

منها وان ولفظاتها

اي بقيت **الباب السادس من المرفوعات باب خبر ان وخبر اخواتها**
 اي نظايرها وقد تقدم وجب التسمية بذلك **اعلم** يا من يتاقي منه
 العلم **وتفكك الله** تقدم معناه **ان ان واخواتها** اي نظايرها
بمنصب الاسم اي المبتدا الذي هو يعرب مبتدأ لولاها وسمى
 اسمها **وترفع الخبر** اي خبر المبتدا اي الذي يعرب خبرا للمبتدأ
 لولاها وسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية كما علمت في نظيره وهذا
 القسم الثاني من التواضع بالمعنى للمقدم وعند الكوفيين لا عمل لان
 واخواتها في الخبر بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبله خوفا وانما علمت
 هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فن
 حيث بناها على ثلاثة احرف او اربعة او خمسة ولزوم اخرها الفع وذكر
 المص في التصريح ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل من المكسورة
 واما معنى فن حيث ان في ان وان معنى اكرت وفي كان معنى
 شبهت وفي لكن معنى استندكت وفي ليست معنى لميت وفي لل
 معنى ترجيت ولقوة هذا الشبه علمت عمل الفعل الغير الطبيعي له
 لان العمل الطبيعي للفعل كما علمت رفع الاول الذي هو الفاعل ونصب
 الثاني الذي هو المفعول وغير الطبيعي عكسه وهو دليل على قوة
 المشابهة ومن ثم ذكر المص انها علمت هذا العمل اي الغير الطبيعي
تسببها بفعل تقدم منصوبه على مرفوعة الدال ذلك على قوة انصرف
 لقوة المشابهة وذكر المص في التصريح ان ذلك تنبيه على الفرعية

وهي اي ان واخراتها **ست احرف** على المشهور احدها **ان المكسورة**
الهمزة وثانيها **ان المفتوحة الهمزة** وثالثها **كان** ورابعها **لكن**
المستحبات النونان اي نون ان وان وكان ولكن بخلاف الخففات
 النون فان فيها تفصيلا وهو ان الاكثر في ان المكسورة الهمزة الالهال
 لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وكان مقتضى ذلك وجوب
 الالهال لكن استعملت استصحابا للاصل واما ان المفتوحة
 الهمزة فتبقى على عملها لكن يجب في اسمها ان يكون ضميرا محذورا
 وفي خبرها ان يكون جملة وكذا كان تبقى على عملها ولا يجب في اسمها
 ان يكون ضميرا محذورا ولا يجب في خبرها ان يكون جملة بل يجوز ثبوت
 اسمها وافراد خبرها وفي كلام شيخ المحققين واذا خفضت كان فالامع
 الفاوها انتهى واما لكن فتعمل وجوبا وعن اللفظ وبوتس
 جواز اعمالها قال شيخ المحققين ولا اعلم له شاهدا وقال المص
 في التصريح لم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قام منصوب
 عمرا وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل في رواية لا تعرف وخامسها
ليت وسادسها **اعل المفتوحان** ومعانيها اي هذه الاحرف الستة
 مختلفة فان المكسورة الهمزة **وان المفتوحة الهمزة** موضوعان للجر
توكيد اي تقوية الحكم اي **النسب** اي التصديق بوقوعها
 او عدم وقوعها وذلك اذا كان المخاطب عالما اي مصدقا بذلك
 وهما عرض عن تكرير الجملة وفي ذلك اختصار قام **ولرفع الشك عنها**

اي

اي النسبة اي التردد في ان النسبة واقعة ام لا **ولرفع الانكار لها**
 وهو لرفع الانكار واجب ولجره التاكيد ولا لكن المفهوم من كلام
 بعضهم انه انما يحسن التاكيد اذا كان المخاطب ظن على خلاف حكمك
 وجملة بعضهم على كلمة ان خاصة بخلاف سائر المؤكدات فغير انه
 لا يوق بها اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه الا
 اذا نزل منزلة المتردد او منزلة المنكر وقد يوق بها غير ذلك
 فيستعملان في الامر الذي وجد وكان يظن به ان لا يوجد
 كقولك من احسن الى شخص وقابل ذلك الشخص بالاساة
 احسنت الى فلان ثم انه كان جنراي منه ما ترى **وكان** موضوعة
للتشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة **وهو** اي التشبيه لا بمعنى
 المذكور لفة **الدلالة على مشاركة امر** وهو هنا التشبيه **لا امر**
 وهو المشبه به **في معنى** وهو الشبه الذي قصد اشتراك
 الطرفين فيه **ولكن** موضوعة **للاستدراك** وهو اي الاستدراك
تعقيب الكلام برفع ما شئ **يتوهم بثبوت** او برفع ما يتوهم
نفية فنفيه معطوف على ثبوت بتقدير مضاف فالمعنى
 او تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفية لان رفع النفي اثبات
 وهو اولى من جعل نفية فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف
 اليه الذي سلكه بعض الفضلاء لما فيه من التكلف ولو اقتصر على قوله
 رفع ما يتوهم بثبوت كفاه لان المتوهم بثبوت اما اثبات او نفي

وبعضهم قصر نظره على الظاهر فقال لم يظهر مثال لرفع ما يتوهم نفسيه
 فاعتبروا يا اولي وقد تاق لجره التاكيد نحو لو جاني زيد الكرمه لكنهم
 لم يجي فقد اكدت ما افادته لو من الاستماع وهي بسيطه وقال
 الكوفيون غير الفراهي مركبة من لان فطرحت الهمزة تخفيفا فزيد
 الكاف بينهما وفيه ان الكاف الزائدة مفتوحة وليت موضوعه
للمتني وهي محبة حصول الشئ الغير الواجب حصوله مستحيلة كان
 وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب حصوله وتعلقه به قليل اي
 ميل النفس الى حصول الشئ ولما كان من مالت نفسه الى شئ يطلب
 حصوله جعلوا التمني طلبا وجرى عليه المص حيث قال **وهو اي**
التمني طلب ما لا طمع فيه اي في حصوله وهو المستحيل حصوله
او ما فيه اي في حصوله **عسر** وهو الممكن الغير المترقب **والعمل**
 موضوعه **للترجي** وهو محبة الشئ الممكن غير الواجب حصوله المحبوب
 للنفس المترقب الذي لا وثوق بحصوله اي ميل النفس الى حصول ذلك
 الشئ ولما كانت من مالت نفسه الى شئ يطلب حصوله جعلوا
 الترجي طلبا وعليه جرى المص حيث قال **وهو اي الترجي طلب الامر**
المحبوب للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله وعلى قياسه
 يكون الاستفاق خوف الشئ الممكن غير الواجب حصوله المكروه للنفس
 المترقب الذي لا وثوق بحصوله والغالب ان من خاف من شئ
 يطلب عدم حصوله فالاستفاق طلب عدم الامر المكروه للنفس وفيه

الابصار ٤

ذلك ٤

انه

انه يرجع الى طلب الامر المحبوب فالترجي اذا شامل للاستفاق تقول
 اذا اردت التمثيل لهذه الاحرف الستة **ان زيدا قاير وبلغني**
ان زيدا قاير فان بالكسر اي كسر الهمزة في **الاولى والفتح**
 اي فتح الهمزة في **الثانية حرف توكيد ونصب** ورفع ولعله
 انما اقتصر على النصب لانه المتفق عليه **وزيدا اسما منصوبا**
 بها اتفاقا **وقاير خبرها** مرفوع بها على الاصح كما تقدم
 واما ما جاء من قولهم ان الما بكسر الهمزة وتشديد النون ورفع الماء
 فليس من هذا الباب واصله ان زيدا لما بفتح الما وتشديد النون فعل
 ماضى بمعنى صب والمما منصوب على انه مفعول به حذف الفاعل وهو زيد
 واقيم المفعول وهو الما مقامه فرفع وكسرت الهمزة عند مزكسر المضاعف
 المبني للمفعول فنقول رد بكسر الهمزة عليه المص في التصريح في باب
 نايب الفاعل **ومتاز ان المفتوحة الهمزة عن المكسورة الهمزة يكونان**
 اي المفتوحة **لا بد ان يطربا عاملا** فتقع الجملة المقرونة بهما
 موقع الفاعل **كامثلا** له بقولنا بلغني ان زيدا قاير اي قيام زيد
 وتقع موقع المفعول نحو علمت انك قاير اي قيامك وتقع موقع
 المجرور نحو علمت بانك قاير اي بقيامك بخلاف ان المكسورة
 قد لا يطربا عاملا كامثلا وقد يطربا نحو قال اي عبد الله **وتقول**
كان زيدا اسدا فكان حرف تشبيه ونصب ورفع **وزيدا اسما**
واسد خبرها وهي مركبة لا بسيطة على الصحيح **والاصل** اي

اصل هذا التركيب **ان زيدا** كالاسد فقد مت الكاف على ان
 ليدل الكلام من **اول الامر على التشبيه** وفقت
 ههنا لدخول الجار الذي هو الكاف ولم تصر بالفتح حرفا مصدريا
 وصارت الكاف مع ان كلمته واحدة ومع تكون التشبيه الموكد **كباقي**
اخوانها اي اخوات كان التي هي ان وان ولكن وليت ولعل فانها
 قدمت ليدل على معانيها من اول الامر فان الاولين يفيدان التوكيد
 من اول الامر والثالث يفيد الاستدراك كذلك والرابع والخامس
 يفيدان التمني والترجي كذلك وتقول **قام الناس لكن زيدا**
جالس فلكن عرف استدراك ونصب ورفع زيدا اسمها وهو
 منصوب بها و**جالس خبرها وهو مرفوع** بها وما قام الناس لكن
 عمرا قائم فالاول لرفع ما يتوهم ثبوته والثاني لاثبات ما يتوهم نفيه
 وليت الحبيب قادم فليت حرف تني ونصب ورفع والحبيب
 اسمها وهو منصوب بها وقادم خبرها وهو مرفوع بها ولعل
 الله راى فلعل حرف ترجع ونصب ورفع واسمها هو منصوب
 بها و**راى خبرها وهو مرفوع** بها ولعلك باخ اي قاتل نفسك
 فلعل حرف اشفاق ونصب ورفع والكاف اسمها في محل نصب بها
 وباخ خبرها مرفوع بها وزيد ما دخلت ان في خبرها محلا لها على عسى
 لانها بعناها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ان يكون لكن
 بجته من بعض ثم لما كانت نواحي المبتدا والخبر على ثلثة اقسام

وذكر

ان

وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها شرع في القسم الثاني
 وهو ما ينزل حكم المبتدا والخبر بمعنى ينصبها مفعولين لا تسميها الله قام
 وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام على المرفوعات بقوله **باب**
تسميم النواحي اي متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم
 الفاعل بدليل قوله **و** اي متمم النواحي **ما ينصب المبتدا والخبر**
مفعولين بعد استيفاء فاعله يقال للمبتدا مفعوله الاول والخبر
 مفعوله الثاني **وهو** اي ما ينصب ما ذكر قسمان ما يتعلق مضاه
 بالقلب ويقال له فعل التصيير فالقسم الاول **ظن واخواتها**
 اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين ومضاه متعلق
 بالقلب **وهي** اي ظن واخواتها التي هي من افعال القلوب **سبعة**
وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت وظنت
وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اعني افعال القلوب
 على قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وما يفيد تحقق
 وقوعه **فالاربعة الاولى** منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وظنت
تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفيد ان الحكم على المفعول
 الاول بضمون المفعول الثاني صادر عن علم وتحقق دأيا في وجدت
 وغالبها فيما عداها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب ثم لا يخفى
 انه علم من هذا انه لا يشترط في ظن التي تعمل العمل المذكور ان تكون
 بمعنى اعتقد راى او جازها فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت

وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها شرع في القسم الثاني وهو ما ينزل حكم المبتدا والخبر بمعنى ينصبها مفعولين لا تسميها الله قام وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام على المرفوعات بقوله باب تسميم النواحي اي متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل قوله و اي متمم النواحي ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين بعد استيفاء فاعله يقال للمبتدا مفعوله الاول والخبر مفعوله الثاني وهو اي ما ينصب ما ذكر قسمان ما يتعلق مضاه بالقلب ويقال له فعل التصيير فالقسم الاول ظن واخواتها اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين ومضاه متعلق بالقلب وهي اي ظن واخواتها التي هي من افعال القلوب سبعة وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت وظنت وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اعني افعال القلوب على قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وما يفيد تحقق وقوعه فالاربعة الاولى منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وظنت تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بضمون المفعول الثاني صادر عن علم وتحقق دأيا في وجدت وغالبها فيما عداها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب ثم لا يخفى انه علم من هذا انه لا يشترط في ظن التي تعمل العمل المذكور ان تكون بمعنى اعتقد راى او جازها فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت

بمعنى أنهم لم يعمل العمل المذكور بل تعدى لمفعول واحد فقط نحو سرق
 لي مال فظننت زيدا أي أنهم ومنه وما هو على الغيب بظنين أي أنهم
 وفي حسب أن تكون بمعنى اعتقد راجحا أو جازما فان لم تكن بمعنى ذلك
 بأن كانت بمعنى احصر وأبصر لم يعمل العمل المذكور بل تكون لازمة حقوقك
 حسبت أي صرت احسب أي ذابياض وحمرة كالبرص وفي زعم ان
 تكون بمعنى اعتقد راجحا فان لم تكن بمعنى ذلك بأن كانت بمعنى كفل وضمن
 لم يعمل العمل المذكور بل تكون متعدية لو واحد نحو زعم زيدا زعم أي
 كفله وضمنه ومنه الزعيم غارم وإن كانت بمعنى رأس أو طمع أو سمن
 أو هزل لم يعمل العمل المذكور أيضا بل تكون لازمة نحو زعم زيدا أي
 رأس ومنه فلان زعيم القوم أي رئيسهم وزعم زيدا أي طمع قال
 ابن خالويه يقال زعم في غير مرزعم أي طمع في غير مطمع وزعمت الشاة
 أي سمنت أو هزلت وأكثر ما يستعمل الزعم فيما يتك في صحة وإن
 كان صحيحا في نفس الأمر ففي عروس الأفراح إذا تألمة أي الزعم تجد
 يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته
 وإن كان صحيحا في نفس الأمر ولم يستعمل في القرآن إلا للباطل أي
 وعليه زعم مطية الكذب واستعمل في غير القرآن للصحيح كثيرا
 أي ومن ثم أكثر في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج زعم
 الخليل كذا وفي التصريح ان زعم ياتي بمعنى يالهدف نفسي ان كان
 الذي زعموا حقا أي انه كان الذي قلوه حقا فنادى عليه ابن بري

مطلق زعم

قال كقولهم

ويشتراط

ويشتراط في حال ان تكون ماضيا خال بمعنى يعتقد راجحا لا بمعنى تكبر ولا
 كان لازما نحو خال زيد أي تكبر وأعجب بنفسه وإن لا يكون
 بمعنى ظلع بالمسألة نحو قولك خال الفرس أي ظلع بمعنى غمز في
 مشيد ولا بمعنى صار ذا حال ولا لكان لازما أيضا نحو قولك خال
 زيدا أي صار له حال ولا بمعنى نظر وأبصر ولا لكان متعديا لواحد
 نحو خال زيد الهلال أي نظره وأبصره ويشتراط في علم ان تكون
 بمعنى اعتقد جازما أو راجحا لا بمعنى عرف ولا لكان متعديا لواحد
 نحو علمت زيدا أي عرفته وهذه التفرقة بين علم وعرف استدل
 بها بعضهم على ان متعلق العلم الكليات والمركبات ومتعلق المعرفة
 الجزئيات والبسيط والصحيح ترادفهما وعليه فهذه التفرقة بين
 المترادفين أي اختصاص أحدهما عن الآخر بحكم لفظي امر موكول
 لاختيار العرف لحكمة لم نطلع عليها الآن فيقول وإن لا تكون علم بمعنى
 انشئت شفته العليا ومصدر العلم بضم العين وفيه ان ما
 ذكره مصدر علم بضم اللام وما هنا بكسرها ويشتراط في رأي
 ان تكون بمعنى اعتقد اعتقادا جازما أو راجحا ومثلهما رأي الخلية
 على الأصح لا بمعنى أبصر ولا لكان متعديا لواحد نحو رأي الشمس
 أبصرها وإن لا تكون بمعنى أصاب ريته وإن لا تكون مرادفة
 لا تصدق ولا لكان متعديا لواحد أيضا نحو رأي أبو حنيفة حل كذا
 أي اعتقد ذلك وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى ذهب أي ذهب

والالكان لازما نحو علم
 فلا انشئت شفته العليا

الى حل كذا وان لا تكون بمعنى اشار والا كان متعديا لواحد ايضا
 راي زيد كذا اي اشار به ويشترط في وجد ان تكون بمعنى اعتقد
 اعتقاد اجازما لا بمعنى اصاب والا كان متعديا لواحد نحو وجد
 زيد ضالته اي اصابها ومصدره الوجدان او الوجود وان لا يكون
 بمعنى استغنى او حزن او حقد والا كان لازما نحو وجد زيد اي
 صار ذاجدة ومصدره الوجد مثلت الواو والجد بكسر الجيم ووجد
 زيد على فقد محبوبه حزن ومصدره الوجد بفتح الواو ووجد زيد
 على عدوه حقد ومصدره الموجدة **تقول** اذا اردت التمثيل لهذه
 الافعال المستوفات لهذه الشروط **ظننت زيدا قائما فظننت**
فعل ماض وفاعل الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وحده
وهو التا المضمومة وزيدا مفعول اول لظننت وقايما
مفعول ثان له وكذا القول اي ومثل هذا القول في اعراب ظننت
 زيدا قايما يقال في اعراب **حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل**
 ماض و**فاعل الفعل حسب والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا**
وعمر مفعول اول لحسب ومقيما مفعول ثان وتقول
رعت راشدا صادا قائما فرعت فعل ماض وفاعل الفعل رعت
 والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة **وراشدا مفعول**
اول لرعت وصادا مفعول ثان له وتقول خلت الابل
لايجال خلت فعل ماض وفاعل الفعل خال والفاعل ضمير المتكلم

وحده

وحده وهو التا المضمومة **والابل مفعول اول بخال ولايجا**
مفعول ثان له وعلت المستشار ناصحا فعلت فعل ماض
وفاعل الفعل راي والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا والمفعول
 ومجربيا مفعول ثان له **ورجبت الصدق** مجيبا فوجدت فعل ماض
 و**فاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا والصدق**
 مفعول اول ومجيبا مفعول ثان له هذا ما يتعلق بالقسم الاول
 واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس معناه متظما
 بالقلب الذي يقال له فعل التصيير نحو صيرت وجعلت وتركنت وانفخت
 فقد اشار اليه المصنوع **وما انتبه ذلك** اي وما انتبه هذه الافعال
 السبعة المذكورة **فعلما ان** حصر ما ينصب المبتدا والخبر في السبعة المقدمة
 اضافي اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله هنا وما
 استبعد هذه الافعال السبعة وحسينه فيشرط في جعل الذي ليس من افعال
 القلوب ان يكون بمعنى صير لا بمعنى اعتقد رجا والا كان من افعال
 القلوب نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناسا فاملا يكتفون
 الاول وانا مفعول الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او وجب او قارب
 ولا تعدي لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور اي اوجد ونحو جعلت
 للامير كذا اي اوجبت له كذا ونحو قول الشاعر وقد جعلت الامانة
 سقاني ثوب اي قارب تقول في التمثيل لجعل الذي بمعنى صير جعلت الطين
 ابريقا وتقول في التمثيل لردوت العدو صديقا وترك الجاهل علما

علم والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة
 وعلت المستشار ناصحا فعلت فعل ماض
 وفاعل الفعل راي والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا
 والمفعول ومجربيا مفعول ثان له
 ورجبت الصدق مجيبا فوجدت فعل ماض
 وفاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا
 والصدق مفعول اول ومجيبا مفعول ثان له
 هذا ما يتعلق بالقسم الاول
 واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين
 وليس معناه متظما بالقلب الذي يقال له فعل التصيير
 نحو صيرت وجعلت وتركنت وانفخت فقد اشار اليه المصنوع
 وما انتبه ذلك اي وما انتبه هذه الافعال السبعة المذكورة
 فعلم ان حصر ما ينصب المبتدا والخبر في السبعة المقدمة
 اضافي اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله
 هنا وما استبعد هذه الافعال السبعة وحسينه فيشرط في
 جعل الذي ليس من افعال القلوب ان يكون بمعنى صير لا
 بمعنى اعتقد رجا والا كان من افعال القلوب نحو وجعلوا
 الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناسا فاملا يكتفون
 الاول وانا مفعول الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او وجب
 او قارب ولا تعدي لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور
 اي اوجد ونحو جعلت للامير كذا اي اوجبت له كذا ونحو
 قول الشاعر وقد جعلت الامانة سقاني ثوب اي قارب
 تقول في التمثيل لجعل الذي بمعنى صير جعلت الطين ابريقا
 وتقول في التمثيل لردوت العدو صديقا وترك الجاهل علما

علم والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة
 وعلت المستشار ناصحا فعلت فعل ماض
 وفاعل الفعل راي والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا
 والمفعول ومجربيا مفعول ثان له
 ورجبت الصدق مجيبا فوجدت فعل ماض
 وفاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا
 والصدق مفعول اول ومجيبا مفعول ثان له
 هذا ما يتعلق بالقسم الاول
 واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين
 وليس معناه متظما بالقلب الذي يقال له فعل التصيير
 نحو صيرت وجعلت وتركنت وانفخت فقد اشار اليه المصنوع
 وما انتبه ذلك اي وما انتبه هذه الافعال السبعة المذكورة
 فعلم ان حصر ما ينصب المبتدا والخبر في السبعة المقدمة
 اضافي اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله
 هنا وما استبعد هذه الافعال السبعة وحسينه فيشرط في
 جعل الذي ليس من افعال القلوب ان يكون بمعنى صير لا
 بمعنى اعتقد رجا والا كان من افعال القلوب نحو وجعلوا
 الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناسا فاملا يكتفون
 الاول وانا مفعول الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او وجب
 او قارب ولا تعدي لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور
 اي اوجد ونحو جعلت للامير كذا اي اوجبت له كذا ونحو
 قول الشاعر وقد جعلت الامانة سقاني ثوب اي قارب
 تقول في التمثيل لجعل الذي بمعنى صير جعلت الطين ابريقا
 وتقول في التمثيل لردوت العدو صديقا وترك الجاهل علما

لا

قوله اي قارب
 لا يصدق من افعال القلوب
 واما في افعال القلوب

ولا اتخذت اتخذت الدقيق عصية **بخلاف** ما لا يتقدم من افعال المفعولين
 بان لا يتقدم اصلا نحو فكر وتفكر او يتقدم لو اكد كعرف وفهم نحو عرفت زيدا
 وفهمت المسئلة وما يتقدم به لمفعولين غيرها اي ليس اصلها المبتدأ والخبر
 من افعال القلوب والتصيير بل من افعال الحواس **خو اعطيت زيدا درهما**
وكسوت عمرا جبة فانه اي في هذا القسم ليس من التواسخ لان مفعول
ليس اصلها المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد درهم
 ولا عمرا جبة وظاهر هذا انه لا بد في مفعولي جميع التواسخ من حمل الثاني
 على الاول وصحة الاخبار عن الطين بانه ابريق وعن العرو بانه صديق
 والجاهل بانه عالم والدقيق بانه عصيدة انما يتأتى على ضرب من التجوز
 وهو الاول وذهب ابو علي الفارسي وجمع متأخرون الى ان سمع ينصب
 المفعولين اللذين اصلهما المبتدأ والخبر وليس من افعال القلوب ولا
 من افعال التصيير بل من افعال الحواس بشرط ان يتعلق بما
 لا يسمع كالاعتيان وان يكون الخبر فعلا في الاعلى النطق نحو سمعت
 النبي يقول وسمعت زيدا يقرأ فالنفي في الاول وزيدا في الثاني
 مفعول اول وحمله يقول في الاول ويقرأ في الثاني في محل المفعول
 الثاني وعمود النخاعة على ان سمع فيما ذكر متعدي لمفعول واحد
 وهو النبي صلى الله عليه وسلم في الاول وزيدا في الثاني وحمله
 يقول في الاول ويقرأ في الثاني في محل نصب على الحال
 من ذلك المفعول ثم شرع في الكلام على التابع فقال

الباب

والالة كما تقدم فاحصر في كلامه بالنسبة لهذه الالة **ونفي** تصدور
بالمشتق بالقوة الجامد وهو هنا ما لم يوجد من لفظ المصدر للدلالة
 على حدث وصاحبه **المورول** ذلك الجامد **بالمشتق** اي ما اقيم من الاسما
 العارية عن الاستيقاق بالمعنى المتقدم مقام المشتق منها بالمعنى المذكور
 لكونه يرجع اليه بالتاويل وذلك **كاسم الاشارة** غير المكاني نحو جاني زيد
 هذا اي الحاضر او المتأخر اليه واما اسم الاشارة المكاني فلا يقع نعتا
 لانه ملازم للنصب على الظرفية فان وقع موقع النعت نحو مرت برجل
 هنا او هناك او ثم كان النعت متعلقا المحذوف لانه على التحقيق
وكذا اي بمعنى صاحب نحو جاني رجل ذو مال اي صاحب مال واما
 ذو الطائفة التي بمعنى الذي فلا تقع نعتا الاعلى القول باعتبارها نحو
 مرت برجل ذي قام اي الذي قام **وكا المنسوب** اي ما يصدق عليه
 هذا اللفظ ولا فهذا اللفظ مشتق بالفعل وتقدم في كلامه مثال
 المنسوب وكا لمصدر المنترم افرادة وتذكره نحو مرت برجل عدل
 وهو سماعي فانه يعني عادل عند الكوفيين وذو عدل عند البصريين
 واي نحو مرت برجل اي رجل اي الكامل وكاحملة فان النعت ينصب
 في الحقيقة **والمراد بالايضاح** اي يكون النعت موضحا للمبتدأ عند
رفع الاحتمال اي ان يرفع عند الاستراكان اللفظي الواقع بينه وبين
 غيره وذلك في المعارف اي فيما اذا كان المبتدأ معروفا **كامثلا**
 اي كما يعلم من مثالا وهو جاني زيد العالم وزيد المستقيم فاذن زيدا

له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاهل منهم فاذا قيل العالم
او الدمشقي ارتفع الاشتراك والاحتمال وفيه ان الاشتراك قد يحصل
في الصفة والنسبة فلا يرتفع الاشتراك بل يقل واجيب بانهم
جروا على ما هو الغالب **والمراد بالتخصيص** اي يكون النعت مخصصا
لمبتوع عندهم **تقليل الاشتراك** والاحتمال اي ان يقلل الاحتمال ولا
شتراك الواقع فيه وذلك **في التكررات** اي فيما اذا كان المبتوع نكرة
خرجنا في رجل فاضل ومررت بقاع عوفج بالعين والراهملين
والفا والحيم اي حش فكل من رجل وقاع يصدق على افراد كثيرة
فاذا قيل فاضل قل الاشتراك الواقع بين افراد الرجل وانه اعرف قل
الاشتراك الواقع بين افراد القاع وقد علمت ان الاشتراك والاحتمال
يعني ولعل تغيير المص بالاحتمال في جانب المعارف وبلا اشتراك
في جانب التكررات مجرد تفتن او لما كان الاشتراك في المعارف طاري
وفي التكررات وضعي عبر في الاول بالاحتمال وفي الثاني بلا اشتراك
نعت النعت من حيث هو **فسمان حقيقي وسببي** لانه اي النعت باعتبار
ما صدقه بحسب الاستقرا لما وجد منه في الخارج **لا يخلو اما ان يرفع**
ضمير المنعوت اصطلاحا **المستتر** ويجري عليه **اولا** بان يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا او يرفع ضمير المنعوت المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجري
على غيره **الاول هو الحقيقي والثاني** باقسامه هو **السببي** **فالنعت**
الحقيقي قد علمت مما زدناه في تعريفه انه هو الرفع لضمير المنعوت

المستتر **الجاري على من هو له في المعنى** لانه رفع ضمير المنعوت المستتر
فقط لصدقه بخبر مررت بـ رجل حسن الوجه بنصب الوجه فان
حسن جار على غير المنعوت مع رفعه لضمير المنعوت المستتر وقد صرح
غالب النحاة بانه سببي وبعضهم سماه مجازيا وعليه فالاقسام ثلاثة
فلا يحسن التصريح **والنعت الحقيقي يتبع منعوته** ويجوز ان لا مانع
ولم يقطع عن التبعية في اربعة من عشرة في واحد من ثلاثة
الرفع والنصب والجرو واحد من ثلاثة اخرى الافراد **والنعت**
ولجمع واحد من اثنين التذكير والتانيث **واحد من اثنين**
اخرى التعريف والتكبير تقول اذا اردت التمثيل لذلك **جاريد**
الفاضل فريد فاعل **والفاضل نعت** وهو اي الفاضل نعت حقيقي
لانه **رافع لضمير منعوته** الذي هو زيد **المستتر** وجار عليه فوجار
على من هو له في المعنى وقد وافق منعوته في اربعة من عشرة وبيان
ذلك ان زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة **وهي الرفع**
والنصب والجرو هما ايضا مفردان والافراد واحد من ثلاثة
وهي الافراد والتثنية والجمع وهما ايضا مذكوران **والتذكير**
واحد من اثنين وهما **التذكير والتانيث** وهما معرفتان
الاول علم والثاني اسم موصول **والتعريف واحد من اثنين** وهما
التعريف والتكبير فهذه اربعة من عشرة وانما وافق اي وافق
هذا النعت منعوته فيما ذكر لان النعت الحقيقي وان كان غير منعوته

في ان بعضهم قسم النعت الى ثلاثة اقسام حقيقي ومجازي وسببي

لفظا الا انه **نفس منعوتة معنى والموافقة** في المعنى **تسعر** بها
لما تلة لفظا ايضا فلا يد منها **بخلاف المخالفة** معنى **فانها تسعر**
 لعدم المماثلة لفظا ثم اشار الى جواب سوال مزج فقال **لا يقال**
 مع الموافقة بينهما معنى **قد توجد المخالفة بينهما لفظا** في بعض
 هذه الامور الاربعة كما هو ظاهر السياق وقد وجدت المخالفة
 بينهما في الاعراب **في مثل مررت بسيوي** **هذه فان**
المنعوت وهو سيوي **مكسورا** **والثقة** وهو هذا
ساكن اخر فلم يتفقا في الاعراب وكذا وجدت المخالفة بينهما
 في ذلك مثل هذا **مخرب** **خرب** فان المنعوت وهو مخرب مرفوع
 والثقة وهو خرب مجرور وقد وجدت المخالفة بينهما في
 الافراد وغيره **في مثل جاعدا عبد الله الطريف** او **عليك الطريف**
 او **تأبط شرا الطريف** فان المنعوت وهو عبد الله و**عليك**
 وتأبط شرا **مركب** الاول اضافي والثاني مزجي والثالث اسنادي
والثقة وهو الطريف **مفرد** وقد وجدت المخالفة بينهما فيما
 ذكر **في مثل مررت برجل يلبس** فان المنعوت وهو رجل
مفرد والثقة وهو يلبس **مركب** من **الفعل والفاعل** الذي
 هو الضمير المستتر في ذلك الفعل جوارزا وقد وجدت المخالفة
 بينهما في التعريف والتكثير في مثل قوله ويل لكل همزة الذي
 تجمع فان المنعوت وهو همزة نكرة والثقة وهو الذي معرفة

وقوله **تلك** تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافرا الذي
 وقابل التوب شديد العقاب فان المنعوت وهو اسم الله
 معرفة بل اعرف المعارف والثقة وهو شديد العقاب نكرة
 لا شديد صفة مشبهة واطرافها لفظية لا مفيدة لها تعريفا وانما لم يقل
 ما تقدم **لانا نقول** في الجواب عن القسم الاول **المراد بالتبعية في الاعراب**
 اي في وجوه الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجرا **ان يكون** اي الاعراب
لفظا او معناه او تقديره والتبعية بهذا المعنى حاصلة لانه لا شك ان كلامه
 سيوي وهذا في محل جري بالياء ومجرور مرفوع لفظا وخرب مرفوع تقديره
 بضمة منع من ظهورها حركة المجاورة فقد توافق في المثالين المذكورين
 الثقة والمنعوت في الاعراب ولم توجد المخالفة بينهما في ذلك **ونقول**
 في الجواب عن القسم الثاني **لان** ان كلامه من عبد الله و**عليك** وتأبط
 شرا علما مركب بل هو مفرد كما تقدم في بحث الكلام وعلى تسليم انه من
 المركب ثم هو من المفرد هنا **المراد بالمفرد هنا** اي في باب الثقة
ما ليس مني ولا مجموعا فيدخل في ذلك اي في المفرد بهذا المعنى
العلم المركب باقسامه الثلاثة وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة لكونه
 اذ اوقعت نعتا لانها ليست مني ولا مجموعا وايضا الثقة انما هو
 بضمونها ومضمون **الجملة** اي ما تؤول به **مفرد لا مركب** اذ مضمونها
 في المثال المذكور كآب ونقول في الجواب عن القسم الثالث ان كلامه
 الذي وشديد العقاب ليس نعتا بل هو بدل او هو نعت مقطوع وقد

صرح شيخ المحققين بان النعت المقطوع يجوز مخالفة المنعوتة تعريفًا وتنكيرًا
 ومن ثم قيدت كلام المصنف فيما سبق بغير المقطوع ومن اعتبار مضمون الجملة
 فانها توصف باعتبار ذلك بالافراد الامان من وصفها بالا اعتبار المذكور بالذكر
 والتنكير فتوصف بالمرافقة لموصوفها فيما ذكر كما هو المفهوم من
 ضيعه وهو مخالف لقول شيخ المحققين الجملة ليست نكرة ولا معرفة
 فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت
 المفرد وكما تكون الجملة من النعت الحقيقي كما مثل المصنف تكون من
 النعت السببي نحو قولك برجل قام ابوع اي قام الاب فلا يخرج النعت
 بها عنهما **وسمى هذا النعت** الذي وجب ان يوافق منعوته
 في هذه الامور الاربعة **حقيقا لجر يانه على المنعوت لفظا**
او معنا لجر يانه معنى فانه نفسه في المعنى كما علم مما سبق في
 كلامه ولا يخفى ان مثل النعت الحقيقي في المرافقة المذكورة القسم الثاني
 من النعت السببي وهو الرفع لضمير المنعوت المستتر الذي لم
 يجر على المنعوت بل على غيره نحو مررت برجل حسن الوجه بنصب
 الوجه لا يقال يجوز ان يكون مراد المصنف حسد بالحقيقي ما يشمل
 هذا القسم ومن ثم اقتصر على قوله انه الرفع لضمير المنعوت
 المستتر لانا نقول بنا فيه المقتضى بقوله فالنعت الحقيقي الخ وقد
 يمنع ما منع من موافقة النعت المذكور لمنعوته في بعض هذه الامور
 المذكورة كان يكون النعت مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كعلامته

وعبر عما تقدم وما بعده
 لفظا ومعنا

ونسبه وضمنه ويرفعه وضمه وجره او يستوي فيه ما ذكر والمفرد وغيره
 كعدو ونحوه واسم التفضيل المجرى عن ال والاضافة الى معرفة خواصه
والنعت السببي قد علمت انه **الجاري على غير ما هو له في المعنى** وان
 رفع ضمير المنعوت المستتر **ويتبع** حيث لم يرفع ضمير المنعوت المستتر
منعوتة وجوبا في اثنين فقط حاصلين **من خمسة** وهما **واحد**
من وهو الاعراب الثلاثة اي **الرفع والنصب والجر** **والثاني**
روايد من اثنين **التعريف والتنكير** ولا يلزم ان يتبع منعوته
 في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى وهي الافراد والتنشئة والجمع والذكر
 والتانيث بل قد يتبع كما سيصرح به لكن يلزم ان يوافق ذلك النعت
 مرفوعة الاسم الظاهر او الضمير البارز في واحد من الاربعة الثلاثة
 المذكورة في لغة ضعيفة وواحد من الوجهين الاخرين وهما الذكر
 والتانيث اتفاقا لانه في الحقيقة نعت له الاول فاذا كانت
 الاسم الظاهر او الضمير البارز مفردا مذكرا مثلا وجب ان يكون
 ذلك النعت كذلك في الاول على لغة ضعيفة وفي الثاني اتفاقا وقد
 اشار المصنف الى ذلك بقوله **ويطابق** اي النعت السببي الذي لم يرفع ضمير
 المنعوت المستتر **مرفوعة** الذي هو الاسم **الظاهر** او الضمير البارز
 وجوبا **في اثنين من الخمسة الباقية** وهما **واحد من الافراد**
التنشئة والجمع على لغة ضعيفة وهي لغة من يلزم افراد
 الفعل بل يلحق به علامة التنشئة والجمع كما يلحق به علامة التانيث

مطلقا ان
 النعت السببي هو الجاري
 على غير ما هو له في المعنى

وقد لا يتبع

في لغة

وقد اشتهرت تلك اللغة بلفظ الكلونى البراعيت فان الوصف
محمول على الفعل في ذلك كما سيصرح به **واحد من التذكير والثاني**
انفاقا وذلك نحو قولك من رث قايين ابواه ورجل قايين ابواه
وجاني غلام رجلين ضارباهما وجاني غلام رجل ضاربهم
ونحو مرث برجل قايمة وامرأة قايمة ابوها وجاني غلام امرأة
ضاربه هي وجاني امه رجل ضاربها هو فكل من قايين وقايين
وضارباه وضاربهم مخالف منوعة ورافق مرفوعة **قايمة** في المثال
المذكور وهو مرث برجل قايمة امه **تابعة لرجل** الذي هو منقوعة
في الجبر **واحد من ثلاثة وهي** اي تلك وجوه الاعراب التي هي
الرفع والنصب والجبر **تابعة له في التذكير وهو واحد من**
اثنتين وبما التثنية والتذكير ولم تتبعه في التذكير واتفوا انها تتبعه
في الافراد وهو كما علمت غير لازم وهو اي **قايمة** تبع **وطابق مرفوعة**
السببي **وهي امه في التانيث والافراد وبما اثبات من خمسة**
وليس الاضمح اي القياس في الفت المذكور ما تقدم من الخاق علامة
التثنية والجمع به كما اشار الى ذلك بقوله على لغة بل **الافصح** اي القياس
في الفت السببي المذكور انه **اذا رفع** اسما ظاهرا او ضميرا بارزا **صنفى**
او مجموعا تصحيفا او تكسيرا **ان يكون** ذلك الفت مع ذلك
الرفع **كالنعل في الافراد** اي في لزوم كونه مفردا اذا رفع ماذكر
والوصف في ذلك محمول على الفعل وهذا ما حكاه عامة النحاة قد قال

جاء

بعضهم

بعضهم على اية النحوان تنسب الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف
كاللونى البراعيت انتهى وخالف الزجاج فقال تنسب الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف الكلونى البراعيت والفرق
ان اصل الصفة كسائر الاسماء التي تنثنى وتجمع وانما يتبع ذلك بالحمل على
الفعل فيجوز فيها وجان فصيحان مراعاة لهما في الامرين انتهى اي
مراعاة شبهها بالفعل بقية ضي علم ذلك ومراعاة كونها اسما تقتضيه
قال بعضهم وهو حسن لو ساعد عليه السماع وذلك **نحو قولك مرث**
برجلين قايين ابراهيم وبغلام رجل ضاربهم هو كما تقول قام ابوها
وضاربهم **مرث برجل قايمة ابراهيم** وبغلام رجل ضاربهم
هم كما تقول قد اباوهم وضاربهم **والاحسن في جمع التكسير**
او التصحيح اي اذا رفع الفت جمع تكسير او تصحيح **الجمع** اي ان
يؤتى بذلك الفت مجرعا جمع تكسير على خلاف القياس وذلك **نحو**
قولك مرث برجل قعود علمانه وبرجلين قعود علمانهما
وبرجل قعود علمانهم ومرث برجل قعود مسلموه او مسلموهما او
مسلموهم فهذا احسن من افراذه الذي هو القياس على الفعل
نحو قولك قاعد علمانه او علمانهما او علمانهم او مسلموها
او مسلموهم ولا منافاة بين افضحية الافراد هنا لان ذاك لما كان
القياس كان افضح وهذا لما كنس استعماله كان احسن والجمع تكسير
احسن من جمعه تصحيفا نحو قولك قاعد علمانه او علمانهما او علمانهم

المذكور **وفروع** أي فروع هذه المذكورات **ففرع** أن من **أنا نحن** فإنها
 للمتكلم ومع غيره أوله وحده معظمها نفسه **وفرع** أن من **أنت**
 بفتح التاء أن من **أنت** بكسر التاء فإنه المفردة الموشة المخاطبة
وأن من **انتما** أنتي المذكور والموت مخاطب **وأن** من **استمر**
 لجمع الذكور مخاطبين **وأن** من **انتن** لجمع الإناث مخاطبات
وفروع هو هي فإنه جملة المفردة الغائبة **والها من ها**
 لجمع الذكور الغائبين وقيل الضمير كلمة هو بجملة **والها من**
هن لجمع الإناث الغائبات وهذا كله في الضمائر المنفصلة
وقس على ذلك **الباقى** من الضمائر المتصلة المستترة و
 البارزة وتقدم بيان ذلك كله والعلام ^{عليه} مستوفى في باب
 الفاعل فلا عود ولا إعادة ولا يخفى أن الضمائر متفاوتة
 في التعريف فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وادعي
 غيرهم وإن ضمير الغائب العايد على نكرة يكون نكرة
 ولذا دخلت عليه رت مخويرة رجلا وقيل أن عاد على
 واجب التنكير كالحال والتميز فهو نكرة وإن عاد على
 غير كان معرفة ولما كان العلم غير لفظ الجلالة لما تقدم
 على الضمير في التعريف فلا فاللسير في حيث ذهب
 إلى أنه أي العلم عرف المعارف ذكره عقبه بقوله **والثاني**
 منها أي المعارف **العلم وهو اسم يعين** سما أي يظهر ويظهر

علم أن ضمير الغائب إذا عاد
 إلى نكرة يكون نكرة

علم أن اسم الفاعل إذا كان
 معرفة

كانه

كانه شاهد حاضر للعيان **بلا قيد** فخرت النكرات لأنها
 لا تعين سماها وخرج بقية المعارف لأنها انما تعين سماها
 بقيد الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع في ضمير
 الغائب والاسماء الحسية بالنسبة لاسم الإشارة والعلم
 بالصلة بالنسبة للموصول والالف واللام والإضافة
 بالنسبة للمعرف بها ثم هذا العلم إما شخصي بأن يكون موصفا
 لشخص معين **كزيد المذكور وهذا للموت** وإما جنسي بأن
 يكون موصوفا للجنس والماهية المعينة في الذهن باعتبار ذلك
 التعيين كاسامة فإنه وضع لجنس وماهية السبع الحاضرة في
 الذهن باعتبار ذلك الحضور وكغاله فإنه وضع لجنس وماهية
 الثعلب الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور وكذواله
 بالجمعة فإنه وضع لماهية الذئب الحاضرة في الذهن باعتبار
 ذلك الحضور ثم لا يخفى أنه لا يجوز أن يستعمل كل من اسامة
 وفعاله وذواله في نفس هذه الماهية لكن بالنظر لما وجبت
 فيه من الأفراد فيقال اسامة اشجع من فعاله وفعاله أجمل من
 ذواله أي صاحب هذه الماهية أجمل من صاحب هذه الماهية
 وصاحب هذه الماهية اشجع من صاحب هذه الماهية و
 يجوز أن يستعمل في الفرد نفسه لكن باعتبار تلك الماهية فنقول
 لكل اسد راية هذا اسامه وكل ثعلب راية هذا فعاله وكل

علم الجنس

ذئب رابطة ذواله وكلها استعمال حقيقي فان رايت في
 الاستعمال الثاني خصوص ذلك المفرد كقولك هذا اسم الذي
 اكل فلانا بالاسم كان استعمالا مجازيا وفي كلام بعض الخراف
 العالم الجني ليس يعلم في عرف اهل المنطق لان نظرهم الى المعنى
 وعلم في عرف اهل العربية لان نظرهم الى الاحكام اللفظية
 وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظريين
 وهو كما ترى ينسب الى ان العالم الجني معرفة لفظا لا معنى واليه
 ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه لجمال بن هشام وادعي
 بعضهم انه معرفة لفظا ومعنى ولما كان اسم الاشارة يلى العلم
 في التعريف فلا فالابن السراج حيث ذهب الى انه اى اسم
 الاشارة اعرف المعارف قال لانك تعرفه بعينك وقبلك ذكره
 بقوله **اسم الاشارة وهو** اى اسم الاشارة اى اللفظ المسمى
 بهذا الاسم عند الحاجة **ما وضع لسمى واشارة اليه** حسية اليه
 باحد الاعضا فلا دور في اخذ الاشارة في تعريف اسم الاشارة
 لان المعنى ما تطلق عليه الحاجة هذا اللفظ وهو ما وضع للاشارة
 المشار اليه لانه وضع للاشارة اليه واجيب بان الاشارة
 المعبرة في المشار اليه ليست الحسية بل العرفية ومن هذا تعلم
 ان اسما الاشارة لا يشار بها الى مشاهد محسوس فلو استبر
 بها الى غير ذلك كان لتبين منزلة المشاهد المحسوس

علم ان اسم الاشارة اعرف
 المعارف عند ابن السراج

واورد على هذا التعريف
 لفظ المشار اليه

ولا

والجواب عن هذا ان
 ما كان مذكرا او مؤنثا او مجرعا فلا قسم

ولا يخفى ان المسمى اما ان يكون مذكرا او مؤنثا او مجرعا فلا قسم
 ستة وقد اشار الى ذلك المصنف بقوله **ويكون** اى اسم الاشارة
 للمذكر والمؤنث اى للمفرد **ومتينها** جمعها كذا في **هذا**
 للمفرد المذكر اى للشيء الموصوف باذكر لا لهذا المفهوم يستعمل
 في الجزاء المذكور حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو
 جزى وضعا واستعمالا كما تقدم في الضمير **وذه** بكسر الهمزة
 المجهة وسكون الهمزة او بكسرهما مع الاستعانة او بدونه من **هذه**
 للمفردة المؤنثة وينسب اليها بقى ايضا **هذان** من **هذان** **لثنى**
 المذكور **هاتان** من **هاتان** **لثنى** **المؤنث** حالة الرفع وهذين
 وهاتين في حالتي النصب والجر **واولا** من **هولا** للجمع مطلقا اى
لجمع المذكر والمؤنث العاقل وغيره وهو المعقل اكثر وهو
 محدود عند المجازيين مقصور عند غيرهم والمدلول في الاشارة
 اليه ستة والمستأثر به خمسة وهذه الصيغ الخمسة كلها المقربين
 ووقوف بذاك وتيك وذاك وتانك بالتخفيف واولاك
 بالقصر المتوسط ووقوف للبعيد حسا او رتبة بذاك
 وتلك وذاك وتانك بالتشديد واولاك بالقصر واولاك
 بالمد فقد علمت من هذا ان مراتب ثلاثة وان اللام لا تلحق
 المتنى ولا الجمع محدود او ان حالة البعد في المتنى يدل عليها
 بتشديد التاني واولاك بالمد لا يوفق بها المتوسط بل

للبعيد لان حالته في البعد والتوسط حالة واحدة ولا يخفى ان
هذه الكاف اي الملاحقة لاسم الاشارة بحرف باتفاق لان اسم
الاشارة لا يضاف لكن يتصرف فيها تصرف الكاف الاسمية غالبا
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التنبيه
وعامة الجمع فتقول ذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك
الفالب ان تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ولا تلحقها علامة تنبيه ولا
علامة جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تنبيه ولا
علامة جمع ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الاشارة في التعريف
ذكره عقبه بقوله **والرابع منها الاسم الموصول وهو ما افتقر**
ابدا الى الوصل بحملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها
معروفة للمخاطب الا في مقام التهويل او بظرف او بخبر
تامين اي بها الفائدة او وصف صريح **وافتقر الى عايد** يعود
على ذلك الاسم الموصول او ما هو خلفه ومن ثم لا يجوز ان يرتفع
زيد بخرج في قولك الذي خرج زيد لانه يودي الى خلو الصلة
من العايد او خلفه فخرج بقولنا ابدا النكرة الموصوفة بما ذكر
فانها وان افتقرت لذلك لكن حال كونها موصوفة لا ابدا
ودخل بقولنا او وصف صريح الى الموصولة لانها لا توصل الا
بالوصف المذكور كالضارب والمضروب وقد ذكر وان
الاعراب الذي تستحقه الى في نحو جاز الضارب انتقل الى ذلك

الوصف

تتم

الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله
حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه في الثاني وخرج بقوله
الى عايد الموصول المحرف لانه وان افتقر ابد الى الوصل بما ذكر لكن
لا يفتقر الى عايد وانما اشترط في الجملة ان تكون خبرية لان الوصل
وضع وصلة الى وصف المعارف بالجملة نحو جاز الرجل الذي قام
ابوم ومن شرط المنقوت بها ان تكون خبرية وانما اشترط
كونها معروفة للمخاطب لان وضع الموصول على الابهام فوق بالصلة
لنعرف المخاطب الموصول المسمى بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصافه بضمون تلك الصلة الا في مقام التهويل فيحسن
ابها مما هو خوف غشيتهم من اليم ما غشيتهم وقولنا او ما هو
خلف ليدخل نحو قول الشاعر وانت الذي فرجت ابيه اطع
اي في رحمتك فاقع الظاهر موقع الضمير قال ابو علي
الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا قال الشيخ ابو حيان
هذا لم يجز من في خبر المبتدأ فاحرى ان لا يجوز عنه
في الصلة ثم لا يخفى ان الموصول الاسمي قسمان نص في معناه
لا يتجاوز الى غيره ومشارك بين معان مختلفة بلفظ
واحد وعلى الاول اقتصر المص تسهلا على المبتدئ فقال
وهذا الموصول الذي هو نص في معناه يقع بعضه **على**
المفرد المذكر وبعضه **على المؤنث** بعضه **على مثنيتين**

الجملة

وبعضه على **جمعا نحو الذي** فانه **لفظ المذكر** علما او غيره
اي للشخص الموصوف بذلك لانه المفهوم ليستعمل في الجزري
المذكور حتى كليا وضمنا جزئيا استعمالا بل هو جزري وضعا
واستعمالا كما تقدم في الضمير واسم الإشارة **والتي** فانها
لفظة المؤنثة عالمه وغيرها **واللذان** فانه **لغتي المذكر**
رفعا والذين نصبا وجرا **واللتان** فانه **لغتي المؤنث** رفعا
واللتين نصبا وجرا **والاوى** مقصودا كالعلی وقد يمد
والذين بالياء في الاحوال كلها عند اكثر العرب وقد يقال
جا للذين فانها **والاوى** **والاوى** **والاوى** الاول للعالمين كثيرا وغيرهم
قليل والثاني للعالمين فقط **جمع المؤنث** علما وغيره وقد
تخذف ياوها كقفا بالكسرة فيقال اللات واللا وقد يتقلد
اللاى والاوى فيقع كل منهما مكان الآخر فيقال جا الملاوى
قاموا كما يقال جا الاوى قى ولما كان المرف بالياء الى الاسم
الموصول في التعريف ذكره عقبه بقوله **والخامس** منها **المرف**
بالالف واللام اي مجموعها كما ذهب اليه الخليل وسيبويه
اختلف بينهما في ذلك كما قال الشيخ ابن مالك وانما الخلاف
بينهما في الهمزة ازايدة هي فقه ههنا وصل ام اصلية فهي
ههنا قطع قال الخليل بالثاني وانما وصلت في الرفع لكثرة
الاستعمال وقال سب بالاول وانما فتحت مع ان الاصل

يكون ؟

لجمع المذكر ؟

والاوى واللاى فانها

في

في ههنا الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المرف اللام فقط والهمزة
لا تدخل لها في التعريف وقيل المرف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها في
التعريف وانما زيدت للفرق بين ههنا التعريف وههنا الاستفهام وذلك
المرف كالرجل المذكر والماء المؤنث ولا يخفى ان ال المعرفة على ثلاثة
اقسام اما ان تكون لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي وشمي لاه
الجنس ولام الحقيقة نحو قوله تعالى وجعلنا من الماكلى ستي حسي وقوله
صلى الله عليه وسلم اهلك الناس الدهم والدينار واما التعريف
الجنس والحقيقة في ضمن جميع افرادها حقيقة او عرفا وشمي لاه
الاستفهام كالحق في الاول والعرف في الثاني نحو قوله تعالى وخلق
الانسان ضعيفا والثاني نحو قوله تعالى جمع الامير الصاعغة لان
المراد من ذلك عرفا انه جمع صاعغة بلدة او مملكة لا جمع صاعغة
الدينار فزيد ال في الصاعغة كما قال المصنف في النصير موصولة
لا معرفة التي الكلام فيها ويرد بان هذا الوصف مما غلبت عليه
الاسمية قال في معرفة ما تقدم واما ان تكون لتعريف الشئ
المعروف وشمي لاه العهد وذلك المعهود اما ان يذكر مصحوبا
صريحا نحو قوله في زجاجة الرخامة او كناية نحو قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكينا
عند ما في قولها فذكرت لك ما في بطني محررا فان ذلك كان
عندهم خاصا بالذكر والثاني ان يعلم المخاطب مصحوبا

قبل ذكره من غير ان يجري ذكره خوفاً القاضى اذا لم يكن في البلد الا
 قاض واحد مشهور والثالث ان يكون مصحوباً حاضراً حساكواك
 لآخر وقد شتم انساناً حاضراً بالجلس لا شتم الرجل او علماً كقولك
 اليوم اكملت لكم دينكم ثم لا يخفى ان المعرف بالجنسية قد اتفق في
 بعض الاستعمالات انه غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام
 الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كالعقبة ثم اشار الى ما به ختام
 المعارف بقوله **والسادس منها المضاف اضافة محضة** اي تفيد
 التعريف او التخصيص وهو المضاف الى واحد في هذه المعارف
الخمس المتقدمة فالمضاف الى الضمير كقوله **والمضاف الى العلم**
خو غلام زيد والمضاف الى اسم الإشارة **خو غلام هذا** والمضاف الى
 الموصول **خو غلام الذي قام** والمضاف الى المعرف **بالأمر والآف**
خو غلام الرجل بخلاف المضاف اضافة غير محضة بان
 لا تفيد الاضافة ذلك بان كان غير مضاف لواحد من المذكورات
 بل كان مضاف اضافة لفظية كما اضافة **الوصف الى معموله**
كضارب زيد غدا او الآن فهو باق على تنكيره لان اضافة
غير محضة اي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصاً بل هي مجرد التخييف
 وانما قيد المص اسم الفاعل بالان او غدا لان اسم الفاعل لا يعمل
 على الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيكون محروفاً
 في محل نصب به بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يكون

مضاف

مضافاً معموله ثم لا يخفى انه ذكرنا ان المضاف الى شي من هذه المعارف يكون
 في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم دون الضمير
 قال لجمال بن هشام في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت
 بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في
 رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف ولا يجوز ان تكون
 الصفة اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية له انتهى ثم لا يخفى ايضا
 انه قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب هذا المعرف بالاضافة
 على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة
 كابن عباس فانه قد غلب على سيدنا عبد الله دون اخوته ثم اشار
 الى ما لا يجله ذكرت هذه المعارف بقوله **وهي** اي هذه المعارف
 الستة بالنسبة الى باب النعت على ثلاثة اقسام **الاول** منها
ما لا ينفك ولا ينفك به وهو الضمير اما انه لا ينفك فلانه
غني عن الايضاح الذي هو الغرض الاصل من نعت المعرفة لانه
 واضح لكونه **نصاً في مسماه** لا يحتمل غيره وتوضيح الواضع متصل
 للمحصل وجوز الكسائي نعت ضمير الغائب وجعل منه قوله تعالى لا اله الا
 هو العزيز الحكيم وهو وامثاله محمول على البدل عند الجمهور لان ضمير
 الغائب نص في مسماه اذا اتقن مرجعه نحو قوله جاني زيد فاياه
 ضربت ثم حملوا نعت المدح والمذم ونحوها على نعت الايضاح طردا
 للباب **واما انه لا ينفك به فانه ليس مشتقاً ولا موصولاً بالمشق**

جواز
 مع ان الكسائي نعت ضمير الغائب

مضاف

وهو علمان العلم بالعلمية ينفع

والثاني منها ما ينفع ولا ينفع به وهو العلم الشخصي وظاهر كلامه ولو بالقلبية بان كان صفة في الاصل لكن في البسطة لشيخ الاسلام زكريا ان العلم بالقلبية يصح ان يقع نفعنا باعتبار اصله قبل العلية وبنى عليه جواز كون الرحمن نفعنا للفظ الحلاله مع كونه علما بالقلبية **اما ان ينفع** فلا يحتاج الى الايضاح **لانه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه** اي العارض بسبب التكرار في وضع العلم اتفاقا فقد قال في البسطة الا مشترك في الاعلام اتفاقا غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة التسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريف العلم بكونه اتفاقا غير مقصود للوضع بخلاف اشتراك الذكوة فانه مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين **واما ان لا ينفع به فليحذر** ولعدم قاوله بالمشق لما بينهما اي العلم والمشتق من المقاد لان العلم يدل على الوحدة لا غير **والمشتق يدل على التعدد** اي يصلح لان يدل على متعدد والافالمشتق كلي والكلي ذاته لا تعدد فيه والتعدد فيه انما باعتبار صدقه على افرادة **والثالث منها ما ينفع وينفع به وهو الباقي من تلك المعارف الستة وهي** اي تلك المعارف التي هي الباقي **الاشارة** اي اسم الاشارة **والاسم الموصول** والاسم المضاف الى واحد منها اي المعارف الستة وما ذكره من ان الموصول ينفع به وينفع بخلافه قول شيخ المحققين وقوع الموصول

والاسم المعروف بالالف واللام

موصوفا

معلم ان الرضي تابد بان الموصول ينفع به ولا ينفع

موصوفا لم اعرف له مثالا قطعيا والظاهر انه يستغنى عن الصفة بالصلة اي فلا حاجة لنفعه وح تكون الاقسام اربعة على حسب ما تقتضيه المسممة العقلية ومثل له في البسيط بالجملة فجعله الاقسام ثلاثة فيه فظهر ثم لما بين المعرفة اخذ في بيان النكرة واخرها مع انها الاصل لما تقدم الذي منه كثرة افرادها وانتشارها ومن ثم عرفها بتعريفين المقريف الاول بما هو في قوة العد اشار اليه بقوله **والنكرات ما سوى ذلك** اي سوى المتقدم ذكره من المعارف لانه لا واسطة بينها خلا فالن ابتها وجعل من ذلك الاسم الخالي من ال والتنويكي ومنه وكيف والتعريف الثاني بالحد اشار اليه بقوله **وهي** اي النكرة التي هي مفرد النكرات **ما اسم شاع في** افراد **جنس موجود** اي مفهوم كلي موجود ذلك الجنس بوجود افرادة **في الخارج كرجل** اي كهذا اللفظ **فانه شاع في جنس الرجال** اي صادق على كل فرد من افراد الرجال فانه موضوع لمفهوم كلي وهو الذكر من بني ادم اي لهذا الجنس الصادق على كل فرد من افرادة التي هي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك وذلك الجنس موجود ومحقق بوجود تلك الافراد في الخارج يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما علمت **او هي اسم شاع في** افراد **جنس** اي مفهوم كلي **مقدم وجوده**

مطلوب ان الاسم الخالي من ال والتنوي لا نكره ولا معروف

بوجود افراد المفرد الموجود في الخارج **كشمس** اي هذا اللفظ
فانها لم توضع على ان تكون خاصة كمتد وانما هي موضوعة
وضع اسم الاجناس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج
 كرجل في موضوعة المفرد كلي وهو الكوكب النجدي اي هذا الجنس
 الصادق على كل فرد من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شيء
 اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس
 موجودا فيه كما من حيث خصوص ذلك المفرد كما مر نظيره **فحقها ان**
تصدق على متعدد موجود في الخارج **كما ان نحو رجل كذلك** اي حقه
 ان يصدق على متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك بالفعل فان
 قيل تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الانشاء والموصول
 لان لفظ انما استلزاما في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل
 منها استعمالا حقيقيا وانت شايخ في افراد مفهوم المذكر الخاطب وهو
 شايخ في افراد مفهوم المذكر الغائب كذلك ولفظ انما استلزاما في افراد
 مفهوم الواحد المذكر المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ
 الذي مثلا شايخ في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك
 اجيب بان المراد بالشيء في حد الشايخ في افراد المفهوم الكلي الذي هو
 موضوع اللفظ كما علمت وكل من الضمير واسم الانشاء والموصول
 ليس موضوعا للمفهوم الكلي وانما كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه
 من افراد ذلك المفهوم الكلي كما علمت انها جزئيات وضعها استعمالا

اي هذه اللفظة

النكرة

فغير

نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جميع محتاج
 الى الجواب عن هذا السؤال قال بعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله
 واما الاشتراك الراجع في المضمرات واسماء الانشاء وان كان مقصودا
 للراضع الا انه اشتراك في المسمى المعين فلذا لم يقدر في التعريف بـ
 اشتراك النكرة فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افرق الاشتراك
 انتهى فلما علم ان النكرة تصدق على متعدد فهي محتاجة الى
 ما يخصها ولي ذلك اشار المصنف بقوله **وجميع الاجناس من**
النكرات الجامعة كرجل تنفع لايها ما واحتياجها الى التخصيص
ولا ينفع بها لجمودها اذا لم تنزل بالمشتق
 ... فان اولت به نعت بها تخوم رت بقاع عرج اي خشن ورجل
 اسد اي شجاع **فهو** عند علم التاويل بالمشتق **كالعلام في**
ذلك الحكم اي في نعتها وعدم النعت بها شاعرا اجمل في قوله ان العلم ينفع
 وان كان من اسم الانشاء والموصول والمعرف بالالف واللام والنفا
 الى واحده من المعارف الستة نعت وينفع به اخذ في بيان ما ينفع
 به بعض ذلك بقوله **والعلم ينفع بما ذكره من المعارف فينف**
باسم الانشاء والموصول والمعرف بالالف واللام
والمضاف الي واحد منها اي من المعارف
 الستة التي هي الضمير والعلم واسم الانشاء والمعرف بالالف واللام
 وانما نعت بالمضاف الى الضمير لانه في رتبة العلم كما مر **واسم**

الأشارة لا ينفك بكل اسم من هذه المعارف بل لا ينفك منها **لا**
بما فيه الالف واللام سواء كانت المعرفة او زائدة فيه لازمة كالمعرفة
 بالاسم الموصول او موصولة بدليل ما يأتي في التمثيل وكأنه لم يقل المعرفة
 بالالف واللام لذلك وقد قال شيخ المحققين لا يقع من الموصولات
 نعت الا ما فيه اللام لمسابهة للصفة نحو الذي والتي واللاتي بخلاف
 من وما انتهى وانما اشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون فيه
 الالف واللام لان الجنس المعرفة بالالف واللام بمنزلة الابهام
 الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه
 جنس المشار اليه اذا كانت بحضرة المتكلم اجناس
 متعددة فاذ اوجب بالجنس المقرون
 اي المعرفة بالزال الابهام اي وفي معنى ذلك الاسم الموصول
 الذي هو ال والمقرون بها لان الصلة لا بد ان تكون معهودة كما علمت
 ولا فلفة قاصرة على ان هذا التوجيه ربما خالف قول شيخ المحققين
 توجيهها لكون اسم الاشارة اعرف من المقرون لان المخاطب يعرف
 مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول اللام يعرف بالقلب
 دون العين انتهى وقد تقدم ذلك عن ابن السراج اي لان اسم
 الاشارة معه الاشارة الحسية **يقول في نعت العلم باسم**
الاشارة ما زيد هذا اي الحاضر فهو موصول بالمشتق وسكت عما
 به الموصول وعما ينفك به المعرفة بالالف وعما ينفك به المضاف

الى واحد من المعارف الستة لكنه ذكر في الامثلة الاية ما يعلم منه
 ان المعرفة بالالف واللام ينفك باسم الاشارة وبالموصول
 وبالمعرفة بالالف واللام ولا يخفى انه ينفك ايضا بالمضاف الى
 المعرفة بالالف واللام والمضاف الى اسم الاشارة والمضاف
 الى الموصول واما المضاف الى واحد من المعارف ينفك بمضاف
 مثله وبالمعرفة بالالف واللام وباسم الاشارة **وتقول في نعت**
بالموصول الاسمي جازيد **وتقول في نعت بالمعرفة بالالف و**
اللام جازيد الحسن وجهه **وتقول في نعت بالمضاف الى معرفة**
من تلك المعارف الستة جازيد صاحبك باضافة الى الضمير
 لان ما اضيف الى الضمير في رتبة العلم كما تقدم او صاحب زيد
 بالاضافة الى العلم او صاحب هذا بالاضافة الى
 اسم الاشارة او صاحب الذي قام بالاضافة الى الموصول
 او صاحب الرجل بالاضافة الى المعرفة بالالف واللام او
 صاحب غلامي بالاضافة الى المعرفة بالاضافة الى الضمير
 او صاحب غلام زيد او صاحب غلام هذا او صاحب غلام الذي
 قام او صاحب غلام الرجل **وتقول في نعت اسم الاشارة**
بالاسم الموصول المقرون بال الزائدة اللازمة **جاء**
هذا الذي قام ابو اي القايم ابو **وتقول في نعت بالجنس**
 اي باسم الجنس المعرفة بالالف واللام جازيد الرجل اي

الذي قام ابو اي القايم ابو
 قال نعت في الحقيقة بضمير
 المزيل ٤٤

الحاضر وتقول في **مفعلة بالمضاف المقرون بال** الموصولة
جاء هذا الرجل الضارب ثم اشار الى مثال نعت المقرون بال كانه
 توهم انه ذكر ما ينعت به او لا كالذي قبله فقال **وتقول في نعت**
المقرون بال بئله جاء الرجل الكامل وقد يتبع نعت
 وذلك في نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل كما صرح به المص في
 التصريح اي لانه حل محل الضمير وقد الغزفية بعض الفضلاء بقوله
 . اذني يا خوي اي معرف . بلام وقالوا نعت غير جائز
وبالموصول جاء الرجل الذي قام ابو اي القام ابو واسم
الاشارة جاء الرجل هذا اي الحاضر ونعت ايضا بالمضاف
 وهذا هو ذوالام تقدم ذكره الى واحد من هذه الثلاثة نحو جاء الرجل محب العطا ومحب الذي قام
 فتعريفه بالمرء اعظم جازر ابو وجب هذا ثم لا يخفى انه علم ما سبق ان كلا من اسم الاشارة
 وما ذاك الا انه مثل مضمرة والموصول اعرف من المعرف بال وكل ما اضيف الى شئ من هذه
 وما كان يورثا للمعروف كما في المعارف فهو في مرتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه
 في مرتبة العلم وانما الصفة لا تكون اعرف من موصوفها بل دونه
 او مساوية له وجبذ فيثا توقف في صحة نعت المعرف بال باسم
 الاشارة والموصول والمضاف الى واحد من هذه المعارف الستة
 جاء غلام في صاحبك وغلام زيد صاحب عمرو وغلام هذا صاحب
 هذا وغلام الذي قام ابو صاحب الذي قام اخوه وغلام
 الرجل صاحب المرأة وجاء غلامي هذا الكامل وجاء غلامي هذا

فمن غل ان من المعرف بال مالا
 يجوز نعت
 ونظم الجواب عنه كات هذه
 الا حرف بقوله
 ايا من يحاجي بالمساير بغزا
 فربما كجواب عنه لا تتجاوز
 منها وتقول في نعت المضاف
 الى واحد

فانما

فالرافع للنعت في هذه الامثلة جميعها عام لفظي وهو ما رفع المنفرد
لفظا وذلك فيما عدا اسم الاشارة **او كلا** وذلك في اسم الاشارة وقيل
 الرفع للنعت معنوي وهو كونه تابعا ولما فرغ من الكلام على النعت الذي
 هو الاول من التوابع شرع في الكلام على الثاني منها فقال **والثاني من**
التوابع التوكيد ونما قيل له التأكيد بالهزة وبابداها الفاعلي القياس
 في نظره من نحو اس وهو لغوي وصناعي فعناه اللغوي احكام التي
 ومعناه الصناعي تمكين الشئ في النفس والمراد به التوكيد **وهو اي**
 التوكيد بالمعنى المذكور **صريا ان لفظي** منسوب للفظ **ومعنوي**
 منسوب للمعنى **فاللفظي هو اعادة الاول** اي الذي اعيد به
 المعنى الاول ملتبسا بلفظه اي بذلك اللفظ **ويكون في الكلمات**
 الثلاث اي **الاسم والمنع والحرف** ويكون في الجملة ايضا **فا**
لاول جاء زيد زيد والثاني كقام قام والثالث نعم نعم
 والرابع ذهب زيد ذهب **واعادة الاول** اي والذي اعيد
 به المعنى الاول ملتبسا **مرادفه** اي مرادف ذلك اللفظ **كجاء**
اسد وجلس قعد زيد لكن قال بعضهم للجلوس
 مكان عن قيام والمقود مكان عن اضطجاع **ونعم جبر** لكن
 في كلام شيخ المحققين ان نعم تقع بعد الاستفهام دون جبر ومن
 ثم لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان اولي لسموله ما ذكرنا على
 ما ذكرنا لسموله كما قال بعضهم اخوز يد عطشان نطشان وحسن

تحت التوكيد

يسن قال فان كلا من فطشا و بسن توكلد لفظي وليس مرادف
بدليل انه لا يفرد وكلمة المترادفين يصح افراده قال لجمال ابن
هشام في شرح القطر وليس من التوكيد قول الموزن انه اكبر
اسم اكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ثم اشار الي
فايدة التوكيد بقوله **وانما يجي به اي بالتوكيد اللفظي** بقسميه
لقصد التقرير ورفع احتمال السهو والغفلة عن المتكلم اي جعل
مدلوله مقرا بحققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت
جاء زيد زيد اوليت اسد جي بالثاني لئلا يتوهم ان الجاي
غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا وانما ذكر زيد اوليت على سبيل
السهو والغفلة ويقولنا المعنى الاول من دفع ما قيل يرد على كلامه
عزبا بابا وسورة سورة وصفا وصفا ودكا دكا من قولك
قرأت الكتاب بابا بابا وقرأت القرآن سورة سورة ومن قوله
وجار بك والملك صفا صفا وقولك كذا اذا دكت الارض
دكا دكا فانه وان اعيد في ذلك الاول بلفظه لكن لا يعبأ به بل
بمعنى مغاير للاول فانه المراد بابا بعد باب وسورة بعد سورة
وصفا بعد صفا ودكا بعد دكا فليس تأكيد افعو حال على التاويل
ومن غير التأكيد ايضا قوله تعالى في سورة الرسالات ويلومني
لكذب بين ويل يولمني للمكذبين وقوله تعالى في سورة الرحمن
فباي الا ان يكذبان فباي الا ان يكذبان لان كل مرة
ذكرته

ذكرت فيها جملة من ذلك في باعتبار معنى اخر غير الاول كما بينه
غير واحد من المفسرين **وانما يجي به** **لخوف النسيان** اي نسيان
الاول **وانما يجي به** **لخوف** **عدم الاصفا** الي الاول **وانما يجي به**
لخوف **عدم الاعتناء** بالاول **من السامع** وفيه ان خوف
النسيان وخوف عدم الاصفا لازم للتقرير فلا فائدة لذكرها
بعده ومن ثم اقتصر عليه صاحب التلخيص واجيب بانه
وان لزم ذلك للتقرير الا انه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير
والقصد الى خوف النسيان او خوف عدم الاصفا فاجمع بينهما
انصب بمقصود الكتاب فعلم ان التوكيد بمعنى الموكد اللفظي
هو التابع الدال على تقرير متبوعه او خوف نسيانه او خوف
عدم الاصفا اليه او خوف عدم الاعتناء به وفيه ان هذا التقرير
يصدق بعطف البيان فانه يقرر متبوعه **واما التوكيد**
المعنوي فهو التابع **الرافع** احتمال تقدير **اضافة** اي مضاف
الى المتبوع او **الرافع** احتمال **ارادة المخصوص** بما ظاهر العموم
اي عتبوع ظاهر العموم فلفظ **ارادة** معطوف على تقدير ويجوز
ان يكون معطوفا على **اضافة** اي احتمال **ارادة** **فالتابع جنسي**
اي كالجنس لانه **يشتمل** **المحدود** **وغیره** **والرافع الى اخره**
فصل اي كالمفضل لانه **يخرج بقية التوابع** وفيه انه
لا يخرج البطل في حق قولك مورت بقولك اولهم واخرهم

صغيرهم وكبيرهم فانه تابع رافع لاحتمال ارادة المخصوص بما ظاهر
 العموم واجيب بان المقصود بالذات من التوكيد الرفع المذكور
 وليس ذلك هو المقصود من البدل وانما هذا عارض جام من مخصص
 هذه المادة **ويجي التوكيد المعنوي في الغرض الاول وهو الرفع**
احتمال تقدير اضافة اي مضاف الى المتبوع بلفظ النفس
 مجازا فان اريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقية
 كان بدلا واو في كلامه مانعة الظهور لوجوه الجمع بينها ووجوب تقدير
 النفس وقبل بحسن لان النفس كما علمت عبارة عن الجنة حقيقة
 والعين عبارة عنها مجازا ويوفى بها **حال كون النفس**
والعين مضافين الى ضمير المتبوع اي التوكيد بفتح حال
كون الضمير مطابقا له اي للمؤكد في الافراد ان كان ذلك
المؤكد مفردا او المذكر ان كان ذلك الموكدا مذكرا ومطا
بقا له في فروعها وهي اي تلك الفروع **التاسعة** لانه فرع
 المذكر **والثانية** **الجمع** لانها فرع الافراد فيوفى بالضمير
 موقفا ان كان ذلك الموكدا موقفا ويوفى به متنى او مجموعا ان
 ذلك الموكد متنى او مجموعا ويوفى بالنفس او العين مع البيا
 الموحدة ودونها **تقول** اذا اردت التمثيل للمفرد المذكور **جا**
زيد فيجمل هذا التركيب **تقدير مضاف الى زيد الذي**
 هو المتبوع **وانه** حذف ذلك المضاف وان اسناد جا الى زيد

بمعنى الجنة فاذا اريد بها
 مجازا الدم كانت بدلا
 او العين بمعنى النفس

من الاسناد المجازي بالنقص وهو اسناد الشيء الى غير من
 حصوله والاصل جار رسول زيد مثلا حذف المضاف واسند الفعل
 الى المضاف اليه الذي هو زيد على حذفه تقا واسئل القرية اي
 اهلها بنا على ان القرية لم تستقل في اهل بل في الابنية **فاذا**
اردت رفع احتمال هذا الجاز واثبات الحقيقة فانك تقول
جار يد نفسه او عينه او بنفسه او بعينه فترفع بذكر النفس
 او العين احتمال كون الجار رسول زيد او غيره او تقوله
او تخذ لك من ملا بساته اي ما بينه وبين زيد ملا بساته وعلاقة
 لكتابه فقد نفى بذكر النفس او العين احتمال تقدير مضاف
 الى المتبوع وقد اضعفتها الى ضمير الموكد وهو مفرد مذكر وتقول اذا
 اردت التمثيل للمفردة الموثقة جات هذه نفسها او عينها او بنفسها
 لو بعينها فترفع بذكر النفس او العين احتمال كون الجار رسولا الى اخر
 ما تقدم وقد اضعفت لفظ النفس او العين الى ضمير الموكد وهو
 مؤنث مفرد قيل وهذا تصرح من النجاة بان العالم الشخصي يجوز التجوز به
 وهو مخالف تمثيل الامور ليس به للنفس الذي لا يحتمل غير معناه ولو
 معنى مجازيا وفيه نظر لا يخفى فالمطابقة في الضمير واما لفظ النفس
 او العين فتكون في ذلك اي المفرد المذكر والمؤنث مفردا اخر
 وقد اشار الى ذلك بقوله **ولفظ النفس او العين في توكيد**
 المفرد **المؤنث** يجب ان يكون **كلمتها في توكيد المفرد المذكور في**

الأفراد أي في الأتيان بهما مفردين فانك كما علمت **بقول جاست**
نفسها أو عينها أو بنفسها أو بعينها **بأفراد** كل من **النفس والعين**
 كما تقول جاز بد نفسه عينه أو بنفسه أو بعينه بأفرادها وأما
 فهما إلى ضمير الموكد مطابقا له في الأفراد والذكر والتانيث
وأما لفظها في توكيد المشتق مطلقا فلا يجب أن يكون مفردا
 بل الأفع على ما يعلم من كلامه الذي مجموعا على أفعل بضم العين
وأما لفظها في توكيد الجمع كذلك فيجب أن يكون مجموعا كذلك
 فقول المص **تجمع** أي أنت **النفس والعين جمع قلة على أفعل** أي
 وجوبا في الثاني وعلى الأفع في الأول وإذا ردت التثنية للمتنف
تقول في توكيد المتن مطلقا **لما الزيدان أو الزيدان أنفسهما**
أو أعينهما أو بأفئسها أو بأعينها ولا تأتي به جمع كثره كالكفوس
 وعيون ولا جمع قلة على غير أفعل بالنسبة للعين كالعيان ويجوز
 أن لا يجمع هذا الجمع أي جمع قلة على أفعل بل تأتي به أما مفردا مضافا
 إلى ضمير ذلك المتن فتقول بنفسها وعينها وأما متني مضافا لذلك
 الضمير فتقول نفسها أو عينها **وأي** أي الجمع على أفعل **أفصح من**
الأفراد أي من أفرادها **والأفراد** أي أفرادها **أفصح من**
التثنية أي من تثنيتهما التي هي الأصل لأن فيها اجتماع تثنيتين
 وإذا ردت أن مثل الجمع **تقول في توكيد الجمع المذكور** **الزبدون**
أنفسهم أو أعينهم أو بأفئسهم أو بأعينهم لا غير ولا يجوز

ان

ان تقول أنفسهم أو أعينهم بالأفراد ولا تقول نفوسهم أو عيونهم
 بل جمع كثره **وتقول في توكيد جمع المون** **جاءت الهندات أنفسهن**
أو أعينهن لا غير ولا يجوز أن تقول نفوسهن وعيونهن
 بالأفراد ولا تقول نفوسهن وعيونهن بجمع كثره فاعلم أن الأتيان
 بالنفس والعين مجموعتين على أفعل أفصح في المتن وواجب في
 الجمع مذكر أو مؤنثا وأوجه الشيخ أبو حيان في المتن أيضا ومنع
 الأفراد والتثنية فيه وقال لم يقل به أحد وروى ابن أيازاجا
 ذلك تبعا لابن معطي ونقل ابن كيسان سماع المتثنية ثم إن
 قولهم أن احتمال الجواز المذكور يرتفع بذكر النفس أو العين
 نازع فيه جمع منهم ابن عصفور وقالوا إنما يضاف الاحتمال
 ولا يرتفع من أصله وعن س ابنه لا يرتفع الجواز المذكور
 حتى يجمع الفاظ التوكيد وقد يقال ذكر النفس والعين
 صار قرينة على رفع احتمال الجواز المذكور أصلا هذا
 وفي كلام شيخ المحققين أن التوكيد اللفظي يوجب به هذا الفرض
 أيضا أي لرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع حيث ذكر
 أن السامع قد يظن بالمتكلم جواز الان المتكلم بهما ينسب
 الفعل إلى شئ أي قطع منه و به فيجب أما يكرر لفظ المنسوب
 إليه أي يقال الأمير الأمير أو تكرير معنى وذلك بالنفس
 أو العين انتهى وقد يقال على تسليم استواء هذين الأمرين

في المتن
 في المتن
 في المتن

في الاستعمال المذكور كما هو ظاهر من غير ان يكون ما ذكره الله
تعالى القالب النخلة بياناً للغرض الاصل الذي وضع له كل من
التأكيد اللفظي والمعنوي فلا تضر مشاركة اللفظي للمعنوي
في بعض مفاداته **ويجى التوكيد المعنوي في الغرض الثاني**
وهو رفع احتمال ارادة المخصوص بانما هو العموم بلفظ
كلا وكلتا وكل واجمع وتوابعه فيوق في توكيد المتن المذكور
بكل او في توكيد الموث بكتا حال كون كلتا وكلتا مضافا
فني الى ضمير الموكد بفتح الكاف نحو جاز الزيدان
كلاهما وحالت المرأتان كلتاها ومايت الزيدان
كليهما والمرأتان كليهما ويجى في توكيد ماله اجزا يصح وقوع
بعضها موقعه سواء تقدمت في ذاتها او باعتبار عامله **بكل حال**
لوني مضافا الى ضمير الموكد بفتح الكاف مطابقا له فذكر
وقامينا وافراد او جمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء
عنه بنيت واما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض
جميعا فهو حال لا تأكيد والاصل جميعه فحذف الضمير
واما كل في قول القائل يا استبه الناس كل الناس بالقر
وهو لغت لا تأكيد اي الكاملين **تقول في توكيد المفرد**
المذكر الذي اجزا متعددة باعتبار عامله استمرت العبد
كله وتقول في المفرد المذكر الذي له اجزا متعددة في ذاته

المثنى

فانما الظاهر في هذا الخبر

كون

لكونه والاعلى جماعة **جاء الجيش كله وتقول في توكيد المفرد**
المؤنث الذي له اجزا متعددة في ذاته كونه والاعلى جماعة جات
القبيلة كلها وتقول في توكيد اسم الجمع المذكور جات القوم كلها
وتقول في توكيد اسم الجمع المؤنث جات النساء كلهن
وظاهر من غير ان لا يجوز جاء الجيش كلها اي كما لا يجوز جات القبيلة
كلهن وان لا يجوز جاء القوم كله ولا النساء كلها وان كان لفظ الجيش
والقبيلة ليس بجمع ولعلمه راعوا فيها الجنس وهو شئ واحد **فرفع**
بذكر كل وكلتا احتمال ارادة المخصوص اي احتمال كون
لجاءي بعض المذكور اي الزيدان او احد المرأتين او بعض الجيش
او بعض القبيلة او بعض القوم او بعض النساء **وانك عبرت بكل**
اي بقولك الزيدان والمرأتان والجيش والقبيلة والقوم والنساء
عن البعض اي عن ذلك البعض **جاء** وفيدان المحقق قال
التوكيد بكلا وكلتا ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المتن نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا اي فاحتمال اطلاقه على الواحد
مستثنى انتهى وسبب التجوز في اطلاق الكل واردة البعض **اما انك**
لم تعتد بالمتكلم ما ذكره عن المحي لقلته **اولا نك جعلت المنفرد**
الواقع من البعض ما ذكره كالتواقع من الكل بالغة
بنيت ذلك بناء على انه في حكم شخص واحد فقد رفعت
توهم عدم الشمول في ذلك ومن ثم لا يقال اختصم الزيدان كلاهما

لا شئ الاحتمال المذكور ضرورة ان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين
فاكثر ولا يقال جاني زيد كله اجماعا لعدم تجزئ زيد في ذاته بحيث
يصح ان يقع بعض تلك الاجزاء موقعة وباعتبار عامله اذ لا يبعد زيد
في المحي وحكي بعضهم الاجماع على حوان واختاره الشيخ ابن مالك واجمع
له بان التوكيد قد ياتي لجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال كما انوا بعد كل
باجمع ولا احتمال لرفع به لرفعه بكل واجاب عنه الشيخ ابو حيان بان
المعنى اذ كان يقيد اللفظ حقيقة لاحاجة للفظ اخر بوجه الا
ان ثبت به رواية عن العرب ولم يسمع هذا المثال انتهى اى بخلاف
التاكيد باجمع بعد كل مسوع هذا وفي التوضيح ان كل وكلامه وكلتا يوفى
بها للعرض الاول اى لرفع احتمال تقدير مضاف الى المتبع وبني
عليه بعض شيوخ شيوخنا انه لا حاجة لذكر الفرض الاول لا موجود
في الفرض الثاني فذكره مستدرك لا مستغنا عنه بالثاني كذا
قال **ويخلف كلا في هذا الفرض** وهو رفع احتمال المرادة لخصوص
بما ظاهره القوم **اجمع** في المفرد والمذكر **وجما** في المفرد الموث
واجمعون في جمع المذكر **وجمع** في جمع الموث **فتقول جا**
الجيتي اجمع فهو خلف عن كله **وجات القبيلة جها** فهي
خلف عن كلها **وجا القوم اجمعون** فهو خلف عن كلهم
وجات النساء اجمع فهي خلف عن كلهن **قال اسديقا لا يجمعون**
اجمعين فعلم من كلامه ان كلام اجمع وجمعا يجمع الاول على

لهيئ

اجمعين والثاني على جمع وانه لا يثنى كل منهما وهو كذلك لانه لم يسمع
ولما كان قد يتوهم من كون اجمع تخلف كلا ان يثنى لجمع بينهما قال و
ان شئت جمعت بين كل واجمع في المذكر وجمعا في الموث حيث
اردت مزيد التاكيد لكن **بشرط تقدم كل على اجمع** وجمعا لما
علت **ان** كل هي الاصل وان **اجمع** وجمعا كالنابع لكل في افادة
المقوية بالدلالة على الاطالة والشمول ومنه كانت خلفا
عنها وبشرط عدم العطف كما سيأتي في كلامه **فتقول** في المفرد
المذكر **جا الجيتي كله اجمع** ولا نقل واجمع **وكذا الباقي من**
الامثلة فتقول في المفرد الموث **جات القبيلة كلها اجمعا**
وفي جمع المذكر جا القوم كلام اجمعون والنساء كلهن اجمع
قال اسديقا فسمي الملايكة كلام اجمعون ثم
ان اريد زيادة التاكيد جئ بعد اجمع بالكس فابضع فابضع وبيد جمعا
بكس فابضع فابضع لان هذه الصيغة تدل على الاجتماع ولندرة
التاكيد بذلك لم يتعرض له المصنف وفي كلام شيخ المحققين اذا رث
لجمع بين الضاظ التوكيد المعنوي اى بتسميه قد مت النفس
ثم الميتين ثم كل ثم اجمع واخوانه من الكس فابضع فابضع انتهى اى
فتقول **جا الجيتي نفسه عينه كله اجمع** الكس فابضع فابضع وجات
القبيلة نفسها عينها كلها جمعا كس فابضع فابضع وقد علت وجه
تقدير النفس على العين وتقدر كل على اجمع واما تقدير النفس

والعين على كل فلان الاحاطة التي هي مدلول كل صفة للنفس والموصوف
مقدم على صفة واما تقدير الرفع على ابضع وابتع فلكونه اظهر منها
في افادة الجمعية لانه ماخوذ من قوامه حول كيتع اي تام وهذا المعنى
خاف فيها لان ابضع من مصدر تبضع العرق اي سال لان السيلان
غالبا لا يكون الا بعد اجتماع وابتع من اليتع وهو طول الفتح وبعضهم
توقف في تقدير كل من ابضع وابتع على الاخر وفي كلام الرافعي
وابن الحاجب تقدير ابتع على ابضع وعن شيخ المحققين ان المشهور
عكس ذلك وفي كلام ابن عصفور وانت بالخيار بين ابتع وابتضع
فايهما شئت قدمت وان حذف اجمع لم تات بما بعدها شرع
يتكلم على ما يخالف فيه التوكيد الرفع بقوله **والتوكيد** من حيث هو
يخالف الرفع في امور ثلاثة حسب ما ذكر هنا **الطحا** انه اي
التوكيد المعنوي لا يتبع **نكرة عند البصريين** لان جميع الفاظ معارف
بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلتا وبعضها
بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعها وتوابعها ومن ثم لم تنصب
حالا والقول بانها معارف بنية الاضافة لانها مضافة للضمير
حذف للعلم به ينافية ما قد مناه من ان الضمير لا يحذف من الفاظ
التاكيد التي تضاف اليه وخرج بالمعنوي اللفظي فانه يتبع نكرة
خرج جاني رجل رجل و بالضميرين الكوفيين فانهم اجازوا
تاكيد النكرة قال الجاهل بن هشام وهو الصحيح حيث كان الموكد

محدود او التوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا و قول
الشاعر ياليت عدة حول كدر جب اي بخلاف صمت زمانا كله
لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرانفسه لان التوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة **والثاني** من تلك الامور **الفاظه** اي التوكيد
المعنوي لا يعطف بعضها على بعض خلافا لابن الطراوة لان الفاظ
التاكيد مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وخرج
بالمعنوي اللفظي فان الفاظه يعطف بعضها على بعض نحو وانه
نحو وانه **والثالث** من تلك الامور **انه** اي التاكيد مطلقا
لا يقطع عن متبوعه لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه لما تقدم
بخلاف الرفع فيهن اي في هذه الامور الثلاثة فانه يتبع
النكرة ويجوز عطف بعض الفاظه على بعض ويجوز قطعه
عن متبوعه لاستقلاله بنفسه **والثالث من التوابع العطف**
وهو اي العطف بمعنى العطف **ضربان عطف بيان** اي معطوف
مبين **وعطف نسق** اي معطوف منسوق **فعطف** اي معطوف
البيان اي المبين هو التابع الجامد الحذف اي الذي لا يورول
بالمشتق وفي معنى الجامد ما جرى مجراه كالصفات التي
غلبت عليها الاسمية بحيث صارت تجري عليها الصفات
فلا تجري هي على موصوف **الذي هي** اي بذلك الجامد وما في
معناه **لا يضاح متبوعه** وبيان في المعارف اي الذي

الظاهر غير مستقلة

يحصل باجتماع مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط ان يكون عطف البيان في ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب وعليه يحمل قول بعض المتقدمين ويكون عطف البيان اوضح من المتبوع فنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية اذ اثر جملتها بها وذلك نحو العقار والخمر والسرطان والذئب انتهى ومن ثم قال في المعنى من الخطا قول كثير من النحويين في نحو مرت بهلك الرجل ان الرجل نفى اي لا عطف بيان قال ابن مالك اكثر النحويين يقلدون بعضهم بعضا في ذلك والحامل امر عليه توهم ان عطف البيان لا يكون الا لافضل من متبوعه اي وليس كذلك فانه من الجوامد منزلة النفى في المستق ولا يمنع كون المنفوت افضل من النفى وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا تعاضا وكذا ابن جني ومن توهم ان عطف البيان لا يكون الا لافضل ابن الانباري حيث قال يجب ان يزيد الاسم الثاني على الاول بكونه معروفا لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا ترى انك اذا قلت مرتت بوليك زيد قد خصصت واحدا من اولاده فان لم يكن له الاولاد واحد كان بديلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك فالايضاح بالجامد في المعارف كقول الاعرابي لما قال السيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان نافتني فميتت اي رقت خفيها فاجلني على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله فحلف علي ذلك **اقسم بالله ابو حفص عمر** مانسها

من نفى ولا بد فاعفوله اللهم ان كان فخر اي خست في يمينه **فمن عطف بيان على اي** **فمن** ذكر لا يوضحه لاشتهاره بهذا الاسم اكثر من اشتهاه بهذه الكنية ولا يوضحه في المعارف بما في معنى الجامد كقوله تعالى قل اعوذ برب الناس ملك الناس الله الناس فان كلا من ملك الناس والله الناس عطف بيان كما اعرب الزمخشري لانه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية بدليل عدم جريانها على موصوف ووصفه ان يقال ملك عظيم والله واحد منه عليه في المعنى حيث قال ومن التوهم قول الزمخشري في ملك الناس الله الناس انها عطفا بيان والصواب انها افتتان وقد يجب بانها اجريا مجريا للجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وبحري عليها الصفات نحو قولنا الله واحد وملك عظيم انتهى وفي هذا الكلام مخرج جواز تعدد عطف البيان وقال ابو حيان لا اعلم عن النجاة شيئا في جواز تعدد عطف البيان الذي جي به **لتخصيص** **مسألة** **في التكرار** **عمر** قوله تعالى **من ماصدين** **فصل** **يد عطف بيان** **مسألة** ذكر لتخصيص احد الما بالصددين وغيره وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ومنعهم من ذلك وخص عطف البيان بالمعارف وارجب في التكرار البدلية بدل كل قال لان التكرار مجعولة والمجهول لا يبين ودفع بان بعض التكرار قد يكون اخفى من

مع علان عطف البيان قد يكون بالصفات التي غلبت عليها الاسمية

مع على ان عطف البيان قد يكون متعددا

بعض والاخص يبين غير الاخص وقد تقدم في المعارف ان كون عطف
 البيان اوضح من متبوعه هو الغالب وقد يجيء عطف البيان لغير
 الايضاح والتخصيص كالمدرج ومنه قول الزمخشري ان البيت
 المحرم عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
 المحرم حيي به لمحرم المدرج ومن تمثيل المص بما ذكر يعلم انه اي عطف
 البيان **يوافق المفت في الايضاح والتخصيص** لما علم ان
 الفرض الاصل من الايضاح في المعارف والتخصيص في التكررات
ويوافق المفت لتحقيق في ان العامل فيه هو العامل في متبوعه
وفي انه اي عطف البيان **يتبع ما قبله في اربعة من عشرة**
في واحد من وجوه الاعراب الثلاثة اي الرفع والنصب
 والمجرور **واحد من الافراد والتنشئة والجمع** **واحد من التعريف**
والاستنكاف **واحد من التذكير والتأنيث** **ويفارق**
 اي عطف البيان **المفت في الجمود المحض** اي الذي لا يورث
 بشئ لما علم ان المفت لا بد ان يكون مشتقا بالفعل او مورا
 اعرب به وعطف البيان لا بد ان يكون جامدا محضا وحسب يكون من
 ذاك من قولهم يا هذا كجعة عطف بيان فيه نظرا لانه موزون با
 لمشتق فعلم ان الجامد المذكور يخرج المفت ويقول الذي جي
 به انه يخرج بنية التواضع فانه لا يوفي بمتي منها لاجل الايضاح
 والتخصيص وقد يعرب عطف البيان بدلا اي بدل كل مكل

متى ما اختلف فيه البيان
 بالمفت

لعل
 بالهذه النسخة

وذلك

وذلك فيما اذا جاز ان يحل السابغ محل المتبوع واللام يحل بينهما
 فرق ولا يخفى انه فرق بينهما من وجوه اخر منها انه عطف البيان
 لا يقع فعلا ولا تابعا للفعل بخلاف البدل ومنها ان عطف البيان
 كما علمت يقصد به الايضاح او التخصيص بخلاف البدل ومنها ان
 عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك بخلاف
 البدل ومنها ان العامل في البدل غير العامل في البدل منه
 فهو من جملة اخرى والعامل في عطف البيان هو العامل في
 المعطوف عليه المبين ومن ثم تقول في التلا يا اخانا زيد
 بالنصب ان كان عطف بيان ويا اخانا زيد بالضم ان
 كان بدلا لان التقدير على الثاني يا اخانا يا زيد ومن ثم
 تعين اعراب نون فلا من قول القائل ايا اخونا عبد شمس ونون فلا
 عطف بيان على اخونا لا بدل منه لانه لا يقال يا نون فلا بالنصب
 بل يا نون فلا بالضم وتعين اعراب بشر من قول القائل انا ابن
 التاركي البكري بشر عطف بيان على البكري لا بدل منه لعدم
 حلول الثاني محل الاول لان ما فيه الالف واللام لا يضاف
 الا لما فيه ذلك عند الجمع بخلاف الفاعل وقد نظر ابن هشام
 في استرطاح صلاحية البدل لان يحل محل البدل منه بانهم
 يغفرون في التواضع مالا يغفرون في الاول ايل بدليل انهم
 جوزوا في انك انت ان يكون انت بدلا من الكاف مع انه

لا يجوز ان انت هذا ما يتعلق بالضرب الاول الذي هو عطف البيان
واما الضرب الثاني ^{الذي} هو عطف النسق فقد شرع فيه بقوله **و**
عطف النسق اي المنسوق اي المنظوم هو التابع المتوسط
بينه وبين متبوعه **احد حروف العطف** التي بيانها في
لتابع جنس اي كالجنس من حيث انه يشمل جميع التوابع و
المتوسط في فصل اي كالفصل من حيث انه يخرج ما عدا
المحدود من باقي التوابع وفيه انه لا يخرج النسق المعطوف
خارجا زيدا العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه
احد حروف العطف واخرج ما بعد حرف التفسير **نحو عندي**
عندي اي ذهب فان ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على
انه عطف بيان او بدل قال في التصريح وليس لنا عطف
بيان بتوسط حرف الا هذا **لا عطف نسق** لان حرف التفسير
الذي هو ليس من حروف العطف **وسمي نسقا لان النسق** المنظور
وما بعد حرف العطف **على نظره ما قبله في اعرابه ونسقه**
وانما كان النسق المنظور **لانه يقال هذا على نسق هذا اي على**
نظم وحروف العطف على الاصح تسعة باسقاط اما
المكسورة الهزلة اما الثانية في نحو قوله تعالى فاما ما بعد وما قد
لان العاطف انما هو الواو المقترنة بها ولو كانت للعطف للرفع
دخول حرف العطف على مثله واما اما الاولى في نحو الالية

خلافا لذكره فيين حيث
عدوها من حروف العطف

المذكورة

المذكورة فليست عاطفة انفا قال لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف
عليه وتقل بشعصفور انفاق النخاة على ان العاطف هو الواو قال بعضهم
عدا ما في حروف العطف سهو ظاهر ومقابل الاصح ما نقل عن اكثر
النخاة ان اما المذكورة هي العاطفة واستدل به بان الواو لو كانت هي
العاطفة لكانت للجمع في نحو هذا المثال ونحن نجد الكلام فيه لا احد
التيسين فاما هي العاطفة وهي في ذلك شبيهة بار وفي كلام ابن
الانباري **وهي** تقع في باب الشك من اولان صدر الكلام مع او على
اليقين ثم يطرح الشك فيسري من اخر الكلام الى اوله واما اما
فالكلام على الشك من اوله وفي كلام شيخ المحققين **لنحو ان الواو**
هي العاطفة واما لاحد التيسين غير عاطفة والواو في نحو اما الى
خبة اما الى نار مقدمة انتهى وحروف العطف قسمان ما يقتضي
التشريك في اللفظ والمعنى اي الاعراب والحكم وستة الواو
والفاو ثم حتى واو وام وما يقتضي التشريك في اللفظ اي
الاعراب فقط اي دون المعنى اي الحكم وهو ثلاثة بل وكن ولا
فالاول من القسم الاول **الواو وهي** اصل حروف العطف
موضوعة **للمطلق لجمع** اي لجمع بين المقاطعين في الحكم المطلق
اي الحاصل **من غير قيد** حاصل **بقبليته** بان يكون المعطوف
بها سابقا على المعطوف في الزمان **او مصاحبة** بان يكون زمني
واحد **وبعدية** بان يكون متاخرا عن المعطوف عليه في الزمان

كذا لا يخرج من النسق وحقق
العبارة على المعطوف عليه

ولا يستفاد شئ منها وإنما تستفاد **القبليّة** أو **المصاحبة** أو **البعدية**
 بامر خارج أما كون ذلك هو الواقع أو **بالنقييد** **بالنظر** **المفيد**
 لذلك فالطرف **خو** قولك **جاء زيد** **عمر** **قبله** أو **بعده** أو **معه**
 والواقع نحو قوله تعالى واسمعي وأرني وقوله تعالى يوحى إليك وإلى
 الذين من قبلك وقول العرب اختصم زيد وعمر وقوله تعالى
 قوله وقولوا حطة **ابن سينا** فأخينا وأصحاب السفينة وقوله تعالى لئن لم نرنا فإبراهيم
 وقوله تعالى وقولوا حطة وأدخلوا الباب سجدا **فإذا دخل** الكلام
عن ذلك أحتمل الثلث أي القبليّة والمصاحبة والبعدية
على السواء لا من جملة على واحد منها وقيل يحمل على البعدية
 أي الترتيب ورده نوح المحققين بأنه لو كانت للترتيب أي موضوعة
 له لناقض قوله تعالى وأدخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله تعالى
 في موضع آخر وقولوا حطة وأدخلوا الباب سجدا لأن القصّة واحدة
 انتهى أي فلا يجوز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما تأخر في الأخرى
 وفي شرح الكتاب أي كتاب سر **لله** خفض إجماع النحويين
 والنحويين من البصريين والكوفيين على أن الواو ليست
 للترتيب واستدل على ذلك بأمور منها أن الصحابة وهم أهل
 اللسان قالوا النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الصفا والمروة
 جريدا فقال ابدوا بما بدا الله به فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب
 لما سألوا وحكي عن الشافعي أنه ذهب إلى أنها نقييد للترتيب

قوله وقولوا حطة **ابن سينا**
 أو امر حطة **وج فلة**
 من الخطا كما جلت **هـ** **بهاوي**

ولذلك

ولذلك ذهب إلى وجوب ترتيب الأعضا في الوضوء انتهى وأقول
 ذهب إلى إفادتها الترتيب الفراء وهشام وتعلب من الكوفيين
 وقطرب من البصريين وهو ينافي في الإجماع الذي تقدم عن الألف
 ولم ألق على أن أحدا من أئمتنا نقل عن أئمتنا الشافعي الاستدلال المذكور
 وقد علمت أنه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق لأن المطلق في المثال
 ليس للنقييد بالاطلاق الذي هو عدم التقييد كما فعل الفقهاء ففرقا
 بين مطلق الما والمطلق لأن ذلك اصطلاح لهم في بعض أنواع
 المياه وما هنا اصطلاح لغوي هذا كله بالنسبة للوضع وأما بالنسبة
 للاستعمال فالأكثر مجيئها للمعية والمصاحبة والكثير مجيئها للبعدية
 والترتيب وعكس الترتيب والبعدية قليل **والثاني** من ذلك **الثاني** وهي
 موضوعة **للمرتبة** أي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو ذكرنا
 كعطف المفصل على الجمل **والنقييد** أي كون ما بعدها واقعا عقب
 وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شي **بحسب الحال**
 أي ذلك الشئ اللائق به **خو** قولك في عطف المفرد **جاء زيد** **فمعه**
إذا كان عمر جابدين **بلا مهلة** وتراخ في الزمن بينهما
 فلوقلت ما جاءني زيد فمعه ركت نافية للنقييد مجي عمر ولي زيد
و تقول في عطف جملة قام زيد فقعد عمر إذا كان عمر قد عتب
 قيام زيد من غير تراخ ومهلة فإنها تفيد كون مضمون الجملة التي
 بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا تراخ ومهلة **خو** **ترويع زيد**

مظهر
 حب العواطف

على جملة

قوله اذ الحديث بين التزوج والولادة الامدة الحمل

والظاهر ان المراد بامدة الحمل غالبها ولعله مراد المدة بقوله اذ لم يكن بينهما
الامدة وان كانت بينهما مدة متطاولة ويحتمل ان مراده مدة الحمل
وان كانت اكثرها ونقول دخلت البصرة فبعد اذ لم تقهر في
البصرة ولا يسرها اقامة تقطع السفر فهذا تعقيب حقيقي وان
تراجى الزمن بين التزوج والولادة وبين دخول البصرة وبعد اذ
وقيل هو من التعقيب المجازي واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب
بان الترتيب لازم للتعقيب فلا حاجة لذكر واجب بانه ضروري
ليعلم اعتبار في الوضع **واعترض** على افادته الترتيب الذي هو
المعنى الاول بتخلفه في **قوله** **تعالى اهلكتنا فجاءها باسنا** لان
مجيئ الباس سبب للهلاك فهو مقدم عليه فهو من عكس الترتيب
ومن ثم استدله الفراغ على عدم افادة الفال للترتيب مع قوله
كما علمت بان الواو تفيد الترتيب وهو غريب **واجيب بانه**
اي الشأن والحال فيه **على تقدير الارجاء اي اردنا اهلكتنا**
فجاءها باسنا الذي هو الاهلاك بيان هذا وفي كلام شيخ المحققين
ان هذا من عطف المفصل على الجملة اي من الترتيب المذكور
يكون نادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ان تبني
الباس تفصيل للاهلاك الجملي او الفاني ذلك بمعنى الواو كما قيل به
في قول امر القيس بسقط اللوى بين الدخول فومل فالفاني

الحمل

وعلى ان الفراغ لا يفاد
الواو للترتيب دون الفا

ذلك

ذلك نايب عن الواو لانه لا يقال زيد بين عمرو وخالد وان كان
اجيب عنه بان التقدير بين مواضع الدخول فوضع حومل كما يجوز
جلست بين العلماء فالزهاد **واعترض** على افادتها **المعنى الثاني**
وهو التعقيب بتخلفه في **قوله** **تعالى والذى اخرج المرعى فجدله**
غنا احرى اي يا بسا اسود فان المرعى لا يصير مجرد خروجه
يا بسا اسود **واجيب بانه** اي الشأن والحال فيه **على تقدير رشي**
مخوف تقديره **فخصت مدة** اي لا يتخلف مثل ذلك عنها غالبا
فجدله غنا احرى ومثل هذا يقال في قوله تعالى المر تران الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة اي فتضفي مدة فتصبح الارض
مخضرة وفيه لم قد مدت المدة هناك دون تزوج زيد قوله ودخلت
البصرة فالكوفة **او ان الفا بمعنى ثم** فالفا في ذلك نايبة عن
ثم كانات عنها في قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما لتراخي المعطوفات **والثالث** من ذلك
ثم وهي موضوع للترتيب وقد علمت **والترجي** والمهل في
الزمن وهو ضد التعقيب وذلك **خو** قولك **ما زيد عمر**
واذا كان محي عمر **بعد محي زيد** **عمره** وتراخ فلوقلت ملجاني
زيد ثم عمرو كنت نا فيا لتراخي محي عمر عن محي زيد **واعترض**
على افادته **المعنى الاول** وهو الترتيب بتخلفه في **قوله** **تعالى**
ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم

لان القول للملائكة كان قبل وجوب الخطابين فهو عكس الترتيب
واجيب باننا اي الشأن والحال فيه **على حذف مضاف والتقدير**
ولقد خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي ادم ثم قلنا للملائكة
استجدوا لادم فهو من اقامة الظاهر مقام المضمرة ولا شك ان
 القول المذكور للملائكة بعد خلق ادم وتصويره فهو من الترتيب اوان
 ثم في ذلك ناسبة عن الواو كما قيل به في قوله تعالى خلقكم من نفس
 واحدة ثم جعل منها زوجها لان الجعل سابق على الخلق المذكور **واعترض**
 على افادتها **المعنى الثاني** وهو التراخي بخلافه في **قول الشاعر**
 يشبه فرسا في جريه **كهن الرديني تحت العجاج جري في الانابيب**
ثم اضطرب اي كاهن زاز الرح الرديني اي المنسوب لردنية امرأة
 كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين
 كل عقدتين من عقد الرمح فان قيل ما وجه تخلف المعنى المذكور فيما
 ذكر قلنا ان **الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ** ومهله في الزمن
 بل زمتها واحد **اجيب بان** ثم فيه ناسبة عن **الفن** في افادة
 مضاهي الذي هو الترتيب كما نابت **الفن** عن ثم في افادة مضاهي
 وهو التراخي فيما سبق فيها يتقارضان فان قيل على ان زمن الاضطراب
 والجري واحد يشكل كون ثم للترتيب اجيب بان الترتيب حاصل
 في خطوات لطيفة وقد نافي ثم للترتيب المذكور دون الزمان في
 كقول الشاعر الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده

وفي كلام بعضهم ثم اذ ادخلت على الجمل لا تفيد الترتيب **والرابع** من
 ذلك **حتى** وهي موضوعة **للتقديم والغاية** اي ان ما قبلها الذي
 هو المعطوف عليه ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها غاية
 لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك المعطوف بها بعضا من
 المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية **اما يجب القوة**
والضعف في المعطوف وقلا جتمعا اي القوة والضعف في
 المعطوف في قوله اي الشاعر **فهرنا كرم حتى الكفاة فانتم تهابوننا**
حتى بنينا الاصاغر فالكفاة جمع كح وهو الشجاع معطوف
 على الكاف واما قوله **على الكاف والميم** ففيه مسامحة والكفاة بعض
 من ذلك حقيقة وهو في غاية القوة واللين جمع ابن معطوف
على ثاني تهابوننا واللين بعض من ذلك حقيقة وهو في
 غاية الضعف **والصغر** الذي شأنه الضعف **واما بحسب**
الشرف والخصه في المعطوف مثال الاول اي الشرف في
 المعطوف مات الناس حتى **الانبياء** ومثال الثاني اي الخصه في
 المعطوف استغنى الناس حتى **الحجامة** فان **الانبياء في المثال**
الاول معطوف على الناس وهم بعض الناس حقيقة وهم في
 غاية الشرف **والحجامة** في المثال الثاني معطوف على الناس
 وهم بعض الناس حقيقة وهم في غاية الخصه الدليل على ذلك
 ما جاء في الحديث **كسب الحجام خبيث** ولا يخفى ان بعضه ما ذكر من

وهو المعطوف الذي هو الغاية
 التي هي آخر الشيء اي يكون ما
 بعده بها

حيث كونه جزا من كل ان اريد بالكاف في فخرنا كما ونافي تهابونا
وبالناس في مات الناس واستغنى الناس الكون مجموع من حيث
هو مجموع على حد قولك اكلت السمكة حتى راسها ومن امثلة البعض
الحكي قول الشاعر يصف حال المتكسرين فر من عمرو بن هند
وكان قد هجاه ترحبا اليه مدحه فكتب له صحيفة لعامله بالحيرة
وامره فيها بقتله وختمها واورعه انه كتب فيها بصلته فلما دخل
الحيرة فتح المتكس تلك الصحيفة وقرأ فيها والقاه في نهر الحيرة
وفرا الى الشام والتي زاده ونعله ليخفف عن راحته لتخبره من عده
فقال التي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاهها
لان النعل وان لم يكن بعضا من الصحيفة والزاد الا ان المعنى
التي ما يتقلده وهي بعض ذلك لكن في كونه التي الصحيفة ليخفف
رحله الظاهر انه انما هو باعتبار ما اظهر المتكس من حاله والا
فهو انما القاهها خوف الاطلاع عليها فيقتل واما نسبة هذا البيت
للمتكس ففيه بعد كبير ومن ثم لم يوجد في ديوانه ومن امثلة
البعض الحكي ايضا اعجبتني الجارية حتى كلامها ولا يقال حتى ولدها
لان الكلام لسنة ملا بسنة لها كانه بعض منها بخلاف الولد ومن ثم
حسن فيه الاستئناس المتصل دون الولد نحو اعجبتني الجارية
الا كلامها دون الاولدها اذ شرط الاستئناس المتصل ان يتناول
ما قبل ادائه ما بعدها كما سيأتي ثم لا يخفى ان حتى موضوعه

لما

لما لفظ القرآن تقول حفظت القرآن حتى سورة الفاتحة وان
كانت اول ما حفظت وذكر شيخ المحققين ان من ادعى ان حتى
موضوعه للترتيب كاي الحاجب والرخسري والمحقق ليس
مراده الترتيب الخارج بل ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاهوي
الى الاضعف او بالعكس او من الاشراف الى الاخص او بالعكس
اي وهو المعبر عنه بالترتيب فلا خلاف **والخامس** من ذلك **ام**
قال ابن كيسان ابدلت ميمها من واو **وهي قسمان متصلة**
ومتقطعة فان اردت معرفة كل منهما **فالمتصلة** قسمان
اما ان يطلب بها وبالهزة المعيين **وهي المعادلة للهزة**
في كونها لطلب التعيين اي المشاركة للهزة في ذلك وتلك
الهزة هي الداخلة على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم و
الغالب دخولها على مفردين نحو قولك **اعندك زيد ام عمرو اذا**
كنت عالما بان احدهما عنده ولكن شككت في عينه
ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين احدهما **ولا يطلب بها وبالهزة**
المعيين وهي **المعادلة للهزة** الدالة على التسوية اي المشاركة
لها في افادة **التسوية** وهي **الواقعة بعد هزة التسوية**
اي الدالة على التسوية ولا تقع ام الا بين جملتين في تاويل
المفردين اي في محل المصدر سواء تقدمت على الهزة ككلمة سوا
نحو سوا علي اقام زيد ام عمرو او نحوها نحو ما ابالي وما ادري

مع على ان حتى الترتيب الذهني

بها ام المتصل والمنقطع

حينئذ

والتقسيم في استعمالها

وليت شعري ولا يخلفنا في ذلك اوقال في اذا عطفت بعد الهمزة
باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولى الفها
وغيرهم بان يقولوا اسوا اكان كذا او كذا وفي الصحاح تقول
سوا على قت او تعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو
انتهى وسميت ام في هذين التسميتين متصلة لاتصال ما بين
مقاطعتها وعلما الاستغناء باحد هاتين تسميتها بذلك لا مبرر
خارج عنها وقبل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار افا
الاستغناء بمثابة كلمة واحدة وهي اي فتسميتها بذلك لا مبرر داخل
فيها ومن ثم خرج على الاول وعورث بقصوره لانه لا ياتي الا في ام
المسبوقة همزة الاستغناء لا همزة التسوية والاول شامل
للتوعين ومن ثم اقتصر عليه في المعنى وقد علمت من كلامه
انها تسمى في النوعين معادلة لانها تقادل الهمزة في افادة الاستغناء
وفي افادة التسوية **والمقطعة غيرها** اي غير الواقعة
بعد همزة يطلب بها وبها ام المعيين او بعد همزة التسوية وهذه
المقطعة لا يشاركها معنى **الاضراب** اي معنى هو الاضرب
ابطاليا او استقاليا وتختص باجمل المسئلة لانها بمعنى بيل
الابتدائية **وقد تفتت مع ذلك** اي مع معنى **الاضراب**
استغناء حقيقيا اي وهو الطلب **وقد لا تقتضي** اي الاستغناء
الحقيقي بان لا تقتضي استغناء ما اصلا وهو الاضرب المحض

والتقسيم في استعمالها

استغناء

او استغناء ما انكاريا **فالاول** اي كونها للاضرب لكن لا بطلان
مع الاستغناء الحقيقي **خو قوله** **انها لا بيل امر شا بالمد اي بل هي شا**
فالهمزة داخله على جملة لا على مفرد **وذلك** اي وبيان ذلك **انك**
رايت اشاحا من بعد فاعتقدت انها ابل **قلت انها لا بيل على**
سبيل للبرم ثم علمت بطلان هذا الاعتقاد وحصل لك شك في انها
شا امر ظاهرا مثلا قلت **ام شا** اي امر هي شا **بقصد الاضرب**
عن الاول وابطاله لتبين بطلان اعتقاده **واستيفاف سواد**
عن الثبأ اي امر هي شا او غيرها فقد حصل الاضرب اي الابطال
مع الاستغناء الحقيقي **والثاني** اي كونها للاضرب لكن لا انتقال
مع الاستغناء اصلا وهو الاضرب المحض كما علمت **خو قوله**
هل يستوي الاعمي والبصير امر هل تستوي الظلمات والنور
اي بل هل ولا يقال بل اهل لان الاستغناء لا يدخل على ذلك
والثالث اي كونها للاضرب لكن لا انتقال مع الاستغناء
لانكارى خو قوله **تعال امر له النبات** ولكن البنون اي بل لا اذ
لوجعلت للاضرب المحض للزم الحال وهو نسبة النبات له
تعال عن ذلك ولا يراه الاستغناء الحقيقي هنا وسميت ام هذه
باقسامها الثلاثة منقطعة لانقطاع وعدم اتصال ما بين
مقاطعتها لوقوعها بين جملتين مستقلتين اي ليس في تاويل
المفردين او لعدم صيرورتها مع الكلمة الهمزة كالكلمة الواحدة

فقد علمت ان امر المنقطعة لا تدخل الا على جملة مستقلة ولا تدخل على المبتدا
ومن ثم قد اختلف في قوله ام خلافا للشيخ بن مالك حيث تسك بظاهر
هذا على جواز دخولها على المفرد وبانه سمع ان هناك ابلا ام سا با لنصب
وربانه على معنى انه امر اري سا وقد قال الجاهل بن هشام خرق ابن
مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعوا ان امر المنقطعة تقطف
المفردات **والسادس** من ذلك **او تكون لاحد السبطين** وهو
اما ان تقع بعد الطلب او بعد الخبر **فاذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير**
بين السبطين **والاباحة** لكل منهما **فالاولى** اي التخيير **خو تزوج**
هذا واختارها الثاني اي الاباحة **خو تعلم فقها او نحو والفرق**
بين التخيير والاباحة ان التخيير منع لجمع بين السبطين و
الاباحة لا تمنعه وليس المراد بالاباحة الاباحة الشرعية فقط كما
قد يتوهم من ظاهر المثال بل ما يعبر العقلية والعرفية لان الكلام
في معنى او لفظ في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وهذه
المقر قد يجمع منهم ابن مالك والمعروف عند قد ما الخاتمة انها
للتخيير بين المعطوفين سواء امتنع لجمع بينهما ام جاز هذا وفي كلام
المحقق المحقق ان او لاحد الامر من او الامور وان جواز الجمع و
امتناعه بحسب دلالة القران **واذا وقعت او بعد الخبر فهي**
للسك والتردد وفي كلام بعض الشيخ من ادركناه هل المراد
بالسك معناه الاصولي او مطلق التردد فيه **نظر او التشكيك والاباح**

شا

مدخلات التحقيق ان اوله
الامر من وان استفادته التخيير
او الاباح هي القرائن الخارجية

فالاول

فالاول اي التشكيك **خو** قوله تعالى حكاية عن حال اهل الكهف حين
استيقظوا من رقدتهم وقال قايلا هم كرم لبيتم قالوا **البتة يومئذ**
بعض يوم لانهم دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند
غروبها فشكوا هل هو وقت دخولهم او هذا غروب يوم الدخول
والثاني اي الابهام **خو** قوله تعالى **واذا اوباكروا على هدي اوفي**
ضلال مبين فكل من الاول والثانية للابهام اي ان لكل من السبطين
منا ومنكم له احد الامر من اي كونه على هدي او في ضلال مبين
والفرق بين الابهام والشك ان الابهام يجامع العلم اي علم
المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم
المتكلم بالحال **بخلاف الشك** لانه التردد من المتكلم ومع التردد
لا علم **وتكون او لاحد الاسيا** وهي ايضا بعد الخبر تكون للسك
او الابهام وبعد الطلب تكون للتخيير بين تلك الاسيا او الاباحة
لجمع بينهما ولو قدم كما في النظر قوله وتكون لاحد الاسيا على قوله
فاذا وقعت الى اخره لا فاد هذا وان دفع ما قد يتوهم من المخالفة
بين او التي لاحد السبطين والتي لاحد الاسيا المتضمن بها مخالفة
الصنيع وقد تكون للتخيير والاباحة في تركيب واحد فجوز
ان تحمل فيه **على التخيير او تحمل فيه على الاباحة باعتبار**
مختلفين وذلك التركيب **خو** قوله تعالى في كثرة اليقين **فكلمة**
المعلم عشرة ساكنين الآية بالنصب والرفع وتعلمها اي

تلك الآية من اوسط ما تطعون اهل بيته او كسوتهم او تحريم
 رقبة فانه لا يجوز الجمع بين جميع اى بين جميع هذه الاشياء الثلاثة
 على اعتقاد ان الجمع هو الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار
 تكون او محمولة على التحخير لا على الاباحة **ويباح الجمع بينها اى**
 بين تلك الثلاثة **اذا لم يعتقد ذلك** اى ان جميع تلك الاشياء
 الثلاثة هو الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار تكون او محمولة
 على الاباحة لا على التحخير ولعله حاول هذا الكلام للجواب عن
 السؤال الذي اوردته لجمال بن هشام في المقتنى وقد مثل الامة
 للتحخير بانية الكفارة مع امكان الجمع بين فصالها اى يجوز ذلك
 وحاصل هذا الجواب الذى ذكره عن السؤال اننا لا نسلم جواز الجمع
 مطلقا بل محل جواز ذلك اذا لم يعتقد وجوب اخراج جميع تلك
 الخصال والامر بجمع بينها فلها حالتان حالة يجوز فيها الجمع
 فاو بالنسبة اليها للاباحة وحالة لا يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة
 اليها للتحخير وفيه ان هذا التفصيل في جواز الجمع بين فصال
 الكفارة مخالف لما تقرره كتاب الاصول من ان الامر بواحد
 مبرم من اشياء معينة يوجب عند اهل السنة واحدا مبرما
 لا بعينه اى الله المتبرك بينها في ضمن اى معين منها قالوا
 وعليه لو فعل المكلف تلك الاشياء كلها وكانت مما يجوز الجمع بينها
 وكان اعلا ثوبا لخصال الكفارة والتحقيق ان المثاب عليه واحد

منها

منها بعينه وقيل المثاب عليه اعلاها وعند المحققين ان الامر المذكور
 يوجب تلك الاشياء كلها لكن يسقط وجوبها بفعل واحد منها لو اقتصر
 عليه فالامر عندهم يتعلق بكل واحد منها بخصوصه على وجه الاكتفا
 بواحد منها وعليه لو فعلها المكلف كلها والحالة هذه ايتب ثواب فعل
 واجبات فانت تراهم مثلوا بانية الكفارة لما يجوز فيه الجمع
 والاعتقاد الذى ذكره المص لا يتصور من العالم بالحكم المذكور
 ومن غير العالم لا اثر فيه فلا معنى لعدم الجواز في حقه والجواب
 عن السؤال الذى اوردته في المقتنى الموافق لما تقرره في كتب
 الاصول ما اجاب به في المقتنى الموافق لما تقرره في كتب الاصول ما اجاب
 به في المقتنى من انه لا يتصور الجمع بين فصال الكفارة وتلك الخصال
 كفارات اى كل واحد منها كفارة وانما لم يتصور ذلك لما علمت
 ان المكلف اذا جمع بين فصال الكفارة كانت الكفارة واحدة منها
 لا بعينها وقيل اعلاها عند اهل السنة فتمثل الامة بانية الكفارة
 للتحخير واضح ونص عبارة المقتنى في الجواب قلت يستنع الجمع بين
 الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة اى لا يتصور
 وقوع ذلك بل يقع واحدة منهن كفارة والثانية فريضة مستقلة
 خارجة عن ذلك انتهى فان قيل يمكن تصحيح كلام المص بجعل الجواز
 في كلامه بمعنى الاجزاء ووجوب عدم الاجزاء بفساد النية عند الشائفة
 وضم المص لما نرى مجموع الخصال الثلاثة الكفارة صار كل فصلة

جزء يخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا
نظر كلامه يابى ذلك وفي كلامه فمهاينا معاشر الشافعية اذا بدا
بالاغلاق كانت او للترتيب وهو المتويع او بالاخت كانت
للتخير فالاول كما في قوله تعالى انما خير الذين يحاربون الله
ورسوله الاية والثاني كما في الاية المذكورة في الكفارة ثم لما فرغ
ما يتعلق بالقسم الاول المشترك في اللفظ والمعنى اخذ في الشرک
في اللفظ فقط فقال **والسابع** من احرف العطف وهو الاول
من القسم الثاني **لكن يتسكين النون** وهو موضوع **للاستدراك**
وقد تقدم بيانه **وانما يعطف بها** اي بلكن **بلازمة شروط**
الشرط الاول افراد معطوفها والشرط الثاني **ان تسبق بنفي**
او نهي والشرط الثالث **ان لا يقترب بالواو** وذلك
خو قولك في النفي ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر
عطفا على صالح لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح ايضا ففي
كلام المحقق كلام النجاة صرح في انه انما يقال جاني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان الجي متف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاك دون عمرو كما وقع في المستام اي فيكون من
قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انها جاك معا فيكون
من قصر الافراد فلم يقل به احد انتهى **وخو قولك في النفي**
لا يقر زيد لكن عمرو لمن توهم نهى عمرو عن القيام ايضا

فعلم

فعلم ان لكن لا تكون للقصر قلبا ولا افراد او لا تعطف الجمل ولا تكون
عاطفة ان وقعت بعد ايجاب او اقترنت بالواو بل **ان دخلت**
على جملة او وقعت بعد ايجاب **او وقعت بعد الواو في حرف**
ابتدا اي تبدا بعده الجملة وتختلف والغرض منه افادة محرم
الاستدراك دون العطف **فالاول** اي ما دخلت فيه على جملة
كقولك اي زهير بن ابي سلى بضم السين يدع الحارث **ان ابن**
ورقا لا يخشى بواديه لكن وقايعه في الحرب تنتظر
فوقايعه مبتدا وتنتظر خبره والبوادير جمع باديه وهي الحدة
ومثال ما وقعت فيه بعد ايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يهجم
ولا يجوز لكن عمرو لا يعتد برأيه مبتدا محذوف الخبر للقرينة
وقد سكت عن ذلك المص **والثاني** اي ما وقعت فيه بعد
الواو **كقولك** **تعا ما كان عمرا** **ابا احد من رجالكم** **وكي كان**
رسول الله فرسول خبر كان المحذوف وليس معطوفا بالواو
الداخل على لكن لان معطوفى الواو المفردين لا يختلفان
بالاجاب والسليم وزعم ابن الربيع ان لكن حين اقترانها
بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول **والثاني**
من حروف العطف وهو الثاني من القسم الثاني **بل**
خلاف الخوارزمي حيث قال بل ليست من حروف العطف
فقد قيل لاسلف له في ذلك **للاضراب** اي التي للاضراب

اي ولكن كان رسول الله

لا يعطف بها الا بشرطين الشرط الاول **ان لا يعطى** او
 الشرط الثاني **انه تسبق بايجاب او امر** فالاجاب نحو
 قولك **قام زيد بل عمرو** والامر نحو **ليقم زيد بل عمرو**
 وهي لازالة الحكم عما قبلها ولتصريحه كالمسكوت عنه محتمل
 للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وابتنائه لما بعدها وذهب ابن
 الحاجب الى ان الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعاً
 وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد النفي
 بعد النفي فالاول كقول الشاعر **وجهلك البدر لابل الشمس لولم**
 يقض للشمس كسفة او اقول **والثاني كقوله وما هجرتك**
لا بل زادي شغفنا هجر و بعد تراخي لا الى اجل ثم اشار الى
 محترز الاول بقوله **فان دخلت على جملة** **فان** ليست للعطف
 خلا فالابن مالك بل هي حرف ابتداء اي بتدأ بعده الجملة وتبدأ
 وهي حينئذ **اما لا بطل** اي ابطال ما قبلها وابتناء ما بعدها
نحو امر يقولون به جنة بل جاهد بالحق فالجاء بالحق
 لا يجوز به **واما الانتقال** اي للانتقال عن اسلوب ما قبلها
 الى اسلوب اخر نحو **قد افلح من تركي وذكر اسم ربه**
فصلي بل توثر في الحياة الدنيا وفي هذا رد على الشيخ ابن
 مالك حيث قال في شرح الكافية بل هذه اي الدخلة على
 الجملة لا تكون في القرآن لا بطل واجيب من جابته ان بل

في الآية الاولى لا يتعين ان تكون لا بطل بل يجوز ان تكون للانتقال
 من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف النبي صلى الله عليه وسلم
 وسكت المص عن محترز الثاني وهو وقوعها بعد النفي والنفي بمقتضاه
 انها لا تكون ح عاطفة نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيد
 بل عمرو مع انها عاطفة وهي صند لتقدير حكم ما قبلها واشتات
 ضده لما بعدها خلافا للمبرد حيث ادعى انها كالواقعة بعد الايجاب
 والامر لا يقال هي وان كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست للاضراب
 بل لجرد العطف والمقتسم في كلام المص بل التي لا تضرب لانا نقول
 المفهوم من كلامه للجلال المحلى في شرح جمع الجوامع انها في الايجاب
 والامر ليست للاضراب ايضا بل لجرد العطف والمفهوم من
 جمع الجوامع انها مع المفرد مطلقا اي موجبا او منفيا بعد امر
 او نهي للاضراب والعطف معاملة لا يوافق واحدا منهما
 وتقسيم الاضراب مع الجملة الى ابطال وانتقال يقتضي انه
 مع المفرد لا يكون الا ابطالا ونظرفيه الشهاب ابن قاسم
 بانه يجوز اجرا ذلك في المفرد ففي الايجاب ابطال وفي
 النفي انتقال وهو كما علمت انما ياتي على انها مع المفرد مطلقا
 للاضراب وقد علمت ما فيه **التاسع** من حروف العطف
 وهو الثالث من القسم الثاني **لا** وهي موضوعة للنفي اي
 لنفي الحكم ما بعدها وقصره على ما قبلها قبلها او افراد **لا يعطف**

كذا ذكره يوقفه قوله
 الاسماء في حواشي شرح
 جميع الجوامع المذكور انقسام
 الاضراب الى ابطال وانتقال
 خاص بالجل لانه مع المفرد
 لا يكون موجبا

بها بشرطين بل بثلاثة الشروط الاول **افراد معلومين** والشرط الثاني **ان تسبق بايجاب او امر** او دعا او تخصيص دون غيرها من انواع الطلب ومنع التخصيص شيخ المحققين ومثل الدعا المند والشرط الثالث ان لا يصدق احد متعاطفها على الاخر فالاجاب بخوفك **جازيد لا عمرو** وداعلي من اعتقد وجود محي عمرو دون زيد او اعتقد اشتراكهما في الجحى والامر بخوفك **اضرب زيد لا عمرا** والدعا بخوفك لزيد لا عمرو والتخصيص نحو هذا **اضرب زيد لا عمرا** والمند نحو يا ابن اخي لا ابن عمي فعلم ان لا تعطف الجمل خلا فالابن الجناز حيث اجاز زيد قايلا عمرو قاعد وانها لا تعطف بعد الشئ والنفى والاستفهام والعرض والتمني والترجي وانها لا تعطف بها حيث يصدق احد متعاطفها على الاخر نحو جاني رجل لا زيد لصدق الرجل على زيد كذا جرمة الشيخ ابو حيان تبعا للمبطل في نتائج الفكر وتوقف فيه الشيخ بها الدين السبكي لانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشئ على نفسه تأكيدا وهو سابق اذا قصد الاطلاق وان اريد به غيره كان كعطف الشئ على غيره ولا كلام فيه قال وعلى ما قالوه من الاستناع فهل يتبع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد

التي في عدة نسخ والظاهر انه سقط من قلم النسخ لفظة لا والامر ان لا لا تعطفوا

وكيف

وكيف يتبع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وقد شرطوا في قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الوصف كقولنا زيد كاتب لا شاعر واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد انتهى ملخصا وفيه هذا التوقف لوالده فاجابه بان من شرط هذا الشرط بئى ان لا لا تدخل الا التاكيد النفي فلا بد ان يكون الكلام الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفى ما بعدها ومفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل في قيام المرأة فاذا قلت لامرأة دخلت لا الله تصريح باقتضاء المفهوم لا لك قام زيد لا عمرو واقام زيد لا عمرو واقام رجل لا زيد لا يقتضي المفهوم نفى قيام زيد فلذلك لم يحجر العطف بالا نهج لا تكون لتأكيد النفي بل لتأسيسه وهذا هو السبب في ان احدا من النخاسة لم يذكر في امثله ما يكون الاول فيه محتملا ان يندرج فيه الثاني اي ولا ما يكون الثاني محتملا ان يندرج الاول فيه ولان العطف يقتضي المفارقة وهي عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدها على الاخر ومن ثم جاز شاعرا لا كاتب لان الوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لعدم صدق احدهما على الاخر لان معنى الكتابة ليس في شئ من معنى الشعر وعكسه وانما صح قام رجل وزيد وجاز زيد ورجل مع عدم وجود المفارقة المذكورة فيه لصدق الرجل على زيد واحتماله انه هو وامام

بين

نعمه وانما قام رجل هو

الناس لا يريد فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم
واخراج زيد كما يحطرنه انه يجوز بنا على ان لا من ادوات الاستثنا
ولما اراد من النخلة صرح به فاستقر رأيي على الامتناع كما امتنع
الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جاز
فيها فان كان مسوغا جاز فيها والا امتنع فيها فهو سواء في الامتناع
عند ارادة العموم وكذا عند الاطلاق صلا على الظاهر حتى نأت
قرينة على ارادة الخصوص انتهى وقول ابها السبكي انه كلف
الشي على نفسه التاكيد وهو سايع ورد بان عطف الشيء على
نفسه ممتنع ولذلك امتنع العطف في الفاظ التاكيد المعنوي
لكونه يشبه ذلك كما قد مضى اذا علمت ان هذه الالف التسعة
مشتركة في اللفظ الذي هو الاعراب وتعلم انك ان عطف
انت ايها المخاطب **بشيء التسعة على من فوع رفعت المعطوف**
بها موافقة لذلك المرفوع او عطف بها على منصوب نصبت
اي ذلك المعطوف موافقة لذلك المنصوب او عطف بها
على مجزوم جزمت اي ذلك المعطوف موافقة لذلك
المجزوم وهذا ذكر تقيما والافلام في المعطوف من الاسماء
وعلم من ذلك اي من هذا الكلام انه يجوز عطف الاسم
على الاسم رفعاً ونصباً وجرماً حيث اتحد منها وان
اختلفت صيغتهما و قول في مثال عطف الاسم على

وخفضا وعطف الفعل على
الفعل رفعاً ونصباً

الاسم

الاسم في الرفع قام زيد وعمر فمرفوع بقاء بالعطف
على زيد **وقول في مثال عطف الفعل على الفعل في الرفع**
يقوم ويقعد زيد فيقعد مرفوع بالجراد بالعطف على
يقوم وفي المنصب لن يقوم ويقعد زيد فيقعد منصوب
بلن بالعطف على يقوم **وفي الجزم لم يقم ويقعد زيد**
فيقعد مجزوم بلم بالعطف على يقم هذا في متحد الزمان والصيغة
ومثال متحد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قوم يوم القيمة
فاورد هم النار فاورد معطوف على يقدم لاتحادها في الزمن
دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي انشا جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فيجعل
معطوف على جعل لاتحادها في الزمن الصيغة فلم انه لا يعطف
مازمنة مستقبل وصيغة صيغة الماضي على مازمنة مستقبل
وصيغة صيغة المضارع وعكسه ثم الحكم على الفعل بما انه
معطوف فيه تجوز لان المعطوف انما هو الجملة ولكن لما كان
الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب
العطف للفعل كذا قيل وفيه انه لو كان من عطف الجملة
لما ظهر الاعراب في المعطوف ويجوز عطف الفعل على
الاسم المشبه للفعل في المعنى كاسم الفاعل وعكسه لان
اسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل ولان

وفي المنصب رايت زيد
وعمر فمرفوع منصوب برايت
بالعطف على زيد او في الحذف
مررت بزيد وعمر فمرفوع
بالبا بالعطف على زيد

مازمنة ماض على مازمنة
مستقبل وعكس لا يعطف

ان الفعل كان الفاعل بول
بمع الفاعل ان احل محل غيره

اسم الفاعل بول بالفعل اذا حل محل اسم الفاعل فامول نحو قوله تعالى ان
المصدقين والمصدقات واقضوا لان المعنى ان الذين تصدقوا لان
حق الصلة من حيث هي ايتكون فعلا ومن ثم ذكر المحقق ان التحقيق
ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حسد
مقدرا بالفعل والثاني نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقضن لان المعنى قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو
صافات حال والاصل في الحال ان يكون اسما ومثال عطف الاسم للذكر
على الفعل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
فخرج معطوف على يخرج وجعله المرفوع معطوفا على فالحق
والرابع من التوابع وبه يتم **البدل وهو** لغة العوض اي ما قام مقام
غيره لكن في كلام ابن جني المبدل اعمر تصرفا من العوض فكل عوض
بدل وليس كل بدل عوض انتهى واصطلاحا **التابع المقصود**
بالنسبة اي الحكم الثابت للمبتوع **بغير واسطة** قال ابن الانباري
والغرض منه الايضاح ورفع الالتباس والزالة التوسع والمجاز انتهى
فالتابع جنس اي كالجنس لانه يستعمل **التوابع** كلها **والمقصود**
فصل اي كالفصل لانه خرج **النفث** وعطف **البيان**
والتاكيد فانها ليست مقصودة بالنسبة بل **مكالات للمقصود**
بالنسبة فان قيل مقتضى هذا ان المبدل منه غير مقصود بالنسبة
ففيما خلف ما نقله ابن القواس عن الجوهري من انه مقصود بها يجب

بانه

بانه مقصود بها لكن لا بالذات والمقصود بها بالذات انما هو التابع
وهذا هو محل قولهم المبدل منه في سيرة الطرح اي ليس مقصودا بالنسبة
بالذات والا فليس المراد ان اعتبار ملفي من كل وجه بل لانه
مقصود لغيره ومن ثم قال شيخ المحققين لا بد في ذكر المبدل منه من
فايدة لا تحصل لولم يذكر صونا لكلام الفصحى عن المغوي بل يتوقف
عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن **وبغير واسطة**
فصل اخر خرج به عطف النسق اي المعطوف نسقا لانه
وان كان المعطوف نسقا مقصودا بالنسبة اي الحكم الثابت للمبتوع
لكن بالواسطة التي هي حرف العطف فالمراد بالواسطة في كلامه
حرف العطف وهذا واضح في المعطوف بحرف مشترك في اللفظ والمعنى
نحو التاو واما المعطوف بحرف في اللفظ فالمعطوف عليه ليس **مشركا**
مقصودا بالنسبة الثابتة للمبتوع بل بنسبة اخرى نحو ما جازي زيد
بل عمرو ولكن عمرو وجازي زيد لا عمرو بل عمرو وهو خارج
بقوله المقصود بالنسبة لما عكس **وهو** اي البدل من حيث هو
اربعة اقسام القسم الاول بدل كل من كل وهو الذي تكون
ذاته عين ذات الاول وان لم يكن مفهوما واحدا وهو يضيء
توكيد النسبة وتقريرها للذكر مرتين ولا يحتاج ان يكون معه
رابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه **نحو** الى صراط العزيز الخبير
الله فمبنى قرأ بالجر فانه بدل من العزيز بدل كل من كل ونحو

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط
 الثاني بديل الاول بديل كل من كل ومما ذكره الا ان
 هما العين واحدة واستفيد من المثال المذكوران
 تخالفها اي البديل والبديل منه بالصفة وهي هنا في المبدل من دون
 البديل وهي المستقيم والاضافة وهي هنا في المبدل منه وكذا التعريف
 لا يرض كما قد يتوهم وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا البديل بالبديل المطابق
 نظرا الى ان لفظ كل لا يطلق الا على ما يقبل التجزى وهذا البديل يقع
 في اسمائه كما تقدم والقسم الثاني بديل بعض من كل وهو الذي
 تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له كالنصف او اكثر
 منه كالثلاثين خلافا للكسائي حيث ادعى ان البعض لا يقع الا على
 ما دون النصف ولا يشترط ان يكون مفهومه بعضا من مفهوم الاول
 وهو يفيد ايضا تأكيد النسبة وتقريرها لذكر هرتين ولا بد
 ان يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا
 به او مقدرا فالاول خرجت الرغيف نصفه ثلثيه وعند
 الكسائي لا يسمى هذا بديل بعض لما علت والثاني بخروجه على الناس
 حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع
 بديل من الناس الصادق بالمستطيع وغيره بنا على ان ال في
 الناس للاستغراق لا للمهد بديل بعض من كل والسرايط
 محذوف اي مقدر تقدير منهم وليس من اسم موصول فاعل

البديلون

الحج والالزام ان يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم فاذا لم يحج
 اثموا كلهم وذلك باطل لان فيه تكليف غير المستطيع ان يحج المستطيع
 اذ المقدر وجبه على الناس ان يحج الذي استطاع منهم ولا اي
 وليس من شرطية والجواب محذوف وهو فيلج لدلالة ما تقدم
 عليه لانه لا حاجة لدعوى الحذف مع امكان تمام الكلام بدون فان
 جعلت ال في الناس للمهد وهم المستطيعون كان بديل كل من كل ومن
 ثم قال لجمال بن هشام والحق انها اي بديل البعض وبديل الكل محتملان
 في الآية انتهى ثم الحكم على من بانها ليست فاعلا ولا شرطية انما هو
 على القول الاصح فيها ومقابل ال اصح يجوز كونها فاعلا وبه
 قال ابن السيد اي ويكون معنى تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع
 انه يلزم غير المستطيع ان يامر المستطيع بالحج ويجوز كونها شرطية
 وبه قال الكسائي واما عكس هذا القسم وهو بديل الكل من
 البعض فقد نقل الشيخ ابو حيان ثبوته وجعل منه لقينة غدوة
 يوم الجمعة على ان يوم الجمعة بديل من غدوة ونظرفيه بعضهم
 وذكر الجلال السيوطي ان ثبوته هو المختار قال وقد وجدت
 له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى اولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن بديل من الجنة انتهى
 ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بديل
 بعض من كل واستشهد له بعضهم بقول القائل رحمه اعظمها

ومما يذكر الكل من البعض

دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فابدل طلحة وهي كل من الاعظم
 وهي بعض واعترض بان يجوز ان يكون اراد بالاعظم جملة طلحة
 وانما خشي الاعظم بالذكر لانها دعامته البدن واصل بنياد وحسنه
 يكون بدل كل من كل **والقسم الثالث بدل الاستئصال** وهو ما يكو
 بينه وبين المبدل منه ملائمة بغير الكلية والبعضية وهو يفيد
 ايضا توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد
 معه من رابط يربط بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملحق بظاير
 او مقدر ايضا فالاول **غير قوله تعالى يا لوليك عن الشر الحرام**
قتال فيه فقتال بدل من الشر بدل استئصال والفا سمي
 هذا البدل بذلك **لاستئصال المبدل منه وهو الشر** في المثال
 المذكور **على البدل وهو قتل استئصاله بطريق الاستئصال**
لا كما استئصال الظرف على المظروف فانه ليس بلام ان يكون
 استئصال المبدل منه على المبدل من هذه الحيثية كما قد يتوهم من المثال
 المذكور بدليل نفعتي زيد غلظ وسلب زيد ماله ولا ان يكون البدل
 مستملا على المبدل منه من هذه الحيثية المذكورة نحو سرق زيد ثوبه
 فانه ليس بلام بدليل ما سبق وقولك سرق زيد فرسه
 بل استئصاله اي المبدل منه على البدل **من حيث كونه مستغرابا**
 اي معلوما **ومتقاضيا** اي طالبا له في الجملة **حيث بقي التقى**
 عند ذكر المبدل منه متشوقا الى ذكره اي البدل مستفردة

له لكون الحكم اي النسبة اليه لا مناسب بحسب الظاهر غالبا
 وانما تناسب البدل **فيحي هو اي البدل مبنيا على اصل او لا**
 كالمثل المذكورة الا ترى ان المسؤول عنه في الحقيقة القتال في الشر
 الحرام والتافع علم زيد والمسلوب ماله ويقولنا غالبا لا يرع
 ان بدل الاستئصال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة للمبدل منه
 حقيقة دون البدل نحو اكلت الجزر ورقه والثاني اي ما للرباط
 فيه مقدر نحو قوله تعالى قتل اصحاب النار فالنار بدل من
 الاخذود بدل استئصال والرباط مقدر تقديره فيه هذا ونقل
 عن ابن جماعة انه نقل في حواشي علي ابن الحصان المحققين
 لا يوجدون في بدل البعض وبدل الاستئصال رابطا **واستفيد من**
المثال جواز ابدال التكرار من المعرفة فان المبدل منه معرف
 والبدل منكر **والقسم الرابع بدل الغلط اي بدل عن اللفظ**
الذي ذكر اي سبق اليه اللسان غلطا لان ذلك البدل
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم نحو قولك رايت زيدا
الفري فالفري بدل من زيد بدل غلط لان زيدا
 ذكر غلطا **لانك اردت ان تقول ابتدا رايت الفري**
فغلطت اي سبق لسانك الى ذكر زيد فذكرت زيدا عوضا
 عن الفري **ثم تبين لك غلطك** اي سبق لسانك الى ذكر
 زيد فرجعت عن ذكر زيد فابديت الفري منه

لعل
 على ابن الحصان

اي من زيد وهذا القسم لم يذكره اهل المعاني لانه لا يقع في
 فصيح الكلام وهم لا يتكلمون الا على الكلمات الفصيحة بخلاف النحاة
 فن عاب على النحاة ذكرهم غير مصيب فقد علمت ان الغلط مرجعه
 اللسان ولم يتعرض المص لبدل النسيان اي الذي ذكره بدل اللسان
 الذي يحى به نسيانا ومرجع النسيان اي القلب وذلك كقولك
 وقد تصدقت بدينار ثم نسيت ذلك وطمنت انك تصدقت
 بدينار فعند اخبارك بالتصدق بدينار تذكرت انك انما
 تصدقت بدينار تصدقت بدينار فالدينار ذكره بدل العن اللفظ الذي ذكره نسيانا
 فالبدل منه وان ذكر عن قصد وروية لكن بين فساد قصده
 قال الجاهل بن هشام في شرح القطر وزنا اشكل على كثير من
 الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وايضا الفرق ان
 الغلط في اللسان والنسيان في اللسان انتهى ولم يتعرض المص
 ايضا للبدل الذي يقال له بدل الاضراب اي الانتقال
 وذلك كقولك وقد تصدقت بدينار ثم بعد اخبارك
 بانك تصدقت بدينار تصدقت بدينار فالبدل اوضح
 مذكور عن قصد وروية ولم يتبين فساد كما تقدم في بدل
 النسيان فالفرق بينهما اوضح وشرط بدل البدل كما قال شيخ
 المحققين ان يرتقى من الادنى الى الاعلى اي كالتال المذكور وذكر
 ان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة وان النوعين الاولين

تصدق بدينارهم

بدينار عن نك وبدا ان
 خبر بانك تصدقت بدينار

لا يقنع
 في هذا الموضوع

صحة كرايس
 الا هو وشركه
 الشكين

في باب الاستسنى

القياس عليها وليس وهي فعل عند الجمهور وقيل بحرفيتها مطلقا
 في باب الاستسنى خاصة ولا يكون وهي فعل وخلا وعدا وحاشا وهذه
 الثلاثة مترددة بين الفعلية والحرفية كما سياتي في كلامه ولم يحفظ
 سبويه في غير الفعلية وفي حاشا غير الحرفية والمستثنى بها اي
 بهذه الادوات الثمانية احكام فالمستثنى بالانصب وجوبا
 اذا كان ما قبلها قبل الاقاما مرجعا بفتح الجيم نحو قام الناس
 الا زيدا فقام فعل ماض والناس فاعل والاحرف استسنا وزيدا
 منصوب بالا بذاتها على الاصح من اقوال ثمانية منها انه لا
 يعنى استسنى اي لتضمنها هذا المعنى وردة ابن الانباري بخمسة
 اوجه منها انه لو كان كذلك لوجب ان لا يجوز في المستثنى الانصب
 مع جواز الرفع والخبر في النفي على البدل نحو ما جاني احد الارزبد
 وما صرت الارزبد ومنها ما اذا قدر ثم استسنى زيدا وهلا فقدم
 ثم امتنع زيد قال وحكي عن ابي علي الضارسي انه كان مع عضد
 الدولة في محل خارج البلد فسأله عضد الدولة عن المستثنى بما
 انتصب فقال ابو علي بالا لان المقدير فيه استسنى زيدا فقال
 له عضد الدولة وهلا فقدم ثم امتنع زيد فرفعه فقال ابو علي
 اذا ذكرتك جواب الصحيح ان شاء الله تعالى ثم قال والصحيح قول
 اكثر البصريين ان العامل هو الفعل بتوسطه الا لان هذا الفعل
 وان كان لازما في الاصل الا انه قوي بالا فتعدى الى المستثنى

بجناحه

ونظيره نصب المفعول معه بالفعل قبله بواسطة الواو نحو استوى المسا
والخشبة وعلق بقوله منصوب بالآ قوله على الاستئناس هو واجب
النصب لأنه مستثنى من كلام تام موجب إذ المراد بالتام ان
يكون المستثنى منه مذكورا في الكلام وقوله قبلها وقع التقييد به
لموافقة الغالب وليس معتبرا في معنى التام كما سيعلم من كلامه
والمراد بالاجاب اى يكون موجبا ان لا يتقدمه نفي او شبهه
وهو النفي والاستفهام وهذا الحكم ثابت سواء كان الاستئناس
متصلا ام منقطعا والمراد بالاستئناس المتصل ان يكون المستثنى
بعض المستثنى منه واما قوله ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه ففيه نظر لان نحو جاني بنوك الابن زيد منقطع
مع ان المستثنى من جنس المستثنى منه والاستئناس المنقطع
متلبي بخلافه اى بخلاف المتصل واطلاق الاستئناس عليه
مجاز على الدارج وهو ان لا يكون بعض المستثنى منه واما
قوله ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ففيه نظر
علمه ومن ثم قال شيخ المحققين قد بين ان المتصل ليس
هو المستثنى من الجنس كما تولى بعضهم انتهى ولا بد ان يكون
المستثنى المنقطع بينه مناسبت فلا يقال جاني القوم الا
تعبا نامثلا فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا لان زيدا بعض
القوم والمنقطع نحو قام الخيل الاحمار لان الحمار ليس بعض

ويبين المستثنى منه

الخيل

الخيول وفي الاستئناس المتصل اشكال مشهور هو لا يخلوا اما ان يكون
زيدا خلا في القوم او لا فان كان الاول لزم التناقض لان المعنى
جاني مع القوم والمخرج وان كان الثاني فهو خلاف اجماعهم
والناس في الجواب عن هذا الاشكال مذاهب احسنها انه داخل
في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض اى فيقدر ان الاستئناس
للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد منه وان كان
الاستناد الى المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكر او اما المستثنى
المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وعن حكمه معا وان
كان ما قبل الا من الكلام كلاما تاما غير موجب بان تقدم
عليه نفي او شبهه كما علمت فانه لا يخلوا اما ان يكون الاستئناس
متصلا او منقطعا فان كان الاستئناس متصلا جاز فيه وهو
الارجح الاتباع للمستثنى منه في اعرابه رفع او نصب وجرا
لفظا او محلا وجاز فيه النصب على الاستئناس اتفاقا للمجازيين
والتمييزين فالاتباع لفظا نحو ما قام القوم الا زيدا بالرفع
على الابدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين ولم
يحتاج للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط
هنا لان الا وما بعدها من الكلام السابق عليها ولا يضر
التخالف بين المبدل منه والمبدل في كون الاول منفيا
والثاني مثبتا خلافا للعلب وعلى انه عطف نسق عند

الكوفيين لان الاغندهم من حروف العطف في باب الاستئنا
خاصة بنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالفت لما قبلها و نحو
ما قام القوم لا زيد بالنصب على الاستئنا والاتباع محلا نحو ما
فيها احد الا زيد بالرفع ولا اله الا الله بالرفع وليس زيد بشئ الاشيا
لا يعاين بالنصب وان كان الاستئنا منقطعا فان لم يكن تسلط
العامل على المستثنى وجب النصب على الاستئنا اتفاقا بين
الحجازيين والقيمين نحو ما زاد هذا المثال الا النقص بالنصب
لا غير على الاستئنا اي ما زاد هذا المثال لكن نقص ولا يجوز
رفع على الايدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه
اذ لا يقال زاد النقص على معنى ان النقص يزيد المال اي يكثر
بسببه لا على معنى ان النقص زاد في نفسه وكثر لان البدل
على نية تكرار العامل فلا بد ان يصح تسلط العامل على البدل
وذهب بعضهم الى النقص بالرفع على الابتداء وخبره محذوف
والقدير ما زاد هذا المال لكن النقص شأنه وان امكن
تسلط العامل على المستثنى ففيه خلاف بين الحجازيين و
القيمين فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون
النصب على الاستئنا ولا يجوزون فيه الاتباع لانه لا يصح فيه
الابدال حقيقة لان المستثنى ليس ببعض المستثنى منه
والقيمين يجوزون فيه الاتباع للمستثنى منه لكن بمرجعية

منه

ان

نحو

نحو ما قام القوم الا حارا بالنصب على الاستئنا واجبا عند
الحجازيين واجبا عند القيمين ويجوز عندهم الا حارا بالرفع
على انه بدل لصحة تسلط العامل عليه اذ يقال قام حارا ما لم
يتقدم المستثنى على المستثنى منه اي مع تاخير عن العامل
فيها اي في الاستئنا المتصل والمنقطع اي والمقسم انه
من كلام تام غير موجب فان تقدم المستثنى على المستثنى
منه وجب نصبه على الاستئنا وامتنع اتباعه قولا واحدا
لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته
نحو ما قام الا زيد القوم وعليه قول كيت بن زيد الاسدي
وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب
ونحو ما قام الا حارا احد واعرابه اي تطبيق هذا التركيب
على القواعد النحوية مانافية وقام فعل ماض والاحرف
استئنا وزيدا وحارا نصبا يتحمل ان يكون فعلا وان يكون
مصدرا على الاستئنا والقوم واحد كل منهما فاعل واحترنا
بقولنا مادام باقيا على تبعيته عن ما خرج عن التبعية
فانه يجوز ان يتقدم على المتبوع وحسنه لا يجوز نصبه
على الاستئنا بل يعرب بحسب القواعد وذلك في مثل
ما مرت بمثلك احد بالجر فان المتبوع وهو احد اخر عن
تابعه وهو مثلك وصارت تابعة على انه بدل منه بدل كل من كل

وبذلك يوجه قولهم أي العرب على ما حكاه يونس مالى الأبوكر
 ناصر برفع المستثنى وهو أبوكر الذى لو كان منصوبا لكان
 مستثنى مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر أى الذى
 لو نصب لفظ الأب لكان هو مستثنى منه وإنما وجب الرفع
 للفظ الأب لأنه لم يبق على بل صار متبوعا وصار متبوعه
 وهو ناصر تابعا وحسن يكون أعليه بالمعنى المتقدم
 مانا فيه تيمية بنا على أنه لا يجوز تقديم خبر الجارزة ولو ظرفا
 على الاسم لا يقال ولا تتقاضى النفي لانا نقول ذلك نفى
 خبرها ولى خبر مقدم ولا حرف استثناء ملغى لكون الاستثناء
 مضرغا وأبوكر مبتدا موخر ومضاف اليه وناصر بدل أو عطف
 بيان من أبوكر بدل كل من كل لأن ناصر وإن كان عاميا في
 سياق النفي لكنه يريد به خاص فصح إبداله لأن الأعملا
 يبدل من الأخص ولا يجوز تقديم المستثنى على جزئ الكلام
 جميعا أى كل على كل من المستثنى منه والعامل نحو الأرييد
 ما قام أحد وإن كان ما قبل إلا من الكلام كلاما غير تام بأن
 لم يذكر فيه المستثنى منه وغير موجب بأن تقدمه نفى أو
 شبهة كما تقدم كان ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه ما قبلها
 من العوامل ويسمى هذا الاستثناء استثناء مضرغا لأن
 ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها فإن كان ما قبل

تبينه

الاجتناب الى مرفوع لاقتضائه الرفع رفعا ما بعد الاوقلتنا
 ما قام الأرييد فزيد مرفوع على الفاعلية بتمام لاقتضائه
 الرفع والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الأبدل
 من ذلك المحذوف والتقدير في المثال المذكور ما قام أحد الأرييد
 فحذفوا المستثنى منه واستغفروا العامل بالمستثنى وإن كان ما قبل
 الاجتناب الى منصوب لاقتضائه النصبية نصبتنا ما بعد
 الاوقلتنا ما رايت الأرييد فزيد منصوب على المفعولية
 برايت والاصل ما رايت أحد الأرييد وإن كان ما
 كان ما قبل الا اجتنب الى محفوض لاقتضائه خفض
 خفضنا ما بعد الاوقلتنا ما مررت الأرييد فزيد محفوض بالبا
 المتعلقة بمر والاصل ما مررت بأحد الأرييد فان قيل لم ترك
 المص القسم الرابع وهو الموجب غير التام حقوقا الأرييد
 اجيب بان هذا القسم غير جائز عندهم لأنه لا يستقيم في
 الأغلب لا معنى هذا التركيب قام جميع الناس الأرييد وهو
 بعيد فلذلك ترك في كلامهم ومن غير الغالب استقامة نحو
 قرأت اليوم كذا إذا لا بعد وفروع القدرة في جميع الأيام
 إلا اليوم المعين هذا المقدم كله حكم المستثنى بالأواما
 حكم المستثنى بغير وسوى بلغاتها الأربع من الجر لان
 المستثنى بها مكرر دائما بها وقوله بالاضافة ضعيف

وعلمكم لغير سوى بما اى بالحكم الذى حكمنا به للاسم الواقع بعد
الامن وجوب النصب على الاستثناء مع التمام والاحجاب مطلقا
متصلا او منقطعا نحو ما قام القوم غير زيد وسوى زيد
وقام القوم غير حماد وسوى حماد بنصب غير لفظا وسوى
تقدير ويجوز في المعطوف على هذا المستثنى الجرم مراعاة
لفظ والنصب مراعاة للمعنى تقول قام القوم غير زيد
وعمرى وعمرا ومن جواز الوجهين وهما النصب على الاستثناء
والاتباع للمستثنى منه اتفاقا بين الحجازيين والتميمين وذلك اذا
كان الكلام تاما غير موجب وقد اشار الى ذلك بقوله مع النفي اى
او شبهه والتمام وكان الاستثناء متصلا نحو ما قام القوم غير
وسوى زيد برفع غير وسوى على الاتباع ونصبهما على الاستثناء
فان كان منقطعا والحالة هذه فان لم يكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب على الاستثناء اتفاقا بين الحجازيين والتميمين
نحو ما زاد هذا المال غير وسوى النقص وان امكن تسليط
العامل على المستثنى وجب نصيبه على الاستثناء عند الحجازيين
وجاز فيه عند التميميين الاتباع بمرجوحية نحو ما قام القوم
غير وسوى حماد بالرفع والنصب لغير وسوى مالم يتقدم
المستثنى على المستثنى منه باقيا على تبعيته والاوجب النصب
على الاستثناء وامتنع الاتباع اتفاقا نحو ما قام غير وسوى

زيد

زيد القوم وما قام غير وسوى حماد القوم ومن الاجراء على حسب
ما يقتضيه العوامل مع النفي اى او شبهه وعدم التمام وهو
الاستثناء المنقطع نحو ما قام غير زيد وسوى زيد برفع غير
لفظا وسوى تقدير اى على الفاعلية لاقتضا العامل ذلك وما
رايت غير زيد وسوى زيد بنصب غير لفظا وسوى تقدير
على المفعولية لاقتضا العامل ذلك واما حكم المستثنى بليس
ولا يكون فهو النصب وجوبا وهو المراد بقوله واجب النصب
لكونه خبرها ولا يكون الامتصلا ولا يكون مفردا واسمها
ضمير مستتر فيها وجوبا عايد على اسم الفاعل او اسم المفعول
المفهوم من الفعل وشبهه السابق عند سيبويه او البعض
المدلول عليه بكلمة السابق عند جمهور البصريين او على المصدر
المدلول عليه بالفعل تضمنتا عند الكوفيين نحو قاموا ليس
زيدا ولا يكون هو اى القايم زيد والتقدير في نحو ضربوا
ليس زيدا ولا يكون زيد ليس هو اى المضروب زيدا
اوليس هو او لا يكون هو اى بعضهم زيد على الثانى اوليس
هو ولا يكون هو اى قيامهم قيام زيد على الثالث حذف
المضاف واقم المضاف اليه مقامه ولا يخفى ان جملة ليس
ولا يكون يجوز ان يكون في موضع نصب على الحال وان تكون
متنافئة ولا يخفى ان فيما قاله سيبويه والكوفيون

وقد يقال ان النفي في
 النفي هو اى القايم زيد
 التام على ان النفي هو اى
 التام على ان النفي هو اى
 التام على ان النفي هو اى

الفاعل
 المفعول
 المضاف
 المضاف اليه
 المضاف اليه
 المضاف اليه

وما مررت بقدر زيد
 زيد بجر غير وسوى بالياء

زيد والتقدير برفي ذلك
 على الاول ليس هو زيد
 ولا يكون هو

قصورا لانه لا يشمل نحو القوم اخوتك ليس اولا يكون زيدا لانه
 لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه واما حكم المستثنى بخلا وعدا
 وحاشا فاما النصب واما الجر وقد اشار الى الاول بقوله
يجوز نصبه على المفعولية واما على ضمير مستتر فيها وجوبا
 وفي تفسير الخلاف السابق في اسم ليس ولا يكون ولا يجوز
 نصبه الا ان قدرتها افعالا بتعني فلا معنى جازم ولا
 فهو قاصر لانه يقال خلت الدار فلا ينصب المفعول به بنفسه
 والى الثاني اشار بقوله ويجوز جرهم بها ولا يجوز جرهم
 بها الا ان قدرتها حروفا جارة للمستثنى المذكور نحو قام
 القوم خلا زيدا وزيدا وعد زيدا وزيدا وحاشا زيدا
 وزيدا بنصب زيدا وجرهم في الامثلة المذكورة والجر
 بالاولين قليل وبالثالث كثير وقد تعين هذه الكلمات
 الثلاث للمفعولية وح يتعين نصب المستثنى بها ويمتنع
 جرهم وذلك اذا اقترن بها ما المصدرية والى ذلك اشار
 رحمه الله بقوله ما لم تقدم ما المصدرية على خلا وعدا
 اي وحاشا وان كان اقترانها بالمصدرية قليلا ومن ثم
 اقتصر على خلا وعدا اي على جوار الوجهين ما لم تقدم
 ما المصدرية على خلا وعدا فان تقدمت عليها وجب
 النصب وامتنع الجر ومثلها حاشا كما علمت لتعني

الفعلية

الفعلية وانتفا الحرفية ح باقتران ما المصدرية لان ما المصدرية
 مختصة بالافعال اي لا تتصل الا بالافعال نحو قاموا ما خلا زيدا وما
 عدا عمر وما حاشا بكرة وفيه ان هذه الافعال جامدة لوقوعها موقع الحذف
 وهو الا وما المصدرية لا تدخل على جامد كما في التسهيل فان لم تكن
 ما مصدرية بان كانت زائدة لم تعين هذه الكلمات للمفعولية وحسب
 يجوز الوجهان والى ذلك اشار بقوله ما لم يحكم بزيادة ما فان حكم
 بزيادة ما فانه يجوز الجرح على تقدير الحرفية لان انتفا تعين الفعلية
 لعدم تقدم ما المصدرية ومن اجاز بزيادة ما الجري وكفى عن العرب
 ما خلا زيدا وما عدا زيدا بالجر على زيادة ما ونارعه في المعنى بانه
 ان ادعى زيادتها قياسا فاسد لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو
 فيما رحمة عما قليل وان ادعى ان ذلك سماعي فهو من الشذوذ بحيث
 يحفظ ولا يقاس عليه ومن صرح بقلة اقتران حاشا بالمصدرية
 اي ما لك في التسهيل فقال وربما قبل ما حاشا وعليه قول القائل
 راي الناس ما حاشا قريشا وبه رد على من انكر اقترانها
 بما يعني عليها انها حرف جر لا غير ومن انكر ذلك ست ولم
 يحفظ فيها الا الحرفية كما قدمناه عنه وتبعه على ذلك البصريون
 الا المبدع فانه وافق الكوفيين على انها تكون فعلا وما استدلو
 به ان الجار والجمهور يتعلق بها في قولهم حاشا لله ورد بان
 اللام زائدة لا تتعلق بشئ كلام ابن الاباري ان عدم اقترانها

الفعلية

فعل على توجيه لا مانع لما اعطيت

بالجملة وح يخرج الحديث وهو لا مانع لما اعطيت بترك التنوين
بتقدير تعلق هذا الجار والمجرور بمانع بعد تركه مع لا ولا يحتاج
إلى خروج البعد ايمن له بانه منصوب ترك تنوينه اجر له بترك
المضاف ولا يخرج على قول البصر بين ان هذا الجار والمجرور
متعلق بخبر المحذوف والتقدير لا مانع لما اعطيت فان
لم يكن اسم لا مضافا ولا متبها به بل كان اسما لا مفردا اي غير
مضاف ولا متبها به اي المضاف ولا ملحقا به فانه لا يكون منصوبا
لفظا بل على ما ينبغي على ما ينصب به لو كان معربا فينبى على الفتح
اي الفتحة في نحو لا رجل ولا رجل لانها منصبان بالفتحة لواعربا
وينبى على نايب الفتحة اي الياء في التنشئة اي المتنى وفي جمع
المذكر السالم فالاول اي المتنى نحو لا رجلين والثاني اي جمع المذكر
السالم نحو لا زبدين بكسر الدال لانها منصبان بالياء لواعربا لنيابة
عن الفتحة كما علمت لا يقال زيد بن مفردة زجيد وهو علم وقد
ذكرت ان اسم لا لا يكون الا نكرة لانا نقول قد منا ان العلم اذا اريد
جمع هذا الجمع ينوي تنكيره فاجمع نكرة وينبى على نايب الفتحة ايضا
اي الكسرة اي الكسرة في الجمع بالالف والمتا نحو لا صلوات بالكسرة
من غير تنوين لانه اي الجمع المذكور ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة
لواعرب كما علم وقد يفتح اي ينبى على الفتح جواز بناء على الاصل
المفروض اجرا للباب على وتيرة اي طريقة واحدة ويكون

المحذوف

المراد

المراد بما ينصب به ما حقه ان ينصب به وذلك عند اي عثمان
المانع دون غيره من البصريين فقال قال ابن جني لم يحجز
اصحابنا اي البصريون الفتح الا سيقاسه ابو عثمان والاصواب
الكسرة من غير تنوين والبناء على الفتح جري في الاوضح وفي سبك
المنظوم للشيخ ابن مالك انه ينبى على الكسرة مع التنوين قال
سلين فان تنوينه كون لا كتنوين زيد فلان ياء البناء اي ليس
تنوينه للصرف بل للمقابلة والمنافي للبناء الاول دون الثاني
وقبل يتعين بناؤه على الفتح للفتحة لان الحركة ليست للاسم
فقط بل للمجموع المركب وهو لا واسم ورجحه في المعنى وفي كلام
البدوي الدما ميني الحق ان الوجهين شاميان عن العرب
مع ارجحية الفتح بنقل النقا فله وجه بعد ذلك للاختلاف
ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا
انتهى واختلف الناس في علة بنا اسم لا فقل وهو لا يرجح
هي تضمينه معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل في الدار
مثلا بمنزلة قولك لا من رجل في الدار ومن غير صريح به في
قول القائل وقال الا لا من سبيل الى هند وقيل هي لتركبه
مع لا اي وتقدم ان علة بنا المركب الخمسة عشر تضمنه معنى
حرف العطف الثاني عشر منها المنادى بفتح الدال وهو المطلوب
اقباله اي توجهه ولو قبله ولو حكما بحرف مخصوص وهو يا

استهني وعلما جواز الوجهين
اي انهما على الكسرة من غير تنوين

وهي ام الادوات واي وية الغز الحري في قوله وما العامل الذي
 يتصل اخم باوله ويعمل معكوسه مثل عمله فان يا اخم متصل
 باوله ومعكوسه وهو اي يعمل عمله كما علمت وايا وهيا واخرج
 بالملوب اقباله المتفجع عليه نحو يا مخره فانه ليس مطلوب اقباله
 وفي كلام شيخ المحققين المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا
 قلت يا مخره كانك تقول تقول فقال فان االك كذا قال ودخلت لنا
 ولو كما نحو يا سما ويا ارض ويا الله ونحو يا زيد لا تقبل وضع
 بحرف مخصوص خو قولك اطلب اقبال زيد فزيد ليس منادى
 اصطلاحا وانما ينصب اي المنادى اي يكون منصوبا بالفظا
 اذا كان مضافا نحو يا عبد الله او كان متبها بالمضاف في اصل
 العمل فيما بعده وهو ما عمل فيما بعده اما الرفع نحو يا منسا وجهه
 تحت صفة مشبهة ووجهه فاعله او اما النصب نحو يا طالعا
 جبلا فطالعا اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر وجلا مفعوله
 او اما الجر بخافض يتعلق به نحو يا رفيا بالعباد رفيا من
 امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل للمبالغة وفي كون
 رفيا عاملا للجر بواسطة الحرف نظر كما تقدم في اسم لا
 وتقدم ان المتعلق انما هو المحذوف او كان نكرة غير مقصودة
 اي اريد بها غير معين خو قول الاعمي يا رجلا خزيبيدي
 وخو قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه لان الاعمي

مشاق

قد علم ان المتعلق بالخار
 والمجرور انما هو المحذوف

والواعظ

والواعظ لا يقصدان رجلا بعينه اي سائرهما وظاهرهما
 ذلك فان كان المنادى مفردا اي ليس مضافا ولا متبها
 اي سبب المضاف ولا نكرة غير مقصودة فانه لا يكون منصوبا
 لفظا بل محلا فيبني على ما يرفع به لو كان معربا فيبني على الضم
 اي الضمة في نحو يا زيد ورجال ويا هنالك لانه اي زيدا
 ونحو ما ذكر يرفع بالضم اي الضمة لو اعرب كما علم ويبني
 على الالف في المتن نيابة عن الضمة نحو يا زيدان لانه يرفع
 بالالف نيابة عن الضمة لو اعرب ويبني على الواو نيابة
 عن الضمة في جمع المذكر السالم كما زيدون لانه يرفع بالواو
 نيابة عن الضمة لو اعرب كما علم وان كان نكرة مقصودة
 اي اريد بها معين فانه يبني على الضم اي الضمة من غير تنوين
 نحو يا رجل معين اجرا لها اي النكرة المقصودة مجرى العلم
 في افادة التقييني وعلامة بنا المنادى المذكور متبها للحرف في
 المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي
 هي كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
 لكاف ذلك نحو لا يخفى ان محل وجوب بنا النكرة المقصودة
 على الضم ما لم توصف تلك النكرة المقصودة بجملة او شبهها
 فان وصفت بجملة او شبهها وهو الظرف جاز فيها النصب
 والضم ويتخرج نصبها على ضمها لان الفت بذكر من تمام

المنعوت وان لم يكن عاملا فيه فان المنعوت ليس عاملا في
 النعت فالحقت تلك النكته لكونها غير عاملة فيما بعدها
 بالنسبة بالمضاف في كونه عاملا فيما بعده بما هو انما اتصل
 بها من تمامها فالمنادى المنصوب اما مضاف او متبعية به
 او متبعية بذلك التسمية وهو الملحق بالتسمية بالمضاف كما في
 اسم لا الا ان هذا الثالث يجوز فيه مع النصب الضم والموصوف
 بجملته مخوف لاه في نداء الباري يا عظيم ارجى لكل عظيم وعظيم
 في امثلة المبالغة كرفي فجملة ارجى في موضع نصب نعتا
 لعظيم قبل نداءه فهو من نداء الموصوف هذا قول الشيخ ابن مالك
 وقول اجمال ابن هشام الانصاري احترازه عن الخضراوي
 جملة ارجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه
 والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وهو هنا عظيم وعليه
 في اي هذه النكته المقصودة من امثلة التسمية بالمضاف
 لاهن الملحق به لان ما اتصل بها معمول لها هذا توجيه النصب
 الذي هو الراجح واما توجيه الضم الذي هو المرجوح وهو يا عظيم
 ارجى لكل عظيم فلان جملة ارجى نعت لعظيم لكن نعت بها
 بعد نداءه لا قبله فهو من وصف المنادى لاهن نداء الموصوف
 اي اعتبار الوصف بها بعد النداء ووجه مرجوحه انه يلزم
 عليه نعت المعرفة بالجملة لانه نكته مقصودة مع ان الجملة بعد

المعارف

المعارف احوال لاصفات كما سياتي وفيه ان هذا اي وصف المعرفة
 بالجملة لازم للشيخ ابن مالك ويقال في شبه الجملة بما قيل به
 في الجملة مخوف لك لمعين يا عظيم عند الناس او في الناس
 او يا عظيم عند الناس او في الناس الثالث عشر منها خبر كان
 وخبر اخواتها اي نظايرها اعلم يا من يتلقى منه العلم
 وفقك الله تقدم بيان التوفيق ان كان واخواتها اي نظايرها
 تسمى افعال المقاربة وهي اي هذه التسمية من باب تسمية
 الكل اي المجموع اي افعال المقاربة وافعال الرجا وافعال التروع
 باسم جزية اي باسم بعض ذلك المجموع الذي هو افعال
 المقاربة فهو من باب التغليب لاهن باب تسمية الكل باسم جزية لان تسمية الكل باسم
 جزية عبارة عن الملاوة الجز على ما ترك منه ومن غير تسمية
 المركب من كلمتين فاكثر كلمة وحقيقة الحال انها اي افعال
 هذا الباب كما علمت ثلاثة اقسام القسم الاول ما وضع للدلالة
 اي لاجل الدلالة على قرب الخبر اي الخبرية اي على قرب حصوله
 فالموضوع له القرب لا الدلالة عليه اذ هي امر عارض لذلك
 الموضوع له ويقال بثل هذا فيما ياتي بعد وهو اي هذا
 القسم افعال ثلاثة احدها كاد وهي اشهر تلك الافعال
 ومن ثم بدلا بها ومعناها في اصل الوضع قرب ولا تستعمل
 بهذا المعنى فلا يقال كاد زيد من الفعل اي قرب منه ولا

ان يرفع السبب لا بعد عسى خاصة كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
على رواية الرفع وذلك الذي استوفى هذه الشروط خوفك كاذب
يقترن حيث كانت هذه الافعال مثل كان فيقال في اعلاهما مثل
ما قيل في اعراب كان واخواتها كاد فعل ماض ناقص وتقدم معنى
النقصان في الكلام وزيد اسمها مرفوع بها وحلة يقترن في موضع
نصب خبر كاد وكذا الباقي من هذه الافعال يقال في اعرابها مثل
ما ذكره بل افرق خوفك بقلب مغشوا يذوب واوشك زيد
ان يفعل كذا وحري زيد واخولق ان يقوم وعسى زيد ان
يزورها وانشار زيد يتكلم وطفق زيد يفعل كذا وعلق زيد يسمع
وجعل زيد يقول واخذ زيد يتكلم وقام بكر ينشد وهليل عمرو
وهب زيد يفعل الا ان هذه الافعال اقترافا من وجوه ذلك
في اقتران الخبر اي خبرها بان المصدرية فانها في ذلك اي بالنسبة لذلك
اربعة اقسام ما تمنع اقتران خبر بها وما يجب اقتران خبر بها وما
يغلب اقتران خبر بها وما يغل اقتران خبر بها فيمنع اقتران
بها مع افعال الشرع لانها للحال وان للاستقبال وبينهما تناف
ويجب اقترانها مع حري واخولق من افعال المقاربة ويغلب
اقترانها بها مع عسى التي هي من افعال الرجاء وكان القياس الوجوب
ومن ثم قال بعضهم جمهور البصريين على ان حلف ان بعد عسى
ضرورة واوشك التي هي من افعال المقاربة لما قالها بعسى وفي

فيقال
على كان

التصريح

التصريح عن الشرطين ان خبر او شك لا يغلب اقترانه بان الا
ان جعلت للترجيح كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا ويقل
اقترانه بها مع كاد وكرب من افعال المقاربة لان المضارع ظاهر
في الحال وان تخلصه للاستقبال وبينهما تناف فان قيل الخبر
بما اقترن بان المصدرية يودي الى الاخبار بالحدث عن الزمان
اجيب بانه من باب زيد عدل او في الكلام مضاف محذوف
يقدر قبل الاسم او قبل الخبر ثم لا يخفى ان في تصريحه بان خبر
هذه الافعال يجب ان يكون جملة مع قوله بان خبر بعض هذه
الافعال يقترن بان المصدرية نظرا فاهولان مع اقتران الفعل
بان المصدرية لا جملة فكان الاولى ان يقول يستلزم في خبر هذه
الافعال ان يكون فعلا مضارعا الرابع عشر منها اي المنصوبات
خبرها المجازية فان اهل الجواز اعملو اما النافية عمل ليس لقوة
شبهها بها في نفى الحال والدخول على المعارف والتكرات وفي
دخول البا في الخبر نحو قوله تعالى ما هذا بشرا فهذا اي ذا اسمها
وبشر اخبرها وانما فعل اي ما المجازية هذا العمل اي رفع الاسم
ونصب الخبر الذي هو خلاف القياس لانها من لحروف المشتركة
بين الاسماء والافعال كما تقدم بشرط ثلاثة احدها ان لا يقترن
الاسم بان الزائدة وثانيها ان لا ينطبق نفى الخبر بالاولى والثاني
ان لا يتقدم الخبر على الاسم ولو ظرفا فان اقترن الاسم بان الزائدة

ومنه لفظ الاعطاف قلت له انتسب. فاجاب ما قتل الحب حرام
 اي انا تيمى الجاهلي قال الاصمعي اني لم تجي في الشعر الا
 على لغة تيمى اي ما خلا ابيات قليلة وفي كلام بعضهم ان ما
 لم تجي في الشعر الا على لغة الحجاز ما خلا وماتت تهدي العتي عن
 ضلالتهم على قدرة حجة فائدة مما يعمل هذا العمل اي رفع الاسم
 ونصب الخبر بطريق الحمل على ليس عند الحجاز ايضا بالشرط المذكور
 غير الشرط الاول لعدم تانيه فيها فلا معنى لاشتراطه وفيه
 ما تقدم في الكلام على الاسماء الستة ويزاد على الشرطين الباقيين
 تنكير معمولها لا التانيه للوحدة او الجنس ظهور واستهتت بالتانيه
 للوحدة لكن عملها قليل جدا ولذلك لا يعمل الا في الشعر خاصة ولم اقف
 على مثال الاول في شعر وقترية ان يقال لا رجل في الدار بالرفع بل
 رجلان او رجال فان لم يبل رجلان بان قيل لا رجل في الدار بالرفع
 احتمل ان يكون لنفي الجنس وان يكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده
 على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال ومن الثاني
 اي من نفي الجنس ولا بد قول القائل تعز فلا شئ على الارض باقيا
 فتشئ اسمها وباقيا خبرها وفيه رد على كثير من الناس زعموا ان
 العاملة عمل ليس لا تكون الا تانيه للوحدة لا غير وفيه رد على
 من قال بلزوم حذف خبرها بل هو الغالب ومنه قول جعفر بن
 العيد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ايلى فبراح

تقل

اسمها

اسمها ولي المحذوف خبرها وعن الجزولي بن تميم لا تلفظ بخبر
 الا ان يكون ظرفا قال الشاذلي وهذا استثناء ظرف لا اعلم
 عن احد وان كان له وجه من استماعهم في الظروف ومن النوادر
 محي احد معمولها معرفة كقول المتنبي فلا لحر مكسوبا ولا المال
 باقيا ومما يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على ليس باتفاق من العرب
 وهم الحجازيون واليمينيون لا ت وهي لا التانيه زيدت عليها
 التالتي اللفظ والمبالغة وغير الجهور من النخلة لم يعملها بل
 قال ان جابدها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر او منصوب فهو
 معمول الفعل محذوف ولا تعمل الا في اسم الزمان خاصة ويكثر
 عملها في لفظ الحين وقيل في غير كالساعة والوان ويجمع بين
 اسمها وخبرها والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولا ت حين ماض
 بالرفع اي ولا ت حين ماض حينما ومما يعمل العمل المذكور عند
 اهل العاقبة وهم ما فوق نجد الى ارض تها منه ان التانيه واكثر عملها
 من النخلة اهل البصرة سمع من اهل العاقبة ان احد خير اسم
 احد الابا لعاقبة ومن ثم انكر الشيخ ابن مالك ان عملها نداء
 ولا تانيه قول بعضهم ان عملها اكثر من عمل لا لانه مع فذ و ر
 هو اكثر من عمل لا لان عمل لا خاص بالشعر كما علمت الخامس
عشر منها اي المنصوبات التابع للمنصوب وهو اي التابع
اربعة النف حقيقى او سببى نحو ريت زيدا القاضل

بالضماي ولا ت الحين حين
 ماض وفري ولا ت
 حين ماض

وجازيد القاير ابو العطف نسقا او بيا نا خور ايت زيدا
وعرا ايت ابا حفص عمر والتوكيد لفظيا او معنويا خور ايت
زيدا زيدا و ايت زيدا نفسه والبدل باقسامه خور ايت
زيدا اخاك واكملت الرغيف ثلثة واظهر اسمه زيدا علمه
وركيت زيدا الفرس فهذه التابع الاربع منصوبة وناصبها
 ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه
 ولذلك اخر السادس عشر منها اي المنصوبات وبه تتم
الفعل المضارع ولا يكون منصوبا لفظا الا اذا دخل عليه
ناصب ولم يتصل باخر شيء يوجب بناء كنون النسوة
 اي الموضوعة للنسوة وان استعملت في غيرهن او نون
 التوكيد ثقبلة او خفيفة والا لم يكن منصوبا لفظا وكان
 منصوبا محلا على ما تقدم ونواصبه اي الفعل المضارع المنق
عليها عند نخاة البلدين اربعة احدها ان يفتح الهمزة
 وسكون النون اي المصدرية لتبادرها عند الاطلاق وقيل
 لها المصدرية لانها توول مع الفعل بعدها بمصدر ومن ثم
 تسلط عليها وعلى مدخولها العامل فوقيت مع مدخولها مستدا في
 نحو وان تصوموا خير لكم وخبر المستدا في نحو الراي ان تفعل كذا
 وفاعلا في نحو بدالي ان اقوم ومجروبا بحرف نحو عجبت من ان
 تفعل ومفعولا به في نحو اردت ان افعل وتقدم بعض ذلك في

ان المفتوحة المستدرة وان هذه الساكنة ام الباب ومن ثم بدا بها
 وخرج بقولنا المصدرية الخفيفة من الثقبلة وهي التي فصلت
 السين بينها وبين الفعل نحو علم ان سيكون منكم مرضى اي علم
 انه اي الشأن والحال سيكون منكم ^{رضي} وقد الغز في هذا الحرير بقوله
 واين يدخل السين فتعزل العامل من غير ان تجامل فان
 السين كما علمت اذا دخلت بين ان والفعل المضارع ارفع الفعل
 بعدها وعزلت عن علمها فيه النصب وتاثيرها ان وهو حرف
 بسيط لا ابدال وقيل مركب اصلة ان حذف الهمزة مع حركتها
 تخفيفا والالف لحذف التثنية الساكنين وقيل فيه ابدال اصله لا ابد
 لت الالف نونا ورد بان المعروف ابدال النون الفالا العكس
 ونالها اذن وهو حرف بسيط وقيل مركب فقول اصله اذ ان
 نقلت حركة الهمزة الى الدال ثم حذفت تلك الهمزة وقيل اذ ان
 لانها تقيد معنى اذا وهو الربط ومعنى ان وهو النصب حذفت
 همزة ان مع حركتها تخفيفا ثم الف اذ لحذف التثنية الساكنين
 وعليها رسم النون واضح وقال شيخ المحققين الذي يلوح لي ويغلب
 على لحي ان اصله اذ حذفت لجملته المضاف هو اليها وعوض
 منها التنوين وعليه قيل يرسم ذلك التنوين نونا مطلقا وبه قال
 المبرد حتى قال المبرد حتى قال استهوى ان تكوي يد من يكتب اذن
 بالالف لانها مثل ان ولن وقيل الفامطلقا وقيل ان نصبت

يرسم ذلك السون الفا والارسم نونا للفرق بينهما وبين اذا
الظرفية للتأنيع الالتباس كما رسموا نون التوكيد الخفيفة نونا اذا
حصل بسبب رسمها الفا كما علمت وقيل ان وصلت بالكلام
رسم نونا علمت اولا مثل وعن واذا وقف عليها رسم الفا نحو بيا
ودما ورايها كي المصدرية المرادة عن الاطلاق وما اقتضاه
كلامه من ان هذه الاربعة تجمع عليها عند نخاة البلدين فيه نظرفان
كلام من اذن وكى انما هو ناصب على الاصح عند البصريين لاتفاقهم
ومقابل الهمزة عندهم ان الناصب المضارع بعدها ان مضمره
لرؤما مثال ان المصدرية نحو قوله تعالى ان تقول نفس فان حرف
نصب واستقبال اما انها حرف نصب فواضح لانها تعمل بالنصب
اي تنصب المضارع لفظا او محلا واما انها حرف استقبال فلا نهي
تخلص المضارع للاستقبال اي تعين زمان المضارع بعلمها للاستقبال
بعد ان كان محتملا له والحال اما على الاشتراك كما قال المحقق
انه الحق او على الحقيقة والمجاز اي حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
كما قال شيخ المحققين انه الاقوى قال لانه اذا خلا عن الصرايح
يحمل على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا شان
حقيقة في الحال كجاءنا الاستقبال حقيقة في الحال مجاز في الحقيقة
ابن فلاح في مغنيه وعلمه بانه اذا انفرد الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولى انتهى وقول فعل مضارع منصوب لفظا بان المصدرية

فعل ان الراجح ان المضارع
حقيقة في الحال كجاءنا الاستقبال

باتفاق

باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما جرمت
ومنه قول الشاعر تعالى الى ان ياتنا الصيد خطب وقد تمسل
فيرتفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر ان تقرأ ان على اسما
ويجزم مني السلام ومثال لن نحو قوله تعالى لن نبرح فلن حرف نفى
ونصب واستقبال اما النفي فلانها عند النجد عن القرينة
لمجرد نفى الحدث اي تدل على انفا حدث المضارع في الزمن
المستقبل ولا تقيد بحسب توكيده ولا تاييده وحينئذ يكون قولك
لن افعل كذا مسا ولقولك لا افعل كذا واما النصب والاستقبال
فعلومان هما تقدم قريبا في الكلام على ان المصدرية ونبرح فعل
مضارع منصوب لفظا بان باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة وربما جرمت المضارع ومنه قول الشاعر
فلن يحمل للعبيد بعدك منظر وتاتي لن للراعي عند ابن عصفور
تمسكا بقول الشاعر لن ترالوا كذا لكم ثم لانت لكم خالدا خلود
الجمال ولم يثبت ابن مالك وغيره وقالوا الهجاء في البيت لاعتقال
ان يكون جمل وفيه بعد لمنافته للسياق وعدم التناسب بين
المعطوف والمعطوف عليه ومثال اذا نحو قولك اذا اكرمك
جوابا لمن قال انا غدا انزورك فاذا حرف جواب دائما اي تقع في
كلام يجاب به كلام اخر ملبوظا به او مقدر فالحجاب في الحقيقة
هي الجملة التي وقعت اذن فيها ولا تقع في كلام مقصد نصيب ليس

مطلب
ع ان المصدرية قد تجزم
المضارع وقد تمسك

عليه ان لن تاتي جازمه

جوابا عن ستي وليس المراد انها من احرف الجواب كما قد يتوهم فيقال
لو كانت من احرف الجواب لجاز الاقتصار عليها وترك الجملة بعدها كغير
ولا وهي حرف جزل ايضا لكن غالبا وقبل دايما اي يقصد بما بعدها
المجازاة على فعل ما قبلها كما في المثال فانك قد اجبت وجعلت الكرامك
جزا من يارته وقد تنحصر للجواب كقولك لمن قال لك انا احبك
اذا اصدقك فانه لا يتصور هنا الجزا لان المعنى على الحال والجزا
لا يكون الا في المستقبل او الماضي وصاحب القيل تكلف محي
الجزا في نحو هذا وهي حرف نصب ايضا اي ينصب المضارع
واكرمك فعل مضارع منصوب لفظا باذا على الاصح عندها
البصرة وقد علمت ما يقوله ما يقابله وعلامة نصبه فتح الميم
التي هي اخر المضارع ويشترط لنصبها اي الجواز شروط ثلاثة
احدها ان تكون مصدرية في اول الجواب وثانيها ان يكون الفعل المضارع
الداخل عليه بعدها زمنه مستقبلا وثالثها ان يكون ذلك
الفعل متصلا بها بان لا يفصل بينه وبينها فاصل غير القسم فانه
لا يضر فصله منها بالقسم وقد علمت انه مع استيفاء هذه الشروط
الثلاثة يجوز ان يجرها او يرفع المضارع بعدها وهو الاكثر اذا وقعت
بعد الواو او الفاء او من ثم قرر السبعة واذا لا يلبس خفك الا
قليل فاذا لا يوتون الناس فقيرا قال بعضهم وليس في نواب
الفعل ما يلغى سري اذا فان لم تستوف اذا الشروط المذكورة

مطل
انه لا يهل من نواب المضارع
الا اذا

بان

بان لم تكن مصدرية بان وقعت متأخرة نحو كرمك اذن او وقعت
حسوا اي معتد ما بعدها على ما قبلها بان يكون ما بعدها على ما قبلها
نحو انا اذن الكرمك وانى اذن الكرمك او جزا للشرط قبلها نحو ان تاتني
اذن الكرمك او جوابا القسم قبلها نحو والله اذن الكرمك قال شيخ
المحققين ولا يقع المضارع بعدها على ما قبلها بالاستقرار في غير هذه
المواضع الثلاثة انتهى او كان الفعل الداخلة عليه زمنه غير مستقبل
بان كان للحال نحو قولك اذن تصدق جوابا لمن قال لك انى احبك
اذ المراد تصديقه في الحال او كان ذلك الفعل غير متصل بها بان
فصل بينهما فاصل غير القسم وغير النافية ولو ظرفا او ندا
نحو اذ انى الله او يوم الجمعة او يارب الكرمك اهلت وجوباني
الامثلة الثلاثة اي مثال عدم التصدير ومثال عدم الاستقبال
ومثال القسم ومثال النافية ويجب رفع المضارع بعدها
لضعفها بتاخرها او بوقوعها حسوا او بالفضل بينها وبين معمولها
بغير القسم وانما اغتفر الفضل بالقسم لانه موكد للكلام فلا يعد
فاصلا نحو اذ والله اكرمك بالنصب جوابا لمن قال لك اريد
ان ازورك وقد علمنا ان مثل القسم لا النافية وهو ما ذكره لجمال
بن هشام في الشذور والمغنى قال نحو قوله اذ الا اهيك جوابا
لمن قال ما تقدم وعلمه بان النافي كالحز من المنفى فلا يعد
فاصلا وظاهره ان غير لا من ادوات المنفى مثلها في ذلك

معتد

الفضل بغير مع

وفي كلام الشيخ أبي حيان لا يجوز ان يفصل بينهما فيبقى عليها الا بالفتح
 ولا النافية خاصة انتهى وفي كلام بعضهم لم يسمع الفصل بشئ
 من الذاء او الظرف فالصحيح منهم ومثال ذلك نحو قوله تعالى لكيلا
 تاسوا في حرف مصدري ونصب اما انها مصدرية فلاها تؤول
 مع الفعل بعدها بمصدر اي وتقديره في الآية لعدم اساميكم بالمشقة
 التحسية لا الفوقية اي حزنكم لان مصدرا تاسوا الاسى اي الحزن
 لا الاساة ففي القاموس اسيت كرضيت اي حزنت واما انها حرف
 نصب فلعلها النصب وعلامة متكونها مصدرية تقدم لام التعليل
 عليها لفظا او تقديرا ولم يظهر ان بعدها في صورتين فالاول
 كآلية المذكورة والثاني نحو قولك كيلا تاسوا ان قدرت اللام
 قبلها وتاسوا فعل مضارع منصوب بكي المصدرية وعلامة نصبه
 حذف النون فان ظهرت ان بعدها في صورتين نحو جئت لكي
 او كي ان تكرمني جاز كونه مصدرية وان موكة لها وجاز
 كونها تعليلية موكة لتلك اللام المملوطة بها او المقدره قبلها وترجع
 كونها تعليلية على كونها مصدرية لان ام الباب كما علم وما
 كان اصلا في باب لا يجعل موكة لغية قال الجاهل ابن هشام ولان
 فاكيد الجار يا جار اسئل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري
 هذا وفي كلام شيخ بعض شيوخنا كي بعد اللام يعني ان اي
 لانها مصدرية فتكون ان بعدها بلا منها اي لا تاكيلا لها

وخرج بالمصدرية التعليلية وسياق الكلام عليها واما منصوبا
 من الافعال المضارعة ولم يذكر جمل شي من هذه النواصب الاربعة
 فالناصب له ان مضمرة اما وجوبا واما جوازا وتضمن ان مطلقا
 بعد سبعة احرف اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف
 واما خصت ان بالاضمار لانها ام النواصب كما علمت وهم يخصصون
 الامهات بزياة الاحكام اظهار المزينة اما حروف الجر الاربعة
 فاحدها لام التعليل ومنها اللام المؤكدة ومنها لام العاقبة وتضمن
 ان بعدها جوازا وبعد الثلاثة الباقية وجوبا نحو قوله تعالى لتبين
 للناس فتبين فعل مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام
 التعليل عند اهل البصرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
 ونحو قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
 ونحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
 وانما لم تكن اللام في مثل هذا للتعليل لان آل فرعون لم يلتقطوه
 ليكون لهم عدوا وحزنا وعمل ضمير ان اذ لم يفترن الفعل
 بلا الزائدة او النافية ولا وجب اظهار ان وادغامها في لا
 نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا يكون للناس ونايتها لام
 الجود اي النفي وفي كلام بعضهم المحر انكار ما تعرفونه لا مطلقا
 فهو من اطلاق الخاص واردة العام وهي المسوقة بكون كان
 نافي منفي بما اوله نحو مائة او لم يكن وتضمن ان بعدها وجوبا

فالاول نحو قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم على الغيب والثاني نحو قوله تعالى
لم يكن الله ليفتقر لهم فيطلع في الاول ويفتقر منصوبان مضمرة
وجوبا بعد لام الجود عند اهل البصرة اي ما كان الله مريدا
لاطلاعكم او للفتقران لهم فالخبر محذوف متعلق به ذلك الشك من
ان ومفعولها وقد جاء الخبر مصحوبا قال الشاعر سموت ولم تكن
اهلا لتسما وخرج بالكون غير من اخوات كان واجاز بعضهم
في ذلك نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا قال الشيخ ابو حيان
ولم يسمع فوجب منه انتهى وخرج بالناقص التام فلا تضر ان بعد
كان او يكون التامة وخرج بما اولهم غيرهما من ادوات النفي
وقال النحوي حتى الجارة التي معنى الى بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها
او معنى كي التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها او معنى الا
بان لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها او مسببا عنه وتضميرات
بعدها وجوبا ولا ينصب الفعل بعدها الا اذا كان الفعل زمنا
مستقبلا بالنسبة لما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن
التكلم او لا بان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم فالاول اي
المستقبل زمنا بالنسبة لما قبلها وبالنسبة الى زمن التكلم ايضا
نحو قوله تعالى حتى يتبين لك اي الى ان يتبين فيبين فعل
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى عند اهل البصرة
ومثل ذلك اسلم حتى تدخل الجنة اي كي تدخل الجنة وقوله

في الثاني

واجاز بعضهم في
 باب ظن نحو ما ظنت
 من زيد ليفتقر بعمرا

في الحديث وكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
 يهودانه او ينصرانه اي الا ان ابواه كذا قال ابن هشام الخزازي
 وقال ابن هشام الانصاري في المغني بعد حكايته ما تقدم ولك
 ان يخرج على ان فيه خطأ اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى
 يكون انتهى والنصب في هذا القسم واجب والثاني اي المستقبل زمنا
 بالنسبة لما قبلها الماضى بالنسبة الى زمن التكلم نحو قولك سرت
 امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضي وقت التكلم
 الا انه وقت وجود السير كان مستقبلا فحكي بصيغة المضارع
 نظر لذلك لان السامع بواسطة تلك الصيغة كالمعاين لذلك الامر
 ومن قوله تعالى وزلزلوا اي ازعجوا بانواع البلا حتى يقول الرسول
 والذين امنوا معه متى نصر الله فان قول الرسول والذين امنوا
 معه كان منقضي وقت التكلم اي نزول الآية واخبارنا به
 الا انه كان وقت الزلزال مستقبلا فحكي بصيغة المضارع
 نظر لذلك لما تقدم والنصب في هذا القسم جائز لا واجب
 ومن ثم قرأ نافع حتى يقول بالرفع ورايها كي التعليلية اي التي
 هي نفع في التعليل وهي التي لم تقدم عليها اللام لفظا ولا
 تقديرا او ظهرت ان او اللام بعدها نحو جيئتك كي ان تكرمني
 او كي لتكرمني وان لم تقدم عليها اللام لفظا ولم تظهر ان
 ولا اللام بعدها جائز كونها مصدرية وتعليلية باستواء نحو

جيتك كي فكر مني فان قدرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة
 للفعل بنفسها وان لم تقدم قبلها كانت تعليلية ويكون الفعل
 منصوبا بعدها بان مضمرة اضمارا لزاما كما في قوله تعالى كي تقرر
 عينها اذ الامر ينو قبلها لام العلة فقتر فعل مضارع منصوب بان
 مضمرة بعد كي اضمارا لزاما فعلم ان كي لها ثلاثة احوال اما ان
 تكون مصدرية لا غير واما ان تكون تعليلية لا غير واما ان تكون
 محتملة لهما وحينئذ اما ان يترجم كونها تعليلية واما يكون الامر ان
 فيها على حد سواء ومن التعليلية ما اتصل بها ما الاستغناء ميت او
 المصدرية مجردة من اللام فالاول كقولك في السؤال عن علة الشيء
 كيمه اي له والثاني كقول الشاعر وانما يرجي الفتى كيم يضرب وينفع
 اي للضر والنفع ليضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع
 وقد تستعمل كي اي هذا اللفظ اسما مختصرا من كيف فيرفع
 المضارع بعدها وفي المعنى ويقال فيه اي كيف كي كما يقال في
 سوف سؤ قال الشاعر كي تجحون الى سلم واما حروف العطف
 الثلاثة اي التي تضمن ان بعدها ايضا اذا اردت معرفتها فالاول
 او العاطفة التي تصلح موضعها الى او كي التعليلية او الا ان
 وضمارة ان بعدها لازم ويصلح لهذه المعاني الثلاثة حقوقك
 لا الرمنك او تقضي حتى اي الى او كي او الا وتكون بمعنى كي
 خاصة نحو قولك لا رضين الله او يفر لي اي كي يفر لي وتكون

ان

تلعني

بمعنى الا ان خاصة نحو قولك لا قتلن الكافر او يسلم اي الا ان
 يسلم وكل من يقضي ويغفر ويسلم فعل مضارع منصوب
 بان مضمرة بعد او اضمارا واجبا وان وما بعدها في تاويل مصدر
 معطوف باو على مصدر ايضا لكن مقدر مفروض لعدم وجود المسالك
 والتقدير في المثال الاول ليكون مني لزوم لك او قضا منك لحي وفي
 المثال الثاني ليكون مني رضائه او غفران مني وفي المثال الثالث
 ليكون مني قتل للكافر او اسلام منه واما ظهرت ان بعد او في
 الضرورة ومنه قول الشاعر او ان تلوم الحاجة لو امها فان لم يصلح
 موضعها شي مما ذكر بان سبقت باسم خالص من التاويل بالفعل
 اضمرت ان بعدها جوارزا او جوبا واظهار احسن من عدم الاظهار
 نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
 او يرسل رسولا بالنبى في قرأة غير نافع بان مضمرة جوارزا وان
 وما بعدها في تاويل مصدر معطوف باو على ذلك الاسم الخالص
 والتقدير لا وحيا او رسالا وتاويلها وتاويلها في السببية اي
 العاطفة المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها في زمان واحد حالة
 كونها واقعة في جواب الطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم
 الفعل والطلب له انواع اشهرها ثمانية ومن ثم قال المصنف في
 الاجوبة الثمانية الاول من تلك الاجوبة الثمانية جواب الامر وسياتي
 انه طلب الاعلى من الادنى رتبة الفعل نحو قولك تعالى فاحسن

ووالاحسن العاطفة المفيدة
 لمعية او مصاحبة من قبلها
 بعدها

اليك او واحسن اليك فاحسن اليك فعل مضارع منصوب بات
 مضمرة وجوبا بعد الفا التي للسببية والواو التي للمعية في جواب الامر
 وان وما بعدها اسم تاويل معطوف بتلك الفا والواو على اسم موصول
 فرضا وتقدير من الكلام السابق والتقدير ليكن منك محي فاحسان
 او احسان اليك ويقال بمثل ذلك في جميع ما ياتي والثاني من تلك
 الاجوبة جواب النهي وسياق انه طلب ترك الفعل من الاعلى للاعلى
 رتبة نحو قولك لا تخاصم زيدا فيغضب او يغضب فيغضب
 فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو
 المذكورتين في جواب النهي والثالث من تلك الاجوبة جواب
 التمني وهو كما تقدم بحيث اى ميل النفس الى حصول الشئ الغير
 الواجب مستحيلا كان وتعلقه به اكثر او مكنيا غير مترقب حصوله
 وتعلقه به اكثر او مكنيا غير مترقب حصوله وتعلقه به قليل ولما
 كان الغالب ان من هالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله
 قيل في التمني انه طلب ما لا طمع فيه في حصوله لاستحالة او ما
 فيه اى في حصوله عسر فلا تترقبه النفس فالاول اى مالا
 طمع في حصوله نحو قول من هو في زمن الشجوخة ليت الباب
 يعود يوما فاحبر بما فعل المشيب والثاني اى ما في حصوله
 عسر نحو قول منقطع الرجالات الى مالا فاحج منه او واج
 والرابع من تلك الاجوبة جواب الترجي وهو كما تقدم ميل

النفس

النفس الى حصول الشئ الممكن غير الواجب حصوله المحبوب
 للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله ولما كان الغالب ان
 من هالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله قيل في الترجي هو
 طلب الامر المحبوب نحو قولك لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او يفهمني
 والخامس من تلك الاجوبة جواب العرض بفتح العين المهملة وسكون
 الراء وبالضاد المعجمة وهو الطلب بلىين ورفق اى طلب غير موكد
 نحو قولك لا تنزل عندك ففكرمك او ونكرمك والسادس
 من تلك الاجوبة جواب التخصيص بحاملة فضاين مجتمعين
 وهو الطلب بحث وانزعاج اى طلبا متوكدا نحو قولك هلا احسنت
 او لا احسنت الى زيد فيشترك او ويشترك والسابع من تلك
 الاجوبة جواب الاستفهام وهو طلب التفریم ولولغير المتكلم
 بالاستفهام من المخاطب ان يحصل مضمون ذلك للمتكلم بالا
 استفهام او لغيره واما قول المصنف في تفسير الاستفهام اى طلب الفهم
 ففيه مسامحة لانه لما كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عبر
 به والا فالملطوب من المخاطب بالاستفهام كما علمت انما هو
 التفریم لانه هو المقصود لا تحصيل الفهم لانه غير مقدر فالاول
 اى طلب التفریم للمتكلم بالاستفهام نحو قولك هل زيد صديق
 فيمكن اليه او ويركن اليه والثاني اى طلب التفریم لغير المتكلم
 بالاستفهام نحو قوله تعالى خطا بالسيد ناعيسى صلى الله

استفهام

عليه وسلم انت قلت للناس اتخذوني واخي الرب فانه سبحانه
 طلب بهذا الكلام اقرار عيسى صلى الله عليه وسلم في ذلك المشهد
 العظيم بانه لم يقل ذلك فيقرر عند النصاري كذبهم فيما ادعوا
 فقد طلب التقرير لغير المتكلم بالاستفهام فهذا الاستفهام
 الحقيقي كما حققه ابن السبكي الثامن من تلك الاجوبة جواب الدعا
 وسياق ما يعلم منه انه طلب الفعل او عدمه من الادي لا على
 رتبة حقوقك رب وفقتي فاعمل صالحا او اعمل صالحا وخقوقك
 رب لا توخذني فافوز او وافوز والدعا من اقسام الامر والنهي
 فلو سكت المص عند الاستغنى عن ذكره وحيث ذكره وفاقا بالطريقة
 المعروفة وهي طريقة جمهور المعتزلة جرى عليها بعض الاصوليين
 لفرض التاديب وجرى عليها النجاة وجعلوها مذهباً كان المناسب
 ان يذكر جواب الالتماس وهو طلب المساوي رتبة الفعل او عدمه
 من مساويه وفاقاً بذلك وكان المناسب ايضا ان يذكر جواب الاستفاد
 حيث لم يجعل الترجي شاملاً له خوفاً لك لعل الرقيب ينظر الى
 فاهلك او واهلك وقد قلنا ان الترجي شامل له لان الاستفاد
 يرجع الى طلب الامر المحبوب وبعد النفي المحض اي الخالص من معنى
 الاثبات خوفاً لك لا يقضى على زيد فيموت او ويموت فقد انتفى
 الموت بسبب انتفا القضاء لان بانتفا السبب ينتفى المسبب بخلاف
 خوفاً لك انما انتفى فاحسن او احسن اليك فلا يجب النصب

بل يجوز الرفع لان هذا النفي ليس خالصاً من معنى الاثبات بل فيه
 معنى الاثبات لانه استفهام تقديرى وبخلاف خوفاً لك ما زال تأنينا
 فتحدثنا او تحدثنا او ما تأنينا الا فتحدثنا او تحدثنا فانه
 يجب الرفع ولا يجوز النصب لان فيه نفي النفي في الاول والثاني فيه
 انتفاء النفي بالاقبل الفعل فلو انتقض النفي بالبعد الفعل لم يوتر
 في وجوب النصب خوفاً لك ما تأنينا فتحدثنا الا في الدار وقد لحق
 بالنفي المحض امور مذكورة في المطولات لا يطيل بذكرها وظاهر
 كلامهم ان نصب المضارع بعد فا السببية او او المعية في الاجوبة
 المذكورة مسموع عن العرب وفي كلام الشيخ ابي حيان ما يخالفه
 حيث ذكر انه لم يسمع النصب بعد واو المعية الا بعد اربعة النفي
 والامر والنهي وجواب التمني والباقي من الاجوبة المذكورة بالثبات
 عليها وخرج بالفا القاطعة العاطفة المفيدة للسببية لفا التي تجرد
 العطف المجردة عن السببية فان المضارع يرفع بعدها وجوباً
 نحو ما تأنيني فاكرمك بالرفع اما في الاولى فيكون المضارع
 مستأنفاً مبنياً على مبتدأ محذوف اي فانا اكرمك بسبب عدم
 اتيانك تقول ذلك اذ اكنت كارهاً لمجيئه فالنفي خاص بما
 قبل الفاء واما الثانية فلكون المضارع يصير شريكاً للاول
 في الرفع والنفي بالعطف اي ما تأنيني فا اكرمك ومن هذا قوله
 تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون

السببية المجردة عن العطف
 والاشياء في الفاعل المجرد مع

وكذا منه ولا يقضى عليهم فيموتون على قراءة الرفع فيموتون معطوف على
يقضى وليس جوابا اي لا يقضى عليهم فلا يموتون اي انفس الامران
معًا وكذا ان جعلت الواو مجرد العطف او للاستيناف لم ينصب
المضارع بعدها بل يجزم على الاول ويرفع على الثاني نحو لا تاكل
السّمك وتشرب اللبن يجزم تشرب بالعطف على تاكل ويرفعه
على الاستيناف وخرج بالطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم
الفعل الطلب بذلك فلا ينصب المضارع في جوابه بل يجب رفعه
فالطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام او وينام الناس
بالرفع والطلب بالمصدر نحو ضربا زيدا فيهابك او ويهابك بالرفع
والطلب باسم الفعل نحو زال فنكرمك او ونكرمك بالرفع وقد
علمت من كلام المؤلف ان ان لا تضر جواز ابعدي شي ما ذكره الا
بعد لام التعليل ولا يخفى انه يضم الى ذلك ما لم يذكر ثلاثا شيئا
وهي الواو والفاو ثم العاطفة المسبوقة خالص من التاويل
بالفعل فان ان تضر بعدها جوازا فالاول نحو قول ميسون
زوج معاوية ام ولد يزيد وليس عبادة وتقر عيني والثاني
نحو قول الشاعر لولا توقع معترقا فارضيه والثالث نحو قول
الشاعر اني وقتلي سليكا ثم اعقله بنصب المضارع في ذلك
بان مضمرة جوازا وهي وذلك الفعل في تاويل اسم معطوف
على ذلك الاسم الخالص من التاويل بالفعل والتقدير في الاول

وليس

باسم

وليس عبادة وقرعة عيني وفي الثاني لولا توقع معترقا فارضاي
اياه وفي الثالث ان وقتلي سليكا ثم عقل اياه وخرج بالخالص
من التاويل بالفعل الا سم المورول بذلك فلا ينصب المضارع
بعد تلك الواو والفاو ثم بل يجب رفعه فالفا نحو قولهم الطائر
فيغضب زيد لذباب يرفع يغضب لان الاسم المعطوف
عليه وهو الطائر مورول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي
يطير ومن ثم عطف عليه الفعل ثم لما ذكر نواصب الفعل
المضارع اراد تميم الفائدة بذلك الجوازم له بقوله وجوازم
الفعل المضارع احد عشر جازما ولا يخفى ان الجزم في
اللفظة القطع لان هذه الجوازم تقطع الحركة وما ناب عنها
وتلك الجوازم قسمان ما اي قسم يجزم فعلا واحدا وما
اي قسم وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا أربعة
احرف احدها لم ويجزم المضارع لفظا او محلا فلفظا نحو
لم يلد ولم يولد وما رفع المضارع بعدها ومنقول
الشاعر لم يوفون بالجار وهو ضرورة وقيل لفتة ومنها نصب
المضارع بعدها نحو لم نشرح فقيل لها وقيل لا ولا اصل نشرحت
بنون التوكيد الخفيفة حذف فبقيت دليلا عليها ورم بان فيه
شدوذا من وجهين احدهما توكيد المنفى بلم الثاني حذف ثون
التوكيد بغير وقف ولا ساكنين وثانيها لما يشدد الهم اخبرها

على ان الامام سمع عدم جزمه
وسمع بضمه بعد لم

لما الحية

لما الإيجابية

أي اخت لفي النفي وجزم المضارع والاختصاص به وهي المرادة عند الإطلاق
خوفه تعالى لما ياتكم والأكثر على أنها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة
وقبل بسيطة بخلاف لما الحينية ويقال لها لما الرابطة أي وهي حرف
وجود لوجود على الأصح ومقابلها أنها اسم من الظروف فقبل بمعنى حين
وقبل بمعنى إذ خوفه تعالى فلما قضينا عليه الموت وبخلاف لما الإيجابية
أي التي بمعنى الأخوفوك أقسمت عليك لما فعلت كذا أي الأفعلت كذا
أي لا اطلب منك إلا فعل كذا فإنها أي لما الحينية ولما الإيجابية لا بد
على المضارع بل يدخلان على الماضي دون المضارع وتدخل الثانية على
الجملة الاسمية نحو أن كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم والثاء
أم الأمر خوفه تعالى لينفق ذو سعة من سعته ولا تلهيكم أموالكم
تعالى ليقض علينا ربك ولا تلهيكم أموالكم ربك ربنا لتفعل
كذا وربنا لا في النهي خوفه تعالى لا تخف ولا تحزن ولا في الدعاء
خوفه تعالى اتواخذنا ولا في التماس خوفه تعالى مساويك لا تفعل
كذا هذا بيان على هذه الأحرف وأما بيان معانيها أي هذه الأحرف
فلم حرف لنفي أي انتفاء حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي مطلقا
أي سوا اتصل ذلك الانتفاء بالحال الذي هو من التكلم أو لافانه
قد يكون مستترا متصلا كما تقدم في المثال وهو لم يلد وقد يكون
منقطعا كما في قوله تعالى لم يكن شيئا مذكورا لأن المعنى ثم كان شيئا
مذكورا ولا يدل على توقع حصول ما بعده ولا يشترط أن يكون زمن

الفعل

الفعل بعدة قريبا من الحال فيقال لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا
ولا يحذف مجزومه القرينة اختيارا فلا تقول في جواب هل دخلت البلد
قاربها ولم تريد ادخلها وأما قول الشاعر احفظ ود يعتك التي
استودعتها يوم الأعراب أن وصلت وأن لم أي وأن لم تصل فضرورة
وتقترب به أن الشرطية خوفان لم تفعلوا ولما حرف لنفي أي انتفا
حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي لكن متصلا ذلك الانتفا
بالحال الذي هو زمن التكلم ويدل غالبا على أن ما بعده متوقع
حصوله ويشترط أن زمنه قريبا من الحال ولا يقال لما يكن زيد
في العام الماضي مقبلا وقال الشيخ بن مالك أنا لا أستتره كوت
منفي لما قريبا من الحال ولا يقال لما يكن زيد في العام الماضي مقبلا
بل ذلك هو الغالب انتهى فالمتصل بالحال خوفه تعالى لما يذوقوا
عذابا أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ومن غير الغالب أن
لا يدل على التوقع كقولهم ندم إبليس ولما ينفع الندم ويحذف
مجزومه القرينة اختيارا فتقول في جواب هل دخلت البلد
قاربها ولم تريد ادخلها ولا تقترب به أن الشرطية فلا يقال
أن لما قال شيخ المحققين لأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل
الحرفي ومعموله انتهى فقد علمت مما تقدم أن لم ولما يشتركان
في الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفي حدثه وقلب زمانه
للمضى وجزمه وما يشتركان فيه أيضا أنه قد يلحقهما في الاستعمال

يكون

الظاهر
كانه

وقد اشار الى ذلك بقوله وقد تلحقهما همة الاستفهام اي التقرير
 حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي ومن ثم قال فينقد الكلام معهما
 وحسبنا بحجاب بنى دون نعم خرقه تعا المرشع لك صدك والمأ
 يقم زيدا والحقيق كقولك لمن قال لم افعل كذا المر فاعله اي الحق انفا
 فعكده فحجاب بنعم او لا وافتران هذه الاستفهام بلم اكثر من اقترانها
 بلما وعلت مما تقدم ايضا انهما يتخالفان في ان النفي بلم لا يجب ان يكون
 مستمرا الى زمن التكلم بخلاف النفي بلما فيقال لم يقم زيد ثم قام ولا
 فيقال لما يقم زيد ثم قام للتناقض وان لم لا ايزان لها سق حصول
 ما بعدها بخلاف لما فانها تؤذن بذلك كثيرا وان لم لا يشترط ان يكون
 زمن ما بعدها قريبا من الحال بخلاف لما وان مخروم لم لا يحذف اختيارا
 لقربته بخلاف لما ولا م الامر والدعاء والاتماس كل منها حرف موضوع
 لطلب الفعل من الدون في الاولى ومن الاعلى في الثانية ومن المساوي
 في الثالثة رتبة وقد تستعمل في غير الطلب كالحجر نحو فليده لدارجن
 مدا والتهديد بخوفين شافلين ومن شافليكم وقد تحذف هذه
 اللام ويبقى معمولها في ضرورة الشعر خاصة كقول ابي طالب محمد فقد
 ففسك كل نفس ولا في النهى والدعاء والاتماس كل منها حرف موضوع
 لطلب الترك من الدون في الاولى ومن الاعلى في الثانية ومن
 المساوي في الثالثة رتبة وقد تستعمل في غير الطلب كالتهديد
 وفي لك كقولك لولئك لا تطعنني وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح

قبلها

قبلها اي نحو جسته لا يمكن له على حجة لكنه قليل وفي كلام شيخ المحققين ولا
 يبعد ان تجعل له في مثل هذا التركيب للنهي فعلم ان الطلب من الاعلى الى
 الادنى رتبة امر ان كان الطلب للفعل ونهى ان كان الطلب لعدم الفعل
 وان الطلب للفعل ولعدمه من الادنى الى الاعلى رتبة دعاء ومن المساوي
 رتبة التماس وهذه التفرقة طريقه سلكها جمهور المعتزلة وبنعم بعض
 الاصوليين للتأديب وجرى عليها النجاة كما تقدم والاصح كما في جمع
 الجوامع وغيره ان ذلك يسمى امرا ونهيا هذا ما يتعلق بما يحزم فعلا
 واحلا واما الذي يحزم فعلين فهو قسمان حرف واسم فالحرف قسمان
 متفق على حرفيته ومختلف فيها فالحرف المتفق على حرفيته ان يكسر الهمزة
 وسكون النون الشظية بقسمة الحقام وانها المرادة عند الاطلاق
 مجردة عن ما او مقرونة بها فان حرفيتها باتفاق وهي ام ما يحزم
 فعلين ومن ثم قدمها والحرف المختلف في حرفيته انما فان حرفية
 انما هي على القول الاصح الذي جرى عليه لجمال بن هشام في الاوضح
 وهي بسيطة وقيل هي اسم وعليه جرى في القطر وهي مركبة من
 اذ الظرفية وما الزائدة الكاف لاداءها عن الاضافة واستبدل اسميتها
 بان اذ كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقا الشيء على ما كان عليه
 ورد بانه ثبت لها التغير بدخول ما فانها كانت قبل دخول ما للماضي
 وصارت بعده للمستقبل فقد تحقق التغير فدل ذلك على انها اسلمت
 عن الاسمية بدخول ما كما اسلمت حب من الفعلية في حبتا

فانما انما في
 عن النية وهو
 والاصح انما في
 فليكن وانما في
 وهو من غير
 وقال بعضهم ان
 كونهما فعل
 بدعاهما على
 للفعل البنية

بتركها مع ذواتها لا يلزم من تغير زمان اذ بدخول ما استلزمها
عن الاسمية بذلك بدليل انه لم يتغير زمان المضارع بدخولها عليه
وتصير ماضيا كما علمت ولا يخرج ذلك عن كونه يسمى مضارعا وكذا
ان تغير زمان الفعل الماضي وتصير مستقبله بدخولها عليه ولا يخرج
ذلك عن كونه يسمى ماضيا وهما اي ان واذما موضوعان لجزء الدلالة
اي لاجل الدلالة على تعليق الجواب على الشرط ولفظ الدلالة ساقة في بعض
الشيخ وسقوطه واضع لان الدلالة عارضة للوضع وليست
الموضوع وقد تجزم ان فعلا واحدا وذلك اذ اجي بها في مقام التاكيد
مع او الحال لجزء الوصل والربط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمره
وان اعطى نعمة لنائم فقد صرح كثير بان الجواب لان ح وقد يحذف
كل من شرطها وجوابها في الضرورة ومنه قالت بنات العم ياسلمى وان
كان فقيرا معدا قالت وان لان المعنى قالت بنات العم ياسلمى
اترضين بهذا البعل وان كان فقيرا معدا قالت رضيت به وان
كان فقيرا معدا وخرج بالشرطية النافية والمخففة من الثقيلة
والزايدة فانها لا تجزم والاسم قسمان متفق على اسمية ومختلف فيها
ايضا فالمتفق على اسمية ما علمها والمختلف في اسمية ميمها
والصحيح انها اسم والاسم مطلقا نوعان ظرف وغير ظرف فغير
الظرف خمسة اشياء من بفتح الميم وما ومما اي وكيفما والظرف ايضا
خمس اشياء هو نوعان زمانى ومكانى فالظرف الزمانى شيان

ميم
على ان ان التام لجزء الوصل والربط
لا جزاؤها وانما تجزم فعلا واحدا

حتى

متى وايمان والظرف المكانى ثلاثة اشياء اين واين وحيثما وهي اي لوان
الشرط تنقسم باعتبار الموضوع له سنة اقسام احدها ما وضع
للدلالة اي لاجل الدلالة على مجز من يعقل وبهذا المعنى كانت اسما
لانه معنى في نفسه مستقل بالمفروضية كما في قولك انسان شمر
ضمن معنى الشرط اي معنى هو الشرط وهو تعليق الجواب على
الشرط اي عقد السببية والسببية بين الجملتين بعدها وهذا
معنى في غيرها غير مستقل بالمفروضية ولذلك بنى كما بنى للشبه
الوضعي وهو من بفتح الميم الشرطية فقد ظهر الفرق بين حرف الشرط
واسمه وزنا خفي على بعض الافهام حتى اورد ذلك الامام السبكي
على الجبال بن هشام فقال اجمعوا على اسمية من الشرطية وعلى
حرفية ان الشرطية فكيف تختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية
مع تساويها في المفهوم وقد علمت الجواب عنه وقد يستعمل في غير
العاقل في مقام التغليب وخرج بالشرطية الاستفهامية والموصولة
والنكرة الناقصة والنكرة التامة فانها لا تجزم والقسم الثالث
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى
الشرطية فلذلك بنى كما بنى للشبه الوضعي وهو الشرطية
وقد تاقى للعاقل قليلا فيسئل بها عن صفة من يعقل وعن
الحقيقة المجهولة فاذا قيل زيد ما هو كان سؤالا عن صفة
فنجاب بعالم مثلا واذا قيل ما هذا كان سؤالا عن حقيقة

على مجز تعليق الجواب
على الشرط وهذا معنى في
الغير غير مستقل بالمفروضية
وهو ان واذما كما علمت
والقسم الثاني ما وضع للدلالة
اي لاجل الدلالة

على الفرق بين من في الشرط واسم

في كتاب العالمين المحتفل
ان يكون في قوله
رب

فتجيب بانسان مثلاً وقول فرعون لموسى صلى الله عليه وسلم رب
السماوات والارض ويحتمل ان يكون من الثاني وحسب يكون
الجواب من موسى صلى الله عليه وسلم تنبيهاً لفرعون على انه تعالى
لا يعرف الا بالصفات لان حقيقة غير معقولة للبشر وخرج بالشرطية
الاستفهامية والموصولة والتكرار الموصوفة والتكرار التامة والزائدة
فانها لا تجزم وما يبنى لتضمن المعنى المذكور فقط وهو مركب
وهي بسيطة على وزن فعلى فحقها ان تكتب بالياء وقبل مركبة
من ما الشرطية وما الزائدة فاصلها ما ما وابدلوا الفها الاولى
ها كراهة توالي التالين وانما ابدلت ها الخامسة الها اللالف
والقسم الرابع ما وضع للدلالة فكذلك يبنى اي لاجل الدلالة
على الزمان ثم تضمن معنى الشرط فلذلك يبنى وهو متى مجردة
عن ما او مقرونة بها وهي للعموم في الزمان وهذا يلجزم متى فنى
عندهم حرف جزم بمعنى من قال شاعرهم في وصف السحاب شرب
بما البحر ثم ترفعت متى ليج خضير لهن نبيج وقد اهل فيرتفع المضارع
بعدها ومنه قول سيدتنا عايشة رضي الله عنها ان ابا بكر رجل
اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وايان بفتح الهمزة
وتسديد الياء وفتح النون وسليم تكسرها وكما تكون مجردة من ما
تكون مقرونة بها وهي للعموم في الزمان قال ابن جني وينبغي
ان يكون اصلها اي او ان حذف الهمزة مع الياء الثانية فبقى

ايوان

ايوان فادغمت في الواو بعد القلب يا في الياء في مركبة والقسم
الخامس ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على المكان ثم ضمن معنى
الشرط فلذلك يبنى وهو بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح النون
مجردة عن ما او مقرونة بها وهي للعموم في المكان والى بفتح الهمزة والنون
المشددة وبعدها الف مجردة من ما وهي للعموم في المكان وحيثما ولا
تفارقها ما وهي كافة لها عن الاضافة وهي للعموم في المكان والقسم
السادس ما هو متردد بين الاقسام الخمسة صوابه الاربعة وهي من
يعقل وما لا يعقل والزمان والمكان وهي اي بفتح الهمزة وتسديد
الياء الشرطية بقرينة المقام مجردة عن ما او مقرونة بها فانها
بحسب ما تضاف اليه من العاقل وغير من زمان او مكان او غيرها
ثم ضمن معنى الشرط وانما لم يبين لذلك لانه عارض ذلك ملازمته
للاضافة الى المفرد ففى في قولهم ايهم يقدر اقدم من باب من اي
للعاقل وفي قولك اي الدواب تركب اركب من باب ما اي لغير العاقل
وفي قولك اي يوم تصم اصم من باب متى اي للزمان وفي قولك اي
مكان تجلس اجلس من باب اين اي للمكان وخرج بالشرطية الموصولة
والاستفهامية فلا يجزم ان ولا يخفى ان هذه الاقسام الستة خلطت
عن كيفها مع ذكرها فيما يجزم وسيتمل لها امثلة ذلك اي هذه
امثلة ادوات الشرط مطلقا اي الحارزة لتعمل واحداً ولفعلين
فهذه ترجمة ولا يخفى انه قدم امثلة ما يجزم فعلاً واحداً ولعل

فعلين

انما ذكر امثلة ذلك هنا ثانيا لبيان كيفية الاعراب فيها فقال مثال لم يخو
 قوله تعالى لم تكن امنتم من قبل اعرابه لم حرف نفى لانه ينفي حدث المضارع
 وحزم وتكن فعل مضارع مجزوم بلام وعلامة حزمه السكون ومثال لما
 نحو قوله تعالى لما يذوقوا عذاب اعرابه لما حرف نفى لانه ينفي حدث المضارع
 وحزم ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلام وعلامة حزمه حذف النون لانه
 من الافعال الخمسة وقد علمت انها تجزم بحذف النون ثم ذكر مثال لام
 الامر ومثال لام الدعا المذكور بعينه فيما سبق فقال ومثال لام الامر
 نحو قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته اعرابه اللام لام الامر وينفق فعل
 مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة حزمه السكون وذو فاعل وسعة
 مضاف اليها ومثال لام الدعا نحو قوله تعالى ليقض علينا ربك واعرابه
 اللام لام الدعا ويقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعا وعلامة حزمه
 حذف الياء لانه من الافعال المعتلة التي اخرها حرف علة وقد علمت
 انها تجزم بحذف اخرها وعليها جار ومجرور متعلق به اي يفيض ويركب
 فاعل يفيض والكاف مضاف اليها ومثال لام النهي لا تخف ولا تحزن
 فلا حرف نهى وحزم وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة حزمهما
 السكون ومثال لامى الدعا نحو قوله تعالى لا ترحمنا فلا حرف دعا وحزم
 وتواخذ فعل مضارع مجزوم بها وعلامة حزمه السكون وفاعله
 مستتر فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول به ومثال ان تخوات
 تؤمنوا وتتقوا يؤتكم فان حرف شرط جازم مجزوم فعليين

الاول

الاول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وجزاؤه كاسياني ومن ثم
 قال وتؤمنوا فعل الشرط وهو مجزوم بان وعلامة حزمه حذف النون
 لانه من الافعال الخمسة وتتقوا معطوف على تؤمنوا وهو مجزوم وعلامة
 حزمه حذف النون ويؤتكم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه
 حذف الياء لانه من الافعال المعتلة وقد تقدم ان بلا النافية
 فيجب قلبها الا ما وادغامها في لا فيصير مجموعها في اللفظ
 كالا الاستثناية نحو الاستصروا ان لا تنفروا ان لا تفعلوه فيظن
 من لا معرفة له انها الا الاستثناية وقد علم ذلك من يدعى
 الفضل فقال في ان لا تفعلوه ما هذا الاستثناية متصل ام منقطع
 قال بعضهم وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناية الذي تخيلية
 متصل بالجر منقطع عن الفضل ومثال اذا ما قول الشاعر وانك
 اذا ماتت ما انت امر به تلف من اياه تا مرثيا فاذا ما حرف
 شرط جازم مجزوم فعليين وتات فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة
 حزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتلة وتلف بمعنى تجرد من
 الفى كذا اذا وجه جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه
 حذف الياء لانه من الافعال المعتلة ومثال من نحو قوله تعالى
 من يعمل سوء يجزه من اسم شرط جازم مجزوم فعليين محلاها
 رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة حزمه
 السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على من ويعمل وفاعله ذلك

مد

موافقة جوابها الشرط بالفظا ومعنى نحو كيف او كيفما تصنع اصنع بالرفع
 وتستعمل شرطاً جازماً عند الكوفيين وقطرب بالشرط المذكور
 كيف او ^{كيف} كيفما تجلس اجلس بالجزم ولا يجوز كيف او كيفما تجلس اذهب
 بالجزم اتفاقاً من اهل البلدين وقيل لا تجزم الا ان اقترنت بما
 ومن هذا التصريح يعلم ان يشل المصالح يخزم كيفما بقوله كيفما تتوجه
 تصادف خيل لا يجوز بصري ولا كوفي فكيفما اسم شرط يخزم فعلى
 كما هو سياق الكلام في محل نصب بالفعل بعده وهو تتوجه
 الذي هو فعل الشرط مجزوم بها فهي عاملة معمولة وتصادف
 جواب الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه السكون ولم اقبله اي
 للجزم بها على شاهد من شعر ولا اثر من كلام من
 يخرج بكلامه وانما قاس الجزم بها الكوفيين وقطرب على يقية
 ادوات الشرط باشتراط الشرط المذكور فلا يحسن القياس ومثال
 متى نحو قول الشاعر متى اضع العامة تعرفوني حتى اسم شرط يخزم
 فعلى في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده
 وهو اضع واضع فعل الشرط وهو مجزوم به وعلامة جزمه
 السكون وكسر لا تنق الساكنين فهو سكون مقدم من ظهور
 اشتغال الحلق بالحركة العارضة لخوف التنق الساكنين وتعرفوني
 جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل
 تعرفوني ومثال ايان نحو قول الشاعر ايان نؤمك قوام

غير

غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا فايان اسم شرط يخزم
 فعلى وهو في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده
 وهو نؤمك ونؤمك فعل الشرط وتامن جواب الشرط وهما مجزومان
 وعلامة جزمهما السكون وغيرنا مفعول به ومنا حال ولم تزل جواب
 اذا وحذرا خبر لم تزل ومثال ايان نحو قوله تعالى ايما تكونوا يدرككم
 الموت فايان اسم شرط يخزم فعلى وهو في محل نصب على الظرفية
 المكانية وناصبه الفعل بعده وهو تكونوا وما صلة وتكونوا فعل
 الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب
 الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون والموت فاعل يدرك
 ومثال ايان نحو قول الشاعر فاصبحت اني تاتها تستجر بها
 تجد خطبا جزلا ونارا تاججا اصله تتاججن بنون التوكيد للصفة
 حذف بحذف النون والتا قلب نون التوكيد الفارقة والجملة صفة
 نار فاني بفتح الهمزة وتشد يد النون المفتوحة اسم شرط
 يخزم فعلى وهو في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبها
 الفعل بعدها وهو تات من تاتها وتاتها فعل الشرط وهو
 مجزوم وعلامة جزمه حذف اليا وتستجر بدل منه بدل
 اشتمال وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون
 ومثال حينما قول الشاعر حينما تستقر فقدر لك الله نجاحا
 في غابر الزمان اي فوزا في مستقبل الزمان لان الغابر كما

يطلق على الماضي يطلق على المستقبل فهو من الاضداد حيث من حيثما
اسم شرط يجزم فعلين وهو في موضع نصب على الظرفية المكانية
وناصبه الفعل بعده وهو تستقيم وما زائدة وتستقيم فعل الشرط وفعله
جوابه اي جواب الشرط مجزومين وعلامة جزمهما السكون فقد علمت
ما تقر ان ادوات الشرط بالنسبة للخلاف في حقيقتها اربعة
اقسام ما هو حرف باتفاق وهو ان وما هو اسم كذلك وهو الباقي بعد
اذما ومهما وما فيه خلاف والاصح انه اسم وهو مابا ومافيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذما وبالنسبة لاقرتها على ثلاثة اقسام
ما لا يعمل لامعها وهو اذ حيث ومنها ما لا يقبلها وهو من وما
ومهما وان وما يجوز فيه الامران وهو ان ومتى واي وايا وان
وكيف ويسمى الاول من الفعلين كما علمت فعل الشرط اي فعل هو الشرط
لان المتكلم جعله شرطا وسببا لتحقيق الثاني وان لم يكن كذلك خا
رجا وهذا ويسمى الثاني منهما اي الفعلين جواب الشرط لانه
يقع بعد وجود الاول كما يقع الجواب بعد السؤال ويسمى ايضا جزا
الشرط لانه مبني على الاول ابتداء الجزا في الاخره ثوبا او عقابا على
العمل في الدنيا وفي كلام بعضهم ان تسميته جوابا وجزا مجاز سوا
اكانا اي فعل الشرط وجوابه مضارعين كما مثلنا او ما ضارين
لفظا نحو وان عدم عدنا ولا يجوز ان يكون الشرط ماضيا معقولا
يقال ان قام زيد امس وقت الابدانيل ان يتبين او الاول من الفعلين

مضارعا

مضارعا والثاني منهما ماضيا نحو من يقتله القدر ايماننا واحتسابا
غفرله او بالعكس اي الاول منهما ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان
يريد حرث الاخرة نزله في حرثه ثم لما تكلم على المرفوعات ثم المنصوبات
شرع يتكلم على المجزومات فقال **باب** اي هذا باب المجزومات
والترجمة ساقطة في اكثر النسخ المجزومات المشهورة عند النحاة
قسمان لا غير اما مجزوم بالحرف واما مجزوم بالمضاف لا مجزوم بالا
ضافة ولا بالحرف المقدر على الاصح وقيل ما يقال فيه انه مجزوم بالضا
هو مجزوم بالاضافة التي هي النسبة بين المضاف والمضاف اليه وهذه
شيخ المحققين بانه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول
النسبة بينهما وبين الفعل ولا قابل به وهذه بعض شيوخ
مشايخنا بانه انما لم يقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لانه اذا
جا نراه بطل فهو معقل وقيل ما يقال فيه انه مجزوم بالمضاف
هو مجزوم بالحرف المقدر الذي تكون الاضافة على معناه
وزاد بعضهم على القسمين المذكورين الجزاى المجزوم بالتبعية
وسياتى الجواب عنه وزاد بعضهم على القسمين المذكورين
ذلك ايضا الجزاى المجزوم بالتوهم وسياتى الجواب عنه ايضا
فالقسم الاول من القسمين وهو المجزوم بالحرف ما يجز من
وهي تجز الظاهر والمضمر ومن معانيها الابداء الجزاى اي
ابتداء المسافة زمانا او مكانا او غيرها وما يجز بالى وهي تجز الظاهر

والضمير ايضا ومن معانيها الانتهاء الجزى اى المسافة زمانا او مكانا
او غيرها فالابتداء والانتها المكينان والجهر ظاهر نحو قوله تعالى من
المسجد الحرام الى المسجد الأقصى والابتداء والانتها الزمانيان والجهر
ظاهر نحو سرت من اول الليل وانما الصيام الى الليل وغيرها في
من والى والجهر ظاهر نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم
وغيرها في من والى والجهر مضمير نحو الكل منه واليه وتستعمل
من فعل امر من ما بمعنى كذب وتستعمل اسما قال الزمخشري في قوله تعالى
فاخرج يد من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبويض في حسنة
موضع المفعول به ووزن فاعول لا جله وتستعمل الى اسما بمعنى النعمة
وجمعها حسنة اى بالمد ومن ثم عدت من بلاغات الزمخشري بقوله
طعم الا اهل من المن وهو امر من الا لا عند المن فانه اراد بالاهل
الاولى النعم واحدتها الى وبالثانية الشجر المراد بالاهل الى على
دخول ما بعدها فيما قبلها الا بقدرته ولو كان من الجنس وما
يجر عن وهي بحر الظاهر والمضمير ومن معانيها المجاوزة خمسة
وهي بعد شئ عن الجهر بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدي
بها فالمحسية نحو ميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي ومعنوية نحو رضى الله عن المؤمنين ورضوا
عنه وما يجرب على وهي بحر الظاهر والمضمير ايضا ومن معانيها
الاستعلاء حقيقة او كمالا استعلاء ما قبلها على ما بعدها فالحقيقي

مطلوب
انما قد تستعمل اسما وفعل
امر

نحو زيد على الفرس والحكمي نحو قولك تركت على الله واقبلت
عليه اسما لقول الشاعر غدت من عليه وتستعمل فعلا ماضيا لقوله تعالى
ان فرعون على في الارض وما يجربى وهي بحر الظاهر والمضمير ايضا
ومن معانيها الظرفية الحقيقية او حكمية فالظرفية الحقيقية ان يكون
مدخولا له احصاوا والمظروف له يحزن نحو المال في الكيس والحكمة
تخالف ذلك نحو النعيم في الجنة ونحو قوله تعالى وفيها ما تشتهى
الانفس وزيد في البرية وانت اخي في الله اى في رضاه وفي
صدر زيد علم وفي نفس زيد كبر وتستعمل اسما بمعنى الضم
في حالة الجر ومنه الحديث حتى ما يجعل في في امراتك وتستعمل
فعل امر للمؤنثة من وفاننى وما يجربى بضم الراء وتزيد
البا اسهل لغاتها المتكررة وهي للتكثير كثير وللتنقيص
قليل بل قيل لا تفيد التقليل الا بقرينة ولا تكون الا صدرا
ولا بحر الا فكرة ولو معنى موصوفة غالبا نحو رب رجل
سجاع يكشف هذه الغمة ونحو رب رجلا قليل بل قيل ان
الضمير في ذلك نكرة ومن لغاتها رب بفتح الراء وتستعمل
ح اسما بمعنى المالك وما يجربى بالبا الموحدة اى سماها
وهوب وهي بحر الظاهر والمضمير ايضا ومن معانيها
التقديرية اى تصنيف الفاعل مفعولا لا ايصال معنى الفعل الى الاسم
لانه مشترك بين حروف الجر غير الزائدة وشبهها نحو اعتصمت

وتستعمل

باسمه واستغنت به وما يجرب بالكاف اي مسماها وهو ك ولا تجر الا
الظاهر ومن معانيها التشبيه اي الدلالة على ان شيئا شارك مدخولها
في شيء ما نحو الادمي كالفخلة اذا قطع راسه مات وتستعمل اسما
بمعنى مثل يصحكن عن كالبير داي مثل البرد وما يجرب باللام اي في نحو
مسماها وهول وتجرب الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الملك في نحو
المال لرزيد والاختصاص والاستحقاق نحو الذل للبقاة ولهم سوء
المنقلب وفي كلام ابن الخطيب ان اللام مع ما لا يصلح للملك
للاختصاص ومع ما يصلح للملك واضيف اليه ما ليس بمالوك للام
ستحقاق ومع ما عدا ذلك للملك وذكر المصنف في التصريح ان التي
للاستحقاق ما كانت بمعنى ذات ومعنى كالجماعة للدار والتي للاختصاص
ما كانت لغیر ذلك كالسج للذابة وتستعمل فعل امر تقول يا زيد
عمر كما تقدم وما يجرب بحروف القسم بفتح القاف والسين اي اليمين
البا الموحدة اي مسماها وهي ب وهي بالجر بدل من حروف وهي ام
حروف القسم ومن ثم لم تختص بالظاهر وبذكر معها فعل القسم
نحو بانه وبه واقسم بانه اوبه والواو بالجر عطف على البا اي
مسماها وهو وقد تبدل ها فيقال ها الله بقطع الزمة وها الله
بوصلها ولا تجرب المضمر بل تختص بالظاهر وهي فرع البا لانها بدل
منها لقرب المخرج ولا يضر في كونها فرعاً عن البا كونها كراستما
في القسم من البا ذكره الاندلسي في شرح المفصل وقد الغز الحزري

في ذلك بقوله واي عامل فانيه ارجب منه وكرا واعلم منه مكر و
اكثر منه تعاد كرا نحو وانه والرحمن والخالق ولا يوتي معها بفعل
القسم لما قيل انها عوض عند فلا يقال اقسم وانه والتا المشاة
فوق اي الفوقية اي مسماها وهي ت وهي بالجر عطف على البا
ولا تجرب الضمير ولا كل ظاهر بل تختص بنوع منه وهو لفظ الجلالة
على الاشهر وهي فرع الواو لانها منها في بدل من بدل ومن ثم
ضاق التصرف فيها واختصت بلفظ الجلالة ولتحصل لها الجبر
بجر اشرف الاسماء وفي كلام ابن الخطيب التا وان ضاق بقصرها
قد بورك فيها في الاختصاص باشرف الاسماء واجلها انتهى
نحو بانه وانه وتانه ما راي قسنة اعظم من هذه القسنة
الواقعة في اخر سنة اثنين وسبع مائة وذلك في عتري القعدة
واسفرت الى اخر ذي الحجة بين اقبردي الدويدي ومن معه من
العساكر وبين قانصوه خال السلطان الملك الناصر في السعادات
ابن المرحوم قايتباي وكان خاله المذكور مع السلطان بالقلعة
واقبردي محاصرها حصارا شديدا بحيث منع من يصعد لها
ان يصحب لها شيئا من جنس ما يוכל واشتغل الناس بالهم والغم
وارتفعت الاسعار وبطلت الحسبة وانقطع الجالب وقفلت
الاسواق وكان ابتداء القتال بين الطائفتين في اول يوم من
ذي الحجة وترك السلطان الخروج من حرمه وترك الطائفتين

محمد

وما هو فيه وانهم بانهم مع اقتردي باطننا على خاله وقتل بين الطائفتين خلق
 كثير ثم انكسر اقتردي ومن معد من المملوك والجد ونهبت دورهم
 وكثير من دور العامة واطلقت فيها النيران واخذت الجيران بذب
 الجيران واعوذ بالله من شر سنة ثلاث وفيها ارتفعت الاسعار
 وعزت الاقوات ومات فيها جماعات من الجوع وقوية شوك طافية من
 يقال لهم الحلبيان استند اذ اهر على الناس حتى هجموا الكمامات
 واخذوا النساء منها وفعلوا بهن ما حره الله وصاروا يخطفون العمام
 في الشوارع ويؤذون من بها با انواع الاذى وقبحوا اجل اشد ان السلطان
 استند عاهم ودفع لكل واحد منهم عشرة دينار على ان يكفوا عن تلك
 فما انكفوا وكذلك استخفافا بالسلطان الملك الناصر محمد ابي
 السعادات ابي السلطان المرحوم قايتباي فانه لما تولى بعد وفاة والده
 في او اخر سنة واحد وتسعين صدرت حركات مستبشرة وخلافات
 مستقبحة تقضى بسفره ومجونه بل يذهب عظم وجنونه منها ما يضحك
 ويكي ومنها ما يجرح القلوب ينكي اخفى بها نظام الملك وانحلت بها
 عرى السلطنة وسقط من اعيان الصاكر وسطى عليه جماعة من ممالك
 والده بالسيوف والمناجر في يوم خرج فيه منفردا عن خدمه متباعدة
 عن حوله وحشمه واسقم كاس الحمام مترعا وقطعه قطعاً قطعاً ونكس
 في سنة اربع وتسعين وقد سمع جرن التال للفظ رب مضافا للكعبة
 وهو قليل نحو رب الكعبة وفي الاوضح وما يجتص بالله ورب

مضافا

مضافا للكعبة اوليا المتكلم وهو التال انتهى وظاهره مساواة ذلك
 للفظ الجلالة وسمع جرحها للفظ الرحمن وهو نادى في الاوضح
 ونذر بالرحمن ونحياتك وفي المعنى ونحيا قالوا اترى وترى
 الكعبة وقال الرحمن انتهى والقسم الثاني من القسمين وهو
 المحجور بالمضاف ثلاثة اقسام ما يقدر باللام الملكية مع
 المضاف اليه جنسا للمضاف ولا طرفة له وهي الاكثر نحو غلام
 زيد وقذيل المسجد ويزيد ووجه عمرو وذو مال وعند
 زيد ومع عمرو وما يقدر من الجنسية اي يستفاد من ذلك
 ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه بان يكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف وهي كثيرة نحو خاتمة فضة وما يقدر
 بغير الظرفية اي يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر في
 بان اضيف الى زمان المضاف نحو مكر الليل او اضيف الى
 مكان المضاف نحو اعتكاف المسجد وهي قليلة فالاول من
 هذه الامثلة الثلاثة على معنى غلام لزيد وقذيل المسجد
 ويزيد ووجه عمرو والمعنى فيما بعده صاحب مال ومكان
 لزيد ومصاحب لعمرو والثاني منها على معنى خاتمة من
 فضة والثالث منها على معنى مكر في الليل واعتكاف في
 المسجد قال الشهاب السمين والمشهور ان الاضافة اما
 على معنى اللام او على معنى من وكونها على معنى في غير صحيح

بان لا يكون المضاف اليه

على ان الامثلة بعضها في غير ما ذكرنا
 وما دام دما بها فلا غنى بها بحوز

واما قوله تعالى مكر الليل فلا دلالة فيه لان هذا من باب البلاغة
 وهو المجوز في ان جعلهم ليلاهم ونهارهم ما كرس مبالغة في
 كثرة وقوعه منهم فيها نظيره قولهم نهار صائم وليله قاسم
 فانه لما كانت هذه الاشياء لكثرة وقوعها في هذه الظروف
 وصغرها بها مبالغة في ذلك وهو مذهب حسن مشهور في
 كلامهم انتهى وفي كلام بعضهم الاضافة لا تكون الا على معنى
 اللام فقط ويظهر في ثوب خبز ثوب الخبز لان الثوب مستحق
 للخبز لان اصله اى ومثله خاتم فضة وبعضهم وهو
 الشيخ ابن الحاجب لم يجعل المجزوء قسمين بل قسما واحدا
 حيث حصر المجزئات في المضاف اليه فقط وهو ح كل
 اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا كالقسم الاول
 اى وهو الذى تقدم انه مجزوء بالحرف وتسمية المجزوء
 بالحرف الظاهر مضافا اليه خلافا للمشهور او نسب اليه
 بواسطة حرف الجر تقديره كالتقسيم الثانى اى وهو الذى
 تقدم انه المجزوء بالمضاف وعلى هذا فالعامل في زيد
 من غلام الحرف المقدر ان مراد في الكلام احتراز عن
 المفعول فيه والمفعول له قال لان حرف الجر وان كان مقدرا
 فيها لكنه غير مراد وقد اغفل المص هذا المقيد من كلام
 هذا البعض واما تاج المخفوض اى المخفوض بالتبعية

زيد الحرف المقدر لا
 المضاف فالعامل عند هذا
 البعض اعني ياء في

الذى

نحوه

الذى زاده بعضهم على القسمين كما تقدم فلا وجه لزيادة
 لانه لا يتوهم خروجهم عن القسمين بل هو داخل فيهما اذ
 الصحيح في التابع للمجزوء في غير البديل انه مجزوء بما جرد
 متبوعه من حرف نحو مرت زيد الفاضل اى بكر نفسه
 وزيد فالفاضل اى وما عطف عليه من التوابع مجزوء
 بالبا اى بملك البا الجارية لمتبوعه الذى هو زيد او من
 مضاف نحو غلام هند الفاضلة ام عمر ونفسها وغلامها
 في الدار فالفاضلة اى وما عطف عليها من التوابع مجزوء
 باضافة الغلام في المعنى لانه مضاف لمتبوعها اى لما هي
 صفته او عطف بيان عليه او توكيد او معطوف عليه فسقا
 فكانه مضاف الى ذلك واما في البديل فالعامل فيه مقدرا
 متساويا للمذكور وهو الحرف او المضاف نحو مرت باى حفص
 عمر وجاني غلام اى حفص عمر لان البديل على نية تكرار
 العامل واما الحرف اى المجزوء بالمجاورة الذى زاده بعضهم
 على القسمين ايضا نحو خرب من قول بعض العرب هذا
 بحر ضب خرب بحر خرب لمجاورة لضب المجزوء بنحدر
 وكان حقه اى خرب الرفع اى ان يكون مرفوعا لانه
 نعت لنحدر المرفوع على الخبرية لاسم الاشارة والجر اى المجزوء
 بالتوهم الذى زاده بعضهم على القسمين ايضا نحو است

اليها

قايما ولا قاعد بالجرح عطفاً على قايما المنصوب على توهم
 انه مجرور بدخول الباء لانه يكثر دخول الباء في خبر ليس فلا
 وجه لزيادتهما لانه لا يتوهم خروجهما عن القسمين ايضا
 بل هاد اطلاق فيهما فانها رجحان عند التحقيق الى الجرح بالمضاف
 والى الجرح بالحرف كما قاله الجلال ابن هشام في شرح لمحة ابى
 حيان وهذا فوضوئاً فاولاً في الجرح بالمجاورة
 لان الجرح في خبر جالجا ورته نصب والجرح بالحاصل في نصب انما
 هو بالمضاف الذي هو جرح فكان الجرح في خبر بالمضاف والثاني
 في الجرح بالتوهم الذي هو جرح فكان الجرح في خبر بالمضاف
 والثاني في الجرح بالتوهم لانه مجرور بحرف غاية الامر انه متوهم
 ولما انتهى المعنى الكلام على انواع المعربات شرع يتكلم على
 حقيقة الجملة واقسامها تكميل للفائدة فقال ذكر الجملة
 اى بيان حقيقة الجملة وذكر اقسامها هذه ترجمة للجملة اى
 حقيقة كل مركب اسنادى اى ما وجد فيه اسناد ولو بحسب
 الاصل بدليل قوله افاد نحو قام زيد ام لم يقدحوا ان قام زيد
 وقد علمت ما سبق انه لا بد في الكلام من الفائدة فالجملة اعم
 من الكلام مطلقاً فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً ويدل
 لذلك قولهم جملة الشرط جملة الصلة جملة الخبر جملة الجواب
 الى غير ذلك مما ليس كلاماً لعدم الفائدة فيه وقبل الكلام

الجملة وقاسمها

والجملة

والجملة مترادفان ترد الجملة للكلام فلا بد فيها من الفائدة قال
 ابن خالون الحيتى وهو لذي يقتضيه كلام النخاعة واما قولهم جملة
 الشرط فاطلاق مجازى باعتبار ما كان انتهى وورد بان الاصل
 في الاطلاق الحقيقة وقيل يرد الكلام للجملة اى لا يشترط
 في الكلام الفائدة وفي كلام شيخ المحققين جملة جرح الشرط وجملة
 جواب القسم كلامان بخلاف لجملة الشرطية والقسمية انتهى
 وفي كلام سيد المحققين ان الكلام هو مجموع المركب من الشرط
 والخبر الا الجزاء وحده واما جواب القسم فكلام بلا نزاع ووجه ذلك
 بما يطول وقد قدمنا ذلك وهى اى الجملة تنقسم بالنسبة
 الى التسمية الى قسمين اما ان تكون فعلية واما ان تكون اسمية
 اى منسوبة الى الفعل المصدرة به او منسوبة الى الاسم
 المصدرة به فالاسمية هي المصدرة باسم مسند اليه غير او
 مسند اليه ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم لفظاً اى
 ملفوظاً به صريحاً نحو زيد قائم مثال للاسم الصريح المسند
 الى غيره وفي بعض النسخ قائم زيد بدون همزة الاستفهام
 وفيه نظر ظاهر لان الوصف لا يرفع الفاعل الا ان اعتمد
 على الرابع لا يقال هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدأ انا نقول
 تكون الجملة حينئذ مصدرة بالمسند اليه لا بالمسند الى غيره
 وبعد ان يمثل احد القسمين بمثالين ويترك القسم الآخر

الحق

بغير مثال أو يكون غير ملحوظ به صريحا بان يكون تقديرا
أي مقدر هو ولا من ان والفعل نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
فان تصوموا مول من ان والفعل باسم تقديره صياكم أو صومكم
خير لكم والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا أي ملحوظا به نحو قام زيد
أو تقديرا المصدرة بفعل لفظا أي مقدر نحو يا عبد الله فعبد
الله مفعول بفعل محذوف أي مقدر تقديره ادعوا عبد الله والمراد
بكون الاسم والفعل صدرا انما هو بحسب الرتبة والاصالة لا بحسب
الذكر فلذلك قال والمعتبر من المصدر ما هو صدرا في الاصل
لا في اللفظ وخ جملته كيف جازيد وفريقا كذبتهم فعلية لا اسمية
لان الاسم المتقدم فيها المصدرة به وهو كيف وفريقا في نية
التأخير لانه مفعول للفعل فان قلت بقي من التفسير جملتان
ليستا اسميتين ولا فعليتين وهما الجملة الشرطية وهي المصدرة
أي المبدوءة بأداة الشرط والجملة الظرفية وهي المصدرة
أي المبدوءة بالظرف نحو عندك أو في الدار مال لانها لم تصد
باسم ولا بفعل قلت في الجواب عن ذلك انا انفسلم خروج
كل من الجملة الشرطية والجملة الظرفية المذكورتين عن الاسمية
والفعلية ونفع انهما لم يصدرا بما ذكر اما الشرطية فانها ان
صدرت بحرف شرط أي جازم كما هو المبتدأ عن الاطلاق فلا
يرد ان لولا حرف شرط وهو مختص بالجملة الاسمية على ان

ابن

ابن جماعة توقف في كون لولا من ادوات الشرط قال لانها
للربط دون الشرط قال لا يقال الربط مستلزم للشرط لاني اقول صنت
لا اذ هو اعم مطلقا اللهم الا ان يقال جعلها من ادوات الشرط مجازا لوجود
الربط أي ومنه كلام المص الا في الكلام على الجملة الواقعة جوابا
لشرط جازم هي فعلية نحو ان قام زيد فت لانه سياق انه ينظر
لما بعد الحرف المصدرة به الجملة وان صدرت باسم أي باسم شرط
هي اسمية ان كان ذلك الاسم مسندا اليه بان يكون مبتدئا نحو من
يقهر اقم معه ولا يكن مسندا اليه بان لا يكون مبتدئا بل مفعولا
فهي أي تلك الجملة فعلية نحو ما تصنع اصنع فلم تخرج الجملة
الشرطية عن الاسمية والفعلية وهذا التفصيل واضح ويبرر
اطلاق قول المغني الضواب انها أي الجملة الشرطية من قبيل
الفعلية واما الجملة الظرفية فان قدرت ان فيها الظرف متعلقا
بفعل محذوف كما ستقرر أي وجعلت مالا فاعلا بذلك الفعل
فهي فعلية ولا بان قدرت مطلقا باسم محذوف كما ستقرر أي وجعلت
مالا فاعلا بذلك الاسم في اسمية فلم تخرج الجملة الظرفية عن
الاسمية والفعلية وكذا لا تخرج ان جعلت مالا مبتدئا خبرا
عنه بالظرف لان الجملة اسمية ولا بد وان جعل متعلقا بالظرف
فعلا كما ستقرر وبما حملنا كلامه عليه لا يرد ما يقال اذا اعرب
مال مبتدئا والظرف خبر عنه متعلقا باستقر مثلا في جملة

اسمية بلا مربية وصدق على ذلك ان الظرف يتعلق بفعل لما علمت
 ان كلامه فيما اذا جعل مال فاعلا لا مبتدا وفيه ان في المعنى
 ما يفيد ان مالا اذا جعل فاعلا بنفس الظرف لا اعتمادا على
 الاستفهام فالجملة ظرفية ولا يقال فيها فعلية ولا اسمية وان كان
 الظرف اسما فاعلم ان جملة اعترك واخر الدار مال محتمل ان تكون
 اسمية وذلك اذا جعل مال فاعلا بذلك الاسم الذي قد متعلقا
 به الظرف واما اذا جعل مال مبتدا والظرف خبره فالجملة اسمية
 ولا بد وان جعل متعلق الظرف فعلا واما اذا جعل مال فاعلا
 بنفس الظرف لا اعتمادا على الاستفهام لا بتعلقه المقدر بالجملة
 ظرفية ولا يقال فيها اسمية ولا فعلية وان كان الظرف اسما فان
 صدرت بحرف نظرت الى ما بعد ذلك الحرف فان كان ما بعده
 اسما نحو ان زيدا قائم فهي جملة اسمية نظرا الى مدخول ذلك
 الحرف ولا عبرة بذلك الحرف وان كان ما بعد الحرف فعلا نحو
 ما ضربت زيدا فهي جملة فعلية نظرا الى مدخول ذلك الحرف
 ولا عبرة بذلك الحرف ثم هي للترتيب الذكرى تنقسم للجملة ثانيا
 بالنسبة الى الوصفية الى الجملة الصغرى والجملة الكبرى
 فان قلت النظر في الجملة الصغرى الى العجز لانها التي تقع خبرا
 عن المبتدا كما سياتي وفي الجملة الكبرى الى الصدر لانها التي
 تقع خبر المبتدا فيها جملة كما سياتي فلا يسيى قدمت ما يراعى

وان تكره فعلية وذلك
 ان اجعل مال فاعلا بذكر
 الفعل الذي قد متعلقا
 به الظرف في

فيه العجز الذي هو الجملة الصغرى على ما يراعى فيه الصدر وهو
 الجملة الكبرى قلت الجملة الصغرى جز والجملة الكبرى كل
 واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجز طبعيا فيوضع الجز ثم
 الكل ليوافق الوضع الطبع وفيه انه كان مقتضى هذا الجواب
 ان يقدم بيان حقيقة الجملة الكبرى وقد عكس ذلك فان
 قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بال ولم تقل صغرى
 وكبرى بالتكبير كما قال لجمال ابن هشام في القواعد قلت لانها
 اى صغرى وكبرى من باب اسم التفضيل اى لان صغرى مونت
 اصغرى وكبرى مونت اكبر وكل من اصغر واكبر اسم تفضيل واسم
 التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة الى معرفة يجب ان يكون
 مفردا مذكرا دائما ولو كان موصوفا الذي هو المفضل مثني
 او مجموعا مذكرا او مؤنثا فيقال زيدا او هند او الزيدان
 او الهندان او الزيدون او الهندات اصغرا واكبرا وعمر وكاهنهم
 واذا قرن اسم التفضيل بال يجب مطابقة لموصوفه الذي
 هو المفضل مثني او مجموعا مذكرا او مؤنثا فيقال زيدا او هند
 او الاكبر وهند الكبرى والزيدان الاصغران والاكبران والهند
 الصغريان او الكبريان والزيدون الاصغرون والاكبرون
 والهندات الصغرى او الكبرى فتايب الجرد هاد كالحسن ومن
 ثم قال لجمال ابن هشام في المعنى انما قلت صغرى وكبرى

كذلك انما راينا من النسخ
 وصواب الصغرى كما يعلم بالتأمل

موافقة لهما أي التوحيين وإنما الوجد استعمال فعلي فعل بال
والإضافة وله الدخول من قال وهو أبو نواس في وصف الخمر
كان كبري وصغرى من فوائدها حصبا در على أرض من الذهب
ولكن ربما استعمل الفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا
مع كونه مجردا قال إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم
ما أقام الأسماء أي ليأمر فعلي ذلك يخرج البيت المذكور وقول
التوحيين أي جملة صغرى وجملة كبرى وكذلك قول العروضيين
فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى منه المقصود وإن أضيف
اسم التفضيل فإن إلى نكرة لزمه الأفراد والمذكر أيضا لكن
يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف تقول زيدا أفضل
رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال
وهذا أفضل امرأة والمهذبان أفضل امرأتين والمهذبات
أفضل نساء وإن كان إلى معرفة فتارة يجب المطابقة وتارة
تجوز فالأول نحو الناقض والاشج أعد لابني مروان أي
عادلهم والثاني نحو الكبر مجرما ولتجدنهم أحسن الناس
وإذا أردت معرفة الكبيرة والصغرى فالكبرى ما كان الخبر
فيها جملة والصغرى ما كانت خبر جملة زيد قام أبوه من
زيد إلى أبوه أي زيد وأبوه وما بينهما ونحو ظننت زيدا يقوم
أبوه جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وهي كبرى لا غير وذلك لأن

كان

الثاني فهو البريد أي
الوليد سمي بذلك لأنه ينقص
أرزاق الجند والاشج هو عمر
ابن العزير زعموا أنه سمي
بذلك لأنه كان به أثر شجرة

نعم

زيد

زيد مبتدا وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل خبر عنه وجملة
قام أبوه من الفعل وهو قام والفاعل وهو أبوه جملة صغرى
لأنها وقعت خبرا عن زيد وهي صغرى لا غير وكبر الجملة وصغرها
بحسب كثرة الكلمات وقلتها وقد تكون الجملة الواحدة كبرى
وصغرى باعتبار من مختلفين نحو زيد أبوه غلامه منطلق
فزيد مبتدا أول وأبوه مبتدا ثاني وغلامه مبتدا ثالث ومنطلق
خبر المبتدا الثالث والمبتدا الثالث الذي هو غلامه وخبره
الذي هو منطلق خبر المبتدا الثاني وهو أبوه والرابطة بينهما
الها من غلامه لأن الخبر جملة ليست عين المبتدا والمبتدا
الثاني الذي هو أبوه وخبره الذي هو جملة غلامه منطلق
خبر المبتدا الأول الذي هو زيد والرابطة بينهما الها من أبوه
لما تقدم والروابط فيها طريقان أحدهما أن يضاف كل من
المبتدات غير المبتدا الأول إلى ضمير متلوه والمبتدا الأول
يبقى مجالا ولا يضاف إليه غيره كما في مثال المص وعليه فالعني
أي التقدير زيد غلام أبيه منطلق لا غلام أبي زيد منطلق
كأنهم المص في شرح القواعد لأن القصد الاختيار عن زيد
بأن غلام أبيه منطلق لا مجرد الاختيار عن غلام أبي زيد
بالانطلاق فمن زيد إلى منطلق أي زيد ومنطلق وما
بينهما جملة كبرى لا غير لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق

جملة صغرى لا غير لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو ابو جهملة
 ابو غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وهو
 ابو منطلق وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد وفي لا غير لحن
 وانما يقال ليس غير ورد بان لا غير مستوعف قد اورد ابن مالك
 قول الشاعر جوابا به تنجوا عمن فورنا لعن عمل اسفلت لا غير
 تسال وثاني الطريقتين ان تأتي بعد خبر المبتدا الاخير وتأتي بها
 مرتبطة فتوصل كلا بضمير ما قبله حتى المبتدا الاول نحو زيد
 هند الاخوان الزيدون ضاربوها عندها باذنه والى ذلك اشار
 بقوله وقس على ذلك اى على ما تقدم فى الروابط فى الطريقة
 الاولى ما تقدم فيها فى الطريقة الثانية نحو زيد عمرو بكر مقيم
 عنده فى داره فبكر مقيم جملة وهي خبر عن عمرو والرابطة بينهما
 الهمان عنده وعمرو وخبره الذى هو الجملة خبر عن زيد والرابطة
 بينهما الهمان من داره قال المص فى شرح القواعد ويتفرع من
 هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي ان تجعل
 بعض الروابط مع المبتدا وبعضها مع الخبر نحو زيد عبده
 الزيدون ضاربوها باذنه انتهى وقد تكون الجملة لا صغرى
 ولا كبرى لفقد الشرطين السابقين اى شرط الكبرى وهو كون
 الخبر جملة وشرط الصغرى وهو كونها خبرا عن زيد قائم وقام
 زيد اذ لا يقال فى ذلك انه جملة صغرى لانها لم تقع خبرا ولا كبرى

المعنى

الروابط

ان

لان خبرها ليس جملة وقد يحتمل ان تكون الجملة كبرى وان لا
 تكون كبرى ولا صغرى نحو قوله تعالى انا انيك به فانه يحتمل ان
 يكون انيك فعلا مضارعا فالجملة كبرى وان يكون اسما فاعل
 فلا تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى ورجح الثاني قال فى المعنى ويؤيد
 الثاني ان الاصل فى الخبر افراد ذكر الجمل التى لا محل لها من محال
 الاعراب هذه ترجمة وفهم التى لا محل لها من الاعراب موافقا لما
 فى المعنى ومخالفة لما فى القواعد مع ان ما فيه الاعراب اشرف
 لمجى ما لا محل له من الاعراب على الاصل فى الجمل وهو الاستقلال
 وعدم حلولها محل المفرد فقال للجمل التى لا محل لها من الاعراب
 سبع الجملة الاولى الابتدائية اى المبتدأ بها الكلام اسمية
 كانت او فعلية وليس المراد بها المبدوءة بمبتدأ كما استعمل المص
 فيما سبق ولا ما يشمل ذلك لان المبدوءة بالمبتدأ قد يكون لها
 محل وج كان الاولى التبعير بالمستأنفة وهي نوعان مبتدأ بها
 الكلام حقيقة نحو انا انزلناه او حكما نحو الا ان اوليا الله
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وفسر البيانيون المستأنفة بما
 كانت جواب سوال ينشأ عن الكلام السابق نحو فقالوا سلاما
 قال سلام فان جملة المقول الثانية جواب نشأ عن الكلام
 السابق تقديره فاذا قال لهم ومن ثم لم تقطف على الاولى
 الجملة الثانية الصلة الموصول اسمى او حرفى فالاولى الصلة

والجمل التى لا محل لها من محال الاعراب

الجمل

سؤال

الموصول اسمي نحو قوله تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب
 فجملة انزل صلة الذي فلا محل لها من الاعراب واما الموصول نفسه
 ففي محل جر صفة للجملة والثانية اي الصلة لموصول حرفي
 نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب فجملة نسوا صلة ما المصدرة
 وتنفرد الموصولان اي الموصول الاسمي والحرفي بان الموصول
 الاسمي لا يسبك مع صلة بمصدر بخلاف الموصول الحرفي فانه
 يسبك مع صلة بمصدر وتقديره في المثال بنسبائهم وتنفرد
 صلتها بان صلة الموصول الاسمي تحتاج الى رابط يربطها
 بالاسم الموصول كما تقدم وصلة الموصول الحرفي لا تحتاج اليه
 اي الى ذلك الرابط بل لا يصح تعلق الرابط به اذ لا يعود الظاهر
 الاعلى الاسما وبافتراق صلتها تفترقان ايضا وتنفردان
 ايضا من حيث انه يصح ان يقال في الموصول الحرفي مع صلتها
 في محل كذا كما جبر في المثال المذكور لانها كالكلمة الواحدة ولا
 يقال ذلك في الموصول الاسمي حتى يكون في محل جر في المثال
 المذكور وان كان مع صلة كالكلمة الواحدة ولا يقال ذلك في
 لان الموصول الحرفي لا اعراب له لالفاظ ولا محلا بخلاف الاسمي فانه
 معرب محلا قال الجاهل ابن هشام في المعنى وبلغني عن بعضهم
 انه كان ياقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول اي الاسمي وصلة في
 محل كذا محتملا بانها كلمة واحدة والحق ما قدمته لك اي انه لا يقال ذلك

ولما

وانما يقال الموصول في محل كذا والصلة لا محل لها بل يظهر الاعراب
 في نفس الموصول قال تعالى ربنا اربنا اللذين وقال الطائي فحسبي من
 ذي عندهم ما كفاينا وقال العفيلي نحن اللذون صبحوا الصبا حيا
 الجملة **الثالثة المعترضة** بكسر الراء كعيشة راضية وبفتحها على انه
 من باب الحذف والايصال وهي الواقعة بين شيئين متلازمين
 اي متطابقين يطلب كل الاخر كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل
 والفعل والمفعول والشرط وجوابه والقسم وجوابه والصفة
 والموصوف والصلة والموصول والتأكيد وموكه وقد والفعل
 وهذا عند النحاة واما البيانون فلا يشترطون ذلك بل يجوزون
 الاعتراض في آخر الكلام وكثيرا ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى
 فقد جوزه ان تكون جملة وتخلو مخلصون اعتراضية اي ومن طائفة
 ان لا مخلصون التوحيد قال في المعنى وترد عليه اي على الزمخشري
 مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهمانه انه لا اعتراض
 الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطابقين انفق
 والغرض من الاعتراض بالجملة اما تقوية الكلام او تحسينه ثم
 ان هذين الشئيين الذين يقع بينهما الاعتراض اما ان يكونا
 مفردين او مضافين او جملة او جملتين **سرا اقترنت** تلك الجملة
 المعترضة **بواو الاعتراض** فيهن اي المفردين والمفرد والجملة
 والجملتين **ام لا** اي ام لا تقترن بها **فالمقترنة** اي امثلة المقترنة

ض

بالواو باقسامها الثلاثة نحو علي رضي الله عنه وان لم يحمل السلاح
شجاع فجلة وان لم يحمل السلاح جلة معترضة بين مفردين وهما
المبتدا والخبر وهما على وشجاع وتلك الجلة مقترنة بالواو ونحو
وقول الشاعر ان الثمانين وبلغها قد اخرجت سمى الى ترجمان
فجلة وبلغها جلة دعائية لاحالية لان شرط الحالية ان تكون خبرية
والدعائية انشائية وهي معترضة بين اسم ان وهو مفرد الذي
هو الثمانين وخبرها وهو جلة اخرجت فهي بين مفرد وجلة
مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار فجلة ولن تفعلوا معترضة بين جملتين جلة الشرط وجلة
جوابه مقترنة بالواو وغير المقترنة بالواو باقسامها الثلاثة
اي بين مفردين او مفرد وجلة او جملتين اي امثلة ذلك نحو قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجلة لو تعلمون معترضة بين مفردين
وهما الموصوف وصفته وهما قسم وعظيم غير مقترنة بالواو ونحو
قوله تعالى فلا اقسم اي اقسم بمواقع النجوم الى قوله تعالى انه لقران
كريم وما بينهما وهو قوله وان لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض
بجمله في ضمن تلك الجلة اعتراض بجمله وهو لو تعلمون كما تقدم
وتلك الجلة التي ضمنها جلة معترضة بين جملتين اي جلة القسم
وهي لا اقسم بمواقع النجوم وجلة جوابه وهي انه لقران كريم
وفي هذا التمثيل نظر لان تلك الجلة المعترضة التي هي وان

قول في جلة وهما المبتدأ والخبر
 قول في جلة وهما المبتدأ والخبر
 قول في جلة وهما المبتدأ والخبر

لقسم

لقسم مقترنة بالواو فقد علمت ان قوله وان لقسم لو تعلمون
 عظيم اعتراض بجلة في ضمن هذا الاعتراض بهذه الجلة اعتراض
 بجمله وهي لو تعلمون فليس اعتراضا واحدا بجملتين بين شيئين
 فقط كما في قوله تعالى في سورة ال عمران رب اني وضعتها اثني والله
 اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها من بحر حيث اعترض
 فيه جملتين الاولى للجلة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت
 والثانية للجلة الفعلية وهي وليس الذكر كالانثى بين شيئين
 فقط وهما الجلة المعطوفة والمعطوفة عليها المصدرتان باي
 بل هما اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين
 للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الاخر الاعتراض الاول بين
 القسم وجوابه والثاني بين الموصوف والصفة ومن ثم اعترض
 في المعنى على الزمخشري فيما اخذه كلامه من مساواة ما هنا
 لما في سورة ال عمران حيث قال في المعنى قال الزمخشري في
 سورة ال عمران هنا جملتان معترضتان لقوله تعالى وان لقسم
 لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنزيل نظر لان الذي في الآية
 الثانية التي هي وان لقسم لو تعلمون عظيم اعتراضان كل منهما
 بجمله اي كل منهما بين شيئين مخالفين للشيئين اللذين بينهما
 الاعتراض الاخر الاعتراض واحد بجملتين انتهى اي بين شيئين
 فقط وهما المعطوف والمعطوف عليه وبهذا يعلم ما في كلامهم

الاعتراض

في شرح القواعد قد مثل فيه لبقية ما قدمناه انه يقع فيه فراجه
الجملة الرابعة المفسرة لغير ضمير الشأن لانها الفضلة الكاشفة
لحقيقة ما تليها وهي لا عمل لها مطلقا اي سوا كان لما تفسر حظ
اي عمل من الاعراب ام لا فالاولى اي المفسرة لما له حظ من الاعراب
نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب
اي لا اله الا الله بين ابوين فشان عيسى كشان ادم من حيث الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين اب وام لا من حيث كونه خلق من
تراب كما يعطيه ظاهر اللفظ وفي الكشف ان هذا من تشبيه
الغريب بالاعراب لان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق
للعادة من الوجود من غير اب وذلك اقطع للخصم واحسم
لمادة شبهة اذا نظر فيها هو اغرب مما استغرب فجملة خلقه
من تراب اي ما بعد ها تفسير لمثل المجرور بالكاف والثانية اي
المفسرة لما لاحظ له من الاعراب نحو قولك زيد اضربه بجملة
ضربه مفسرة لجملة مقدرة وهي ضربت وتلك المقدرة لا عمل
لها من الاعراب لانها ابتداءية اي مستأنفة وفصل ابو علي
الشلوبي عن بفتح المعجمة واللام او بضم اللام وهو بفتح الالف
الابيض الاشقر فقال التحقيق ان الجملة ان فسرت ما لا عمل
له كما تقدم في المثال الثاني فلا عمل لها لانها تابعة لما تفسر
في علم اعرابه والابان فسرت ماله عمل كما تقدم في المثال

الاول

الاول في لها عمل لانها تابعة لما تفسر في اعرابه وانفق ليج من
النهاية على ان المفسرة لضمير الشأن لها عمل من الاعراب لانها
خير في نحو انه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لان وفي كان
هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية لكان ومن ثم استثناهما
المص واحترزنا عنها في التعريف بقولنا الفضلة لانها كما علمت
عمدة وقولنا الكاشفة لحقيقة ما تليها يخرج صلة الموصول
فانها وان كانت كاشفة للموصول لكن تكشف حقيقته
بل تسير اليها بحال من احوالها وفي المعنى المفسرة ثلاثة اقسام
مجردة من حرف التفسير اي كافي الامثلة المقدمة ومقرونة
بأي كقوله وترميني بالطرف اي انت مذب ومقرونة
بان نحو فاحينا اليه ان اصنع الفلك اذ لم تقدر اليها قبل
ان الجملة الخامسة الواقعة جوابا للمقسم اي لفعله سوا
ذكر فعله وحرفه ام لا بل ذكر حرفه فقط او لم يذكر واحدا منها
فالاول نحو قولك اقسمت بالله ان الصلح خير من اقامة
الشهر والفتن الواقعة في هذا الزمن يعني زمن تاليف
هذا الكتاب وهو زمن السلطان الملك الناصر السعدي
محمد بن المهدي السلطان قاتبيار كما تقدم فجملة ان الصلح
خير جواب لفعل القسم والثانية حم والكتاب المبين انا انزلناه بجملة
انا انزلناه جواب والكتاب اي للفعل المتعلق به الذي

هو قسم لان فعل القسم كما علمت لا يجمع الواو والثالثة نحو قوله تعالى
واذا اخذنا ميثاقكم لا تستكفون وما كره لجملة السادسة الواقعة
جوابا لفعل شرط غير جازم كاذوا واخواتها اي نظايرها في افادة
الشرطية من غير حزم وهي لو ولولا الشرطيتان وكيف على ما تقدم
فيها مطلقا اي سواء اقترن الجواب بالفاو اذا الفجائية او لا او واقعة
جوابا لفعل شرط جازم نحو كان واخواتها اي نظايرها في افادة
الشرطية والحزم للمغليين ولم يقترن الجواب بالفاو لا با ذا
الفجائية مثال الاولى اي الواقعة جوابا لشرط غير جازم نحو قوله
اذا جاز يد فاكرمه فجملة اكرمه جواب اذا مقترنة تلك لجملة
بالفاو ونحو قوله تعالى اذا دعاهم دعوه من الارض اذا انتم تخرجون
فجملة انتم تخرجون اذا مقترنة باذا الفجائية ونحو اذا جاز يد
اكرمه فجملة اكرمه جواب اذا غير مقترنة بالفاو لا باذا الفجائية
ومثال الثانية اي الواقعة جوابا لشرط جازم نحو ان جاز يد
اكرمه فجملة اكرمه جواب ان الشرطية اي جواب فعلها غير
مقترنة تلك لجملة بالفاو لا باذا الفجائية وتقديرنا المضاف
في كلامه وهو لفظ فعل متعين لان ظاهر ان المراد بالشرط
الارادة لو صنف بكونه جازما وغير جازم ومن المعلوم ان الشرط
بمعنى الارادة لا جواب له الا ان يجعل في كلامه استخدام بان يرد
بالشرط فعل الشرط وبالصنير في قوله جاز وغير جازم الشرط

جواب 9

صبيحه

تعتبر

قد
قالوا انك عطف عليها على قوله
وقد عمر وجملة قد عمر ومعطوفة على جملة قام زيد وجملة قام
زيد ابتدائية اي مبتدأ بها الكلام اي مستأنفة لا عمل لها من

بمعنى الاداة لجملة السابقة لما لا عمل له من الاعراب نحو قام زيد
وقد عمر وجملة قد عمر ومعطوفة على جملة قام زيد وجملة قام
زيد ابتدائية اي مبتدأ بها الكلام اي مستأنفة لا عمل لها من
الاعراب فان جعلت الواو للحال للعطف كانت لجملة في محل نصب
على الحال من زيد وكانت مقدمة قال ابن جماعة ويرجع الاول ان
الاصل في الواو كونها عاطفة هذا ما يتعلق بالجل التي لا عمل لها من
الاعراب واما لجل التي لا عمل لها من الاعراب فلا يخفى انها سبع
ايضا هو مصدر اي اذا رجع يقال اض ايضا اذا رجع رجوعا
اي رجع المص الى تعداد مواضع استعمال لجل التي لا عمل لها من
الاعراب بعد تعداد مواضع استعمال لجل التي لا عمل لها من الاعراب
لجملة الاولى الواقعة خبر مبتدأ في الحال او في الاصل اي لم ينسخ
او نسخ فالاولى اي الواقعة خبر مبتدأ لم ينسخ نحو زيد ابوم
منطلق فجملة ابوم منطلق من المبتدأ والخبر خبر زيد والرابط
الها من ابوم ومحلا الرفع وهو خبر غير منسوخ والثانية اي
الواقعة خبر مبتدأ نسخ نحو كان زيد ابوم قائم فجملة ابوم قائم
من المبتدأ والخبر خبر كان محلا النصب وهو خبر منسوخ
لجملة الثانية الواقعة حالا مربوطة بالواو فقط او بالضمير
فقط او بالواو والضمير معا فالاولى اي المقترنة بالواو فقط
نحو جاز يد والشمس طالعة فجملة والشمس طالعة من المبتدأ والخبر

لا عمل لها

محلها نصب على الحال من زيد الذي هو فاعل جا والثانية اى المقترنة
بالضمير فقط نحو جا زيد يده على راسه فجعلته يده على راسه من المبتدا
والخبر في محل نصب على الحال من زيد الذي هو فاعل جا والثالثة اى
المقترنة بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى المتران تنظر الى الذين
خرجوا من ديارهم وهم الوف قيل سبعون الفا فجعلته هم الوف
من المبتدا والخبر في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا التي هي
فاعلة للجملة الثالثة الواقعة مفعولا للمقول الخالص ذلك القول
من معنى الظن اى المحكية بالقول المذكور نحو قال انى عبد الله فجعلته
انى عبد الله من اسم ان وخبرها محلها نصب على المفعولية للمقول
اى على انها مفعول به وقيل مفعول مطلق مبين للنوع لانها دالة على
نوع مخصوص ورد في المعنى ولا يكون محلها نصبا الا اذا لم تنب عن
الفاعل نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون وكما تقع الجملة
مفعولا به في باب الحكاية بالقول تقع مفعولا به في باب ظن واعلم
على انها مفعول ثان لظن وثالث لاعلم وفي باب التعليق للمفعول العلى
ومن ثم اطلق في المعنى فقال لجملة الثالثة الواقعة مفعولا فان كان
المقول بمعنى الظن فانه لا يعمل شيئا في محل الجملة وانما يعمل في
مفعولاتها نحو انقول زيدا عالما اى انظن فزيد مفعول اول و
عالما مفعول ثان لجملة الرابعة المضاف اليها اسم زمان او مكان
فالاولى اى المضاف اليها اسم زمان نحو اذا جا نصر الله فجعلته

جا نصر الله محلها الجر باضا اذا اليها والثانية اى المضاف اليها
اسم مكان نحو امه اعلم حيث يجعل رسالته فجعلته يجعل رسالته
من الفعل والفاعل محلها الجر باضافة حيث اليها لجملة الخامسة
الواقعة جوابا لفعل شرط جازم وهو اى ذلك الشرط الجازم
ان الشرطية واخواتها اذا كانت تلك لجملة الواقعة جوابا لمقترنة
بالفا او باذا النجائية مثال الاولى وهي المقرونة بالفا نحو قوله
تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم فجعلته فان الله به عليم
محلها الجزم لانها جواب ما الشرطية ومثال الثانية وهي المقرونة
بازا النجائية نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية وفي المعنى ان
اذا في هذه الآية نائية عن الفاعل بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم
او جازما ولم يقترن بالفا ولا باذا النجائية فان لجملة الواقعة
في جوابه لا عمل لها من الاعراب كما تقدم في الكلام على لجل التي لا عمل
لها والسرف في ذلك ان الفاعل اذا النجائية بهيان لجملة الربط بالاداة
فاذا جعلت لجملة عنها توجهت الاداة بنفسها للفعل فتقرمه لانه
المطلوب بالاداة لا لجملة لجملة السادسة الناقبة لمفرد فان محلها
تابع لذلك المفرد في اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع نحو قوله
تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجعلته لا بيع فيه من اسم الاوخر
ها محلها الرفع لانها نفت ليوم الواقع فاعلا لياتي والنصب نحو قوله تعالى

الجملة هي تقنطون

وانقوا يوما ترجعون فيه فجلة ترجعون فيه من الفعل وفاعله محلها
النصب لانها نعت ليوم الواقع مفعولها لوانقوا والجرح قوله تعالى
ليوم لا ريب فيه فجلة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها محلها الجرح لانها
نعت ليوم ويوم مجرور باللام الفجلة السابعة التابعة لفجلة لا محل
من الاعراب قال في المعنى ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة
واعترف هذا المحصر بان قولك زيد قام ابوه قام ابوه فيه لفجلة الثانية
في محل رفع على انها تأكيد لفجلة الخبر وليست في واحد من البابين
فالعطوفة نسقا بخبر زيد قام ابوه وقعد اخوه فجلة قعد اخوه من
الفعل والفاعل محلها الرفع ان كانت معطوفة على الفعلية الصغرى
اي الواقعة خبرا عن زيد الذي هو المبتدأ وهي فجلة قام ابوه
فان كانت معطوفة على لفجلة الكبرى باسرها اي جميعها وهي
زيد قام ابوه اي فانها لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على فجلة
ابتدائية اي متأنفة والاول من هذين الوجهين اولى لان فيه
عطف فجلة فعلية على مثله ومن المعلوم ان تناسب الجملتين
الاولى من تخالفها اللازم على الثاني وهو عطف فجلة فعلية على فجلة
اسمية والواقعة بدلا بشرطها ان تكون اوفى بتأدية المعنى من
الاولى كقول الشاعر اقول له ارجل لا تقيمن عندنا فان لفجلة
الثانية اوفى بتأدية المعنى المراد وهو اظهار الكراهة لا قامت
عندهم من لفجلة الاولى فان الثانية تدل على ذلك بالمطابقة

والاول

٢٦٥
 والاولى تدل عليه بالالتزام كذا في المعنى ومثله ايضا بقوله تعالى
 وانقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
 وعيون ونظر في ذلك الدما ميني واعتذر عنه بما فيه نظر ايضا
 ثم ذكر ضابطا لفجلة التي لا محل لها من الاعراب ولفجلة التي لا محل
 لها من الاعراب في الاغلب فقال والضابط في الاغلب هو ان
 كل فجلة وقعت موقع المفرد لا محل لها من الاعراب بحسب ما يستحقه
 ذلك المفرد من الاعراب وكل فجلة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من
 الاعراب ومن غير الاغلب فيهما اي في الاول والثاني لفجلة الواقعة
 بعد الفاء او بعد اذا النجائية اذا كانت تلك لفجلة جوابا لفعل
 شرط جازم فانها اي تلك لفجلة لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم اصلا
 لا لفظا ولا محلا لان اذا النجائية مختصة بالجمل الاسمية والفا
 لا تدخل الاعلى مالا يصلح ان يكون شرطا فكان ينبغي ان لا
 يكون لها محل من الاعراب مع ان محلها من الاعراب الجزم كما
 تقدم ولا يخفى ان هذا انما هو من غير الاغلب في الثاني لا في الاول
 ايضا ثم ذكر حكما لفجلة خبرية بعد المعرفة او بعد النكرة بقوله
 حكم لفجلة خبرية المختصة بالمتخصصة للخبيرية اي الخالية عن شائبة
الاشارة والخبرية لفظا ومعنى الواقعة بعد معرفة مختصة
اي مختصة للتعريف اي خالية عن شائبة التذكير والمعرفة
لفظا ومعنى ومنها النكرة المختصة كما يدل عليه كلامه في اي

بعد المعارف والمكرات
 هذه ترجمة ال او وقعت لفجلة
 المذكورة

تلك الجملة حال من تلك المعرفة حيث لا مانع يمنع من ذلك وذلك
 نحو قوله تعالى وجاوا اباهم عشا اي بين المغرب والعشاء وقيل اخر الليل
 يكون جملة يكون حال من الواو في جاوا اي جاوا اباك اي متباكين
 فان منع من وقوعها حال مانع بان صدرت تلك الجملة بدليل استقبال
 كالمسكين ولو لم تكن حالا نحو زارني زيد ساكفيه ولو انشأه ذلك للتناهي
 واذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة اي متعمدة للتكثير اي غالية عن
 شأينة التعريف وهي النكرة لفظا ومعنى اي لم تخصص بشئ من
 المخصصات فهي اي تلك الجملة نعت لتلك النكرة نحو ليوم لاريب
 فيه فجملة لاريب فيه من اسم لا وخبرها نعت ليوم كما تقدم فان منع من
 وقوعها نفا مانع لم تكن نعتا نحو قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي
 خاوية على عروشها لان الواو لا يفترق بها بين الصفة وموصوفها
 خلا فالابن حتى وان تبعه الزمخشري فقال في قوله تعالى وما اهلكنا
 من قرية الا ولها كتاب معلوم ان جملة ولها كتاب معلوم صفة
 قرية قال وتوسط الواو ايذا نابا لصاق الصفة بالموصوفات هي
 وح تكون جملة وهي خاوية على عروشها اي لوصفها بقوله على عروشها اي
 ساقطة على عروشها قدمت الحال على تلك الصفة واما جملة يرحى
 لكل عظيم فقد تقدم عن الحال بن هشام انها حال لا صفة لانه
 معرفة محضة لانه منادى مقصود ومن ادعى انها صفة كالشيخ
 ابن مالك لا يتخلص من ذلك لكونه قد رها صفة قبل المذكور

سبق

سبق لبعض الافهام لان ذلك انما هو مصحح للنصب لا مخلص من
 وصف المعرفة فان قلت كيف تقع الجملة نعتا وحالا مع ان الحال وقعت
 النكرة واجبا للتكثير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت في
 الجواب عن ذلك لجملة وان لم تتصف بذلك حقيقة الا انها اذا
 وقعت موقع المنكر نزلت منزلة اي منزلة المنكر فكانت في حكم
 النكرة فهي نكرة حكما لقيام موجب التكثير وانتفاء معنى التعريف
 واذا وقعت اي لجملة بعد ما ليس معرفة محضة ولا نكرة محضة
 بل بعد ما يحتمل التعريف والتكثير احتملت اي تلك الجملة الحالية
 نظرا للتعريف واحتملت الوصفية نظرا للتكثير نحو قوله تعالى مثل
 الحمار يحمل اسفارا جملة يحمل من قوله يحمل اسفارا يحتمل ان تكون
 حالا من الحمار نظرا الى التعريف الحاصل للفظ الحمار فانه معرف
 بالجنسية ويحتمل ان تكون صفة نظرا الى التكثير الحاصل لمعناه
 لانه نكرة بحسب المعنى فان المراد به الجنس لان الية جنسية
 كما علمت فالمراد من الحمار ماهيته وحقيقته مطلقا او في ضمن
 فرد اي فرد كان لا في ضمن جميع الافراد او اجماع معين اي
 الماهية المذكورة في ضمن فرد معين والاسفار جمع سفر بالكسر
 وهو الكتاب الكبير فالاسفار الكتب الكبار اي يحمل كتابا كبيرا
 والمقييد بالكبار لم اقت عليه لغيره من كتب العلم فهو مبني بها
 ولا يعلم ما فيها الا ما يبرح به من الكل والنهيب وهذا مثل

وانما قيل انما هو مصحح للنصب لان ذلك انما هو مصحح للنصب لا مخلص من وصف المعرفة فان قلت كيف تقع الجملة نعتا وحالا مع ان الحال وقعت النكرة واجبا للتكثير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت في الجواب عن ذلك لجملة وان لم تتصف بذلك حقيقة الا انها اذا وقعت موقع المنكر نزلت منزلة اي منزلة المنكر فكانت في حكم النكرة فهي نكرة حكما لقيام موجب التكثير وانتفاء معنى التعريف واذا وقعت اي لجملة بعد ما ليس معرفة محضة ولا نكرة محضة بل بعد ما يحتمل التعريف والتكثير احتملت اي تلك الجملة الحالية نظرا للتعريف واحتملت الوصفية نظرا للتكثير نحو قوله تعالى مثل الحمار يحمل اسفارا جملة يحمل من قوله يحمل اسفارا يحتمل ان تكون حالا من الحمار نظرا الى التعريف الحاصل للفظ الحمار فانه معرف بالجنسية ويحتمل ان تكون صفة نظرا الى التكثير الحاصل لمعناه لانه نكرة بحسب المعنى فان المراد به الجنس لان الية جنسية كما علمت فالمراد من الحمار ماهيته وحقيقته مطلقا او في ضمن فرد اي فرد كان لا في ضمن جميع الافراد او اجماع معين اي الماهية المذكورة في ضمن فرد معين والاسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب الكبير فالاسفار الكتب الكبار اي يحمل كتابا كبيرا والمقييد بالكبار لم اقت عليه لغيره من كتب العلم فهو مبني بها ولا يعلم ما فيها الا ما يبرح به من الكل والنهيب وهذا مثل

ضربه انه تعلم ولا يعلم بعله وكل من علم ولم يعلم بعله فهذا
 مثله ان علم هذا العالم جبريل والحاصل له من تعلم العلم انما هو مزيد
 النقب وعظيم النصب وقد اشار الى هذا المعنى بعض العارفين
 وهو ابن عروس بقوله حمار الغيب وايض معنى حامل لقبيل الزمائل
 غير ملذذ بطواه وهو حامل لكل باطل وخرج عن ذلك اي عن الخبرة
 المحضة لجملة الانشائية لفظا ومعنى ولجملة خبرية لكنها غير لجملة
 خبرية المحضة اي المتحضرة للخبرة بان تكون انشائية ولو معنى
 فانها لا يكونان حالا من معرفة ولا يكونان نفعا لنكرة ثم شرع في
 حكم الظروف والمجوزات بعد المعارف والتكرات بقوله حكم
 الظروف الزمانية والظروف المكانية والمجوزات بالحروف الاصلية
 التي لا تشبه الزائدة حكم لجملة خبرية المحضة ومع تكون تلك
 الظروف او المجوزات احوالا ونفعا او محتملة لهما ففي بعد المعارف
 المحضة اي المعرفة لفظا ومعنى احوال يخرج جازيد على الفرس
 او فوق الناقة او عشا فالجوز وهو الفرس واما قوله فالجار
 والمجوز اي وهما على الفرس ففيه تسمية والظرف وهو فوق حاله
 من زيد لانه اي زيد معرفة محضة اي معرفة لفظا ومعنى كما
 تقدم وهي بعد التكرات المحضة اي التكرات لفظا ومعنى اي
 التي لا تخص بوجه من وجه التخصيص ومنه النكرة المقصورة
 في باب النفاذ في صفات نحو مرت برجل في داره او تحت السفن

فالجار

فالجار والمجوز وهما في دار وفيه ما علمت والظرف وهو فوق
 يحتمل ان الحالية نظرا الى لفظ التمر فانه معرفة لفظا لانه معرف بال
 الجنسية ويحتمل ان الوصفية نظرا الى معناه اي التمر فانه نكرة معنى
 فان المراد به الجنس اي ماهية التمر فانه نكرة حقيقة مطلقا وفي
 ضمن فرد ما لا في ضمن جميع الافراد وايض معنى معين ما علمت في نظير
 والحكم على نفس الظرف او المجوز بانه حال او صفة خلاف الصحيح
 كانه عليه في قوله فان قلت اذ او قعا اي الظروف والمجوزات
 حالا وصفة تعلقا بعامل محذوف وهو بائنا على وجوب تقدير
 عاما مطلقا وليس كذلك بل على وجوب تقدير عاما اذ لم توجد
 قرينة على التخصيص ولا جاز تقدير خاصا وح يكون جازي الخذف
 كما تقدم وسياتي ايضا وذلك العامل المحذوف وجوبا او جوازا
 هو الحال او النعت اي الصفة على الصحيح لان نفس الظرف والمجوز
 ولا مجموع المحذوف وذلك الظرف او المجوز فان قدر اي المحذوف
 فعلا كانا اي الظروف والمجوزات من قبيل الجمل وان قدر اسما كانا
 من قبيل المفردات فلا يخرجان عن الجملة والمزدوق قد تقدم حكم كل
 منها فوجه افرادهما بالذكر المستغنى ذلك لكونهما قسماتا لشيء
 قلت في الجواب عن ذلك ان هذا التقدير الذي ذكرناه اي
 تقدير الفعل او ال اسم ليس قوله مجمعا عليه فان ال كثير في قدره
 فعلا وغيرهم قدره اسما وفيه ان من قدر الفعل لا يمنع تقدير الاسم

وهو تحت صفات الرجل وهو يدل على معرفة محضة وانك معرفة بملها يحتمل التقريب والتكرار احتمالا على الظروف
 والمجوزات الحالية والوصفية نحو يعني التمر على غصانه او فوق النخيل فالجار والمجوز وهما على غصانه وفيه ما علمت والظرف

والخلاف بين الكثر من وغيرهما هو في الاولى منهما كما قدمناه بما فيه
في الكلام على خبر المبتدأ فكان الاولى للضم ان يقول هذا قلت كون
المقدر هو الحال او الفت ليس بجمعا عليه بل هو الصحيح كما بينا عليه
ومقابل الصحيح ان نفس الطرف او الجور هو الفت وهو ما اشتهر
على السنة العربية وقبل الحال او الفت هو مجموع المتعلق المحذوف
والطرف او الجور وقد قدمنا ثم ايضا عن تحقيق بعضهم ان هذا
الخلاف لغوي ويقال بمثل هذا فعدم ذكرها والسكوت عنه
بالكيفية فيه اخلال بالعلم بحكمها في الجملة اي من بعض الوجوه وهو
الوجه المتقدم الذي صار اليه المخالف للصحيح لاسيما على المبتدئين
التي لا يهتدي الى جوعها الى الجملة او المخفم وقد قدمنا ثم هذا
السؤال والجواب عنه فان قلت هذه القاعدة الذي ذكرتها وهي ان
الظروف والجوريات بعد المعرفة المحضة احوال وبعد التكرار المحضة
صفات منتقضة بمثل قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
فاذ طرف وقع بعد معرفة محضة وهي مريم وليس حاله بل هو بدل
استعمال من مريم اي اذكر مريم حين انتبذها لان الاحيان كما قال
القاضي عياض مستحتملة على ما فيها انتهى ونظيره الكواشي بان
الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حاله منها ولا وصفها
لم يكن بدلا منها انتهى ومنتقضة ايضا بمثل قولك ضربت رجلا
بسيف فالجار والجور يعني بسيف وقع بعد تركة محضة وهي

واضغنا اليه سؤالا
والجواب عنه

فليتأمل

رجلا

رجلا وذلك الجور متعلق بضربت فهو لغوي وليس لغوي
قلت في الجواب عن ذلك هذه القاعدة مشروطة بوجود مقتضى
وانتفا المانع وما اوردته ونقضته به من المثالين ليس كذلك
اي لم يوجد فيها المقتضى ولم ينتف فيها المانع فان المقتضى
للحالية والوصفية هو التخصيص اي الغرض منها التخصيص ولا
فالمقتضى للحالية التعريف والمقتضى للوصفية التوكيد وهو اي
التخصيص منتف في المثالين لعدم افادتهما والمانع موجود
فيهما وهو العامل الخاص المذكور وهو اذكر في المثال الاول
وضربت في المثال الثاني وقد علمت ان الظرف والجور
اذا وقع احالا او صفة لا بد ان يتعلقا بعامل محذوف وجوبا
وهذا عامل مذكور ولما كانت الظروف والجوريات بالحروف
الاصلية التي لا تشبه الزائدة غير مستقلة كان لا بد اي
لافراق للظروف والجوريات بالحروف الاصلية التي لم تشبه
الزائدة من عامل يعمل فيها وتعلق تلك الظروف والجوريات
به اي بذلك العامل ويسمى ذلك العامل فيها المتعلق به ففتح
اللام اي اسم مفعول لتعلقها ولا بد ان يكون ذلك المتعلق
فعلا او ما يشبهه او ما يؤول بما يشبهه او ما يشير الى معناه
واختارنا بالحروف الاصلية عن الحروف الزائدة وقولنا
التي لم تشبه الزائدة اختارنا عما يشبهها فانها اي الزائدة

أي وما يشبهها لا تتعلق بشئ من الزائدة الباء ومن في قوله تعالى
 كفى بالله شهيدا وهل من خالق وما يشبه الزائدة لعل في لغة عقل
 ومن ثم حكموا على محورها بانه في محل رفع على الابتداء وفي محل
 نصب على المفعولية في تخريب رجل عالم لقيته على حذر يدا ضربته
 ثم تارة يكون متعلما مذكورا نحو صليت في الجامع خلف الامام
 وتارة يكون غير مذكور بان يكون محذوفا وسياتي مثاله والمحذوف
 تارة يكون عاما والعام المحذوف فاعل كمال الاستقرار أي حال
 هي الاستقرار والحصول وتارة يكون خاصا وهو ما ليس كذلك
 كالقيام والعقد والمحذوف تارة يكون واجبا أي واجب الحذف
 وذلك اذا كان عاما وتارة يكون جائزا أي جائز الحذف وذلك
 اذا كان خاصا وسياتي مثالا أي مثال واجب الحذف ومثال
 جائز الحذف وبدا بالمتعلق المحذوف فقال فان كان أي
 المتعلق المحذوف عاما واجب الحذف أي ولا يكون العام الا واجب
 الحذف يسمى الجار والمجرور حسنا أي حين اذا كان متعلما عاما
 مستقرا بفتح القاف اسم مفعول وانما يسمى بذلك لاستقرار
 الضمير المشغل من ذلك المتعلق العام المحذوف بعد حذفه اليه
 أي الى ما ذكر من الظروف والجار والمجرور واستقراره فيه
 فالاصل ان يقال مستقر فيه فحذف منه تلك الصلة وهي فيه
 تخفيفا على المتكلم وذلك الضمير هو فاعل ذلك المتعلق المحذوف

وذلك

وذلك أي تقديره عاما واجب الحذف في مواضع أربعة وعقد واجب
 الحذف لا يقيد كونه عاما في المعنى ثمانية منها أي من تلك المواضع
 الأربعة الظروف والجار والمجرور اذا وقعاصلة للموصول الاستغنى
 بما الذي عند أو في الدار ومنها ما اشار اليه بقوله او وقع اخيرا
 عن الخبر عنه في الحال أو في الاصل نحو احدثت والركب اسفل منكم
 وكان زيد في الدار او عندك وان زيدا في الدار او عندك ومنها
 ما اشار اليه بقوله او وقعاصلة نحو مرت برجل عندك او في الدار
 وفي كلام المحقق ان الجار اذا كان من التبعية فالحذف بالاصح
 صفة وهو خلاف ما في كلام شيخ المحققين وغيره ومنها ما اشار
 اليه بقوله او وقعاصلا نحو جاء زيد على الفرس او فوق الناقة
 او عشا وهما أي الظروف والجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة
 متعلقان بفاعل محذوف وجوبا وهو عام أي لوجوب تقديره
 عاما فعلا او اسما ولذلك قال وتقديره استقرار او حصل او ثبت
 او نحوها من الافعال العامة او تقديره مستقر او ثابت او حصل
 او نحوها من الاسماء العامة فكل من الامرين جائز والخلاف انما
 هو في الاول منها وقد مضى الكلام على الجزاء لا يختص به بل
 يشك ما ذكر معه وهو ان الجار ابن هشام قال في المعنى الحق عند
 انه لا يتبع تقديره فعلا ولا اسما بل يجب المعنى وذكر فيه انه
 اذا قدر فعلا بان اريد المضى قدر الماضي وان اريد الحال

او الاستقبال قدر المضارع وقد غفلت وجواز الامر في ما ذكر
 محله في غير صلة الموصول اي غير ال اما في الصلة المذكورة فيتعين
تقدير الفعل ويمتنع تقدير الاسم وقد اشار الى ذلك بقوله لا في
الصلة للموصول الاسمي غير ال فانه لا يقدر اسماء بل يتعين تقدير
 فعلا فيقدر استقر بلا خلاف كما في المعنى لان الصلة لا تكون في
 الموصولات غير ال الاجلة وقد علت مما سبق ان في ذلك العامل
 المتعلق ضمير مستقر فحذف ذلك العامل وحيث حذف انتقل
 الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف او الجار والمجرور ويبقى
 الضمير مرتفعا بذلك الظرف او المجرور كما كان مرتفعا بذلك لنيابة الظرف
 او المجرور عن ذلك العامل ومن ثم لم يحذف اظهر ذلك العامل وسمى
كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا استقرا الضمير فيه بعد
 حذف عامله وكان الاصل ان يقال مستقر فيه فحذف فيه تخفيفا
 على المتكلم على ما تقدم ثم لا يخفى ان هذا اي القول بوجوب تقدير
 المتعلق في هذه المواضع عاما مطلقا وانه لا يسمى الظرف مستقرا
 الا حينئذ اي حين تقدير ذلك المتعلق عاما يتبع فيه المص اطلاق
 غالب النحاة ولا معول عليه فلا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلق
 عاما مطلقا بل يجوز تقديره خاصا حيث قامت قرينة على الخصوص
 فيقدر في نحو زيد من العلماء معدود وحينئذ يكون ذلك المتعلق
 جائزا للحذف لا واجبه وفي المعنى وتوهم جماعة امتناع حذف

لا مستقر

العامل

الكون

الكون الخاص ثم ابطله بما يطول واذا حذف ذلك الخاص لم ينتقل منه
 ضمير الى الظرف والمجرور بل يحذف مع ضميره كما تقدم فلا يقال
 لذلك الظرف والمجرور مستقر بنا على ان المستقرا انتقل اليه
 الضمير من عامله فحذف واستقر فيه وهو ما استقر واما اذا قلنا
 ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه فيسمى ذلك الظرف
 والمجرور مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله الخاص وفهم منه كما
 يستقر فيه معنى عامله العام كما قد منا وفهم منه وفي كلام سيد المحققين
 تقدير النحاة للمتعلق عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب اي لانه
 متعين فانك اذا قلت زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة كان
 المقدر اي جاز ان يكون المقدر راكب ومعدود ومقيم اي لقيام القرينة
 على الخصوص فحل وجوب تقدير المتعلق عاما لم تقم قرينة على
 الخصوص ولا جاز تقديره خاصا وفي المعنى ولا يجوز تقدير الكون
 الخاص كقاييم وجالس الال دليل فيكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
 وفي كلام سيد المحققين وانما سمي هذا القسم من الظروف اي الذي
 قدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم
 منه وتقديره خصوص الال فعال لا يخرج الظروف عن كونها ظرفا مستقرا
 لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا قال ولما كان تقدير الال
 العامة هنا ضابطا مطرد اعتبر النحاة وفهموا المستقر بما عامله
 محذوف عام انتهى وانما كان العام ضابطا مطردا لانه لو صرح في

مطلق
 تقدير النحاة للمتعلق الظرف عاما انما
 هو مجرد تمثيل وتقريب

كل محل بالفعل المطابق لانتسح الامر على افهام المتعلمين في بالامور العامة
تقريباً عليهم وهذا خلاصة توضيحنا في حيز الكلام على سملة شيخ الاسلام
وان كان عامه خاصاً اي في غير تلك المواضع الاربعة لما علمت انه فيها لا يكون
الاعمال واجب الحذف عند المصنف ونفي زبدة اي بالخاص ان يكون غير
الاستقرار والحصول سمي كل من الطرف والجار والمجرور لغوا او ملغى الغاية
عن الضمير والاسم مستقر لعدم استقرار الضمير فيه وانتقاله اليه من
ذلك المتعلق سواء ذكر اي ذلك المتعلق به وهو واضح لانه لم يحذف حتى
يتوجه انتقال الضمير منه بعد حذفه نحو صليت عند زيد في المسجد فالطرف
وهو عند الجار والمجرور وهما في المسجد متعلقان بصليت وهو عامل فاض
مذكور ولو كان العام مذكوراً في غير تلك المواضع الاربعة نحو استقرت عند
زيد في المسجد سمي كل من الطرف والجار والمجرور لغوا لعدم استقرار
الضمير فيه على قياس ما ذكر ام حذف ذلك المتعلق الخاص وسوا حذف
وجوباً لوجود ما هو كالعوض منه نحو يوم الخميس صمت فيه فيوم من يوم
الخميس منصوب بعامل محذوف وجوباً مفسراً لعامل المذكور على
سبيل الاستغناء بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد
قولك زيد اخبرته ولا يجوز ذكر عامه اي اليوم لان العامل المذكور وهو
صمت كالعوض منه وهم لا يجعون بين العوض والعوض وعلى قياسه
يقال في العامل العام نحو يوم الخميس استقرت فيه ام حذف ذلك
المتعلق الخاص جوازاً لعدم وجود ما هو كالعوض منه نحو قولك يوم

العامل

الجمعة

الجمعة جواباً لمن قال متى قدمت اي وحينئذ يكون المقدر قدمت يوم الجمعة وعلى
قياسه يقال في العامل العام يوم الجمعة جواباً لمن قال متى استقرت ثم رأت
المشايخ بعض قال انما ترك المصنف العامل العام المذكور لانه لا يتعلق به غرض ثم شرع
يسلك على اعراب الاستفاضة واعراب جملة من امور القرآنية تترى للمتعلم
فقال اعراب الاستفاضة لا ينبغي ان الاستفاضة ليست من القرآن اتفاقاً
وهي مندوبة وقيل واجبة والاصح في كينيتها الصيغة المشهورة وهي اعوذ
اي اعتصم والنجي وهو فعل مضارع اصله اعوذ نقلت ضمة الواو للمساكن
قبلها لثقلها ورفع لثقله عن الناصب والجازم على الاصح وفاعله ضمير المتكلم
مستتر فيه اي في ذلك الفعل وجوباً لا يجوز اظهاره وهو احد المراتب السبعة
التي يجب فيها استتار الضمير لعدم حلول الاسم الظاهر او الضمير المنفصل
محلته حتى لو برز كان تأكيداً لذلك المستتر تقديره اي ذلك المستتر انا بالله
جار ومجرور متعلق باعوذ الباء للاستغاثة من الشيطان جار ومجرور متعلق
ايضاً باعوذ ومن للتعليل اولا بتد الفاية اي والتي مستعينة بالله من اجل
او مبتدأ ذلك من الشيطان والشيطان هو المتمر من الجن قيل او من الله
او الحيوان والمحمود على انه مشتق من الشطن اي البعد لبعده من رحمة الله
وقيل من الشيط اي الضيق وضعف بوجود النون وسقوط الالف في
نصا ريف هذه الكلمة فعلى الاول يكون مصروفاً اذا سمي به وعلى الثاني يكون
منوعاً من الصرف واما اذا لم يسم به يكون مصروفاً قولاً واحداً فقد
العلمية كما علم ذلك من الكلام على ما لا ينصرف والرجيم قيل بمعنى منقول

اي مخرج بالظن او بالشبه او بمعنى راجع لانه يرجع غير بالانواع لتسبب
 مفيد للذم اي الغرض منه افادة ذم منقولة اعراب البسملة مصدر بسم الله اذا قال
 بسم الله وهذا من باب التخت لان العرب تخت اي تجمع من الكلمتين كلمة واحدة
 كما تخت الخار خشتين ويحذف ما واحدة وهو نوع من الاختصار ومنه ايضا
 حمد اذا قال الحمد لله وجعل اذا قال جعلت فذلك وسجل اذا قال سبحان الله
 وحيل اذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح وحيل اذا قال حيا ولا يطلب
 اذا قال اطال الله بقاءك ودمع اذا قال ادام الله عزك وحيل اذا قال
 حسبي الله وسمل اذا قال السلام عليكم ونحوها نسجول الى الاسم الماخوذ
 من اسمين كقولهم رجل عيشي نسبة لعبد شمس ويطلق نسبة الى تيم الله وعبد
 نسبة الى عبد الله بسم جبار ومجرب وكل مجرب يحذف اصله لم يشبه الزايد
 لا بدله من عامل يعمل فيه ويتعلق به من فعل او اسم فيه راجحة الفعل عام او خاص
 مذكور او محذوف على ما تقدم انما متعلق محذوف وما في بعض النسخ من قوله
 وجوبا فيه نظر ظاهر لكثرة الاستعمال تقديره اقرا اي فعلا خاصا وعليه يكون
 الظرف لغوا او تقديره قرأ اي اسما خاصا وجبئ يكون ذلك الاسم مبتدا
 وعليه يكون الظرف اما خيرا او متعلقا محذوف ذلك المحذوف هو الخبر لئلا يكون المبتدا
 المقدّم والتقدير قرأ كناية او مستفزة لبسم الله ولا يلزم عليه حذف المصدر
 وابقا معوله اي عمل المصدر محذوف كما بيئته في خبر الكلام وبيت فيه ايضا انه
 لا يحسن ان يكون الجار والمجرور متعلقا بذلك المبتدا المقدّم لان الخبر متعلق
 الخبر لا يقال انه متعلق بالمبتدا اصطلاحا بل على معنى انه له نوعان من التعلق

ظل
 التخت

فلم

فعلم من هذا ان الحكم على الجار والمجرور بانه متعلق بذلك المحذوف واضح في الاول
 دون الثاني الا على المعنى المذكور فليست مل ولا تخت بما وقع لبعضهم هنا انه
 مجرب ويلفظ اسم انه مضاف اليه لفظ اسم الرحمن الرحيم ففان الله لانهما
 صفتان مشتقتان من الرحمة وقيل اي قال الا علم الرحمن علم بالقلبة
 لاصفة فهو يدل من الله لا نفت له والرحيم ح نفت للرحمن لا اسم الله
 لان البدل لا يتقدم على الفت اذا اجتمعا كما تقدم اعراب بقية سورة الفاتحة
 اي فاتحة الكتاب العزيز لانها مفتحة ومن ثم سميت ام القرآن لانها اصله
 ولها اسما كثيرة الحمد مبتدا وسم جبار ومجرب متعلق محذوف وجوبا لتقدير
 عام لعدم قرينة الخصوص تقديره مستقر اي اسما عاما او تقديره مستقر
 اي فعلا عاما ذلك المحذوف خبر المبتدا على التحقيق اي الحمد مستقر واستقر
 لله فهو ظرف مستقر رب بالمجر فت اول لله وهو اي رب مضاف والعا لمن
 مضاف اليه فهو مجرب به وقرى شاد ابا نصب وبالرفع وفيها القطع
 ثم اتباع لان قوله الرحمن بالمجر فت ثاني لله والرحيم كذلك فت ثالث لله
 وما لك كذلك فت رابع لله الا ان يقال من رفع او نصب رب فعل كذلك
 بالرحمن والرحيم وما لك لوجود القراءة فيها بذلك ايضا فلا اتباع بعد القطع
 وما لك قرابه عام والكساي وقرا غيرها ملك قال ابو شامة وقد أكثر
 المصنفون في القراءة والتفسير من الترتيب بين هاتين القراءتين حتى
 ان بعضهم يبالغ في ذلك الى حد يكاد يسقط وجه القراءة الاخرى وليس هذا
 محمود أثبت القراءتين حتى اني اصلي بهذه في ركعة وهذه في ركعة انتهى

بعد

ومارحمت به قراءة ما لك انما امدح لعموم اضافته اذ يقال ما لك الانس والجن
 والطيور ولا يقال ملك الطير وكون ملك نعتا واضحا لانه معرفة بالاضافة
 لان اضافته محضة واما ما لك فان اريد به الحال او الاستقبال فيشكل
 وقوعه نعتا فان اضافته غير محضة واجيب بان اسم الفاعل هنا اريد
 به الثبوت والدوام من غير نظر الى مضي ولا الى غيره ولذلك قال المص وصح
 ذلك اي وقوع ما لك نعتا له دلالة على الدوام والاستمرار لا التجدد
 والحدوث لكونه من صفات الباري تعالى فالمعنى انه تعالى متصف بانه ما لك
 يوم الدين مطلقا وهو اي ما لك مضاف ليوم اضافته محضة فيستعرف
 بها فصح وقوعه نعتا للمعرفة كما علمت ويوم مضاف اليه ما لك وملك
 فهو مجرور به وهو اي يوم مضاف ايضا اي كما انه مضاف اليه الدين
 مضاف اليه يوم فهو مجرور به والاضافة هنا على معنى اللام اياك
 ايا ضمير منفصل والكاف حرف خطاب على الاصح من اقوال اربعة
 وذلك الضمير مفعول مقدم لتعبير لا فائدة الاختصاص والمحصلة ان
 العبادة غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الفضل والعبودية
 باظهار التذلل والخضوع وتعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن المناصب
 والمجازم على الاصح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب الامتناع الظاهر
 وهذا ايضا من المواطن السبعة التي يجب فيها استتار الضمير
 كما تقدم تقديره نحن وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب اذ كانت
 مقتضى الظاهر ان يقال اياه تعبدوا اياك فيه ما تقدم وهو

المضي فلذلك لما ذكر ويوم به
 قراءة مذكورة بصفة الماضي
 وان اريد به

مفعول

مفعول مقدم لتستعين وتستعين فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا لما تقدم تقديره نحن معطوف على تعبدوا وصل تستعين تستعين
 استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى الساكن قبلها فسكنت الواو بعد النقل
 وانكسر ما قبلها قلبت يا نحو ميراث وميثاق وقرى تستعين بكسر حرف
 المضارعة وهي لغة مطردة في نحو هذا اي في المضارع الذي ماضيه مبدوء بميم
 وصل وهو هنا استعان وقدم سجادة العبادة على الاستعانة لانها وصلت
 لطلب الحاجة اهدنا فعل دعا اي صيغة معناها الدعاء وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول اول الصراط مفعول ثان المستقيم نعت
 الصراط والاصل اهدنا للصراط او الى الصراط لانه يتعدى للاول بنفسه
 وللمثاني باللام او الى قال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم وقال
 يهدي للتي هي اقوم صراطا بديل من الصراط بديل كل من كل لغرض التاكيد
 وهو مضاف والذين مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة
 وعاريد انت فعل وهو نعم وفاعله هو انت والجملة صلة الذين وعليهم
 جار ومجرور متعلق بانعت والها والميم اي والها ضمير عايد بكنية اخواتها وهي مثل
 وشبه وخذذ والذين معرفة واجيب بان غير اذ اوقت بين صدين كما
 هنا تعرفت بالاضافة لا بخصار الفرية او ان الموصول مستثنى من المعارف
 لانه يشبه النكرة من حيث ايهامه فصع وصنفه بالنكرة او غير بديل منه اي
 من الذين وغير مضاف والمفعول مضاف اليه وال في المفعول اسم
 موصول لا حرف ومفعول صلة ال وهو اسم مفعول والتقدير غير الذين

على الذين غير نعت الذين وفيه
 ان غير نكرة لا تستعرف بالاضافة

غضب عليهم استغنى عن جمعه بجمع الضمير بعده لانه فعله غضب وهو لازم
 واسم المفعول يحتاج الى مرفوع ينوب عن فاعله واسم المفعول لا يبنى من اللازم
 الا بعد تقديره عليهم جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع على انه نائب
 الفاعل ولا الواو عاطفة ولا صلة لتوكيد النفي المستفاد من غير ليل يترهم
 عطف الضالين على الذي انفت قال الكوفيون هي بمعنى غير قال الشهاب السمين
 وهذا قريب من كونها ازيدة اى صلة فانه لو صرح بغير كانت للتأكيد ايضا وقد
 قرى بذلك عن الخطاب رضي الله عنه الضالين معطوف على المغضوب اى
 وغير الضالين واما امين فليست من القرآن اجماعا اسم فعل مبني على الفتح كاي
 وكيف الاجتماع الساكنين ومعناه استجب وفيه المد والقصر والمدافع والشر
 وحكي معه الامالة وتشد يد يمينه اى مع المد والقصر روى عن الحسن ومعه الصادق
 وذكر الجوهري انه خطأ اعراب سورة ليل في قرئت باسمه الرحيم
 تقدم اعرابها فلا عود ولا اعاده لا يلائم جار ومجرور اختلف الناس في المتعلق
 به فقيل متعلق بقوله في السورة قبلها فجعلهم كعصف ما كول وايد بانها
 كانا سورة واحدة من غير فصل في مصحف ابي وقرئها عمر رضي الله عنه في الركعة
 الثانية من صلاة المغرب بعد ان قرأ في الاولى سورة واليتين ورد بانهم اجتمعوا
 على الفصل بينهما وقيل متعلق بمقدر تقديره فعلنا ذلك اى اصحاب الفيل
 لا يلائم قرئت وقيل متعلق بيبعدوا ولا يلائم مضاف قرئت وهم اولاد النضر
 ابن كنانة على الاصح مضاف اليه ايلافهم تركب لفظي وقيل بدل من ايلاف الاول
 بدل كل من كل ولا يضر كون الاول مطلقا والثاني مقيدا اذ هو على حد قولك عجت

اهل كمال

من

كأنك

من احسانك الى زيد وهو اى ايلاف مصدر الف بالمد مضاف الى فاعله وحظ
 مفعوله وهو مضاف والثنا مضاف اليه وهذه الرحلة كانت الى الشام فليبعدوا
 فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعله
 والنازلة وقيل دخلت الفالما في الكلام من معنى الشرط اى فان لم
 يبعدوا لسائر نعم عليهم التي لا تحصى فليبعدوا لا يجل ايلافهم فانه انظر
 نعمة عليهم وهذا بنا على ان ليلاف متعلق بيبعدوا رب مفعوله اى
 مفعول بيبعدوا وهو مضاف وذان هذا او فت له الذي فت لرب
 اطعمهم فعل وهو اطعم وفاعل وهو الضمير المستتر ومفعول وهو ايا
 والجملة من الفعل والفاعل صلة الذي والعايد الى الموصول ذلك الضمير
 المستتر في اطعمهم المرفوع اى الذي في محل رفع اى على الفاعلية من جوع
 عظيم اى من اجله متعلق باطعمهم وامرهم فيه ما تقدم في اطعمهم وهو
 معطوف على اطعمهم من خوف عظيم اى من اجله متعلق بامرهم اعراب
 سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم ارايت فعل وهو اى وفاعل
 وهو انت اى ابصرت او عرفت ونظرفيه ابو حيان بان رايت لا يعرف
 كونها بمعنى عرفت الذي مفعول به لرايت يكذب فعل وفاعل وهو الضمير
 المستتر فيه جواز والجملة من الفعل والفاعل صلة الذي وعايدها
 اى تلك الصلة ذلك الضمير المستتر في يكذب بالدين اى بالحق والحساب
 الجار والمجرور متعلق بكذب فذلك الفا فاجواب شرط مقدر اى ان لم
 ينصه او عرفته من ذلك وقيل عاطفة وذال اسم استاء الى الذي يكذب

الى البين والصف معطوف
 معطوف على الشا وهذه
 الرحلة كانت في

هذا مضاف الى البيت
 على بيان على ذان
 صح

موضع رفع على الابتداء واللام للبعد النبي والكاف حرف خطاب لا موضع لها
 من الاعراب الذي خبره من فذلك يدع اي يدع بنفس اليتم فعل وهو
 يدع وفاعل وهو الضمير المستتر في يدع جواز المحلة رفع ومفعول وهو
 اليتم والجملة من المذكور وفاعل صلة الذي وعائد هاذلك الضمير
 المستتر في يدع المرفوع وهو فعل فاعل ومفعول محذوف تقديره ولا
 يحصى غيره على طعام اي اطعام متعلق ببعض وهو مضاف والمكسب مضاف
 اليه فويل للمبتدئين المتعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف خبر
 ذلك المبتدأ وهو ويل على ما تقدم الذين نعت اول المصلين هم مبتدأ
 عن صلاتهم متعلق بساهون وساهون اي غافلون خبر المبتدأ الذي
 هو هم وجملة المبتدأ وخبر صلة الذين والذين نعت ثان للمصلين
 وهم مبتدأ يراون الناس باعمالهم خبر وجملة من المبتدأ والخبر
 صلة الذين ويمنعون معطوف على يراون الماعون مفعول ينعون
 والماعون فاعول من المعن وهو الشيء القليل ومن فسبحن البره والفا
 ولم يذكر المفعول الثاني ليمنعون الذي هو الناس اما للعلم به او لان
 الغرض ذكر ما ينعونه لا من ينعونه سببها على من يدع خستهم اعراب
 سورة الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا اي المستددة ان حرف
 توكيد ونصب ونا اسمها والاصل اننا ثلاث نونات الاولى مشددة
 بنونين حذفت النون الثانية منها لتوالي الامثال وادغت الاولى
 في نون نا اعطيناك فعل وهو اعطى وفاعل وهو نا ومفعول اول وهو

اي الذي في محل رفع على
 الفاعلية ولا يحصى معطوف
 على يدع

الكاف

الكاف حرف خطاب لا موضع لها
 من الاعراب الذي خبره من فذلك يدع اي يدع بنفس اليتم فعل وهو

الكاف والخطاب له صلى الله عليه وسلم الذي ترد عليه امته وهو نهر
 في الجنة وجملة اعطيناك اي جملة الفعل والفاعل من ذلك خبر ان
 فصل الفاعلة عاطفة وهي للسببية اي بسبب هذه النعمة العظيمة صلى
 وفيه عطف جملة فعلية انشائية على جملة اسمية خبرية وصل
 فعل امر ليريك والمنم عليك جار ومجرور متعلق بصل وفيه
 التثنية من التكلم الى الغيبة واخر فعل امر وفاعل ضمير مستتر
 معطوف على صلى وحذف متعلقة لدرالة ما قبله عليه ان حرف توكيد
 ونصب شأنك اي باغضك اسم ان وهو مضاف والكاف مضاف
 اليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب الا بتر مقطوع العقب وليس
 ضمير الفعل مؤكدا لتأنيك كما قد يوجه قول اي الباق يجوز ان
 يكون هو للتأكيد لانه لا يكرر الظاهر بالضمير لانه ضعيف والظاهر
 قوي ويمكن ان يكون مراد اي المبقا انه تأكيد للضمير المستتر في شأنك
 لا لنفسي شأنك وهو واضح بانه عليه في المعنى خبر ان اعراب
 سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت يا حرف نداء ايها منادى مبني
 على الضم وها حرف تنبيه الكافرون نعت اي لا حرف نفى اعبد
 فعل مضارع من مستقبل اي لا اعبد فيما يستقبل من الزمان
 وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا ما اسم موصول بمعنى
 الذي في موضع نصب على المفعولية باعبد مقيدون فعل مضارع

زمنه حاضر الذي هو تعبد وفاعله الذي هو الواو والمفعول محذوف
 والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد هو المفعول ^{الذي} والفاعل على
 محذوف كما تقدم تقديمه اعبده اي ولا انتم في المستقبل الذي اعبده ان
 ولانافية انا مبتدا عابد في المستقبل خبره اي خبر انا ما اسم موصول
 في موضع نصب على المفعولية بعايد عبتتم فيما مضى وعبد من
 عبتتم فعل ماض والتا فاعله وهو اي ذلك الفعل وفاعله صلة ما
 والعايد الذي هو مفعول عبتتم محذوف تقديمه عبتتم اي ولا
 انا عابد في المستقبل الذي عبتتم فيما مضى ولا حرف نفى انتم
 مبتدا عابدون في المستقبل خبره ما موصول اسمي مفعول عابدون
 اعبده فعل مضارع زمنه حاضر اي الان وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديمه انا والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذي
 هو المحذوف المفعول محذوف تقديمه اعبده اي ولا انتم عابدون
 في المستقبل ما اعبده الان لكم جار ومجرور متعلق باستقرار المحذوف
 خبر مقدم دينكم اي دين من دينكم مبتدا مؤخر وهو مضاف اليه يا
 المتكلم المحذوف عند السبعة اي دين من ديني وتسمية الاول من
 المتضافين مضاف اليه خلاف المشهور وقافية تكرار العطف اختلافا
 المعاني من ماض وحال واستقبال كما علمت فقد قيدت كل جملة بزمان
 غير الزمان الاخر وقيل ان قوله ولا انا عابد ما عبتتم تأكيد لقوله
 لا اعبده ما تعبدون وقوله ولا انتم عابدون ما اعبده تأكيد لقوله

تعبدونه اي لا اعبده في
 المستقبل الذي تعبدونه الان
 ولا الواو حرف عطف لا حرف نفى
 انتم مبتدا عابدون خبره في
 المستقبل ما اسم موصول
 نصب على المفعولية بعايد عبتتم
 فعل مضارع زمنه حاضر فاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديمه انا
 وعبد من عبتتم مفعول
 والفاعل صلة ما والعايد الذي
 هو المحذوف المفعول محذوف كما تقدم

وهو مضاف الى
 المتضافين مضاف اليه خلاف المشهور
 وقافية تكرار العطف اختلافا
 المعاني من ماض وحال واستقبال
 كما علمت فقد قيدت كل جملة بزمان
 غير الزمان الاخر وقيل ان قوله
 ولا انا عابد ما عبتتم تأكيد لقوله
 لا اعبده ما تعبدون وقوله ولا انتم
 عابدون ما اعبده تأكيد لقوله

ولا انتم عابدون ما اعبده والغرض من ذلك قطع الطماع الكفار وتحقيق
 الاخبار بانه لا يعبد الا الله في زمن من الازمنة ردا عليهم حيث قالوا
 له اعبدا الهتنا سنة ونحن نعبد الله سنة الهنا سنة فزيت وانهم لا يسلمون
 ابدا وقد جاني الحديث ان هذه السورة تعدل ربع القرآن اعراب
 سورة النصر باسم الله الرحمن الرحيم اذ اطرف لما يستقبل من الزمان
 اعترض في المعنى هذه العبارة بانها توهم ان اذا حمل للمستقبل كما
 تقول اليوم طرف للسفر فان الزمان قد يجعل طرفا للزمان مجازا انشور
 كتبه في يوم الخميس في عام كذا وذلك الظرف خافض لشرطه منصوب
 بجوابه وهو قول الاكثرين وهو الصحيح وقيل الناصب لشرطه
 وهو قول المحققين وهو جاز وهو فعل ماض نصر من نصر الله فاعل
 وهو اي نصر مضاف والله مضاف اليه والمفعول محذوف اي نبه
 والمؤمنين على اعدائهم وجملة الفعل الذي هو جاز والفاعل الذي
 هو نصر في محل جر باضافة اذا اليها وهذا معنى كونه خافضا لشرطه
 والفتح اي فتح مكة معطوف على نصر ورايت ابصرت فعل وفاعل
 معطوف على جاز والناس مفعول برايت ويدخلون فعل وهو يدخل وفاعل
 وهو الواو والجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب على الحال من
 الناس اي حالة كونهم داخلين في دين الله جاز ومجرور وهو مضاف
 والله مضاف اليه متعلق اي ذلك الجار والمجرور سيدخلون افواجا
 جمعا بعد ان كان يدخل فيه الواحد بعد الواحد وهي حال من

فاعل يدخلون في حال متداخلة لما علمت في باب الحال ويجوز ان تكون
جملة يدخلون في محل نصب على انها المفعول الثاني لرايت يجعلها علمية فيج
فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقرن بالفاء لانه جواب
اذا وهو العامل فيها النصب على الصحيح كما تقدم بحمد الجار وحمد مجزئ
متعلق ذلك الجار والمجرور بسبح او حال اي حال كونك ملتصبا بحمد ربك
وحد مضاف ورب من ركب مضاف اليه ورب مضاف اي كما هو مضاف
اليه والكاف مضاف اليه واستغفره معطوف على سبح وهو فعل وفاعل
مستتر فيه وجوبا تقديره انت ومفعول وهو الها انه ان حرف توكيد ونصب
والها اسمها في محل نصب كان فعل ماضى ناقص واسمها ضمير مستتر فيها
يعود على ربك توابا خبر كان وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر
ان اعرب سورة تبت باسم الله الرحمن الرحيم تبت حضرت تبت
فعل ماضى والتا حرف تاء ياء فاعل تبت مرفوع به وعلامة رفعه الالف
لانه مني يد والمراد جملة وحضى البدين بالذكر لان اكثر النحال راوا
بهما والمزاولة كالمحاولة والمعالجة كذا في الصحاح ويد مضاف واي
مضاف اليه ومضاف ايضا اي كما هو مضاف اليه ولرب مضاف اليه
وفي الاثنان ليس في القرآن من الكنى عياي لب واسمه عبد العزى
ولذلك لم يذكر باسمه لانه حرام شرعا وقيل للاشارة الى انه جهني
انتهى وفي الاول نظر لان الحرمة انما هي على الواضع لا على المستعمل وتبت
خس فعل ماضى وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على اي لب والجملة من

ايضا

الفعل

الفعل والفاعل معطوفة على ما قبلها اي لجملة قبلها وفيه عطف لخرية على
الاشياء فهو على حد قولهم اهلكه الله وقد هلك ما نافية اغنى فعل ماضى
عنه عن منه جار والها مجزئ متعلق ذلك الجار والمجرور باغنى ماله فاعل
اغنى ومال مضاف والها مضاف اليه ويجوز ان تكون ما استنفاهية فيها
معنى النفي والتقدير اي شئ اغنى ماله اي لم يغنى عنه شيئا وما يحتمل
ان يكون موصولا اسما بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله وجملة
كسب من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما لا يعمل لها من الاعراب
والعايد الذي هو المفعول محذوف والتقدير والذي كسبه ويحتمل ان
تكون اي ما موصلا حرفيا تسبك مع صلتها بعصمه وجملة كسب صلتها
في تاريل مصدرة مرفوعة بالعطف على ماله والتقدير وكسبه ويجوز ان
تكون ما استنفاهية فيها معنى النفي والتقدير واي شئ كسب اي لم يكسب
شيئا سيصلي فعل مضارع مرفوع لتجوزة عن الناصب والجازر وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير
مستتر فيه يعود على اي لب نار مفعول يصلي ذات بمعنى صاحبة
نعت نار وذات مضاف ولرب مضاف اليه وامرته بالرفع يحتمل ان تكون
معطوفة على فاعل يصلي الذي هو الضمير المستتر فيه لوجود الفصل
بالمفعول وصفته وان شئ يصلي ابواب وامرته نار او حينئذ اي حسن الوقوف
على ذات لب جملة على هذا الوجه فيها اوجه احدها انه نعت امراته
ثانيها انها عطف بيان ثالثها انها بدل رابعها انها خبر لمبتدأ محذوف

ولا يخفى ان العايد اليها عايد اليها كسب صلتها

أي هي جملة ويجوز أن لا تكون معطوفة على فاعل يصلي بل أن تكون امرأة
 أي امرأة من امرأة مبتدأ وهو مضاف إليها مضاف إليه جملة خبره
 وجملة مضاف والخطب مضاف إليه في جدها في جار وجيد مجرور
 وجيد مضاف إليها مضاف إليه يتعلق ذلك بالجار والمجرور باستقرار
 محذوف لأنه خبر مقدم قبل مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر خبر ثان
 لامرأة على الثاني أو نعت أو حال لجملة على جعلها بمعنى الحال أو الاستقبال
 لأنه ورد أنها يوم القيمة تحمل النار كما كانت تحمل من حطب الدنيا وأما
 الوصف بالمعنى المذكور لفظة في نكرة بعد ما صفة على الأول من
 امرأتها ومن جملة بنا على أن معناها المضي لأنها كانت تحمل الشوك
 وتطرح في طريقه صلى الله عليه وسلم إذا خرج للصلاة وإضافة
 الوصف بالمعنى المذكور حقيقة وجملة بعد المعرفة تكون حالا هذا كله
 على قراءة امرأة بالرفع وأما على قراءتها بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف
 واجب الخذف أي أذم جملة الخطب وخييل بحس الوقت على ذات
 لهب من مسد متعلق باستقرار محذوف لأنه صفة لجمل أعراب سورة
 الاخلاص بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعل ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقدير أنت هو ضمير ثان لأن المقام مقام
 تعظيم محذوف رفع على الابتداء وجملة أنه أحد خبره على ما رفع ولا يحتاج
 لرباط لأنها عين المبتدأ كما علم أنه الصمد مبتدأ وخبر لم يلد
 لم فيه جازم ويلد مجزوم ولم يولد لم فيه جازم ويولد مجزوم معطوف

على

على ما قبله ولم يكن لم فيه جازم ولكن مجزوم معطوف أيضا على
 ما قبله أي كالذي قبله له جار ومجرور محتمل أن يكون متعلقا بكفوا
 وكفوا خبر يكن مقدم وأصل اسم يكن مؤخر والتقدير لم يكن أحد
 كفوا له ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الجزية
 ليكن وكفوا منصوب على الحال لأنه في الأصل نعت لأحد واحد
 نكرة ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال والتقدير
 ولم يكن أحد مستقر له حال كونه مكافيا قال لجمال ابن هشام
 في شرح السند والظاهر الأول وعليه المفعول وفي الحديث
 أن هذه السورة تقول تلك القرآن أعراب سورة الفلق بسم الله
 الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقدير أنت
 أعود فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت
 برب الباء فيه جار ورب مجرور متعلق أي ذلك الجار والمجرور
 بأعود ورب مضاف والفلق مضاف إليه من شر جار ومجرور
 متعلق بأعود أيضا ما يحتمل أن يكون موصولا أسما مجرورا
 المحل بإضافة شر إليه أي بلفظ شر المضاف إليه وجملة خلق
 من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما والعايد الذي هو المفعول
 محذوف والتقدير من شر الذي خلقه ويحتمل أن تكون أي ما
 موصولا حرفيا يؤول مع صلة بمصدر وجملة خلق صلتها
 ولا عايد في تلك الصلة عليها أي على ما وهي أي ما وصلتها

في تاويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه ومن شر من
فيه جار وشر مجرور معطوف على من شر غاسق مضاف اليه
شر اذا ظرف للمستقبل من الزمان وهو مضاف وجملة وقب
من الفعل والفاعل المستتر فيه مضاف اليه ومن شر معطوف
على من شر النقاات مضاف اليه شر في العقد جار ومجرور
متعلق بالنقاات ومن شر جار ومجرور معطوف على من شر ايضا
وحاسد مضاف اليه شر اذا ظرف لما يستقبل من الزمان
وهو مضاف وجملة حسد من الفعل والفاعل المستتر في محل خبر
باضافة اذا اليها اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم
قل نعل من وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت اعوذ فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا قرب الباقية جار ومجرور
مجرور متعلق باعوذ ورب مضاف والناس مضاف اليه الرفع
بعد لغت لب وهو المضاف والناس مضاف اليه واظهر المضاف
اليه فيهما لمزيد البيان من شر جار ومجرور متعلق باعوذ وشر
مضاف والموسواي اليه الخناس نعت للموسواي الذي اسم موصول
في موضع خبر نعت للموسواي ايضا وجملة موسواي من الفعل والفاعل
المستتر فيه صلة الذي وعابدها اي تلك الصلة فاعل موسواي
المستتر فيه في صدر جار ومجرور متعلق بموسواي وصدر
مضاف والناس مضاف اليه من الجنة متعلق ايضا بموسواي

والناس

مضاف
 وهو مضاف
 والناس مضاف اليه

مضاف

والناس معطوف على الجنة وفيه ان الناس لا يوسوسون في صدور الناس
 وانما يوسوسون في صدورهم الجن ومن ثم جعل بعضهم الناس معطوفا
 على الوسواس اي من الوسواس والناس واجب بان الناس يوسوسون
 ايضا في صدور الناس بمعنى يليق بهم في الظاهر ثم فصل وسوستهم
 الى القلب وثبت فيه بالطريق المودي الى ذلك قال الجلال المحلى في هذا
 القدر كفاية اي الذي اوردناه والمنهل الذي سلكتاه للمبتدئين لان المقصود
 تدرسه والحكمة الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 والله اعلم بالصواب وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده في شرح هذا الكتاب
 واسأل الله وجميع الصواب من هو اكرم مسئول واعظم مأمول ان يرزقنا النعيم
 المقيم وان يجعل هذا خالصا لوجه الكريم وان يسلك بالمشغل به
 الطريق القويم فيلتحق الخائف بالسالك والمجاهل بالعارف ولا بدع
 فانه فوق القصور ودون الاسباب يفتح للطلاب مغلق الابواب ويذل
 الانيات الصعاب جانب القشور واقتار اللباب ويعري لغيره ما تلت
 به عقود فوايد خرم ودراري اسلاك نغم واعوذ بالله من بليد جاهل
 وغيره غافل يدبصر بصيرة محاسنه الباهره فتذكر عينه ضوئهم
 احسانه الظاهر ومن ذي فهم قويم وطبع مستقيم ليحفظه لا بعين
 الانصاف لحسد اركبه طرق الاعتساف فخط من قدمه تكلفا وغنا كثر
 الحسنا وعزرها عند مقتول وموضوع قولها على راسي محمول وقد
 قيل في هذا المعنى وذو النقص في الدنيا بذي الفضل مولع فليقف الحسد

حيث اوقفه الدهر ولغير حيث ادركه العجز وهذه نفقة مصلو
ضائق به الامور في هذا الزمان الذي به ثوب العلم اخفقت جلته واملقت
سروته وتكدت صفوته لا معلم يفيد ولا متعلم يستفيد ولكن الامر
باطل وظاهر لذي العفو المألوف المعروف بالمعروف وله الحمد ولا واخر
باطنا وظاهرا والصلوة والسلام على من ارسله من ابد البرية ههما
واظهرها شيئا واغزرها ديا وعلى امة الاقتدار ونجوم الهدى
ما قرب غاسق ونفت طارق صلاة بالقبول موسومة وبالوصول مختومة
والحمد لله وحده. تم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه على يد العبد الفقير
الى الآ الملك العزيز محمد بن المحموم السيد عبد المحي الحسيني القزويني
الدمشقي وطنا وذلك نهار الثلاثاء سادس عشر شهر جمادى الثمينة سنة
احسن الله تعالى خاتما وضاعفا بالحسيني ليا لها واياها بمنه وبخبره

امين

قد تجزئت مقابلة هذه النسخة مقابلة تدبر على ثلاثة اقسام مع جملة
غيرها عن التوقف فحيت ان تالله تعالى بحسب الامكان الا ما كنى قليلا
توافقت فيها النسخ على التحريف وقد استبرأ الى بعضها بالتنقيط وكان ذلك
في عدة بجائس اخرها نهار الثلاثاء افتتاح شهر محرم الحرام سنة اربع
وعشرين ومائة والى على يد مالكها الفقير الي غفوره احمد بن علي بن محمد الطرابلسي
ثم الحسيني عفا الله عنهم اجمعين بنيه وكرمه والمكسرة الحسيني عفا الله عنهم امين

